

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مج ١٠، ١٤، ٢٠٠٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابي من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

٨٠ دولاراً أمريكياً

سعر العدد :

(داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ جنيهاً مصرياً

(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

٢٠ دولاراً أمريكياً

أسعار خاصة للطلبة :

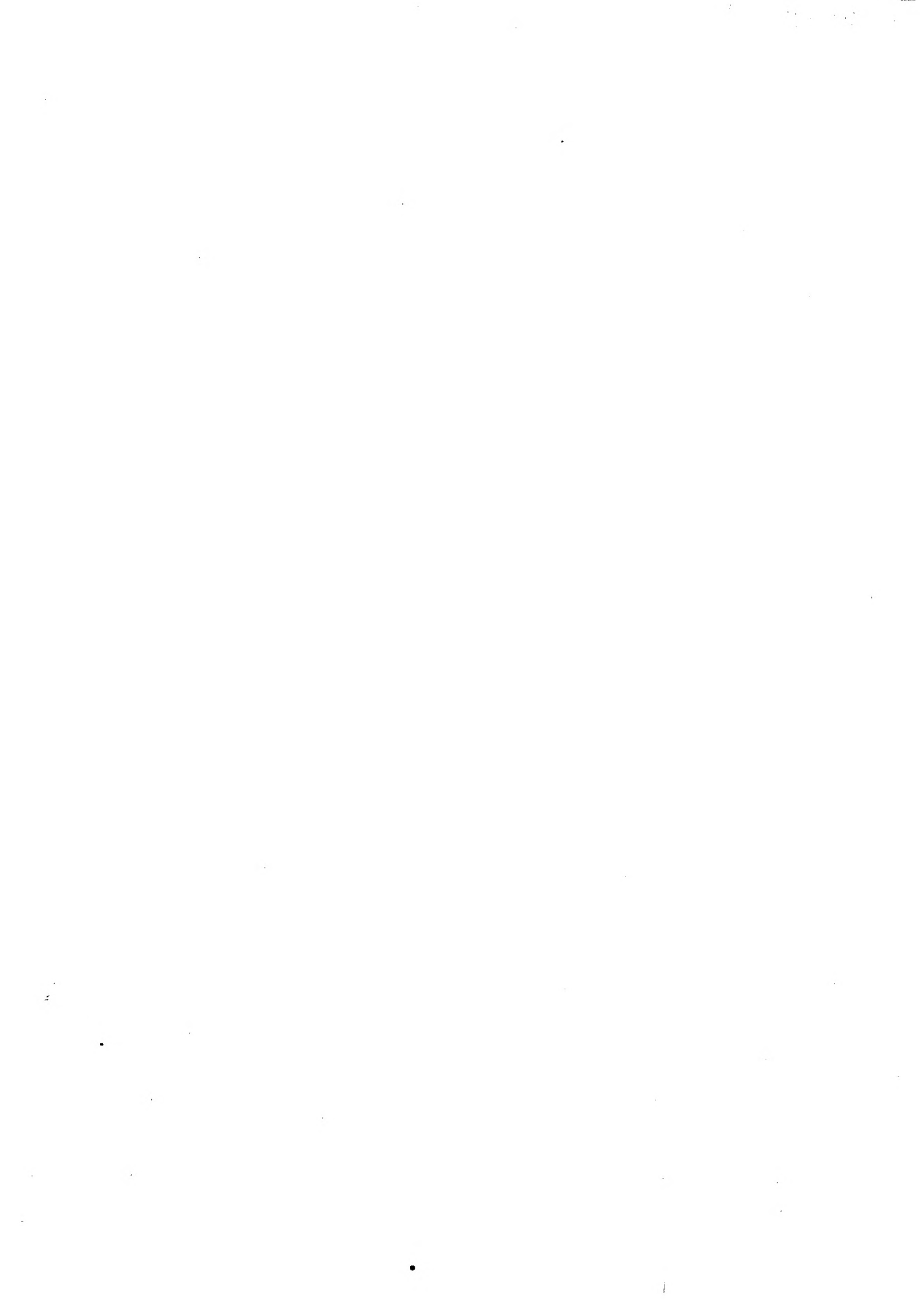
المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

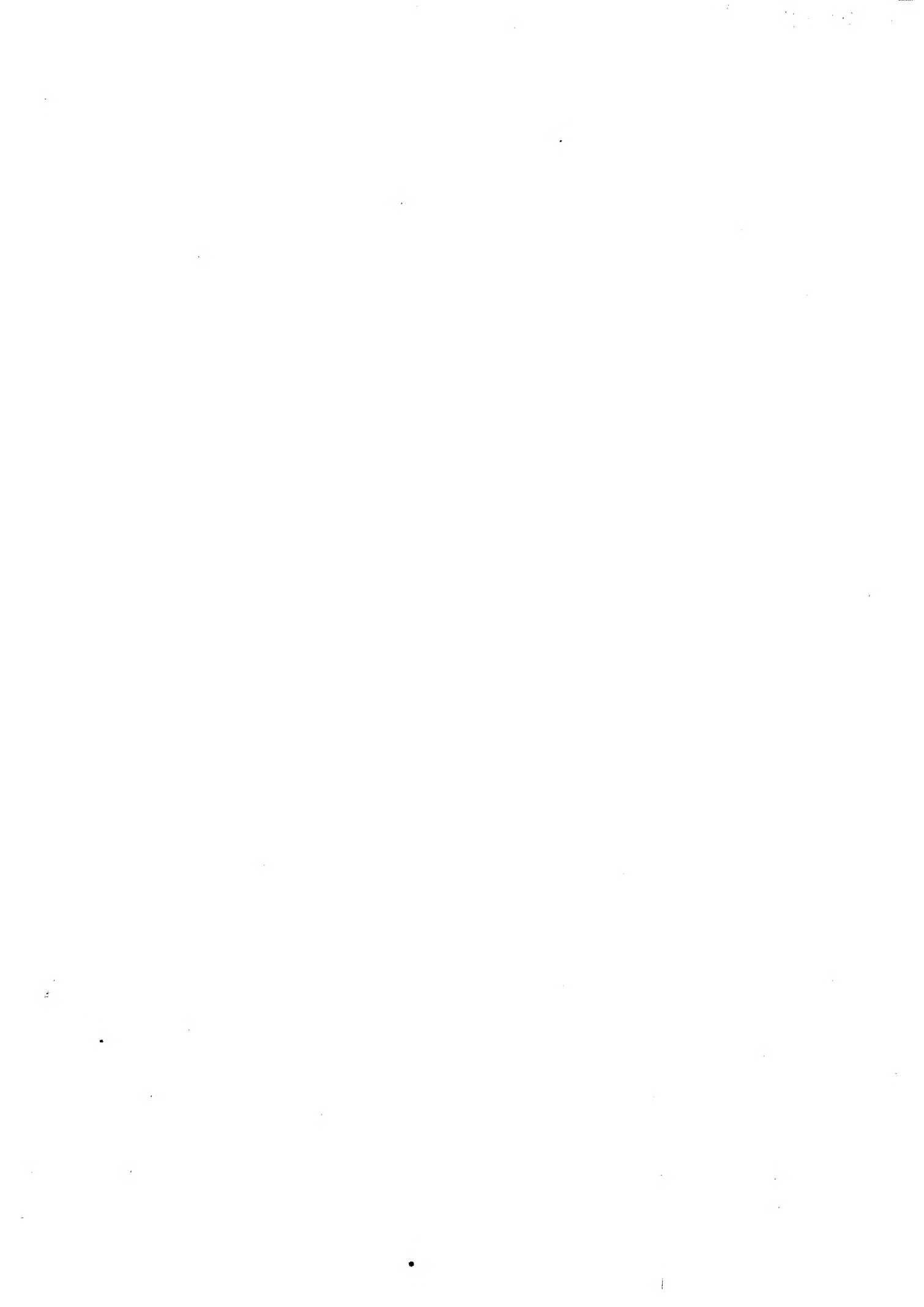
ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤



المحتويات

الصفحة	البحوث
٤٤-٩	في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان د. عبد الرحمن حسن العارف
١٢٤-٤٥	التوجيهات اللغوية لابن هشام اللخمي د. مجدى إبراهيم يوسف
١٥٩-١٢٥	أشباه النفي ماهيتها ومسائلها (دراسة نحوية تحليلية) د. أسماء بنت محمد العساف
١٩٧-١٦١	تداوليات الخطاب وضوابط الرواية والتلقى د. محروس محمد إبراهيم على
٢٤٠-١٩٩	الإعراب والمعنى د. محمد بن حماد القرشي
٣٠٣-٢٤١	ألفاظ ألوان الغنم في الغريب المصنف والمخصص د. جمعان بن ناجي السلمى
٣١١-٣٠٥	قضايا البحث في الألفاظ العربية (في اللغة القازاقية) أ. د. شمس الدين كريم



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تستمر أسرة تحرير المجلة بحمد الله وتوفيقه فى عامها العاشر بإصدار عدد جديد بإشراف ا. د. / سعيد حسن بحيرى أستاذ علوم اللغة ووكيل كلية الألسن لشؤون التعليم والطلاب ، ويسعد أسرة تحرير المجلة أيضاً بما سعادة أن يسهم فيها فى هذا العدد بعض الزملاء من المملكة العربية السعودية إلى جانب إخوانهم فى مصر وبعض البلاد العربية . ويضم هذا العدد بحوثاً فى اتجاهات لغوية مختلفة تتسم بالثراء والعمق ، فالدراسة الأولى فى المصطلح عن " المصطلح اللغوى عند الدكتور / تمام حسان " ، والثانية فى النحو وهى " التوجيهات اللغوية لابن هشام اللخمي ، والثالثة فى النحو أيضاً ، وهى أشباه النفى وأهيتها ومسائلها ، والرابعة فى الخطاب والتلقى ، وهى عن تداوليات الخطاب وضوابط الرواية والتلقى ، والخامسة فى " الإعراب والمعنى " ، والسادسة فى الدرس الدلالى ، وهى " ألفاظ ألوان الغنم فى الغريب المصنف والمخصص " ، والسابعة فى انتقال الألفاظ ، وهى " قضايا البحث فى الألفاظ العربية فى اللغة القازاقية " .

وبعد ... فإن أسرة المجلة تحرص كل الحرص على تنوع الدراسات التى تنشر فى المجلة ، وأن توازر الباحثين فى نشر بحوثهم المتخصصة، وأن تواصل هدفها الأسمى وهو الارتقاء بمستوى البحث اللغوى فى العالم العربى ، وتحاول قدر المستطاع الالتزام بمواعيد النشر وفقاً لأسبقية وصول البحث إليها ، ولا نمل أن نرجو الباحثين الالتزام بعدد صفحات البحوث المرسله لأن طاقة المجلة محدودة للغاية .

ويسعد أسرة تحرير المجلة كل السعادة أن تهدي هذا العدد أيضاً إلى أستاذنا الفاضل

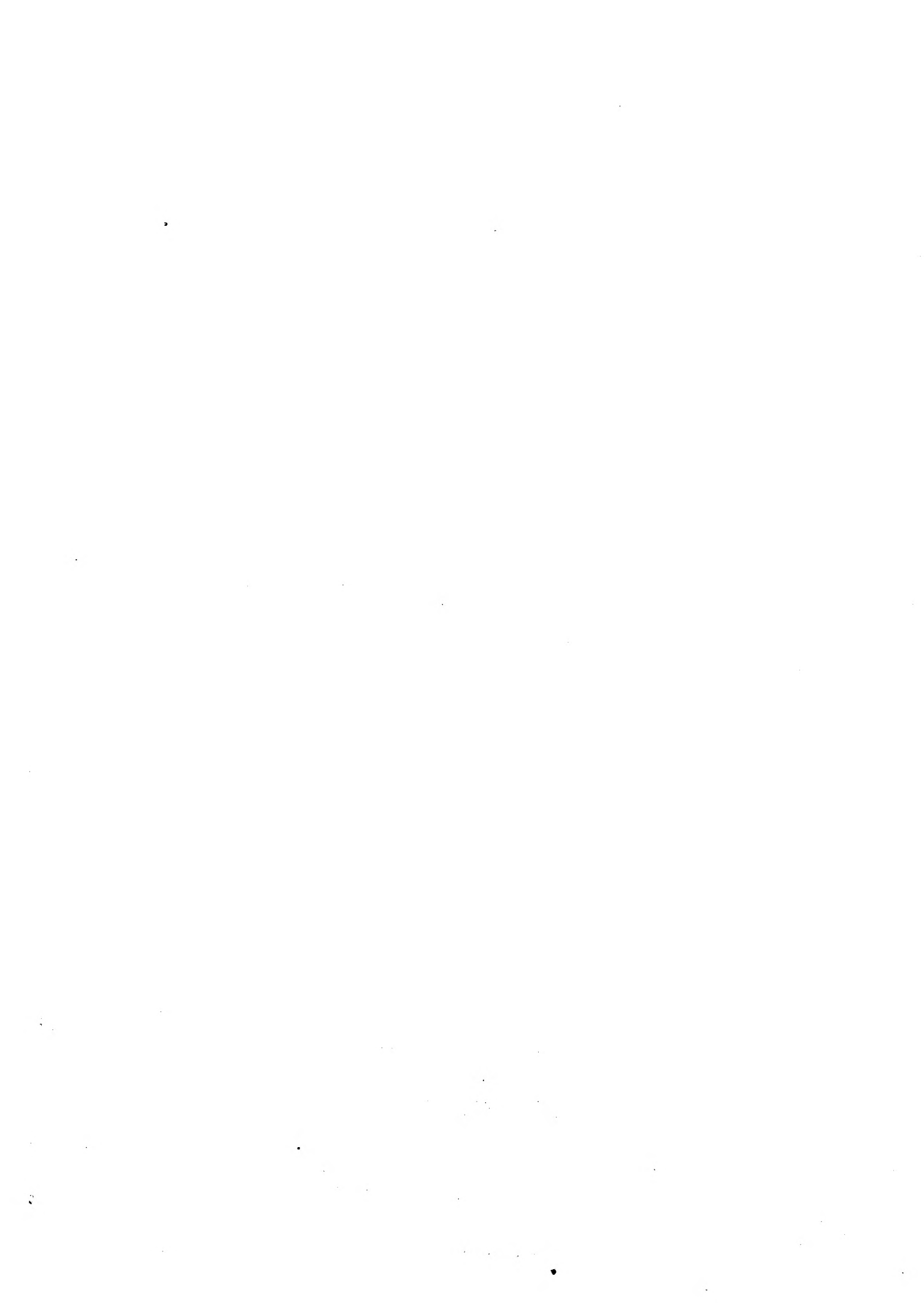
العالم اللغوى

ا د محمود فهمى حجازى
أطال الله فى عمره ومتعته بكل صحة وعافية
والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل

أسرة التحرير

شروط النشر

- يقبل هذا الكتاب نشر الدراسات والأبحاث فى علوم اللغة ، ونتائج البحوث الاستكشافية ، والمراجعات العلمية ، وتقارير الممارسات والمشروعات والأنشطة العلمية، وعروض الكتب اللغوية المتخصصة العربية أو الأجنبية .
- يفضل أن تكون الدراسة فى حدود ١٥٠٠٠ كلمة ، والمراجعة العلمية فى حدود ٦٠٠٠ كلمة ، والتقارير فى حدود ٢٠٠٠ كلمة ، وعرض الكتاب فى حدود ١٥٠٠ كلمة .
- يشترط ألا يكون العمل قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أى مكان آخر .
- تخضع الأعمال المقدمة للتحكيم ، ويخطر صاحب العمل بقبوله أو بملاحظات التحكيم أو الحاجة إلى المراجعة .
- تقدم الأعمال بخط واضح ، أو مطبوعة على الحاسوب .
- تقدم الرسومات بشكل جاهز للاستنساخ المباشر .
- يراعى فى الاستشهادات المرجعية الدقة فى التوثيق واكتمال بيانات الوصف ، والاطراد فى ترتيب عناصر البيانات .
- يعبر ما ينشر فى هذا الكتاب عن رأى كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأى المحرر أو الناشر .
- لا يعاد نشر أى عمل مما ينشر فى هذا الكتاب الدورى إلا بإذن كتابى من الناشر .
- يخضع ترتيب المواد فى النشر لاعتبارات فنية ولا علاقة له بمكانة المؤلف أو قيمة العمل .





في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسّان (*)

د. عبد الرحمن بن حسن العارف

معهد اللغة العربية — جامعة أم القرى — مكة المكرمة

هذا البحث هو نواة أولية ، ومقاربة منهجية ، ومعالم وصوى ، وخطوط عامة كبرى ، تحاول الإحاطة بأطراف موضوعه ، والكشف عن مجمل جوانبه ، من خلال عينة عشوائية امتدت إليها يدي من بين كم هائل من المصطلحات اللغوية التي حفلت بها مؤلفات أستاذنا وأعماله العلمية المترجمة.

ولعلّ مما دعاني لاختيار هذه القضية لتكون موضوعاً لبحثي أسباب أربعة أجمّلها علسي الترتيب:

أولاً: أنّ المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام يُشكّل ظاهرة بارزة وسمّة مميّزة يلمسها كل من يتعامل مع مؤلفاته ، وبجاول الكشف عن آرائه واجتهاداته في قضايا اللغة ، فهو بهذا حريّ بالبحث والتأصيل ، وقمينّ بالرصد والدرس والتحليل.

(*) قدّم هذا البحث بصورة موجزة في الملتقى العلمي الخاص الذي أقامه معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، يوم الأربعاء ١٤٢٧/٣/٧هـ ، بمناسبة حصول الأستاذ الدكتور تمام حسّان على جائزة الملك فيصل العالمية في اللغة العربية والأدب لعام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

ثانياً: ما ورد لدى الدكتور محمود السعران - وهو من حيل الرواد اللسانيين المعاصرين - من إشارة متقدمة زمنياً (١٩٦٢م) ، تحمل إحساساً بالمعاناة والمشقة جرّاء التعامل مع المصطلحات اللسانية الحديثة على مستوى الكاتب والقارئ معاً^(١).

ثالثاً: تلك الدعوة التي أطلقها الدكتور كمال بشر قبل ما ينيف على تسعة وثلاثين عاماً (١٩٦٧م) مستنهضةً همم الدارسين والباحثين، ولافتةً أنظارهم إلى أن « قصة المصطلحات في الدراسات اللغوية تحتاج إلى بحث مفرد ، وذلك لكثرتها واختلاف الدارسين في معانيها، حتى إنّ الباحث الواحد قد يختلف مع نفسه في ترجمة المصطلح الواحد »^(٢).

رابعاً: ما ألمت به من شكوى تكاد تكون عامة ومزمنة لدى المتخصصين بشأن قضية المصطلح اللغوي ، والطرق المتبعة في صياغته وسكبه ، وما نتج عن ذلك من تلبلة وازدواجية وفردية وعفوية في وضع المصطلح واستخدامه ، من جهة ، وما يشبه القطيعة المعرفية بين أهل الفن الواحد ، والأمة الواحدة ، على مستوى مشرق الوطن العربي ومغربيه، من جهة أخرى.

من أجل ذلك كلّه نذبت نفسي ، ولا أدعي لها السبق في هذا الميدان^(٣)، للولسوج إلى عالم المصطلح اللغوي ، من خلال أحد أبرز رموزه ورواده في الدرس اللغوي العربي المعاصر ، مدرّكاً أنّها مغامرةٌ تفوق حدود الطاقة ، وبجازفةٍ يكتنفها مخاطر جمّة . وأنا هنا أقدم اعتذاري

(١) ينظر كتابه القيم: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٦ - ٣٦ ، ٨٦ - ٨٧ .

(٢) دراسات في علم اللغة، ق ١ ، ص ٣٧ .

(٣) هناك دراسات سابقة لواقع المصطلح اللغوي - بصفة عامة - أذكر منها : د. أحمد مختار عمر، المصطلحات الألسنية في اللغة العربية، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات اللغة العربية) الجامعة التونسية ، ١٩٨١م، ص ٢٤٥ - ٢٥٨ ، د. محمد رشاد الخمزوي ، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية) ، ص ٢٥٩ - ٢٦٧ ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، المصطلح اللساني ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤م ، ص ١٣٩ - ١٤٧ ، د. محمود فهمي حجازي، قضية المصطلح اللغوي الحديث ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٥٧ ، ١٤٠٦ - ١٩٨٥م ، ص ١٢٢ - ١٤٠ ، د. أحمد مختار عمر ، المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية ، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ، ١٩٨٩م ، ص ٥ - ٢٤ ، د. أحمد نعيم الكراعين، المصطلح اللغوي وسبل توحيد، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٥م ، ص ٣٣٠ - ٣٣٢ ، د. مصطفى طاهر الجهادرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، عالم الكتب الحديث ، إربد - الأردن ، ١٤٢٤م - ٢٠٠٣م ، د. محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية ، ضمن الكتاب التذكاري (تمام حسان رائداً لغويًا) ، ص ٢٨٧ - ٣٢٦ ، د. محمد حلمي هليل، دراسة تفويجية لحصيلة المصطلح اللساني في العالم العربي ، ضمن (ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، ص ٢٨٧ - ٣٣٤ .

عن عدم إحاطتي بجميع المصطلحات اللغوية الواردة في الأعمال العلمية للدكتور تمام ؛ حيث إن ذلك مما تتجاوزته قدرة الباحث المفرد الذي يصعب عليه مجرد تلك المصطلحات ، وخاصة أنها تشمل كل مستويات اللغة ، وفروع المعرفة اللغوية أو العلم اللغوي بوجه عام .

وبدايةً أقول: إنَّ رحلة المصطلح رحلة ذات مسافة بعيدة ، تمتد عبر الزمان والأجيال، والثقافات والحضارات، والمصطلح يُصنع أو يوجد ليعيش وينمو ويستقرّ ويُستخدم ، لاليتلاشى ويموت ، ومن هنا تبدو أهميته وخطورته معاً.

ونعني بالمصطلح هنا « المفهوم المفرد أو العبارة المركبة التي استقرّ معناها ، أو بالأحرى استخدامها ، وحُدِّد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة ، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة ، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ، ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد ، فيتحقّق بذلك وضوحه الضروري »^(١).

والمصطلح اللساني العربي المعاصر بدأ تأريخه - كما يذكر الدكتور محمود فهمي حجازي- مع رفاة الطهطاوي ومعاصريه ، وكانت بداية متواضعة ، ثم ما لبث أن دخل مرحلة جديدة من مراحل تكوينه وتشكله ، وذلك مع إنشاء الجامعة الأهلية (المصرية بعد ذلك ، وجامعة القاهرة حالياً) سنة ١٩٠٨م ، واستقدام الأساتذة المستشرقين من إيطاليا وألمانيا لتدريس الساميات أو علم اللغة المقارن ، وفي مقدمة هؤلاء اللغويين الأساتذة: جويدي ، وبرجشتراسر ، وشادة ، اللذين ألقوا محاضراتهم عن اللغة العربية الجنوبية القديمة ، والعربية في ضوء اللغات السامية ، والتطور النحوي اللغة العربية ، وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا ، وكانت محاضرات حافلة بالمصطلحات اللغوية الحديثة^(٢).

(١) د.محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص ١١-١٢ (بتصرف يسير). وللمزيد حول المفاهيم المتعددة للمصطلح ينظر: المصدر السابق ، ص ٧-١٦ ، د. مصطفى طاهر الحيادة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ص ١٣-١٨ ، د. إدريس الطراح ، مفهوم المصطلح ، ضمن أعمال ندوة (قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مولاي إسماعيل، مكناس- المغرب ، ٢٠٠٠م ، الجزء الأول ، ص ٩١-٩٥ ، د. عبدالرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، رسالة دكتوراه (تحت الطبع)، ص ٢٨٤-٢٨٦.

(٢) ينظر: محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٢١٧-٢٢٤. وللمزيد ينظر: د. مصطفى طاهر الحيادة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ١/ ٩١-٩٣ ، د. محيي الدين محسب ، نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ألبانيا، مصر. د.ت.

تكونت من خلال مؤلفاتهم وترجماتهم للأعمال اللسانية الغربية أكثر المصطلحات تداولاً وشيوعاً في الجامعات العربية ، وفي المجامع اللغوية ، وإن تفاوتت فيما بينها كثرةً وذيوعاً أو قلةً وانحساراً ، بحسب التوزيع الجهوي أو الجغرافي للبلدان العربية ، وبحسب الانتماء المعرفي للمدارس الألسنيه الغربية التي تأثر بها رواد الفكر اللغوي الحديث في العالم العربي . وهذا ما نجده في مؤلفات جيل الرواد من اللسانيين العرب، كالدكتور علي عبدالواحد وافي ، والدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور محمد أبو الفرج ، والدكتور محمود السعران ، والدكتور كمال بشر، والدكتور تمام حسان ، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور صالح القرمادي، والدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور أنيس فريجة... إلخ.

ولابد من الإشارة في هذا المقام إلى أنّ تلك المصطلحات اللغوية لم تقتصر على علم اللغة العام (اللسانيات) بمستوياته المتعددة وحسب ، بل شملت أيضاً علم اللغة المقارن ، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي ، وعلم اللغة التطبيقي ، ثم من بعدها الأدب والنقد ، والدراسات الأسلوبية.

لقد كانت نقطة البدء في رحلة المصطلح اللغوي المعاصر تتمثل في بثه ضمن مؤلفات هؤلاء اللسانيين ، أو في وضع قائمة خاصة به آخر تلك المؤلفات ، وهذا المنهج أو الاتجاه الأخير كان من رواده في العالم العربي الدكتور محمود السعران ، بل هو الأوحده من بين جيل الرواد الذي سار عليه ، وذلك في كتابه : (اللغة والمجتمع رأيّ ومنهج) ١٩٥٨ م ، (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) ١٩٦٢ م^(١).

ولم يكن الدكتور السعران ينطلق في عمله هذا من فراغ أو ترف علمي ، بل كان يشعر - كما سبق - بمدى الصعوبة التي تواجه عالم اللغة والقارئ لهذا العلم في مجال المصطلح اللغوي، ويرى تبعاً لذلك ضرورة إخضاعه وتذليله لكل مُتَمِّمٍ إلى هذا الفنّ ، وهذا ما دعاه إلى

(١) اتبع هذا المنهج بعد ذلك أيضاً كلُّ من الدكتور عبد الصبور شاهين في ترجمته كتاب هنري فليش (العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد) ١٩٦٦ م ، والدكتور صالح القرمادي في ترجمته كتاب جان كاتينو (دروس في علم أصوات العربية) ١٩٦٨ م ، ثم أصبح ذلك اتجاهاً عاماً في الأعمال اللسانية المترجمة والمؤلفة.

صناعة تلك القوائم الاصطلاحية التي كان منهجه فيها قائماً على « التحدد والابتعاد عن المصطلحات القديمة»^(١).

وقد تزامن هذا الاتجاه مع قيام مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٢م بوضع مصطلحات خاصة بعلمي اللغة والأصوات ، وذلك بإيعاز من عضوه المجمعي الدكتور إبراهيم أنيس .
وظهر بعد ذلك اتجاه ثالث كان بمثابة إرساء دعائم المصطلح اللغوي على أسس علمية ومنهجية ، متمثلاً في صدور معاجم وقواميس لسانية عربية مستقلة ، وهي ما تعرف بالقواميس المختصة أو التخصصية ، أو القواميس الفنية. وتقوم فكرتها على محاولة إحصاء المنظومة الاصطلاحية لعلوم اللسان وفق مناهج في تبويب مادتها ، وترتيب مداخلها ، وصياغة مفاهيمها ، وطريقة عرضها وشرحها.. وقد صدر منها - عَلِمْتُه - خمسة عشر معجماً لسانياً ، منها ما كان جهداً فردياً ، أو عملاً جماعياً ، أو صادراً عن مؤسسات علمية ذات مكانة في الفكر العربي المعاصر^(٢).

وبعد ، فقد كان هذا مدخلاً منهجياً لموضوع بحثنا ، أنتقل بعده إلى القول : إن التأمل في أعمال الدكتور تمام ، وخاصة التي صدرت في الخمسينات من القرن الماضي ، يجد فيها وفرة في المصطلحات اللغوية التي تستخدم لأول مرة في البحث اللغوي العربي ، وهذا بطبيعة الحال ليس بالأمر المفاجئ أو غير المتوقع ، لا سيما أن الدكتور تماماً ورفاقه كانوا يتعاملون مع أجهزة اصطلاحية ومضامين لسانية جديدة ذات جذور ثقافية وحضارية لفكر غربي محض ، مما اضطرهم لنقلها إلى المستقبل العربي بجهد فردي صرف ، ووسائل متعددة متباينة ، دون أن يكون هناك مُدَوِّنة أو أُطرٌ محدَّدة في هذا الميدان تُوجِّه أو تُرشد لكيفية التعامل مع تلك المصطلحات الوافدة. وتبعاً لهذا « واجه اللغويون العرب مشكلة المصطلحات اللسانية منذ

(١) د. محمد رشاد الحمزاوي ، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ، ص ٢٦١ . وينظر:
د. كمال بشر ، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٥ - ٣٨ ، د. عبد الرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر (مصدر سابق) ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، د. مصطفى طاهر الحياصرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ١/١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعاجم ينظر: د. عبدالرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر ، ص ٣٠١ - ٣١٩ ، د. محمد حلمي هليل ، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي (مصدر سابق) ، ص ٢٨٧ - ٣٣٤ .

تصدوا لهذا العلم الحديث بالتلقي والتمثّل ، ومحاولة الإنشاء والوضع . ولقد كان شأن جيل اللسانيين الأوائل... مغالبة المتصورات ، ومرادوة المفاهيم بمختلف السبل الاصطلاحية ، فكان الاحتيال على المدلولات في جل الأحيان سابقاً للحيرة الاصطلاحية من حيث هي تصورات معرفية ، وتقنيات لغوية ، يتصل جميعها بصياغة الدوال العلمية «^(١) . وبحقّ ، فإن تصدّي جيل الرواد لهذه المعضلة إنّما ينم عن شجاعة وجرأة تحسب لهم في الميزان ، وقد كان الدكتور تمام من هذا الجيل « الذين عانوا قضية المصطلح اللغوي ، والذين يعود لهم الفضل في مجابهة هذا المارد وترويضه، ودمجه في العربية بنيةً ومفهوماً »^(٢) .

وكان منهجه في تقديم هذا المصطلح يقوم على عدة وسائل ، هي فيما اتضح لي : الترجمة ، والتعريب ، وإيثار المصطلح العربي القديم ، أو بمعنى آخر تأصيل المفاهيم اللسانية الحديثة عن طريق البحث عن مصطلحات عربية قديمة . وقد يلجأ أحياناً لإيراد المصطلح الأجنبي كما هو دون تدخل منه بترجمة أو تعريب .

أما الوسائل الأخرى المتبعة عادةً في وضع المصطلح ، كالاقتناع ، والنحت ، والمجاز ، والتوليد ، فلم يكن لها وجود ضمن الطرق التي اصطنعها لصوغ مصطلحاته .

وقد أحصيت ما وقع عليه نظري من مصطلحات لغوية في مؤلفاته فوجدتها تبلغ نحواً من مائتي مصطلح ، وهو عدد ليس باليسير إذا ما قورن بالفترة الزمنية المبكرة التي صدرت فيها تلك الأعمال العلمية . أمّا أعماله المترجمة فكان للمصطلح اللغوي حضوره الكبير فيها ، وبخاصّة الكتاب المترجم (النص والخطاب والإجراء) لدي بيوجراند، كما سنبينه لاحقاً .

وقبل بدء الحديث أرى أنه من الضروري الإشارة إلى أنّ المصطلح من حيث هو مصطلح فني عام كان مجالاً نظرياً أولاً لإسهام الدكتور تمام ومعالجته له على مستويي المفهوم وشروط الصياغة ، نلمس ذلك في تناوله للاعتبارات التي ينبغي أن تطبق في خلق الاصطلاحات واختيارها^(٣) ، وكذلك في دراساته المتعددة عن مصطلحات سيويه الصوتية^(٤) ، ووضع

(١) د. عبد السلام المسديّ ، قاموس اللسانيات ، ص ٧٣ .

(٢) د. محمد رشاد الحمزاوي ، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ، ص ٢٦١ .

(٣) بنظر: اللغة بين المعيارية و الوصفية ، ص ١٥٩ - ١٦٢ .

(٤) نشرها في مجلة الأزهر ، الجزء ١٠ ، المجلد ٣٢ ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م ، ص ١٠٧٧ - ١٠٨٤ .

المصطلح العربي في علمي النحو والصرف^(١) ، والمصطلح النقدي بين العرفية والارتجال^(٢) ،
والمصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة^(٣) .

وفي الحقيقة أن الدكتور تماماً كان مدركاً منذ البداية خطورة وضع المصطلح ، وظل هذا الإدراك ملازماً له حتى آخر ما صدر له من بحوث ومقالات ، فهو في مقال له عن ألفاظ الحضارة^(٤) يشير إلى إحدى طرق صوغ المصطلح اللغوي والمخاطر الجسيمة التي تكتنفها ، وما ينتج عنها من تعدد للمصطلح الواحد ، وهي طريقة الترجمة من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ، عازياً السبب في هذا إلى المترجمين أنفسهم الذين ذهبوا إلى الغرب وتلقوا تلك المصطلحات في بيئتها الأجنبية ، ثم عادوا إلى بلدانهم مفكرين في كيفية التعبير بالعربية عن تلك المفاهيم الاصطلاحية. منأى عن جهود سبقتهم في هذا الميدان ، مما أدى إلى افتقاد شرط العرفية الواجبة للمصطلح، ومن ثم التشتت والتعدد اللذين يمثلان أكبر خطر يواجه مستقبل العربية^(٥) .
أما الجانب التطبيقي فنجدته متمثلاً في أعماله العلمية المؤلفة منها والمترجم ، على النحو الذي سنعرض له في ثنايا هذا البحث .

فمن المصطلحات المبكرة التي استخدمها الدكتور تمام مصطلحا الوصفية والمعيارية . فأما الوصفية فهي ترجمة حرفية للمصطلح الأجنبي DESCRIPTIVE ، والمعيارية ترجمة حرفية أيضاً للمصطلح الأجنبي PRESCRIPTIVE^(٦) .

وقد جعل الدكتور تمام هذين المصطلحين عنواناً لكتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) ، وفيه يفرق بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي ، هما الاستعمال اللغوي ، والبحث اللغوي ،

(١) بحث ألقى ضمن النشاط الموسمي لمجمع اللغة العربية الأردني، ونشر ضمن الموسم النقابي للمجمع سنة

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، ص ١٢١ - ١٤٢ ، كما نشر ضمن كتابه (مقالات في اللغة والأدب) ، ج ٢ ،

ص ١٠١ - ١٢٣ .

(٢) بحث منشور ضمن كتابه (مقالات في اللغة والأدب) ، ج ٢ ، ص ١٢٤ - ١٣٨ .

(٣) بحث منشور ضمن كتابه السابق ، ص ١٣٩ - ١٨١ .

(٤) نشره ضمن كتابه (مقالات في اللغة والأدب) ، ج ٢ ، ص ٣٢٢ - ٣٣٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣٢ .

(٦) يستخدم الدكتور كمال بشر مصطلحين إنجليزيين يُعبّران عنده عن المعيارية، أحدهما المذكور، والآخر

Normative . ينظر : دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ١٩ .

ويُعدُّ الأول من وظيفة المتكلم ، فهو تبعاً لهذا معياري ، كما يُعدُّ الآخر من وظيفة الباحث ، وهو بهذا نشاط وصفي.

والوصفية والمعيارية منهجان أو اتجاهان في دراسة اللغة ، وهما ثنائيتان متقابلتان في الفكر اللغوي ، وإن كان الدكتور عبد السلام المسدي يرى خلاف ذلك^(١) .

وقد كُتِبَ لهذين المصطلحين السيورة والشبوع في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة ، وأصبحت الوصفية منهجاً مطبقاً في كثير من الأعمال اللسانية ، ولعلي لا أبالغ في القول: إن هذين المصطلحين شرقاً وغرباً في الآفاق ، وكانا بمثابة الشرارة الأولى التي حركت ما كان ساكناً في الفكر اللغوي العربي الحديث ، وتركنا آثاراً تفوق الوصف على مسار هذا الفكر ، وبسببهما قام سجال كبير بين المحافظين والمجددين ، أو بين أنصار القدم ودعاة التحديث^(٢) .

ومن هذه المصطلحات مصطلحا علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي ، وهما ترجمتان ارتضاهما الدكتور تمام للمصطلحين الإنجليزيين PHONETICS (فوناتيكنس) ، و PHONOLOGY (فونولوجي). والفرق بينهما يكمن في أن الأول يتناول دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنغمات صوتية ، أما الآخر فيتناول دراسة الأصوات في تجاوزها وارتباطاتها وسلوكها في مواقعها وسياقاتها المختلفة.

والدكتور تمام حينما يفرِّق هنا بين هذين المصطلحين إنما يعتمد في ذلك على أساس التفريق السوسيري بين الكلام واللغة ، فالفوناتيكنس من دراسة الكلام ، والفونولوجيا من دراسة اللغة^(٣) .

وبطبيعة الحال لم يتفق اللغويون المعاصرون بشأن هذه الترجمة ، أو في وسيلة نقل هذين المصطلحين إلى العربية^(٤) ، بيد أنه مهما يكن من شيء فإن هذا التفاوت في التعامل مع

(١) ينظر : الفكر العربي والألسنية ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية) ص ١٣-١٥. وتؤيده في ذلك الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش . ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص ٥٠ .

(٢) يذكر الدكتور عبد السلام المسدي أن معركة الوصفية والمعيارية في المعرفة اللغوية هي من أخطر ما عاق ازدهار الوعي في أوساطنا العلمية ، حيث نتج عن ذلك « خلط منهجي وتحريف مبني تولدت عنهما مجموعة من المشاكل الزائفة أربكت دعاة المعيارية ، وأرهقت أنصار الوصفية » . الفكر العربي والألسنية ، ص ١٣ . وأيدته في هذا الدكتورة فاطمة الهاشمي بكوش . ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص ٥٠ .

(٣) ينظر : د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٩ .

(٤) للغويين المعاصرين مذاهب شتى في التعامل مع هذين المصطلحين ، فبعضهم يؤثر ترجمتها ، وبعضهم يميل إلى تعريبها . ينظر : د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص ٥ ، اللغة بين القومية والعالمية ، ص ٢٥ ، د. كمال بشر ، علم اللغة العام - الأصوات ، ص ٢٩ - ٣٠ . وللمزيد حول هذه الترجمات ينظر : د. عبدالعزيز الصيغ ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، ص ٢١٣ - ٢١٥ ، د. محمد حلمي هليل ، المصطلح الصوتي بين الترجمة والتعريب ، مجلة اللسان العربي (الرباط) العدد ٢١ ، ١٩٨٣ ، ص ٩٧ - ١٣٥ ، د. عبد الرحمن حسن العارف ، اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر (مصدر سابق) ، ص ٦٠ - ٧٠ .

المصطلح اللغوي الأجنبي لدى اللغويين المعاصرين العرب إنما يعكس بصورة أو بأخرى عدم استقرار المصطلح في موطنه نتيجة لتعدد المذاهب الألسنية هناك ، وهذا ما أسفر عنه ما يشبه التناقض والاضطراب في المصطلح والرؤية والمفهوم ، الأمر الذي امتد أثره إلى المصطلح اللغوي العربي.

ومن المصطلحات الصوتية التي تفرّد بها الدكتور تمام وعُدّت من ابتكاراته مصطلح الطبقيّة^(١) ، (أي النطق في مخرج الطبق) ، ومصطلحا التغير والتحلّيق.

فأمّا الطبقيّة VELAR ARTICULATION ، فهي « ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسد الجرى أو يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما ، فهي إذاً حركة عضوية مقصودة لذاتها يبقى طرف اللسان معها في وضع محايد^(٢) » . ويذكر الدكتور تمام أنّ هذه التسمية (المصطلح) أخذت من كلمة مطبق وكلمة إطباق بعد خلق صلة بين معاني الكلمتين الثلاث ، وقد « خلقت خلقاً لتناسب أغراض البحث العلمي »^(٣) . كما يذكر أنّ هناك مصطلحاً آخر هو الإطباق VELARIZATION ، داعياً إلى عدم الخلط بينه وبين الطبقيّة نظراً لاتحادهما في كثير من الصفات . ويعني الإطباق « ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به ، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق... فالإطباق إذاً حركة مصاحبة للنطق الحادث في مخرج آخر... »^(٤)

وقد تفاوتت ردود الفعل تجاه هذا المصطلح ، فعلى حين نجد الدكتور إبراهيم أنيس لم يرق له هذا الاستخدام بحجة أنه ليس لكلمة الطبق أي معنى يتصل بالفم^(٥) ، نجد الدكتور رمضان

(١) ذكر هذا الدكتور إبراهيم أنيس حينما وصف هذا المصطلح بأنه من ابتكارات بعض الدارسين الآن، ينظر:

الأصوات اللغوية ، ط ٤ ، ص ١٠٨ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ٨٩ .

(٥) الأصوات اللغوية ، ص ١٠٨ .

عبد التواب يصف عمل الدكتور تمام بالحسن^(١) ، أمّا الدكتور أحمد مختار عمر فقد أشار إلى ما في التفرقة بين هذين المصطلحين من دقة متناهية في انتقاء المصطلح^(٢) .
ويقابل الإطباق مصطلح التغوير PALATALIZATION ، ويعني « الميل بالصوت ذي المخرج الذي خلف الغار إلى أن ينطق في الغار ، أو أقرب ما يكون إليه »^(٣) .
وأما التحليق PHARYNGELIZATION ، وهو مصطلحٌ مُترجمٌ يرادف عند الدكتور تمام مصطلح القدماء (الاستطالة)^(٤) ، فهو أحد عناصر التفخيم حيث يقرب « مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق نتيجةً لتراجع اللسان بصفة عامة »^(٥) .
ولاشكّ أنّ الدرس الصوتي الحديث قد أفاد من هذه المصطلحات الثلاثة على النحو الذي نجده مستخدماً في معاجم المصطلحات اللغوية ، أو المؤلفات الصوتية^(٦) .
ومن تلك المصطلحات الصوتية أيضاً مصطلح القيم الخلافية ، وهو ترجمة للمصطلح الغربي DIFFERENTIAL VALUES . وهذا المصطلح تردد كثيراً في مؤلفات الدكتور تمام^(٧) ، وهو يُعدّ

(١) مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص ٣٨ . وللمزيد ينظر: مصطفى صادق أبو سليمان، الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧م ، ص ١٩٦ - ٢٠٢ .

(٢) ينظر: المصطلحات الألسنية في اللغة العربية (مصدر سابق) ، ص ٢٤٧ .

(٣) مناهج البحث في اللغة ، ص ٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩٠ .

(٦) ينظر على سبيل المثال: د. رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٣٥٥، ٣٧٠، د. بسام بركة ، معجم اللسانية ، ص ١٥١ ، د. عبدالسلام المسدي ، قاموس اللسانيات ، ص ١٩٥ - ١٩٧ ، د. محمد علي الخولي ، الأصوات اللغوية ، ص ٤٦ .

(٧) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٧ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٠٦، ٢٦١، ٢٣٢، ٢١١، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤، ٢٤، ٣٨، ٦٧ فما بعدها ، ١٧٨ .

من أهم إنجازات حلقة (مدرسة) براغ اللغوية التي قدمتها في مجال الدراسات الفونولوجية^(١). ويقف هذا المصطلح بإزاء مصطلح آخر هو القيم الوفاقية. وتقوم نظرية القيم الخلافية أو المقابلات^(٢) على علاقات التقابل في دراسة الأصوات والتشكيل الصوتي، ويتوسع هذا المفهوم ليشمل نظام اللغة بعامه، فالقيم الخلافية- ويطلق عليها أحياناً مصطلح المقابلات، أو نواحي الخلاف، أو الفروق^(٣) - يمكن بواسطتها تحليل النظام النحوي عن طريق المقابلات بين عناصره المكونة له، وكذا تحليل النظام الصرفي عن طريق المقابلات بين الصيغ الصرفية، وأخيراً يتم تحديد المعنى سواء كان وظيفياً أو معجمياً بواسطة القيم الخلافية، ومحصلة هذه المقابلات هي تحقيق أمن اللبس الذي يُنظر إليه على أنه الغاية القصوى للاستعمال اللغوي^(٤). ويظهر لي أن هذا المصطلح مُنتزَع من التراث العربي، بل إن الدكتور تماماً نفسه صرّح بأن الكوفيين أدركوا قيمة المقابلة في إيضاح المعنى فسَمَوْها (الخلاف)، كما أن الأصوليين اعتدّوا بما سمّوه (مفهوم المخالفة)^(٥). ويذكر في موضع آخر أن عبد القاهر الجرجاني استخدم مصطلح (الفروق) في نظرية النظم استخداماً ذكياً يشير إلى أمر القيم الخلافية، أو المقابلات بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى^(٦).

وهنا نرى الدكتور تماماً يؤثر استخدام أحد المفاهيم التراثية العربية ليكون ترجمةً لأحد المصطلحات الغربية، وذلك يدل - كما يقول الدكتور محمد خليفة الدناع - على «أنه يبحث دائماً عن تلك الحلقة التي عدّها كثير من الباحثين مفقودة، وهي ربط التراث النحوي واللغوي العربي بالنظريات الحديثة، وهذا يُعدُّ تأصيلاً فوق كونه اعتزازاً برصيد هذه

(١) ينظر: ر. هـ. روبرتز، موجز تأريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٢٥ - ٣٣١، جفري سامسون، مدارس اللسانيات- التسابق والتطور، ترجمة: د. محمد زياد كبة، ص ١٠٥ - ١٣٣، د. محمد محمد علي يونس، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر (الكويت)، العدد ١، المجلد ٣٢، ٢٠٠٣م، ص ١٥٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٧، ٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٤، ٦٨، ١٨٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٣٤، ٣٨، ٦٧، ٧٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٧. وينظر: ص ٢٠٤ من هذا الكتاب.

الأمة»^(١) ، وإن كان بعض المعاصرين يُبدي حذراً شديداً من اللجوء إلى هذه الطريقة في صوغ المصطلح اللغوي^(٢) .

وقبل أن أوصل العرض والتحليل ، أود الإشارة السريعة إلى أن بعض الباحثين المعاصرين ذكروا أن مفهوم القيم الخلافية الذي قال به الدكتور تمام مقتبس من المصطلح الأجنبي DISTINCTIVE FEATURES^(٣) ، وهذا خلاف ما ورد لدى الدكتور تمام - كما سبق - كما أن هناك من يترجم هذا المصطلح إلى الملامح التمييزية ، أو السمات المميزة ، أو المعالم المميزة^(٤) ، وكما نرى فنحن هنا إزاء مصطلحين لمفهوم واحد أو متقارب ، وهذه إحدى المشكلات المصطلحية ؛ حيث يوهم هذا التعدد « بتعدد المفاهيم ، وليس من اقتصاديات اللغة أن يكون لكل باحث فرد أو لكل فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتها المتعددة والمفهوم العلمي واحد»^(٥)

وما دمتنا في الحديث عن إثارة الدكتور تمام للمصطلح التراثي في ترجمة المصطلح الأجنبي ، نورد نموذجاً آخر أكثر وضوحاً مما سبق ، فهو يستخدم مصطلح (حرف) مقابلاً أو مرادفاً لمصطلح PHONEME ، ومصطلح (صوت) مقابلاً أو مرادفاً لمصطلح ALLOPHONE^(٦) ، ولم

(١) الأستاذ الدكتور تمام حسان مؤصلاً للتراث اللغوي ، ضمن الكتاب التذكري (تمام حسان رائداً لغوياً) ، ص ٢٢٨ .

(٢) ينظر : د. أحمد مختار عمر ، المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية (مصدر سابق) ، ص ١٥ ، د. محمد حلمي هليل ، المصطلح الصوتي بين الترجمة والتعريب ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٢١ ، ١٩٨٣ م ، ص ١٠٢ فمابعدهما ، د. جعفر عباينة ، توحيد المصطلح في علم الأصوات ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٥ م ، ص ٣١٤ فمابعدهما ، د. مصطفى غلفان ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - أي مصطلح لأي لسانيات ؟ ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٤٦ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، ص ١٥٠ - ١٥٣ .

(٣) ينظر : د. فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص ١١٥ ، د. محمد محمد علي يونس ، أصول اتجاهات الدراسات اللسانية الحديثة (مصدر سابق) ، ص ١٥٠ .

(٤) ينظر : د. حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة البيوي ، ص ٢٣٠ ، د. رمزي بعلبكي ، معجم المصطلحات اللغوية ، ص ١٥٦ ، د. محمد محمد علي يونس ، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة ، ص ١٥٠ ، د. فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص ١١٥ .

(٥) د. محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٢٢٨ . وللمزيد حول هذه المسألة ينظر : د. مصطفى طاهر الحياذرة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ١٤١/١ ، فمابعدهما .

(٦) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤ ، ٦٦ - ٧٨ ، سابع البحث في اللغة ، ص ١١٩ - ١٣١ .

يتوقف عن حد الاستخدام وحسب ، بل قام بتعليل لجوئه إلى هذه الطريقة مبيناً وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة من هذين المصطلحين ، وموقف علماء العربية تجاه ذلك^(١) .

ويرد علينا في هذا المقام المصطلح الشهير الذي أورده لأول مرة العالم الأنثروبولوجي البولندي مالينوفسكي MALLINOWSKI ، وأقام عليه فيرث FIRTH نظريته في السياق ، وهو مصطلح CONTEXT OF SITUATION . وقد ترجمه الدكتور تمام أولاً إلى الماخرجات^(*) ، وكان هذا في أوائل مولفاته صدوراً ، وهما : (مناهج البحث في اللغة) ١٩٥٥م^(٢) و (اللغة بين المعيارية والوصفية) ١٩٥٨م^(٣) ، ثم في مقال له نشره سنة ١٩٥٩م بعنوان (تشقيق المعنى)^(٤)

وهو مصطلح دلالي يعني « مجموع عناصر محيطية بموضوع التحليل تشمل حتى التكوين الشخصي والتأريخ الثقافي للشخص ، ويدخل في حسابها الماضي والحاضر والمستقبل »^(٥) . لكننا نرى الدكتور تماماً يعدل عن هذه الترجمة في أعمال علمية له صدرت بأخرة من الزمن ، أو في فترة زمنية بعيدة عن صدور أعماله المبكرة ، ويؤثر ترجمته إلى المقام أو القرائن الخارجية أو سياق الموقف ، مُصرِّحاً بأنه ارتضى له اصطلاح البلاغيين وهو المقام^(٦) .

ويذهب بعض اللغويين المعاصرين إلى أن هذا التصرف يؤدي إلى تعدد ترجمات المصطلح الواحد ، كما تقدم ، ومن ثم حدوث بلبلة واضطراب نتيجة لذلك^(٧) . وأرى في هذا

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٧٣ . وللمزيد ينظر: د. محمد حسن عبد العزيز ، المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ، ص ٣١٣ ، د. حلمي خليل ، العربية وعلم اللغة النبوي ، ص ٢٢٩ .

(*) الماخرجات (جمع الماخرجي) ، وهو من مصطلحات أهل المنطق . ينظر : د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١ .

(٢) ينظر: ص ٢٥١ — ٢٦١ من هذا الكتاب .

(٣) ينظر: ص ٨٦ ، ١٢٢ من هذا الكتاب .

(٤) نشر هذا المقال في مجلة الأزهر ، الجزء ٦ ، المجلد ٣١ ، ١٣٧٩هـ — ١٩٥٩م . ينظر: ص ٥٧٧ من هذا المقال ، ثم نشره بعد ذلك في كتابه (مقالات في اللغة والأدب) ، ج ١ . ينظر: ص ٣٣٠ من هذا الكتاب .

(٥) د. تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥٢ . وينظر: ص ٢٦٢ من هذا الكتاب ، الأصول ، ص ٣٣٢ فما بعدها ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٢٢ ، مقالات في اللغة والأدب ، ج ١ ، ص ٣٣٧ . ولمزيد من التفصيلات حول مفهوم هذا المصطلح ينظر: د. ردة الله الطلحي ، دلالة السياق ، ص ٥١ — ٥٣ .

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٢ .

(٧) د. محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٢٢٨ .

شيئاً من الصحة ولكنها صحة غير مطلقة ، ذلك أن أفكار المرء في تطور دائم ، وكذلك الجهاز المصطلحي لدى العلماء في نمو مطرد ، فما يستحسنه بالأمس قد يعدل عنه إلى سواء اليوم لظروف علمية يقتضيها هذا العدول ، والأمثلة على هذه الظاهرة جدٌ كثيرة ، مذكورة في كتب التاريخ ، وطبقات التراجم ، وأحوال العلماء .

صحيحٌ أن ذلك فيه إشكالية على مستوى المصطلح ، ولكن قد ينظر إلى هذا التعدد في استخدام المصطلح من باب الترادف والتقارب ، ويكون الاختلاف هنا إنما هو اختلاف تنوع وتعدّد لاختلاف تناقض وتضاد ، كما يقول علماء القراءات .

ويقرن بهذا المصطلح مصطلح آخر هو SPEECH EVENT ، الذي تُرجم إلى المقال^(١) ، ووافقه في ذلك الدكتور سعد مصلوح^(٢) ، بيد أن بعض المعاصرين من اللغويين يذهب إلى ترجمته بالحدث الكلامي ، أو الفعل الكلامي ، أو صورة المقال^(٣) . ولعل الدكتور تماماً أراد بهذه الترجمة محاكاة التراث البلاغي القديم ، غير أنني أرى هنا عدم كفاية هذه الترجمة للمصطلح الأجنبي ، رغم أن قرارات الجمع اللغوي بالقاهرة في الترجمة تنصُّ على تفضيل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر عند وضع اصطلاح جديد ، إذا أمكن ذلك ، وإذا لم يمكن ذلك فتفضل الترجمة الحرفية^(٤) .

وأواصل الحديث فأقول : إن الدكتور تماماً كان يعمد - أحياناً - إلى تجلية الملابس التي تحيط بهذا المصطلح في لغته الأصلية ، فنراه يذكر أن مصطلح CONTEXT - مثلاً - جرى عند من كتب « في دراسة المعنى بمعان مختلفة باختلاف فرع المعرفة الذي يستخدم فيه الاصطلاح ، حتى لقد لحقه بعض الغموض »^(٥) . كما كان يقوم بذكر سبب اختياره لترجمة بعض المصطلحات دون سواها من المترجمات ، نلمس ذلك في قوله عن مصطلح المقام : « أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث CONTEXT OF SITUATION الذي

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠ ، ٤١ ، ٣٣٧ . وينظر : الأصول ، ص ٣٣٣ .

(٢) ينظر : د. سعد مصلوح ، المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد ٥٩ ، العدد ٣ ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٦٩ .

(٣) ينظر : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٤٦٦ ، معجم علم اللغة النظري ، ص ٢٦٥ ، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص ٨٥ .

(٤) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ، ص ١٧٥ .

(٥) مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٦١ .

يستعمله اللسانيون المحدثون»^(١) . وهو هنا يشير بوضوح إلى أن هذا المقابل التراثي العربي هو الأكثر استيعاباً لدلالة المفهوم الأجنبي .

وفي الحقيقة أن الدكتور تماماً حاول المقاربة بين المصطلح الأجنبي والمصطلح الذي أورده البلاغيون العرب وهو المقام ، والذي سبق أن وقع عليه اختياره ليكون ترجمة للمصطلح الأجنبي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حاول أن يستثمر مصطلح البلاغيين العرب في هذا الصدد ، ويضيف إليه ديناميةً وأبعاداً لم ينسبها إليه البلاغيون^(٢) .

ولا شك أن محاولة الربط بين المصطلح التراثي والمصطلح الأجنبي في المفهوم والرؤية العامة والاستخدام الفعلي هي مما يحمد لمن يرومها ، ويتخذها منهجاً أولياً في التعامل مع المصطلح الوافد ، إن أمكن ذلك ، وقد ثبت أن « عدم الإفادة من التراث العربي في علوم اللغة من حيث النظرية والمصطلح ، وذلك عند محاولة إيجاد المقابل العربي لمصطلحات أوروبية »^(٣) من أهم المشكلات التي واجهت المصطلح اللغوي العربي المعاصر .

واختتم الحديث عن هذا المصطلح بالإشارة إلى أن اللغويين المعاصرين العسرب تفاوتت ترجماتهم له وكانوا فيه أحياناً ، بل إن الواحد منهم ليستخدم عدة مفاهيم له في وقت واحد ، على النحو الذي نلمسه لدى الدكتور كمال بشر، والدكتور حلمي خليل، والدكتور محمود جاد الرب^(٤) ... إلخ .

(١) الأصول، ص ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣٣ ، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٣٧ .

(٣) د. محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٢٢٩ . وللزيد حول المشاكل التي واجهت المصطلح العلمي ينظر : د. حمزة بن قبلان المزيني ، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ص ٢١٧-٢٢٠ .

(٤) تنظر مؤلفاتهم على الترتيب: دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٣٣ ، دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٦٤ ، ١٢٩ ، ١٥٤ ، ١٧٢ ، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، ص ٢١٣ ، ٢١٨ ، العربية وعلم اللغة البيوي ، ص ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ٢٢٤ ، ٢٣٧ ، علم اللغة نشأته وتطوره ص ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٤٨ . ولزيد من التفاصيل حول رؤية اللغويين لهذا المصطلح ومفهومه وترجمته، ينظر: د. علي عزت، اللغة ونظرية السياق، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٧٦، ١٩٧١م، ص ١٩-٢٤، د. عبد الفتاح البركاوي، دلالة السياق...، ص ٢٨-٣٠، ٤٥، ٥٧، د. محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٣٧ فما بعدها، د. ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص ٥١-٥٣، ٥٨٤-٥٩٨، د. فريد عوض حيدر، توحيد ترجمة المصطلح في الوطن العربي ، ص ٣٧ .

ويتعامل الدكتور تمام أحياناً مع المصطلح الأجنبي بطريقة مغايرة لما سبق ، فهو يشرح أولاً ذلك المصطلح ، ثم يُردفه بذكره المجرد كما هو في لغته . نلمس ذلك في قوله : «...وسنرى أنّ الحذف والاستتار هما طريقا الإفادة العدمية في اللغة العربية ، وذلك ما تعبّر عنه الدراسات اللغوية الحديثة بعبارة ZERO MORPHEME^(١) » . والدكتور تمام هنا يبدو أنه لم يجد مقابلاً دقيقاً لصياغة عربية لهذا المصطلح فأثر الشرح دون تحديد المصطلح العربي له .

وينطلق الدكتور تمام في فكرته العامة لهذا المصطلح من اتجاه مهم في الدرس اللغوي الحديث يعرف بالاتجاه الصفري في بحث اللغة ZERO IN LINGUISTICS ، ويوصف أصحابه بأنهم أصحاب منهج الصفر ، وهو منهج يقوم على أنّ الأفكار أو العناصر اللغوية على مستوى الأصوات والنحو والصرف التي لا تحتاج إلى صورة مادية للتعبير عنها يُكتفى فيها بالعدم أو الخلو أو الصفر^(٢) .

وفي مجال صوغ المصطلح عند الدكتور تمام أيضاً نجد أنه في بعض الأحيان لا يجزم بوجود مقابل أجنبي خاص لمصطلح عربي ، بل يأتي به ويورده على سبيل التقريب والتشبيه . نرى ذلك في قوله : « الخوالب كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه ، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية EXCLAMATION^(٣) » ، ويقول أيضاً في موضع ثانٍ : « والقسط المشترك في معاني هذه الخوالب جميعاً ما ذكرناه من أنّ لها طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس ، فكلها يدخل في الأسلوب الإنشائي ، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون AFFECTIVE LANGUAGE^(٤) » ، ويقول في موضع ثالث : « إنّ الياء والواو تُحسبان حرفي لين في نظام الأصوات العربية ، وهذه الكلمة قريبة الدلالة جداً من الاصطلاح الغربي SAMI- VOWELS^(٥) » .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٨. وينظر: المصدر السابق، ص ٣٦ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٦٦ ،

مقدمة ترجمته كتاب: النص والخطاب والإجراء، دي يوجراند، ص ٣٤، مقالات في اللغة والأدب، ج ٢، ص ١١١ .

(٢) ينظر: البحث القيم الذي كتبه الدكتور كمال بشر بعنوان (السكون في اللغة العربية) ، ونشره ضمن

كتابه: دراسات في علم اللغة ، ق ١، ص ١٧٩ - ٢٣٤ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١١٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٦ . وينظر : ص ٨٨ من هذا الكتاب .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

ونلاحظ الدكتور تماماً في بعض المواضع يقوم بترجمة المصطلح إلى العربية أولاً ثم يورده كما هو في لغته الأصلية . ومن أمثلة ذلك مصطلح الصوغ القياسي ، حيث ذكره أولاً ثم أردفه بالمصطلح الأجنبي قائلاً : « أو ما يسمونه ANALGIC CREATION »^(١) وفي موطن آخر يورد مصطلح الرد إلى الجدول (الرد إلى الأصل) ويردده بالقول : « وكما يسمونه PARADIGM » . وفي موطن ثالث يعقب على مصطلح العلاقات السياقية قائلاً : « أو ما يسميه الغربيون SYNTAGMATIC RELATIONS »^(٢) ، وفي موضع رابع يذكر وجود « نوع من المقامات الاجتماعية يمكن أن نسميه مقامات اللغو الاجتماعي ، أو كما يسميها مالبينوفكسي PHATIC COMMUNICATOIN »^(٣) ، وفي موضع خامس يقول : « ... الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثيري الانفعالي الذي يسمونه AFFECTIVE LANGUAGE »^(٤) ، وآخر النماذج لهذه الطريقة في وضع المصطلح اللغوي عنده ما ذكره عن « الجزئيات الصغرى المكونة لهذا السياق ، أو كما يسميها الأمريكيون من اللغويين SEGMENTS »^(٥) .

وفي مقابل هذا نجد لا يتوانى عن ترجمة المصطلح الأجنبي إلى العربية متى ما أنس أو اطمئن إلى الترجمة ، ووجد أنها تفي بالغرض ، بيد أنه عندما يشعر أن الترجمة تعوزها الدقة ، أو أنه غير مقتنع تماماً بها ، فإنه يعتمد حينئذ إلى اختيار ترجمة مؤقتة له ، تاركاً أمر ترجمته النهائية إلى مقام آخر . ومن أمثلة ذلك قوله : «... وهذه العناصر المترابطة تسمى PHRASES في نحو اللغة الإنجليزية ، دعنا مؤقتاً نسميها ضمائم»^(٦) ، والدكتور تمام هنا حينما يقترح هذه التسمية المؤقتة إنما يُسَلِّمُ ضمناً بمرحلة الاصطلاح « وما من شك أن المصطلح ينبت أو ينتفي أو تتحول وظيفته باعتبار الظرف ، وأن المرحلة ملمحٌ يميّز حياة المصطلح في كثير من

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٢٩ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٤٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٥) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٤٦ .

(٦) مقالات في اللغة والأدب ، ج ١ ، ص ٦٥ .

الأحيان»^(١) ، على أن هذا التوجّه لم يكن ليُمثّل اتجاهًا عنده كما بدا لي ، بل هي حالة فريدة لم أجدّها في غير هذا الموضوع.

لكن الدكتور تماماً لم يلتزم بهذه الطريقة الإجرائية في صوغ مصطلحاته ؛ إذ إننا نجدّه في الغالب الأعم يورد الترجمة العربية التي ارتضاها للمصطلح الأجنبي مقرونة بهذا المصطلح مباشرة .

وهو لا يكتفي في بعض المواطن بذكر المصطلح الأجنبي ومقابلته في العربية ، ولكنه يلجأ إلى الخوض في القضايا المتصلة بذلك المصطلح ، ونلمس ذلك مثلاً في عرضه لمسألة التفريق بين الصّحاح (الأصوات الصامتة) والعلل (الأصوات الصائتة) في ضوء علمي الأصوات والتشكيل الصوتي، ومن خلال الاستخدامات المصطلحية لكل من دي سوسير D.SAUSSURE ، وكنيث بايك K.PIKE^(٢) ، وكذلك في مناقشته لمفهوم مصطلح العلاقة عند تروبتسكوي TROUBETZKOY ، وبيان وجهة نظره حول هذه المسألة^(٣) ، وكذلك في مصطلحي التركيب والتحليل اللذين استخدمهما هنري سويت H.SWEET في دراسة الموقعية^(٤) .

ونجد الدكتور تماماً يعمد أحياناً إلى توضيح الفروق اللغوية بين المصطلحات العربية بعضها مع بعض ، كما في تفريقه بين مصطلحي النغمة واللحن^(٥) ، وهما مصطلحان صوتيان يردان عادةً مع ذكر مصطلح التنغيم INTONATION . وهذا مما يحسب له ؛ إذ إن «وضع المصطلح يقتضي بالضرورة الرجوع إلى السياق الطبيعي الذي وردت فيه ضمن إطار نظرية لسانية معينة»^(٦) .

(١) د.عبد القادر الفاسي الفهري ، المصطلح اللساني (مصدر سابق) ، ص ١٤٠ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٧ - ١١٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٥) ينظر: المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٦) د. مصطفى غلفان ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (مُضَيَّر سابق) ، ص ١٥٩ .

ويراوح الدكتور تمام « بين إيراد المصطلحات الأجنبية بحروفها الأصلية وكتابتها بحروف عربية ، مع الإبقاء على صيغتها الأجنبية ، والجمع بينهما بكتابة المصطلحات بصورتين : إحداهما بحروفها الأجنبية ، والأخرى بحروف عربية ، جنباً إلى جنب »^(١) .

ويتصل بهذا تعريب المصطلح ، أو الاقتراض المعجمي ، كما يُسمّيه الدكتور محمود فهمي حجازي^(٢) ، أو الاستعارة كما يُطلق عليه الدكتور محمد رشاد الحمزاوي^(٣) ، وقد كان هذا - كما سبق - إحدى الوسائل التي اتبعها الدكتور تمام في صوغ مصطلحاته ، وهي كثيرة كثرةً لافتةً للنظر ، نلمس ذلك في تعريبه للمصطلحات التالية : الستاجماتية ، والبراديجماتية ، والجراماطيقا ، والأنثروبولوجيا ، والإيتيمولوجيا ، والسيمانتيم ، والسيمانتيكية ، والاستاتيكية ، والديكروني ، والسيمولوجيا ، والسيمات ، والإيستيمولوجيا^(٤) ... إلخ . وهذه الوسيلة كما يذكر الدكتور الحمزاوي « تدل على فراغ اصطلاحي ناتج عن مفاهيم جديدة لا يمكن للغة المترجم إليها أن تُعبّر عنها تعبيراً يؤدي تلك المفاهيم في فترة معينة »^(٥) ، أو كما يقول الدكتور كمال بشر : إن « علة الاتجاه إلى التعريب والعدول عن المصطلح العربي تتمثل في جملة أسباب منها دقة المصطلح الأجنبي في دلالة على المقصود ، هذا هو الأقل من وجهة النظر الحديثة في الدرس اللغوي »^(٦) .

وثمة مناقشات مستفيضة جرت حول هذه المسألة وجدوى استخدامها في المصطلح العلمي بعامة ، لا أحسب أن المقام يتسع لذكرها في هذا البحث^(٧) .

(١) د. مصطفى طاهر الحيادة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ١٥٨/١ ، وتنظر أمثلة ذلك في :

مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٤٠ .

(٢) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ٢٢٦ .

(٣) ينظر : مشاكل وضع المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ، ص ٢٦٥ .

(٤) تنظر هذه المصطلحات في: مناهج البحث في اللغة ، ص ١٧٧ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،

٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ... إلخ .

(٥) مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، ص ٢٦٥ .

(٦) دراسات في علم اللغة ، ق ، ص ٢٨ . وينظر: د. محمود السمران ، علم اللغة ... ، ص ٢٦ .

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة ينظر: د. مصطفى طاهر الحيادة ، من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، ٩٩/١ -

١١٩ ، د. محمد حسن عبد العزيز ، المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ، ص ٣١٢ - ٣١٤ ، د. محمد حلمي هليل ، المصطلح

الصوتي بين الترجمة والتعريب (مصدر سابق) ، ص ٩٧ لما بعدها ، د. جعفر عبانة ، توحيد المصطلح في علم الأصوات ،

مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٥ م ، ص ٣١٣ - ٣١٧ .

ومن المصطلحات الأجنبية التي نقلها الدكتور تمام مترجمةً إلى العربية دون أن يذكرها في لغتها الأصلية مصطلح التطريز اللغوي PROSODIC LANGUAGE ، أو الوظيفة والتوزيع كما أطلق عليه أيضاً^(١)، وهو أحد مصطلحات الفنولوجيا (التشكيل الصوتي) التي استخدمها فيرث، ويعني وجود عناصر لغوية كما لو كانت أشياء ثانوية من الناحية الصوتية والكتابية معاً، أو اللغوية بوجه عام^(٢)، ويقع ضمن مفهوم هذا المصطلح جانب جزئي يطلق عليه التطريز الصوتي، وهو يتمثل في عدة أنماط أو صور يعتمد عليها النحو في تحليل بعض مسأله وتفسيرها إلى حد كبير - كما يقول الدكتور كمال بشر^(٣) -، كالنبر والتنغيم والوقفه .

والأمر اللافت للنظر في هذا المصطلح أن الدكتور تماماً يورد ترجمته له - كما تقدم - ويذكر ترجمة أخرى مرادفة للترجمة الأولى في ظل غياب للمصطلح الأصلي في لغته الأجنبية يقول في ذلك: « الوظيفة والتوزيع، أو كما يسمونه التطريز اللغوي »^(٤). وهذا على خلاف ما سبق بيانه من اتجاهات صوغ المصطلح عنده .

وقد استخدم هذه الترجمة أيضاً كثير من اللغويين المعاصرين^(٥)، وهناك من اكتفى بنقل هذا المصطلح وكتابته بحروف عربية (التعريب)^(٦).

(١) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٣ ، ١٣١ ، ١٤١ .

(٢) للمزيد حول ظواهر التطريز أو التحليل التطريزي أو الفنولوجيا البرسودية (التطريزية) ينظر: د. محمود جاد الرب ، علم اللغة ، ص ١٤٥ فما بعدها ، د. رمزي بعلبكي ، معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٤٠٥ ، ر.هـ. روبرت ، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ، ص ٣٥٢-٣٥٥ ، د. أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٠١-٢١٠ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ق ٢ ، ص ٢٥ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ، ص ١١٣ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة ، ق ١ ، ص ٢٩٩ ، د. محمود جاد

الرب ، علم اللغة ، ص ١٤٧ ، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص ١٩ ، ٧٢ - ٧٣ .

(٦) ينظر: د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٠١ .

ويتصل بهذا المصطلح مصطلح آخر ورد عند الدكتور تمام هو prosodies، أو prosodic features ، وترجمه إلى الموقعيات أو الظواهر الموقعية، ويعني بها طائفة أو مجموعة من التغيرات الصوتية تحدث نتيجة لوجودها في مواقع معينة ، كالتماثل، والنبر، والتنغيم ، والترمين ، والإيقاع ، والإجهار ، والإهماس... إلخ^(١) .

ومن صور ذلك أيضاً مصطلحا الإجهار voicin والإهماس unvoicing ، وهما مصطلحان صوتيان وردا عند الدكتور تمام مترجمين أو منقولين إلى العربية- فيما أظن- دون الإشارة إليهما في لغتهما الأصلية ، رغم أنه أوضح في هذا المقام أنه اختار هذين المصطلحين وفي نفسه شيء من عدم القناعة بهما أو رضاه عنهما^(٢) .

ومن المصطلحات المبكرة التي استخدمها الدكتور تمام مصطلح الاستدعاء الصوتي، وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Onomatopoea ، ويعني به وجود علاقة طبيعية بين الرمز ومعناه تحدث نتيجة استدعاء أصوات بعض الكلمات ، كالضحيج والزئير والخرير، للمعاني التي سبقت لها هذه الكلمات^(٣) ، إلا أن الدكتور تماماً نجده يعدل عن هذه الترجمة بعد فترة وجيزة ويختار بدلاً عنها المحاكاة ودلالة الصوت على المعنى ، أو حكاية الصوت للمعنى^(٤) وهو مصطلح دلالي تقاربت عبارات اللغويين المعاصرين في ترجمته ، فبعضهم يطلق عليه محاكاة الصوت ، أو تسمية محاكية ، أو اسم الصوت^(٥) ، وبعضهم يطلق عليه التسمية بالمحاكاة الصوتية ، أو حكاية صوت^(٦) .

ومن المصطلحات أيضاً مصطلح Etymology ، الذي ترجمه الدكتور تمام مرةً بتطور البنية ، ومرةً ثانية بتطور صورة الكلمة^(٧) ، ومرةً ثالثة بالتطور الصرفي لشكل

(١) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١١٩ ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٣٧ ، ١٤٦-١٧٠ .

(٢) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٥١-١٥٢ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ١٠٧ .

(٤) مقالات في اللغة والأدب ، ج ١ ، ص ٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٥٤ ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

(٥) ينظر : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٣٤٧ ، معجم علم اللغة النظري ، ص ١٩٣ ، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، ص ٤٥ .

(٦) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص ٦٣ ، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانيات ، ص ٩٨ ،

د. علي عزت عياد ، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، ص ١٠٤ .

(٧) مقالات في اللغة والأدب ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

الكلمة^(١) ، ومرةً رابعة بتطور استخدام الكلمة^(٢) ، وكان قد سبق له أن أورد هذا المصطلح معرباً في باكورة مؤلفاته^(٣) .

أما الدكتور السعران فقد ترجمه إلى الاشتقاق^(٤)، واعترض عليه الدكتور كمال بشر ولم يتفق معه بشأن هذه الترجمة، ورأى في ضوء استخدام بلومفيلد لهذا المصطلح والتعبير عنه أن الأنسب أن يترجم إلى علم تأريخ الكلمات ؛ معللاً ذلك بأن هذه الترجمة الأخيرة تشمل البحث في أصلها الاشتقائي والأطوار التي مرت بها من فترة إلى أخرى^(٥) ، وذلك يعني أن ترجمة الدكتور السعران أخذت بجانب واحد من مفهوم هذا المصطلح وهو الاشتقاق أو الأصل الاشتقائي، وتركت الجانب الآخر منه وهو التطور التاريخي، وهذا ما حدا بالدكتور حلمي خليل إلى ترجمة هذا المصطلح إلى علم الاشتقاق التاريخي^(٦) .

وأما معاجم المصطلحات اللغوية فمنها ما يذهب إلى ترجمته إلى علم تأريخ الكلمات، أو التأثيل ، أو علم تأصيل الكلمات ، أو علم الترسيس ، أو علم الاشتقاق^(٧) .

ويتصل بهذا المصطلح مصطلح آخر ورد لدى الدكتور تمام وهو Semantic Shift الذي يترجمه بتطور الدلالة^(٨) . وقد لاحظت أنه في أحد مؤلفاته التي وضعها في فترة متقدمة زمنية اختار مصطلح Semantics للدلالة على دراسة تطور الدلالة^(٩) ، وأحسب أن خطأ مطبعياً حدث هنا فأسقط كلمة Shift، أو كلمة أخرى تؤدي الدلالة نفسها وهي Change .

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٢٠، ٣٢٣ .

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٩٠ .

(٣) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٥، ٢٣٩ .

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٣٤٩، ٣٨٩ .

(٥) دراسات في علم اللغة، ق ١، ص ٣٨ .

(٦) ينظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ٩١ - ٩٢، ٢٣٠ .

(٧) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص ٢٤، معجم علم اللغة النظري ، ص ٨٨، معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٧٨، معجم السامية، ص ٧٤، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ٤٢٣، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص ٤٧ .

(٨) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٢٠، ٣٢٣ .

(٩) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ٩٠ .

وهناك بعض المعاصرين من يفضل ترجمة هذا المصطلح إلى التغير الدلالي^(١) اتباعاً لما ورد في معجم المصطلحات اللغوية التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(٢)، ولست أرى هنا كبير فرق بين الترجمتين؛ إذ ليس التغير سوى نوع من التطور كما يقول أولمان^(٣).

ويلحق بهذا مصطلح Laut-Verschiebung، الذي يترجمه الدكتور تمام إلى التغير الصوتي^(٤)، وهو مصطلح مستعار من الألمانية وينسب للغوي الألماني يعقوب جريم -Jakeb Grimm فيقال: قانون جريم Grimm slaw، ويندرج ضمن القوانين الصوتية التي أطلقها النحاة المحدثون (الشبان) من علماء اللغة الألمان سنة ١٨٢٢م^(٥).

ويذكر الدكتور رمزي بعلبكي أن هذا المصطلح مرادف للمصطلح الإنجليزي Mutation، الذي يعني - عنده - الإبدال والتحول والتغير الصوتي بتأثير من أصوات مجاورة^(٦)

وفي نطاق علم المصطلحات كُتِرَ استخدامها الدكتور تمام ونقلها مترجمةً semantiec، الذي يصوغه بوسيلتين في آن معاً،
بمايتك، والأخرى الترجمة إلى / نظرية المعنى، أو علم الدلالة،

وكان العقاد قد آثر استخدام مصطلح السيمية في مقابل المصطلح الأجنبي Semantics، وألقى بحثاً في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٢م بعنوان (السيمية)، ووافق مجلس المجمع على هذا المصطلح، وأصدر قراراً خاصاً بذلك^(٧)، وهو مصطلح تراثي مأخوذ من الثقافة العربية القديمة.

(١) بنظر: د. حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٤٧، ١٥٣.

(٢) بنظر: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، المجلد العاشر، ص ١٣٣.

(٣) دور الكلمة في اللغة، ص ١٥٣. وللمزيد بنظر: د. عبد الرحمن أيوب، التطور اللغوي، ص ٩، د. كمال

بشر، دراسات في علم اللغة، ق ٢، ص ١٢٤-١٢٥، د. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ٩.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٩٥.

(٥) بنظر: ر. هـ. روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٢٧٨ فما بعدها.

(٦) معجم المصطلحات اللغوية، ص ٢٧٧، ٢٢١.

(٧) بنظر: مقالات اللغة والأدب، ج ١، ص ٣٢٩، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٠، ٢٤٢، اللغة العربية معناها ومنها، ص ٣٢٥.

(٨) بنظر: د. بدراري زهران، العقاد وعلم السمية، ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الأول (عباس محمود العقاد في ذكره الثوب) ص ٥٨-٦٢.

ونرى الدكتور تماماً في موضع آخر يترجم مصطلح Semiology إلى سيماء، معللاً سبب اختياره لهذه الكلمة بقوله : « انتفاعاً بقوله تعالى ﴿سيماهم في وجوههم﴾، وهو ما ينسجم مع المعنى المطلوب »^(١)، فهو في هذا المقام يستلهم الدلالة القرآنية في صوغ مصطلحه ، لكنني لست أدري على وجه التحديد لم أثر الدكتور تمام هنا الربط بين المصطلح الأجنبي والمدلول المعجمي للكلمة في القرآن والعربية رغم أحقية المصطلح السابق semantiec بهذه التسمية الاصطلاحية !

وهذا المصطلح مما تفاوتت ترجمات اللغويين المعاصرين له، فبعضهم يترجمه إلى علم العلامة ، أو علم الإشارة ، أو علم الرموز^(٢)، وبعضهم يترجمه إلى علامية ، ودلالية، والنظم السيمائية^(٣). ومما له صلة بهذا المصطلح Semasiology الذي يترجمه الدكتور تمام إلى دراسة التغير في المعنى^(٤).

ومن هذه المصطلحات الدلالية مصطلح Functional Meaning الذي يترجمه الدكتور تمام إلى المعنى الوظيفي، ومصطلح Lexical Meaning الذي يترجمه إلى المعنى المعجمي، ومصطلح Semantic Meaning الذي يترجمه إلى المعنى الدلالي، ومصطلح Contextual Meaning الذي يترجمه إلى المعنى المقامي أو السياقي ، ومصطلح Central Meaning الذي يترجمه إلى المعنى المركزي، ومصطلح Marginal Meaning الذي يترجمه إلى المعنى الثانوي^(٥). ومنها أيضاً مصطلح Conceptual الذي يترجمه إلى (المعنى) التصوري ، ومصطلح Denotative الذي

(١) الأصول ، ص ٣٧١.

(٢) ينظر : د. محمد رشاد الحمزاوي ، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية (مصدر سابق) ص ٢٦٧، د. حلمي خليل،

الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، ص ٢٣٤، د. محمد حسن عبدالعزيز ، سوسير رائد علم اللغة الحديث، ص. ١٦٨

(٣) ينظر : د. عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات، ص ١٤٠، ١٨٤، د. التهامي الراجحي الهاشمي ، معجم الدلالية،

مجلة اللسان العربي ، العدد ٢٤، ص ١٤٨، د. سمير ستيبة ، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب

العربي ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ٧، العدد ٢، ١٩٩٠م ، ص ٣٧.

(٤) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٦٥.

(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٩، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٤٢، ٢٥٠. ولموازنة هذه الترجمات

بما ورد في بعض المعاجم الاصطلاحية اللغوية ينظر : معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٨٦، ١١٥، ١٢٠، ٢٠٤، ٢٨١.

يترجمه إلى (المعنى) الإشاري^(١)، ومصطلح Associative الذي يترجمه إلى (المعنى) الاستدعائي^(٢). ومصطلح connotative الذي يترجمه إلى (المعنى) اللزومي^(٣)، ومصطلح Stylistic الذي يترجمه إلى (المعنى) الأسلوبى ، ومصطلح Affective الذي يترجمه إلى (المعنى) الإفصاحي^(٤) ، ومصطلح Reflected الذي يترجمه إلى (المعنى) الانعكاسي ، ومصطلح Collocative الذي يترجمه إلى (المعنى) التواردي ، ومصطلح Thematic الذي يترجمه إلى (المعنى) الشأني أو البوري^(٥). ونلاحظ هنا أن الدكتور تماماً لا يكتفي بإيراد المصطلح الأجنبي ومقابلته في العربية وحسب ، بل يردفه بشرح مفهومه، وضرب الأمثلة التوضيحية له. وقد لاحظت أن كثيراً من هذه المصطلحات مبثوث في المعاجم الاصطلاحية اللغوية التي ظهرت بآخرة ، مع اختلاف يسير أو اتفاق تام في الترجمة ، حسب ما هو مُدَوَّن في هوامش هذا البحث ، أما بعضها الآخر فلم أجد له ذكراً فيما بين يدي من هذه المعاجم !

وشيء آخر تبيّن لي وهو أن الدكتور تماماً أورد هذه المصطلحات الدلالية في آخر مؤلفاته صدوراً (١٤٢٧ هـ) وهي مترجمة إلى العربية دون ذكر مقابلتها في اللغة

-
- (١) تُرجم هذا المصطلح عند بعض اللغويين المعاصرين إلى (المعنى الدلالي) ، و(المعنى ذاتي الدلالة) ، و (المعنى المعرفي) . ينظر: معجم علم اللغة النظري، ص ٨ ، ٦٩ ، معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٤١ .
- (٢) تُرجم هذا المصطلح في بعض المعاجم الاصطلاحية إلى (المعنى الترابطي) ، و(المعنى الافتراضي) ينظر: معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٦٠ ، معجم علم اللغة النظري ، ص ٢٥ .
- (٣) تُرجم هذا المصطلح في بعض المعاجم الاصطلاحية إلى (المعنى الضمني) ، و(المعنى الإيجابي) ، و(دلالة المعنى) . ينظر: معجم المصطلحات اللغوية ، ص ١١٥ ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص ٣٠ ، معجم اللسانية، ص ٤٥ .
- (٤) تُرجم هذا المصطلح في بعض المعاجم الاصطلاحية إلى (المعنى الوجداني أو العاطفي) . ينظر: معجم علم اللغة النظري ، ص ٧-٨ ، معجم المصطلحات اللغوية ، ص ٣٠٣ .
- (٥) ينظر: الأصول ، ص ٣٨٤-٣٨٥ . وقد وافق الدكتور سعد مصلوح الدكتور تمام في ترجمة مصطلح Thematic إلى المعنى الشأني أو البوري ، ووصف الترجمة بأنها موفقة . ينظر: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ضمن الكتاب التذكاري: عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً، ص ٤١٩ (هامش رقم ٢٠).

الإنجليزية^(١)، ولعل ذلك راجع إلى شعوره باستقرار هذه المصطلحات وشيوعها، أو لعدم الحاجة إليها .

ومن المصطلحات التي ينبغي التوقف عندها ملياً مصطلح Economy of Effort، الذي يترجمه إلى طلب الخفة^(٢)، ويتصل به مصطلحان آخران هما مصطلح Euphony، و يترجمه إلى حسن التأليف، ومصطلح Cacophony، الذي يترجمه إلى تنافر الحروف^(٣).

فأما المصطلح الأول فهناك من اللغويين المعاصرين من يترجمه إلى التناغم، والتطريب، وعذوبة الصوت، ورخامة الصوت، وتحسين الصوت^(٤). ويبدو أن الدكتور تماماً هنا فضّل ترجمة هذا المصطلح بعبارة تراثية تتردد لدى المعجميين والبلاغيين ونقاد الأدب العرب. وأما المصطلح الآخر فهناك من يترجمه إلى تنافر الأصوات أو النغمات، أو التناثر، أو النشاز^(٥)، وهنا أيضاً يستخدم الدكتور تمام وبعض من جاء بعده واقتفى أثره مصطلحاً أو مفهوماً تراثياً مقابلاً للمصطلح الأجنبي.

ومما يلاحظ على المصطلح المترجم إلى طلب الخفة Economy of Effort أنه يترع نحو استلهام التراث العربي في وضع المصطلح أيضاً، وذلك ما كان يحاول الدكتور تمام تطبيقه في صوغ مصطلحه اللغوي، وإذا كانت الترجمة الحرفية لهذا المصطلح هي الاقتصاد في الجهد فإن التعبير عنه بطلب الخفة يؤدي المفهوم العام له، بل إنه يدل على مضمونه بشكل أو بآخر.

(١) مقالات في اللغة والأدب، ج٢، ص ٢٤٠.

(٢) مقالات في اللغة والأدب، ج١، ص٣٤٩، ج٢، ص٢٨٥.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٣٥٠، ٣٥٢.

(٤) ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٧٩، معجم علم اللغة النظري، ص ٨٨-٨٩، معجم

مصطلحات علم اللغة الحديث، ص٢٤، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص ٢١٤.

(٥) ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، ص ٨٠، معجم علم اللغة النظري، ص٣٧، معجم مصطلحات علم

اللغة الحديث، ص٩، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص٣٨٨-٣٨٩.

وهناك مصطلح آخر يستخدمه بعض اللغويين للدلالة على طلب الحفّة وهو Least of Effort الذي يمكن ترجمته إلى الحد الأدنى من الجهد، أو الجهد الأقل^(١)، في حين أننا نجد الدكتور تماماً يترجم هذا المصطلح least effort principle إلى مبدأ الاقتصاد في الجهد^(٢).

ومن الوسائل التي اصطنعها الدكتور تمام في صوغ مصطلحه الجمع أحياناً بين الترجمة والتعريب معاً، حيث نجد ذلك مثلاً في مصطلح syntagmatic relations، فهو يذكر مقابله العلاقات الستاجماتية أو السياقية، وكذلك مصطلح paradigmatic relations الذي يورد إزاءه العلاقات البراديجماتية أو الجدولية^(٣). وهذه الوسيلة تُعدُّ إحدى صور الافتراض في وضع المصطلح، وتقوم على اختيار مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية مع كتابة هذه المصطلحات بحروف عربية.

أما مصطلحات النحو النصّي Text Grammar فهي من الكثرة. يمكن وتشيع بصورة خاصة في الكتاب الذي ترجمه عن الإنجليزية وعنوانه (النص والخطاب والإجراء) لمؤلفه دي بيوجراند، وتحديدًا في تلك القائمة الاصطلاحية التي صنعت وألحقت بآخر الكتاب، كما يمكن التماسها في محاضراته التي ألقاها في الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ، وعنوانها (نحو الجملة ونحو النص)، وقد أحصيت ماورد من مصطلحات مترجمة في هذا الكتاب فوجدتها تبلغ أكثر من خمسمائة مصطلح، ولذا فإنها تستحق - لوحدها - وقفة مطولة تكشف عن منهجه في صياغة المصطلح، وكيفية تعامله معه، ولا إخال أن دراستي الحالية تستطيع القيام بهذه المهمة، وعسى أن أفرغ لها فيما يستقبل من الأيام^(٤).

ومهما يكن من شيء فإن ما كشفت عنه الدراسة حتى الآن قد يصلح للتعميم على واقع مصطلحات النحو النصّي لدى الدكتور تمام، ومنهجه في سبكه وصناعته وصياغته.

(١) ينظر: د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣١.

(٢) ينظر ترجمته لكتاب: النص والخطاب والإجراء، ص ٦٠٧.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٥.

(٤) للدكتور سعد مصلوح دراسة قيمة عن مصطلحات النحو النصّي عند الدكتور تمام حسان. ينظر: المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، المجلد

٥٩، العدد ٣، ١٩٩٩م، ص ٢٨١-٢٩٤.

وهكذا لاحظنا فيما تقدم من أمثلة ونماذج مصطلحية عند الدكتور تمام أنها لم تخرج عن نطاق مصطلحات المدرسة الإنجليزية - في الأغلب الأعم - ، وبعضها منقول عن مدرسة براغ التشيكية ، أو بوجه عام المدرسة الوصفية البنيوية التي تميزت - كما يذكر ماريوباي - بكثرة مصطلحاتها وتعددتها بشكل ملحوظ^(١) ، على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فحسب ، بل تجاوزه إلى مصطلحات المدرسة الأمريكية المعاصرة التي يتزعمها تشومسكي chomsky ، وهي ما تعرف بالمدرسة التوليدية التحويلية ، وبعض من مصطلحات المدرسة الألمانية ، ولعل هذه هي السمة المميزة للمصطلح اللغوي عند الدكتور تمام موازنةً بزملائه من جيل الرواد الألسنيين في العالم العربي ، وهي ما تعرف بسمة التمثيلية^(٢) .

وإن نظرة سريعة على عدد من البحوث التي كتبها ونشرها إبان وجوده في المغرب خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٦م) لتدل على تلك الثقل النوعية في المصطلح اللغوي عنده ، حيث نجد كثيراً من مصطلحات تشومسكي ، أو المدرسة التوليدية والتحويلية بصفة أعم ، تبرز بشكل واضح في تلك البحوث ، بعضها مترجم إلى العربية ، وبعضها الآخر منقول كما هو في لغته الأصلية ، كالبنية العميقة Deep structure ، والبنية السطحية surface structure ، والأجزاء المباشرة immediate constituents ، والضمائم phrases ، وقيود الاختيار selectional restrictions ، وقواعد التحويل transformation rules ، والثوابت النحوية grammatical constants ، والتأويل interpretation ، وقواعد التفريغ branching rules ، وقيود التوارد ، وقيود الانتفاء selection restriction ، وقواعد التبويب gategerial rules ، والكفاية التوضيحية ، والتعميم المبني على الدلالة significant generalization^(٣) ... إلخ .

(١) أسس علم اللغة ، ص ٢٥٦ .

(٢) أعني بالتمثيلية هنا وجود اصطلاحات كثير من المدارس اللسانية الحديثة العهد داخل العمل المصطلحي بصفة خاصة ، أو داخل الأعمال اللغوية بصفة عامة .

(٣) ينظر كتابه : مقالات في اللغة والأدب ، ج ١ ، ص ٦٥ - ٦٧ ، ٦٩ - ٧٨ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ومبحثه : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية) ، ص ١٦٢ .

وبعد ، فقد تبين لنا من خلال الرصد والعرض والتحليل لتلك العينات المصطلحية التي جمعت من خلال الأعمال العلمية للدكتور تمام ، أن المصطلح اللغوي كان له حضوره البارز في تلك الأعمال ، وهو حضور يدل على احتفائه به ، وإيلائه كبير عناية ، وقد سار صوغ هذا المصطلح وفق اتجاهات مختلفة ، ورؤى متعددة ، ومناهج متباينة . كما لوحظ أن هذا المصطلح لم يتخذ طابعاً استقلالياً بادئ الأمر ، وإنما كان مبنوئاً في تضاعيف مؤلفاته و مترجماته ، وإذا أردنا الدقة أكثر قلنا: إن هذا هو الطابع العام لواقع المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام ، ولم يند عن هذا سوى ترجمته لكتاب دي بيوجراند (النص والخطاب والإجراء) ١٩٩٨م ، حيث نبذه يولي المصطلح اللغوي عناية خاصة ذات صورة استقلالية متكاملة ، متمثلاً ذلك في وضعه قائمة اصطلاحية لما ورد في الكتاب المترجم من مصطلحات . وقد اختار الدكتور تمام لهذه القائمة تسمية اصطلاحية أخرى أحسب أنها جديدة أو غير مألوفة فيما جرت عليه عادة المترجمين من تذييل أعمالهم المترجمة بما يطلقون عليه كشاف المصطلحات ، أو قوائم المصطلحات ، أو ثبت المصطلحات ، أو مسرد المصطلحات ، أو معجم المصطلحات ، أو دليل المصطلحات ، أو فهرس المفاهيم والمصطلحات ... إلخ ، وهذه التسمية هي (الألفاظ والتصورات) ، وكأني به يستلهم مؤلفات بعض القدماء في المصطلح الذين جعلوا عناوين كتبهم تحمل عبارة (الكلمات) أو (الألفاظ) ، كما هي الحال لدى أبي حاتم الرازي وكتابه (الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) ، وعلي بن يوسف الآمدي وكتابه (المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين) ، والفارابي وكتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) .

لقد اتخذت تلك المصطلحات لدى الدكتور تمام أشكالاً متعددة في النقل إلى العربية ، مرةً بالترجمة ، سواء كانت ترجمة مباشرة (لفظية) أو ترجمة جانبية (معنوية) ، ومرةً بالتعريب الكلّي ، وهو إدخال المصطلح الأجنبي بصورته التي ورد عليهما في لغته الأم ، مع كتابته بحروف عربية ، ومرةً ثالثة باللجوء إلى المصطلح التراثي عند الشعور بمطابقة المفهوم الجديد للمفهوم التراثي أو مقارنته له ، ولذلك فإن منهجه بوجه عام كان كما يقول الدكتور عبد السلام المسدي : « واضح المعالم منذ تصنيفه (مناهج البحث في اللغة) ... » ،

وكان محكماً لزاماً وضع الدوال الفنية وإن جنح إلى القالب الجاهز ، وأحياناً أخرى إلى العبارات التحليلية مما ليس منه بدّ»^(١)

وبطبيعة الحال لم يُسَلِّم للدكتور تمام ، ومعه بقية جيل الرواد ، بما ذهبوا إليه في تعاملهم مع المصطلح الوافد ، بل هناك من انتقد صنيعهم في صوغ مصطلحاتهم ، وحملهم مسئولية ماساد مجال المصطلح اللغوي اليوم من الاضطراب والفوضى^(٢) .

والواقع أنه كان حريراً بهؤلاء المتقدين النظر إلى الفترة المبكرة من تأريخ نشأة الدراسات اللغوية العربية المعاصرة ، والمناخ العام الذي هيمن على النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ، وانعكس تأثيره على كافة مجالات الحياة ، وهذا ما كان يفرضه واقع الحكم على جهود أولئك الرواد ؛ إذ الحكم على أي عمل أو رأي أو توجه إنما هو فرعٌ من تصوره أولاً ، ويكون صحيحاً وذا مصداقية بالنظر إلى زمنه الذي صدر فيه ، والظروف التي أحاطت به ، وبغير ذلك يكون الحكم أو التقييم محضاً غير عادل ، ثم إن مشكلة المصطلح اللغوي إنما هي جزء من مشكلة عامة تتصل بواقع المصطلح العلمي في الثقافة العربية ، سواء أكان ذلك في القدم أم في الحديث ، وكل ذلك يجعلنا ننظر بعين الرضا لما قدمه جيل الرواد من تحليل الأعمال في ميدان البحث اللغوي ، فكراً ومنهجاً ومصطلحاً .

وأما مسألة تعدد المصطلحات لديهم واختلافهم حولها فذاك أمر طبيعي في الأعمال الرائدة غير المسبوقة ، وأستعير في هذا المقام قالة لابن خلدون أوردها في مقدمته وهي « ويدل أيضاً على أن تعليم العلم صناعةً اختلافُ الاصطلاحات فيه ، فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاحٌ في التعليم يختص به ، شأن الصنائع كلها ، فدل على أن ذلك الاصطلاح ليس من العلم وإلا لكان واحداً عند جميعهم ، ألا ترى إلى علم الكلام كيف تخالف في تعليمه

(١) قاموس اللسانيات ، ص ٧٥ .

(٢) ينظر: د. محمد حسن عبد العزيز ، سوسور رائد علم اللغة الحديث ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، د. فاطمة الهاشمي بكوش ، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، ص ٦ ، ٥٥ ، د. مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة... ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

اصطلاح المتقدمين والمتأخرين ، وكذا أصول الفقه ، وكذا العربية ، وكذا كل علم يُتَوَجَّه إلى مطالعته تجدد الاصطلاحات في تعليمه متخالفة»^(١) .

وأخيراً ، فإن هذه الدراسة الأفقية لقضية المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام إخالها لم تأت على جلّ ما كان مخططاً له في البدء ؛ إذ الأمر كما تبين لي يحتاج لدراسة شاملة تُعْطِي مساحة هذا الموضوع ، وتستوفي جميع جوانبه، ولعلي أجدها فرصة سانحة لأدعو إلى قيام أطروحة جامعية تُخَصِّص لهذا الموضوع وحده ؛ حيث هو من الأهمية بمكان ، وفيه مُتَسَعِّع من القول والنظر والمعالجة ، وعسى أن يكون في مقامنا هذا من يستمع القول أو يُلقِي السمع وهو شهيد.

وفي ختام هذا البحث ، هناك مقترحات آمل أن تجد طريقها لصياغة عملية وفق أسس علمية ومنظور شامل ، وهي على النحو التالي:

أولاً : أنّ هناك حاجة علمية ملحة لقيام دراسة ، بل دراسات ، عن واقع المصطلح اللغوي في مشرق الوطن العربي ومغربه ، بصفة عامة ، ودراسات أخرى في الموضوع نفسه تُخَصِّص لمن أسهم بشكل ملحوظ من جيل الرواد اللسانيين العرب في صوغ هذا المصطلح ، وعُني به عناية خاصة ، وأنا هنا أدعو طلبة الدراسات العليا بأقسام اللغة العربية إلى تناول هذا الموضوع ، وجعله ميداناً لرسائلهم العلمية.

ثانياً : أنّ تُعنى الجامعات العربية وخاصة أقسام اللغة العربية بما بتدريس علم المصطلح ضمن مناهجها الدراسية ، وجعله مادة أساسية ، إمّا في مستوى المرحلة الأولى من المرحلة الجامعية ، أو في مرحلة الدراسات العليا ، وأن يُنشأ معهد للمصطلح في تلك الجامعات ، وذلك على غرار معهد الدراسات المصطلحية بكلية الآداب بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المغرب).

ثالثاً : أنّ تحتضن جامعة أم القرى ، أو غيرها من الجامعات السعودية ، إقامة مؤتمر دولي يُخصّص لدراسة قضايا المصطلح في العلوم الإنسانية.

وأشهد في هذا المقام أنّ جامعات المغرب العربي وخاصة في المملكة المغربية بفاس ومكناس والرباط ومراكش ، قامت - وما زالت تقوم - بجهود مباركة ومثمرة في ميدان

(٢) مقدمة ابن خلدون ، ٣/٩٨٥-٩٨٦.

قضايا المصطلح بكافة فروع المعرفة^(١) ، وإني لأتمنى أن يُعزَّد هذا النشاط العلمي المتميز بشيء مثله في جامعات المشرق العربي ؛ لتتواصل الجهود ، وتُتبادل الخبرات ، وتُتمسى العلاقات ، وتُوحد المنهجية.

رابعاً : أن يُسخَّر الحاسوب بتقنياته الهائلة ونظمه وبرمجياته المختلفة لخدمة المصطلح وقضاياها الراهنة، وأن يتم ذلك بالتعاون الكامل بين خبراء الحاسوب ومهندسيه ، من جهة ، واللغويين من جهة أخرى ، والاستفادة القصوى من تلك الإمكانيات التي توفرها التقنيات المعلوماتية الحديثة في هذا المجال.

خامساً : أن تُكثَّف المجمع اللغوية ، والجمعيات اللسانية ، والمؤسسات العلمية ، والمراكز الثقافية والبحثية المتخصصة في الوطن العربي ، جهودها في سبيل توحيد المصطلح وتنميته، وإشاعته بين أهل العلم ، ونشر الثقافة المصطلحية بين المهتمين.

سادساً : أن تتبنى إحدى الهيئات العلمية أو الثقافية في المشرق العربي إصدار مجلة خاصة بالمصطلح ، تكون مهمتها الرئيسة العناية بقضايا المصطلح ودراسة جوانبه المختلفة ، كما هي الحال في مجلة اللسان العربي بالرباط، ومجلة الدراسات المصطلحية بفاس (المغرب) .

(١) كان من ثمرة تلك الجهود إقامة مؤتمرات عدة في المصطلح وقضاياها ، وصدور أعمالها في مجلدات ومن ذلك - حسب علمي - :

- ندوة الدراسات المصطلحية والعلوم الإنسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (ظهر المهرز - فاس) ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة مولاي إسماعيل ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (مكناس) ٢٠٠٠م .

مصادر البحث ومراجعته

◆ إبراهيم أنيس (دكتور) :

- الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٤ ، ١٩٧١ م .

- اللغة بين القومية والعالمية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ م .

◆ ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ،

ط ١ (الجزء الثالث) ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

◆ أحمد مختار عمر (دكتور) :

- دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- المصطلح اللساني العربي وضبط المنهجية ، مجلة عالم الفكر (الكويت) المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ، ١٩٨٩ م .

◆ أحمد نعيم الكراعين (دكتور) : المصطلح اللغوي وسبل توحيدته ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٥ م .

◆ إدريس الطرح (دكتور) : مفهوم المصطلح ، ضمن أعمال ندوة (قضايا المصطلح في الآداب والعلوم

الإنسانية) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة مولاي إسماعيل ، مكناس - المغرب ، سلسلة

الندوات رقم (١٢) ، إعداد: عز الدين البوشيخي - محمد الوادي ، ٢٠٠٠ م .

◆ اميل يعقوب (دكتور) وزملاؤه : قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، دار العلم للملايين ، بيروت -

لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

◆ بدر اوي زهران (دكتور) : العقاد وعلم السيمية ، ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الأول (عباس محمود

العقاد في ذكراه المئوية) جامعة أسيوط - كلية الآداب بقنا ، ١٩٨٩ م .

◆ بسام بركة (دكتور) : معجم اللسانية ، منشورات جروس - برس ، طرابلس - لبنان ، ١٩٨٤ م .

◆ تمام حسان (أستاذي الدكتور) :

- الأصول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية) الجامعة التونسية ، تونس ، ١٩٨١ م .

- اللغة بين المعيارية والوصفية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .

- مقالات في اللغة والأدب ، الجزء الأول ، جامعة أم القرى - معهد اللغة العربية ، مكة المكرمة ،

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م / الجزء الثاني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

- مقدمة ترجمته كتاب: النص والخطاب والإجراء ، دي بيوجراند ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ،

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ م .

- ◆ التهامي الراجحي الهاشمي (دكتور) : معجم الدلالية ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٢٤ ، د.ت.
- ◆ جعفر عبانية (دكتور) : توحيد المصطلح في علم الأصوات ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٥ م.
- ◆ جفري سامسون : مدارس اللسانيات - التسابق والتطور ، ترجمة د. محمد زياد كبة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٧ هـ .
- ◆ حلمي خليل (دكتور) :
- العربية وعلم اللغة البنيوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م .
- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ م .
- ◆ حمزة بن قبلان المزيني (دكتور) : التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، مؤسسة اليمامة الصحفية (سلسلة كتاب الرياض ، رقم ١٢٥) ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ◆ ردة الله بن ردة الطلحي (دكتور) : دلالة السياق ، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ .
- ◆ رمزي بعلبكي (دكتور) : معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م.
- ◆ رمضان عبد التواب (دكتور) :
- التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨١ م
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ط ١ ، ١٩٨٢ م - ١٤٠٣ هـ .
- ◆ ر.هـ. روبرت : موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ، ترجمة : د. أحمد عوض ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٧ م .
- ◆ سعد مصلوح (دكتور) :
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ضمن الكتاب التذكري (عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً) ، إعداد : د. ودیعة طه نجم - د. عبده بدوي ، إصدار قسم اللغة العربية بجامعة الكويت ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ◆ المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد ٥٩ ، العدد ٣ ، ١٩٩٩ م .
- ◆ سمير ستينية (دكتور) :
- السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ◆ نحو معجم لساني شامل وموحد : مشكلات وحلول ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- ◆ عبد الرحمن أيوب (دكتور) : التطور اللغوي، دار الطباعة القومية، القاهرة، ١٩٦٤ م .
- ◆ عبد الرحمن حسن العارف (دكتور) : اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر، أطروحة دكتوراه بكلية اللغة العربية- جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م (تحت الطبع)
- ◆ عبد السلام المسدي (دكتور) :
- الفكر العربي والألسنية ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية)، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨١م .
- قاموس اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ م .
- ◆ عبد العزيز الصيغ (دكتور) : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر بدمشق ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- ◆ عبد الفتاح البركاوي (دكتور) : دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ، دار المنار بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- ◆ عبد القادر الفاسي الفهري (دكتور) : المصطلح اللساني ، مجلة اللسان العربي، العدد ٢٣ ، ١٩٨٤ .
- ◆ علي عزت (دكتور) : اللغة ونظرية السياق، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٧٦ ، ١٩٧١ م .
- ◆ عليّة عزت عياد (دكتورة) : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، دار المريخ ، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ◆ فاطمة الهاشمي بكوش (دكتور) : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤ م .
- ◆ فريد عوض حيدر (دكتور) : توحيد المصطلح العلمي في الوطن العربي ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، ١٤٢٢هـ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠١-٢٠٠٢ م .
- ◆ كمال بشر (دكتور) :
- دراسات في علم اللغة ، القسم الأول & القسم الثاني ، دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٧١ م .
- علم اللغة العام : الأصوات ، دار المعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٥ م .
- ◆ ماريوباي : أسس علم اللغة ، ترجمة : د. أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس -كلية التربية، ليبيا ، ١٩٧٣م .
- ◆ مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً : ١٩٣٤ - ١٩٨٥ م ، أخرجها وراجعها : محمد شوقي أمين - إبراهيم التريزي ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، المجلد العاشر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ◆ محمد حسن عبد العزيز (دكتور) :
- سوسير رائد علم اللغة الحديث ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- المصطلحات اللغوية ، ضمن الكتاب التذكاري (تمام حسان رائداً لغوياً) ، إعداد وإشراف : د. عبد الرحمن بن حسن العارف ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .

- ◆ محمد حلمي هليل (دكتور):
- دراسة تفويجية لحصيلة المصطلح اللساني في العالم العربي ، ضمن ندوة (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت- لبنان ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- المصطلح الصوتي بين الترجمة والتعريب ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٢١ ، ١٩٨٣ م .
- ◆ محمد رشاد الحمزاوي (دكتور): مشاكل وضع المصطلحات اللغوية ، ضمن (أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية) ، الجامعة التونسية، تونس ، ١٩٨١ م .
- ◆ محمد علي الخولي (دكتور) :
- الأصوات اللغوية ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩١ م .
- ◆ محمد محمد علي يونس (دكتور) أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر(الكويت) ، العدد ١ ، المجلد ٣٢، ٢٠٠٣ م .
- ◆ محمود جاد الرب (دكتور) : علم اللغة : نشأته وتطوره ، دار المعارف، القاهرة، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ◆ محمود السعران (دكتور) : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢ م .
- ◆ محمود فهمي حجازي (دكتور) :
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٩٣ م .
- البحث اللغوي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، سنة الإيداع ١٩٩٣ م .
- ◆ محيي الدين محسب (دكتور) : نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين - قاموس النجاري نموذجاً ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، ألمانيا ، مصر، سنة الإيداع ٢٠٠١ م .
- ◆ مصطفى صادق أبو سليمان : الدراسات اللغوية الحديثة في مصر ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٧ م .
- ◆ مصطفى طاهر الحياذرة (دكتور) : من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، عالم الكتب الحديث ، إربد - الأردن ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ◆ مصطفى غلفان (دكتور) :
- اللسانيات العربية الحديثة : دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات جامعة الحسن الثاني - عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سنة الإيداع ١٩٩٨ م .
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات؟، مجلة اللسان العربي ، العدد ٤٦ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ◆ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، تونس، ١٩٨٩ م .
- ◆ نخبة من اللغويين العرب : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، مكتبة لبنان ، لبنان- بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

التَّوْجُّهَاتُ اللُّغَوِيَّةُ لابن هشام اللخميّ (ت ٥٧٧هـ)
فيما ردّ فيه على ابن مكّي الصَّقَلِيّ (ت ٥٠١هـ)
دراسة تحليلية

إعداد الدكتور

مجدى إبراهيم يوسف

كلية الآداب - جامعة حلوان

حدود الدراسة :

موضوع هذه الدراسة : التَّوْجُّهَاتُ اللُّغَوِيَّةُ لابن هشام اللخميّ
(ت ٥٧٧هـ) في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) ، فيما ردّ فيه
على ابن مكّي الصَّقَلِيّ (ت ٥٠١هـ) في كتابه (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) .
وتعتمد مادة هذه الدراسة على كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم
البيان) لابن هشام اللخميّ ، وقد حققه خوسيه بيريث لاثارو - في مدريد
(١٩٩٢م) . وكتاب (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكّي الصَّقَلِيّ ، وقد
حققه د/ عبد العزيز مطر ، ونُشر بالقاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
(١٩٩٥م) .

كان ابن مكّي الصَّقَلِيّ قد صور حال العربية في صقلية في القرن
السادس الهجري ، ولَحَّنَ عامة زمانه وخطأهم فيما استعملوه .
وذهب ابن هشام اللخميّ إلى أن كثيراً مما لَحَّنَ فيه ابن مكّي عامة أهل
صقلية - إنما هو صحيح وليس بلحن ، ووصف ما ذكره ابن مكّي بأنه أوهام ،

يقول (٠٠٠) وأردفته بذكر أوهام ابن مكّي في كتابه المسمّى بتتقيف اللسان وتلقيح الجنان^(١) .

لقد صنّف ابن هشام اللخميّ كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) ليصوّر فيه حال العربية عند أهل الأندلس في القرن السادس الهجري ، وما حدث من لحن عند عامة أهل زمانه ، وكان بعض الحاضرين في مجلسه قد قال (البطيخ) بفتح الباء بدلاً من كسرهما ، يقول ابن هشام (٠٠٠) ولقد شهدت بعض من ينتمى بزعمه إلى الأدب وينسل إليه من كل حدب وقد استعمل في كلامه (الخيريز) ، فسأله بعض الحاضرين عنه ، فقال : هو (البطيخ) بفتح الباء ، وقد قصّر عن تصحيح المستعملة القريبة^(٢) .

قسّم ابن هشام اللخميّ كتابه إلى ثلاثة أقسام ، جعل القسم الأول في الرد على الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في لحن العامة ، وجعل القسم الثاني في الرد على ابن مكّي الصقلي (ت ٥٠١هـ) في تتقيف اللسان وتلقيح الجنان ، والقسم الثالث أضاف فيه ما لم يذكره مما غير في زمانه عند أهل الأندلس ولحنت فيه العامة . يقول (٠٠) وألف الزبيدي - رحمه الله - في لحن عامة زمانه وما تكلمت به في أوانه فتعسف عليهم في بعض الألفاظ وأنحى عليهم بالأغلاط وخطأهم فيما استعمل فيه وجهان وللعرب فيه لغتان ٠٠٠ وأردفته بذكر أوهام ابن مكّي في كتابه المسمّى بتتقيف اللسان وتلقيح الجنان . وابتدأت بالرد عليهما فيما أنكراه ؛ وأضفت إلى ذلك كثيراً مما لم يذكره مما غير في زماننا ولحنت فيه عوامنا . وجعلت هذا الكتاب مدخلاً إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التي هي جمال الإنسان (٠٠٠)^(٣) .

(١) المدخل لابن هشام ١٢ .

(٢) المدخل ١٢ .

(٣) نفسه .

وستقتصر هذه الدراسة على ما ردَّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي ، وقد صرح ابن هشام بأنه لم يمعن النظر في كل ما حكاه ابن مكّي خشية الإطالة ، يقول (٠٠٠) ولم أُنعن في النظر فيه والتتبع لكل ما يحكيه ؛ خشية الإطالة والخروج عن المقصود^(١) .

وإذا كان كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) لابن هشام اللخميّ فيه ردٌّ على ما ذكره كلٌّ من أبي بكر الزبيدي ، وابن مكّي الصقلّي - فإنّ هذه الدراسة ستقتصر على ما ردَّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي ، دون الزبيدي ، وذلك ؛ لأنّ كثيراً من الظواهر اللغوية التي وردت عند ابن مكّي الصقلّي (ت ٥٠١هـ) مما حاول أن يصور فيها ما لحنّت فيه العامة أو الخاصة من أهل صقلية في القرن السادس الهجري كانت امتداداً لبعض الظواهر اللغوية التي عرفها الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) مما لحنّت فيه عامة أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري .

فضلاً عن أن كلاً من ابن مكّي الصقلّي (ت ٥٠١هـ) وابن هشام اللخميّ (ت ٥٧٧هـ) يكادان يشتركان في القرن السادس الهجري ، فالصقلّي يمثل أول ذلك القرن ، واللخميّ يمثل آخره . وإن كان ابن مكّي الصقلّي قد اهتم بعامية أهل صقلية ، بينما اهتم ابن هشام بعامية أهل الأندلس . وقد ظلت بعض الظواهر ممتدة من عصر ابن مكّي الصقلّي حتى عصر ابن هشام اللخميّ .

ومن هنا فإنّ دراسة التوجّهات اللغوية لابن هشام اللخميّ فيما ردَّ فيه على ابن مكّي الصقلّي تكشف عن التغيرات التي أصابت العربية فيما لحنّت فيه أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري كما يصورها الزبيدي من ناحية ، فضلاً

(١) المدخل ١٢ .

عن أنها تكشف عن الظواهر التي امتدت حتى أوائل القرن السادس الهجري عند ابن مكى الصقلى فيما لحننت فيه أهل صقلية من ناحية أخرى . ثم كان ردّ ابن هشام اللخميّ في أواخر القرن السادس الهجري على ما لحنّ فيه ابن مكىّ عامة زمانه . ومن هنا كانت هذه الدراسة .

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- ١- معرفة الخصائص اللغوية لعربية أهل صقلية في القرن السادس الهجري من خلال ما ذكره ابن هشام اللخميّ في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) نقلاً عن ابن مكىّ الصقلى .
 - ٢- معرفة موقف ابن هشام اللخميّ من الظواهر اللغوية التي لحنّ فيها ابن مكىّ الصقلى عامة أو خاصة أهل صقلية في القرن السادس الهجري .
 - ٣- معرفة الأسس التي اعتمد عليها ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكىّ الصقلى .
 - ٤- معرفة منهج ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكىّ الصقلى .
 - ٥- الوقوف على التوجهات اللغوية لابن هشام اللخميّ في رده على ابن مكىّ الصقلى ، ومحاولة تحليلها في ضوء البحث اللغوي الحديث .
- ويمكن أن نتناول بالدراسة هذه التوجهات اللغوية من خلال الظواهر

التالية :

- ١- الظواهر الصوتية .
- ٢- الظواهر الصرفية .
- ٣- الظواهر النحوية .
- ٤- الظواهر الدلالية .

وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : الظواهر الصوتية

١- تخفيف الهمز :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكي الصقلي عدّ قول عامة زمانه (قَرَيْتُ الكتاب) ^(١) لحنًا ، والصواب (قَرَأْتُ بالهمز) ^(٢) . ونقل ابن هشام ما ذكره ابن مكي أن أبا عمرو الشيباني سمع أبا زيد يقول : (٠٠٠ من العرب مَنْ يَقُولُ قَرَيْتُ فِي مَعْنَى قَرَأْتُ . فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرٍو : فَكَيْفَ يَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ؟ . فَسَكَتَ أَبُو زَيْدٍ وَلَمْ يَرُدَّ جَوَابًا ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ يَقْرَأُ ، لَجَاءَ مِنْ هَذَا فَعَلٍ يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ وَلامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ ، وَلَمْ يَجِئْ كَذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ مِنْهُمْ إِلَّا أَبِي يَأْبَى وَحْدَهُ) ^(٣) .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي ، بقوله : (قال الراد : قد حكى الأخفش ما يقوَّى قول أبي زيد ويشهد له . ذكر أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها (٠٠٠) ^(٤) .

ثم ردّ ابن هشام على مجيء (أبي - يَأْبَى) ، يقول : (٠٠ قال الراد : قد جاء رَكَنَ يَرَكُنُ ، وزاد الكوفيون غَسًا اللَّيْلُ يَغْسَى ، وَقَلَى يَقْلَى ، وَشَجَا يَشْجَا ، وَحَيَا يَحْيَا . وَحَكَى كُرَاعٌ ، عَنَى يَعْئَى مَقْلُوبٌ مِنْ عَاثَ يَعْئَثُ إِذَا أَفْسَدَ ، وَحَكَى بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ سَلَى يَسَلَى وَقَنْطَ يَقَنْطُ) ^(٥) .

(١) انظر : المدخل ٦٧ ، وتنقيف اللسان ٧٦ .

(٢) نفسه .

(٣) المدخل ٦٧ ، وانظر : تنقيف اللسان ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) المدخل ٦٨ ، وانظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسى

١٧٠/٢ .

(٥) المدخل ٦٧ ، ٦٨ .

ويتضح مما سبق أن عامة أهل صقلية كانوا يميلون إلى تخفيف الهمز فتصير ياء ، كما فى (قرية) وأصلها (قرأت) . وقد فسره القدامى بترك الهمز والانتقال عنه إلى التشبيه بقضيت ورميت^(١) . وقد عده ابن جنى من الإبدال على غير القياس ، يقول (. . .) فأما الإبدال على غير القياس فقولهم : قرّيت ، وأخطيت ، وتوضّيت^(٢) .

والظاهر أن تخفيف الهمزة وإبدالها ياءً كان معروفاً قبل عصر ابن مكى ، فقد ذكر سيبويه أن الهمزة تبدل من مكانها ياءً فى التخفيف ، (. . .) وذلك قولك فى المئر : ميرّ ، وفى يريد أن يُقرّئك : يقرّيك (. . .)^(٣) ، ويقول فى موضع آخر (. . .) وأبدلوا مكان الهمزة الياء (. . .)^(٤) .

وتخفيف الهمزة وإبدالها ياءً كما يرى ابن جنى - يجعل الكلمة شبيهة باليائى ، يقول (. . .) فإنه إذا أبدل صار إلى أحكام ذوات الياء ، ألا ترى أن قرية مبدلة من قرأت ، بوزن قرية من قرية الضيف ونحو ذلك^(٥) .

ومما يؤكد أن تخفيف الهمزة عُرف قبل عصر ابن مكى الصقلى ما ذكره ابن جنى من أن أبا على قال : (. . .) لقي أبو زيد سيبويه فقال له : سمعت العرب تقول : قرية وتوضّيت . فقال له سيبويه : كيف تقول فى أفعل منه ؟ ، قال : اقرأ . وزاد أبو العباس هنا ؛ فقال له سيبويه : فقد تركت مذهبك ، أى لو كان البدل قويا للزم ووجب أن تقول : أقرى ، كرميت أرمى . وهذا بيان^(٦) .

(١) انظر : الأضداد لابن الأنبارى ٢٠٨ .

(٢) الخصائص ١٥٣/٣ .

(٣) الكتاب ٥٤٣/٣ .

(٤) نفسه ٣٩٠/٤ .

(٥) الخصائص ١٥٣/٣ .

(٦) الخصائص ١٥٣/٣ ، ١٥٤ .

والظاهر أن تخفيف الهمزة وإبدالها حرف لين مرتبط بصعوبة هذا الصوت ، فالهمزة كما يرى سيبويه مخرجها من أقصى الحلق^(١) ، وهي مجهورة^(٢) ، وشديدة^(٣) ، يقول سيبويه (٠٠٠) واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يحققها ، لأنه بَعْدَ مَخْرَجِهَا ، ولأنها نَبْرَةٌ في الصدر تُخْرَجُ باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجا ، فَتَقُلُّ عليهم ذلك ؛ لأنه كالتَهْوُوعِ^(٤) .

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن فتحة المزمارة تكون مغلقة إغلاقا تاما مع الهمزة ، ثم تنفجر فجأة فتنتج الهمزة^(٥) ، ف (٠٠٠) انحباس الهواء عند المزمارة انحباسا تاما ، ثم انفراج المزمارة فجأة عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر مما يجعلنا نعد الهمزة أشد الأصوات ، ومما جعل للهمزة أحكاما مختلفة (٠٠)^(٦) .

٢- إبدال الشين سينا :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكي الصقلي عدّ قول عامة زمانه (السَّجَم) بالسين بدلاً من الشين (سَلَجَم)^(٧) من اللحن ، يقول (٠٠٠) ويقولون

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) الكتاب ٣/٥٤٨ .

(٥) انظر : الأصوات اللغوية ٧٢ .

(٦) إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية ٧٢ .

(٧) انظر : المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام ٦٣ ، وانظر : تنقيف اللسان

لابن مكي ٦٧ .

لبعض البُقُول : السَّلْجَمُ ، والصواب سَلْجَمٌ بالشين معجمة ٠٠ (١) ، واحتج بقول
الراجز (٢) :

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ شَلْجَمًا

وَالسَّلْجَمُ : نبت معروف ، وقيل : هو ضرب من البقول (٣) ، وذكر
ابن هشام اللخمي أنه (اللَّفْت) (٤) ، وأن عامة زمانه يفتحون اللام (اللَّفْت) وذلك
لحن (٥) والمفرد (سَلْجَمَة) (٦) .

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي (٧) ، وذهب إلى أن
الصواب (السَّلْجَم) بالسين بدلاً من الشين ، وأنه لفظ أعجمي عربّته العرب
فحولت الشين سينا (٨) . وذكر رواية أخرى للرجز الشاهد بالسين (سَلْجَمًا) (٩) .
وهذه الرواية تبطل موضع الاستشهاد .

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه رده على ابن مكّي الصقلّي بما ذكره
عن أبي حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢هـ) ، من أنه أدخل (السَّلْجَم) في حرف
السين (١٠) ، يقول : (قال الراد : أدخل أبو حنيفة السَّلْجَم في حرف السنين ،

(١) المدخل ٦٣ ، وانظر : تنقيف اللسان ٦٧ .

(٢) انظر : السابق ، ورواية التنقيف ٦٧ : تطلبني ، بدلاً من تسألني .

(٣) انظر : لسان العرب (سلجم) .

(٤) انظر : المدخل ٦٤ .

(٥) انظر : المدخل ٦٤ .

(٦) انظر : المعجم الوسيط (السَّلْجَم) .

(٧) انظر : المدخل ٦٤ .

(٨) انظر : السابق .

(٩) نفسه .

(١٠) انظر : المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام ٦٤ .

وقال: هكذا تتكلم به العرب وهو اسم أعجمي عُرِّبَ فَحَوَّلَتِ الشَّيْنِ سَيْنَا ، واحتج بقول الشاعر :

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَنَسْنَجَمًا
يَامَى لَوْ سَأَلْتِ شَيْئًا أَمَمًا
جَاءَ بِهِ الْكَرِيُّ أَوْ تَجَشَّمًا^(١)

كما اعتمد ابن هشام اللخمي على ما حُكِيَ عن الأصمعي أنه قيل لرجل من أهل رامة وهي موضع بقرب البصرة : (إِنَّ قَاعَكُمْ هَذَا لَطِيبٌ فَلَوْ زَرَعْتُمُوهُ ، قَالَ : قَدْ زَرَعْنَاهُ . قَالَ : وَمَا زَرَعْتُمُوهُ ؟ قَالَ : سَلْجَمًا (٠٠٠) (٢) .

يتضح مما سبق أن ابن هشام اللخمي كانت مصادره في رده على ابن مكي الصقلي تعتمد على أبي حنيفة الدينوري من ناحية ، وعلى الأصمعي من ناحية أخرى ، فضلاً عن أنه ذكر رواية أخرى للشاهد الشعري الذي احتج به ابن مكي ، وهي تبطل موضع الاستشهاد به .

لقد أورد ابن منظور (السَّلْجَم) بالسین ، وبها ذكر الرجز الشاهد^(٣) ، ونقل عن التهذيب : (٠٠٠) المأكول يقال له سَلْجَم ، ولا يقال له شَلْجَم ، ولا تَلْجَم (٠٠٠) (٤) . ثم نقل (٠٠٠) ومنهم من يتكلم به بالشين المُعْجَمَة (٥) ،

(١) المدخل ٦٤ .

(٢) المدخل ٦٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (سلجم) .

(٤) لسان العرب (سلجم) .

(٥) نفسه .

وذكر أن الرجز الشاهد يروى بالسين والشين ، ثم قال (٠٠٠) والصواب بالسين المهملة^(١) .

والظاهر أن العربية كانت قد عرفت إبدال الشين سينا قبل عصر ابن مكى الصقلى ، فقد أورد ابن السكيت فى باب السين والشين من كتابه الإبدال^(٢) . كلمات كثيرة حدث لها هذا الإبدال ، مثل : الجحاش فى القتال والجحاس ، وجرس من الليل وجرس ، وعطس فلان فسمته وسمته ، وغير ذلك كثير^(٣) .

والشين عند الخليل بن أحمد من الأصوات الشجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم أى مفرج الفم . والسين أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان وهى مستدق طرق اللسان^(٤) .

ومخرج الشين عند سيبويه (٠٠) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى (٠٠)^(٥) . ومخرج السين (٠٠) مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا (٠٠)^(٦) .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن السين صوت رخو مهموس^(٧) ، والشين كذلك^(٨) . ولعل تشابه هذين الصوتين فى الصفة ، وقربهما فى المخرج مسوغان لحدوث هذا الإبدال بينهما فيما ذكره اللغويون العرب .

(١) لسان العرب (سلجم) .

(٢) انظر : الإبدال لابن السكيت - باب السين والشين ص ١٠٩ ؛ ١١٠ .

(٣) انظر : السابق .

(٤) انظر : العين ٦٥/١ .

(٥) الكتاب بولاق ٤٠٥/٢ ، وهارون ٤٣٣/٤ .

(٦) الكتاب بولاق ٤٠٥/٢ ، وهارون ٤٣٣/٤ .

(٧) انظر : الأصوات اللغوية ٦٣ .

(٨) نفسه ٦٤ .

والسَّلْجَمُ يقال له (اللَّفْتُ) أيضا . والظاهر أن عامة أهل الأندلس فى القرن السادس الهجرى كانوا يفتحون اللام لحنا ، يقول ابن هشام اللخميّ (٠٠٠) . ويقال له اللَّفْتُ أيضا بكسر اللام . وعامة زماننا يفتحونها ، وذلك لحن^(١) . ويتضح مما سبق أن (السَّلْجَم) أى اللفت تعرضت للتغيرات التالية :

أ- اسم أعجميّ (السَّلْجَم) بالشين ، عربته العرب فحولت الشين سينا ، فقالوا :

السَّلْجَم بدلاّ من السَّلْجَم .

ب- السَّلْجَم كان يقال له (اللَّفْتُ) بكسر اللام .

ج- عامة أهل الأندلس فى عصر ابن هشام اللخميّ كانوا يفتحون اللام من (اللَّفْتُ) وذلك لحن . فيقولون (اللَّفْتُ) .

٣- إبدال الصاد سينا :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكّي الصقلّي عدّ قول أهل صقلية (سَنَجَة الميزان) بالسين غلطا ، والصواب (صَنَجَة) بالصاد^(٢) . والنص عند ابن مكّي (٠٠) ويقولون : سَنَجَة الميزان . والصواب : صَنَجَة بالصاد المفتوحة^(٣) .

لقد ردّ ابن هشام على ابن مكّي بأنه قد قيل أيضا سَنَجَة بالسين^(٤) . وفى المُعَرَّب للجواليقى (٠٠ صَنَجَة الميزان مُعَرَّبَة)^(٥) . ونقل عن ابن السكيت قوله (٠٠ ولا تقل سَنَجَة)^(٦) .

(١) انظر : المدخل ٦٤ .

(٢) انظر : المدخل ٨٢ .

(٣) تنقيف اللسان ٨٦ .

(٤) انظر : المدخل ٨٢ .

(٥) المُعَرَّب ١٠٧ .

(٦) نفسه .

والسين والصاد صوتان مخرجهما عند سيبيويه (٠٠٠) مما بين طسرف
 اللسان وفويق الثنايا (٠٠٠) (١) وكلاهما مهموس (٢) ، ورخو (٣) ، والفارق بينهما أن
 الصاد مطبقة ، والسين منفتحة (٤) . ولعل هذا ما يفسر إبدال الصاد سينا .
 والذي في لسان العرب أن سَنَجَةَ الميزان بالسين - لغة في صَنَجَة ، وأن السين
 أفصح (٥) . والأمر كذلك عند الفيروز ابادي يقول (٠٠٠) وسَنَجَةَ الميزان
 مفتوحة ، وبالسين أفصح من الصاد (٦) . ثم عاد وذكر الكلمة بالصاد في فصل
 الصاد باب الجيم ، يقول (٠٠٠) وسَنَجَةَ الميزان مُعَرَّبَةٌ (٧) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على
 ابن مكّي الصقلّي من قول العامة (فَقَسَ البيض) بالسين . والصواب فقص
 بالصاد (٨) .

والنص كما ذكره ابن هشام اللخميّ نقلاً عن ابن مكّي فيه (٠٠٠) وقوله:
 ويقولون فَقَسَ البيض . والصواب فقَصَ بالصاد (٩) .

والنص عند ابن مكّي (٠٠) ويقولون : فقس البيض . والصواب :
 فقَصَ يَفْقِصُ ، بالصاد وفتح القاف في الماضي وكسرها في المستقبل (١٠) .

(١) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٢) انظر : السابق ٤/٤٣٤ .

(٣) انظر : السابق ٤/٤٣٤ ، ٣٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/٤٣٦ ، وانظر : الأصوات اللغوية ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) انظر : لسان العرب (صنج) .

(٦) القاموس المحيط (السُنَج) باب الجيم فصل السين .

(٧) القاموس المحيط (الصَّنَج) باب الجيم فصل الصاد .

(٨) انظر : المدخل ٨٢ .

(٩) المدخل ٨٢ .

(١٠) تنقيح اللسان ٨٧ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي فيما قاله ، وذكر أنه يقال فقّصّ
وفقّس : بالصاد والسين^(١) .

ونقل عن الحريري قوله (. . . إن شئت بالسين فاكتب ما أبينه ، وإن تشأ
فهو بالصادات يُكْتَبُ : مَغْصٌ وَفَقْصٌ وَمُصْطَارٌّ وَمُمْلِصٌ وَصَالِغٌ وَصِيرَاطٌ
الْحَقُّ وَالصَّقْبُ . . .)^(٢) . يقول ابن هشام اللخميّ (. . . فقوله وفقّصّ هو من
فَقَّصْتُ الْبَيْضَةَ إِذَا كَسَرْتَهَا ، وَفَقَّصَهَا الطَّائِرُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْهُ)^(٣) .

وفى لسان العرب (. . . وَفَقَّسَ الْبَيْضَةَ يَفَقِّسُهَا إِذَا فَضَخَهَا ، لُغَةٌ
فِي فَقَّصَهَا ، وَالصَّادُ أَعْلَى . . .)^(٤) ثم أوردها ابن منظور مرة أخرى فى مادة
(فقص) بالصاد^(٥) .

٤- إبدال الغين عينا :

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكّي الصقلى عدّ قول العامة (نَعَقَ
الغراب) بالعين غلطا ، والصواب نَعَقَ بِالْغَيْنِ مَعْجَمَةً^(٦) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي ، موجّهاً رده على أنه قد جاء
فى كلامهم نَعَقَ الْغُرَابَ وَنَعَقَ بَغِينٍ مَعْجَمَةً وَغَيْرَ مَعْجَمَةً . ومن ثمّ فلا معنى
لإنكاره على العامة^(٧) .

(١) انظر : المدخل ٨٢ .

(٢) المدخل ٨٢ .

(٣) نفسه .

(٤) لسان العرب (فقس) .

(٥) انظر : اللسان (فقص) .

(٦) انظر: المدخل ٨١ ، وتثقيف اللسان ٧٠ .

(٧) انظر : المدخل ٨١ ، ٨٢ .

وكان ابن هشام اللخمي قد اختار ما حكاه الخليل بن أحمد أن نَعَقَ الغراب أحسن ، يقول (. . .) ولكن نَعَقَ الغراب بالغين معجزة أحسن ، وكذا حكى صاحب كتاب العين^(١) .

والذي فى العين للخليل بن أحمد (نعق الراعى بالغنم نعيقا : صاح بها زَجْرًا . ونعق الغرابُ ينعقُ نَعَاقًا ونَهيقًا . وبالغين أحسن . . .)^(٢) . ونقل صاحب اللسان عن الأزهرى قوله (. . .) والتَّعَات من الأئمة يقولون كلام العرب نَعَقَ الغراب ، ولا يقال فى الغراب نَعَقَ . . .^(٣) . وذكر أن ابن كيسان حكى (نعق الغراب) بعين مهملة^(٤) .

يتضح مما سبق أن عامة أهل صقلية كانوا يبدلون الغين من (نعق) إلى عين (نعق) . والظاهر أن هذا الإبدال عرفته العربية من قبل ، فقد ذكر ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) فى (باب العين والغين)^(٥) كلمات كثيرة بالعين مرة وبالغين مرة أخرى ، منها : بَعَثَ مَنَاعَهُ وَبَعَثَرَهُ ، وَغَلَّتْ طَعَامُهُ . وعلت .

والعين والغين صوتان حلقيان . أولهما مجهور مخرجه وسط الحلق وهى أقل رخاوة من الغين . والثانى صوت رخو مجهور مخرجه أدنى الحلق إلى الفم^(٦) .

(١) المدخل ٨٢ .

(٢) العين للخليل بن أحمد (نعق) ١٩٤/١ .

(٣) لسان العرب (نعق) .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : الإبدال ١١١ ، ١١٢ .

(٦) انظر : الأصوات اللغوية ٧١ .

٥- إبدال القاف جيما :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكى الصقلى عدّ قول عامة زمانه
(فَالُوذَج) بالجيم لحنا ، والصواب فَالُوذَق وفَالُوذ(١) .
والنص فى كتاب ابن مكى (يقولون : فالولج ، والصواب : فالوذك
وفالوذ)(٢) .

ومعنى هذا أن (فَالُوذَج) كما وردت عند ابن هشام فيها إبدال القاف إلى
جيم ، و(فَالُوذَج) كما وردت عند ابن مكى فيها إبدال الذال إلى اللام .
لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكى الصقلى ونقل عن أبى القاسم
الزجاجى (. . .) أنه يقال : فَالُوذ وفَالُوذَج وفَالُوذَق . . . وزعم أن فَالُوذَجَا
وفالوذقا دخيلان فى كلام العرب (٣) .

يتضح مما سبق أن (فَالُوذَقَا) بالقاف ، يراها ابن مكى صوابا ،
وأنّ (فَالُوذَجَا) بالجيم يرها ابن هشام اللخمي صوابا . وكلاهما لا ينكر
(فالوذ) .

ثم ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة زمانه يقولون (الفأذول)(٤) ، يقول :
(قال الراد : وعامة زماننا يقولون : الفأذول ، فيقدمون الذال على اللام ، وذلك
لحن . والصواب ما قدمنا)(٥) .

(١) انظر : المدخل ٦٨ ، وتثقيف اللسان ٨٤ .

(٢) تثقيف اللسان ٨٤ .

(٣) المدخل ٦٨ .

(٤) انظر : المدخل ٦٨ .

(٥) المدخل ٦٨ .

ولعل هذه الكلمة قد حدث فيها إبدال القاف إلى جيم لما يرجع إلى التشابه بين هذين الصوتين في الصفة ، فكلاهما مجهور ، وكلاهما شديد (١) . ومن ثم تقترب القاف من الجيم مخرجا ، فمخرج القاف كما ذكر سيبويه (٠٠ من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى) (٢) . ومخرج الجيم (٠٠ من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى) (٣) .

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه (٠٠ في الانتقال بمخرج القاف إلى الأمام - نجد أن أقرب المخارج لها هو مخرج الجيم القاهرية والكاف ، فلا غرابة أن تتطور القاف إلى أحدهما . وقد رجح تطور القاف ٠٠٠ إلى الجيم القاهرية أن القاف في الأصل صوت مجهور فحين تتطور تنتقل إلى صوت مجهور أيضا يشبهها صفة ، لهذا اختارت القاف في تطورها الأمامي - الجيم دون الكاف ؛ لأن كلاً من القاف الأصلية والجيم القاهرية صوت شديد مجهور (٠٠٠) (٤) .

٦- إبدال القاف فاء :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكّي الصقلي نقل عن عامة زمانه قولهم (أفلتن) بالفاء بدلاً من (أقلتن) بالقاف وعده تصحيفاً (٥) ، وذكر أنهم ينشدون قول ابن أبي ربيعة (٦) :

قَلَمَ أَرَاكَ التَّجْمِيرَ مَنظَرَ نَاطِرٍ وَلَا كَلِيَالِي الْحَجِّ أَفْلَتَنَ ذَا هَوَى

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(٢) الكتاب ٤٣٣ .

(٣) نفسه .

(٤) الأصوات اللغوية ٦٩ .

(٥) انظر : المدخل ٦٦ ، وتنقيف اللسان ٧٢ .

(٦) انظر : المدخل ٦٦ ، وتنقيف اللسان ٧٢ .

هكذا (بالفاء) أَفْلَتَنَّ ، بدلاً من (القاف) ، (أَفْلَتَنَّ) ، (٠٠٠) وذلك
تصحيف، إنما هو بالقاف من القَلَّت وهو الهلاك ، ومنه قولهم : إنَّ المسافرَ
ومتاعه على قَلَّتٍ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ ، ومنه : امرأةٌ مِقْلَاتٌ ، وهي التي لا يعيش
لها ولد) (١) .

ورواية الشاهد عند ابن مكِّي (أَفْلَتَنَّ) (٢) ، بالقاف ولكنه علق على الشاهد
بقوله (يقولون : أفلتن بالفاء ، وذلك تصحيف إنما هو بالقاف من القَلَّت وهو
الهلاك (٠٠٠) (٣) .

ورواية الشاهد عند ابن هشام اللخميّ (أَفْلَتَنَّ) بالفاء (٤) ، تبطل موضع
الاستشهاد به .

لقد ردَّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكِّي الصقلي ، ووجَّه ردَّه على أن
(أَفْلَتَنَّ) بالفاء ليس بتصحيف كما ظنَّ ابن مكِّي ، ولكنه أنكرها و (٠٠٠) جعلها
تصحيفاً لأنه لم يعرف معناها) (٥) .

وذكر ابن هشام أن البيت روي (أَفْلَتَنَّ) بالفاء واللام ، و(أَفْلَتَنَّ) بالقاف
واللام ، و(أَفْتَنَّ) بالفاء والتاء (٦) ، يقول (٠٠٠) فمن روى بالفاء واللام فمعناه
الهلاك كرواية القاف واللام (٠٠٠٠) ومن روى بالفاء والتاء فمعناه صَيْرَتَهُ
مفتونا (٠٠٠) (٧) .

(١) المدخل ٦٦ ، وانظر : تنقيف اللسان ٧٢ .

(٢) انظر : تنقيف اللسان ٧٢ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر : المدخل ٦٦ .

(٥) نفسه ٦٧ .

(٦) انظر : السابق .

(٧) المدخل ٦٧ .

والمعاجم العربية تجعل (فَلَّت) بالفاء مادة ، و(قَلَّت) بالقاف مادة أخرى^(١) . وتكاد تتفق على أن (فلت) تشتمل في معانيها على الانفلات والتخلّص فجأة . و(قَلَّت) تشتمل في معانيها على الهلاك .

وأما (فَتَن) ، (. . .) فأهل الحجاز يقولون : فَتَنَتُ المرأة ، إذا وَلَّهَتْ وأحَبَّها ، وأهل نجد يقولون : أَفْتَنَتُ^(٢) .

٧- إبدال النون لاما :

ذكر ابن هشام أن ابن مكي الصقلّي عدّ قول عامة زمانه (فَيَجَل) باللام بدلاً من (فَيَجَن) بالنون - من اللحن ، يقول (. .) ويقولون لِلسَّدَابِ فَيَجَلٌ . والصواب فَيَجَنُّ بالنون^(٣) .

والسَّدَابُ كما في القاموس : بَقْلٌ^(٤) ، وجاء في المعجم الوسيط : (السَّدَابُ جنس نباتات طبية من الفصيلة السَّدَابِيَّة ، له رائحة قويه خاصة)^(٥) .

ويرى ابن هشام اللخمي أن ما أنكره ابن مكي الصقلّي على عامة زمانه لا معنى له ، واحتج بما حكاه المُطَرِّز في كتابه الياقوته (فَيَجَلًا ، وفَيَجَنًا)^(٦) . يقول : (قال الراد : قد حكى المُطَرِّز في كتاب الياقوته فَيَجَلًا وفَيَجَنًا باللام والنون ، فلا معنى لإنكاره على العامة)^(٧) .

(١) انظر : أساس البلاغة (فلت) و(قلت) ، ومختار الصحاح (فلت) و(قلت) ، ولسان العرب

(فلت) و(قلت) .

(٢) لسان العرب (فتن) .

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٦٣ ، وانظر : تنقيف اللسان لابن مكي ٩٦ .

(٤) انظر : القاموس : باب الباء فصل السين .

(٥) المعجم الوسيط : (السَّدَاب) .

(٦) انظر : المدخل ٦٣ .

(٧) المدخل ٦٣ .

ونقل الجواليقي عن أبي بكر قوله [٠٠ والفَيْجَن : السَّدَاب • لغة شامية
ولا أحسبها عربية صحيحة • قال أبو بكر ولا أعلم للسَّدَاب اسمًا عربيًا لأهل
الحجاز ، إلا أن أهل اليمن يسمونه (الخُتْف)]^(١) •

لقد ذكر ابن منظور في لسان العرب (الفَيْجَنُ والفَيْجَلُ)^(٢) بالنون
واللام، وأمّا الفيروزابادي في القاموس المحيط ، فقد ذكر (فيجن) بالنون
فقط^(٣) •

يتضح مما سبق أن ابن هشام اللخمي قد وجّه ما لحنّت فيه عامة أهل
صقلية على وجه صحيح في العربية • فقد جاء عن العرب استخدام النون ،
واللام (فَيْجَن / فَيْجَل) ، وكان مصدره في ذلك ما ذكره الْمُطَرِّز (ت ٣٤٥هـ)
في كتابه الياقوته • ثمّ أورده ابن منظور في لسان العرب ، وإن كان
الفيروزابادي لم يذكر غير وجه النون فقط (فيجن)^(٤) •

والظاهر أن العربية كانت قد عرفت هذا الإبدال قبل عصر ابن مكي
الصقلي ، فقد ذكر ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) في باب النون واللام من كتابه
الإبدال^(٥) - كلمات كثيرة حدث لها هذا القلب ، مثل : أصيلان وأصيلال ،
ولعلّها ولعنّها ، وحنك الغراب وحلكه لسواده ، وزلمة وزنمة ، وعنوان الكتلب
وعنوان ، ولابل ولابن ، وإسماعيل وإسماعين ، وميكائيل وميكائين ، وإسرافيل

(١) المُعَرَّب من الكلام الأعجمي ١٢٠ •

(٢) انظر: لسان العرب (فَجَن) •

(٣) انظر : القاموس المحيط : (باب النون فصل الفاء) •

(٤) نفسه •

(٥) انظر : كتاب الإبدال لابن السكيت - باب النون واللام من (ص ٦١ : ٦٩) •

وإسرافين ، وإسرائيل وإسرائيلين ، وجبرئيل وجبرئيلين ، وشراحين وشراحيل ،
وخَامِل وخَامِن ، وغير ذلك^(١) .

واللام والنون - كما يرى الخليل بن أحمد - من الأصوات الذلّقيّة^(٢) ،
وقد وصف سيبويه مخرج اللام ، فقال (٠٠) ومن حافة اللسان من أدناها إلى
منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق
الضاحك والناّب والرّباعيّة مخرج اللام (٠٠)^(٣) . كما وصف مخرج النون ،
فقال (٠٠٠) ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون^(٤) .

واللام والنون - كما يرى سيبويه - من الأصوات المجهورة^(٥) . ويرى
الدكتور إبراهيم أنيس أن (اللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور
أيضاً ٠٠٠ والنون صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة ٠٠٠)^(٦) .

ومعنى هذا أن اللام والنون متمائلان إلى درجة كبيرة فى المخرج
والصفة ، وإن كان مرور الهواء مع اللام من أحد جانبي الفم^(٧) ، و مرور
الهواء مع النون يتسرب من التجويف الأنفي^(٨) .

ولعل هذا القرب هو ما سوّغ حدوث هذا الإبدال بين اللام والنون فيما
أورده اللغويون العرب .

(١) انظر : الإبدال - باب النون واللام من (ص ٦١ : ٦٩) .

(٢) انظر : العين ٦٥/١ .

(٣) الكتاب ط بولاق ٤٠٥/٢ ، وانظر : تحقيق عبد السلام هارون ٤٣٣/٤ .

(٤) نفسه .

(٥) انظر : الكتاب بولاق ٤٠٥/٢ ، وهارون ٤٣٣/٤ .

(٦) الأصوات اللغوية ٥٣ ، ٥٥ .

(٧) انظر : السابق ٥٤ .

(٨) انظر : السابق ٥٦ .

ومثل هذه الظاهرة ما ذكره ابن هشام اللخمي من أن ابن مكيّ عدّ قول
عامّة زمانه (الزّوال) بدلاً من (الزّوان) بالنون لحنا ، يقول ابن هشام (٠٠)
وقوله : ويقولون قَمَحٌ كثير الزّوال ، والصواب الزّوان ، بالنون وضم الزّواي ،
ويُهمَز ولايُهمَز(١) .

والنص عند ابن مكيّ فيه (ويقولون : قمح كثير الزّوال ٠٠٠)(٢) بفتح
الزّواي بدلاً من كسرهما كما ذكر ابن هشام اللخمي .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ ، يقول (قال الراد : قد حكى
ابن قتيبة فيما جاء فيه ثلاث لغات زوان بالهمز ، وزوان بغير همز ، وزوان
بكسر الزّواي وترك الهمز . فلم يبق للعامّة ما تلحن فيه إلا أنها تقول زوال
باللام وهو بالنون)(٣) .

وذكر ابن منظور في (الزّوان) أربع لغات : زوان ، وزوان بغير همز ،
وزوان وكسر وزوان بالكسر فيهما(٤) .

لقد وجّه ابن هشام اللخميّ الهمز وتركه على أنه لغة ، ومن ثمّ
فلا يبقى في هذه الظاهرة غير إبدال النون لاما ، فالعامّة تقول (زوال) ، وهو
(زوان) .

* *

(١) المدخل ٦٨ .

(٢) تنقيف اللسان ٩٥ .

(٣) المدخل ٦٨ ، وانظر : أدب الكاتب ٥٩٦ .

(٤) انظر : لسان العرب (زأن) ، وانظر (زون) .

ثانياً : الظواهر الصرفية

١- ضم ما حقه الفتح :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكى الصقلّي عدّ قول عامة أهل صقلية (الزُمُرْد) بضم الراء ودال غير معجمة غلطا ، والصواب (زُمُرْد بالذال معجمة وفتح الراء وقد تضم)^(١) .

والنص عند ابن مكى الصقلّي فيه (. . .) ويقولون : الزُمُرْد .
والصواب زُمُرْد بالذال وفتح الراء وقد تضم)^(٢) .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكى الصقلّي موجهًا رده على ما قاله سيبويه ، يقول ابن هشام (قال الراد : بل الصواب زُمُرْد بضم الراء . قال سيبويه رحمه الله - في الأبنية : ويكون على فُعُل وهو قليل ، قالوا : الزُمُرْد . . .)^(٣) .

ويرى ابن هشام اللخمي أن فتح الراء فيه خروج عن الأبنية ، وأن ابن مكى أتبع ابن قتيبة في ذلك^(٤) .

والذي عند سيبويه (الزُمُرْد) بالراء المضمومة المشددة والدال ، يقول (هذا بابٌ لحاق التضعيف فيه لازم . . . ويكون على فُعُل) وهو قليل . قالوا : الصُفْرُق والزُمُرْد ، وهما اسمان)^(٥) .

(١) المدخل ٨١ .

(٢) تنقيف اللسان ٦١ .

(٣) المدخل ٨١ ، وانظر : الكتاب ٢٩٨/٤ .

(٤) انظر : المدخل ٨١ .

(٥) الكتاب ٢٩٨/٤ .

وجعلها الجواليقي (الزُّمْرُدُ) بذال معجمة ، من الأعجميِّ المُعْرَبِ (١) .
وهي كذلك في اللسان ، ونقل عن الجوهري أن الراء مضمومة مشددة (٢) ،
وهي كذلك في القاموس المحيط وذكر أنه مُعْرَبِ (٣) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ عليه ابن هشام اللخميِّ مما ذكره
ابن مكّي الصَّقَلِيّ من قول العامة (فُسْتُقٌ) بضم التاء . والصواب (الفُسْتُقُ)
بفتحها (٤) .

والنص عند ابن مكّي الصَّقَلِيّ في باب ما غيروا حركاته من
الأسماء (٥) ، فيه (. . .) ويقولون : الفُسْتُقُ . والصواب : الفُسْتُقُ ، بفتح التاء .
قال الراجز :

ولم تَذُقْ من البقول الفُسْتُقَا

توهم أن الفُسْتُقُ من البقول (٦) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميِّ على ابن مكّي الصَّقَلِيّ ، وذهب إلى أن كلامه
إنما هو قول أبي حنيفة في النبات (٧) . وأنشد على ذلك (٨) :

(١) انظر : المُعْرَبِ ٨٩ .

(٢) انظر : اللسان (زمرذ) .

(٣) انظر : القاموس المحيط (الزُّمْرُدُ) باب الذال فصل الزاي .

(٤) انظر : المدخل ٨٣ .

(٥) انظر : تنقيف اللسان ١٢٣ وما بعدها .

(٦) تنقيف اللسان ١٢٣ .

(٧) انظر : المدخل ٨٣ .

(٨) انظر : المدخل ٨٣ ، وتنقيف اللسان ١٢٣ ، ولسان العرب (بقل ، وفسْتُقُ) ، والمُعْرَبِ

للجواليقي ١١٨ ، والقاموس (الفُسْتُقُ) .

جَارِيَةً لِمَ تَأْكُلِ الْمُرَقَّةَا

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

ثم نقل ابن هشام قوله (٠٠) وقال : كذا رويناها بفتح التاء (٠٠) (١) . ثم قال ابن هشام (٠٠٠) وذكر أن الشاعر وهيم وظن أن الفسْتُق من البقول (٠٠٠) (٢) .

لقد ردَّ ابن هشام اللخمي بأن غير أبي حنيفة حكى (الفسْتُق) بضم التاء . ويرى ذلك الأصوب . يقول (٠٠٠) قال الراد : وحكى غيره الفسْتُق بضم التاء ، وهو أصوب ، لأن (فُعُلا) بفتح اللام ليس من أبنية كلام العرب في الغالب إلا أن يكون مضاعفاً من موضع اللام نحو سُودِدٍ وَقُعُدِدٍ وَدُخُلِلٍ (٣) .

و(الفسْتُق) بضم التاء ، كما ذكر الجواليقي فارسية مُعْرَبَةٌ . يقول (والفسْتُق : الواحدة فُسْتُقَةٌ . فارسية مُعْرَبَةٌ ، وهي ثمرة معروفة . وقد تكلموا بها . قال الراجز :

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا (٤)

وهكذا أورد الجواليقي (الفسْتُق) بضم التاء ، ثم ذكر الراجز شاهداً على ورودها في كلام العرب . وقد تبين أن للراجز الشاهد رواية بضم التاء ، وأخرى بفتحها . ولكل رواية أهميتها ، فرواية الضم تؤكد استخدام العامة ، ورواية الفتح تجعل استخدام العامة لحناً .

(١) المدخل ٨٣ .

(٢) نفسه .

(٣) المدخل ٨٣ .

(٤) المُعْرَب ١١٨ .

٢-فتح ما حقه الضم :

ذكر ابن هشام أن ابن مكّي الصقلي عدّ قول عامة زمانه (عُنَيْتُ) بفتح العين ، بدلاً من ضيمها (عُنَيْتُ) لحنا ، يقول (ويقولون : عُنَيْتُ بزيْدٍ وعُنَيْتُ بِحَاجَتِهِ ٠٠٠ والصواب عُنَيْتُ بضم العين) (١) .

والنص في كتاب ابن مكّي فيه (ويقولون : عُنَيْتُ بزيْدٍ ، وعُنَيْتُ فِي حَاجَتِهِ أَعْنَى ٠ والصواب : عُنَيْتُ بضم العين أَعْنَى ٠ فأما عُنَيْتُ أَعْنَى فمعناه : تَعَيْتُ وَنَصَيْتُ ، وَأَمَا عَنَا يَعْنُو فمعناه خَضَعَ ، وَهُوَ مِنَ الْعَنَوَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَعَنْتَ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ ﴾ (٢) (٣) .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على قول ابن مكّي بما حكاه ابن الإعرابي في نوادره يقول (قال الراد : قد حكى ابن الأعرابي في نوادره : عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ ، فَأَنَا بِهَا عَانَ ، وَأَنْشُدُ (٤) :

عَانَ بِأَخْرَافِهَا طَوِيلَ الشُّفْلِ

لَهُ جَفِيرَانَ وَأَيُّ نَبْلٍ (٥)

وتفيد مادة (عنا) في لسان العرب أن (عُنَيْتُ) بفتح العين فيها معنى الخضوع ، و(عُنَيْتُ) بضم العين فيها معنى الاهتمام والعناية (١) . ونقل ابن منظور عن ابن برّي قوله (٠٠) إذا قلت عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ فَعَدَيْتَهُ بِالْبَاءِ ، كَلَنَ

(١) المدخل لابن هشام ٦٥ ، وانظر : تنقيف اللسان ١٤٦ .

(٢) طه ١١١ .

(٣) تنقيف اللسان ١٤٦ .

(٤) انظر : لسان العرب (عنا) .

(٥) المدخل لابن هشام ٦٥ .

(٦) انظر : لسان العرب لابن منظور (عنا) .

الفعل مضموم الأول ، فإذا عَدَيْتَهُ بفي فالوجه فتح العين فتقول عَنَيْتُ . . . (١) .
ونقل ابن منظور قول بعض أهل اللغة (. . . لا يقال عُنَيْتُ بحاجتك إلا معنى
قصدتها، من قولك عَنَيْتُ الشئُ أَعْنَيْتِهِ ، إذا كُنْتَ قاصداً له . فأما من العناء
وهو العِنَايَةُ فبالفتح ، نحو : عَنَيْتُ بكذا وعَنَيْتُ في كذا . . .) (٢) .

ويندرج تحت هذه الظاهرة ما ردَّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي
الصقلّيّ مما تغلط فيه الخاصة من قولهم (ثِيَابٌ جُدْدٌ) بفتح الدال والعامّة على
صواب إذ يقولون (جُدْدٌ) بضم الدال (٣) .

يقول ابن هشام اللخميّ (وقوله في هذا الباب - أي : باب ما العامّة فيه
على الصواب والخاصّة على الخطأ) (٤) : ويقولون ثِيَابٌ جَدْدٌ بفتح الدال ،
والصواب جُدْدٌ كما تقول العامّة (٥) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّيّ في باب ما العامّة فيه على الصواب
والخاصّة على الخطأ (٦) ، فيه (. . .) ويقولون : ثِيَابٌ جُدْدٌ بفتح الدال
والصواب : جُدْدٌ ، كما تقول العامّة . وإنما الجُدْدُ : جمع جُدَّة ، وهي الطريق
في الجبل تخالف لون سائره (٧) .

(١) لسان العرب (عنا) .

(٢) نفسه .

(٣) انظر : المدخل ٧٥ ، وتنقيف اللسان ٢٤٦ .

(٤) انظر : تنقيف اللسان ٢٤٢ وما بعدها .

(٥) المدخل ٧٥ .

(٦) انظر : تنقيف اللسان ٢٤٢ وما بعدها .

(٧) تنقيف اللسان ٢٤٦ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي ، ووَجَّه رده على أن المبرد أجاز الضم والفتح^(١) . كما اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيهه على قراءة بعض القراء^(٢) (على سُررٍ موضونة)^(٣) بفتح الراء .

يقول ابن هشام اللخميّ (قال الراء : قد أجاز المبرد وغيره في كل ما جُمع من المضاعف على فعل الضم والفتح لِثِقَلِ التضعيف فأجاز أن يقال جُدَّدٌ وجُدَّدٌ ، وسُرَّرٌ وسُرُرٌ)^(٤) ثم ذكر القراءة الشاهد .

ويتضح من هذا أن ابن هشام اللخميّ اعتمد في توجيهه على رأى المبرد^(٥) من ناحية ، وعلى قراءة بعض القراء للأية الشاهد من ناحية أخرى .

لقد عدّ ابن خالويه هذه القراءة شاذة^(٦) ، ونسبها إلى أبي السمال ، وذكر أن سيبويه والفراء أجازا سرير وسُرر بالفتح ، وأنها كذلك في كل المصاحف^(٧) . والذي في المصحف الشريف (على سُررٍ) بالضم^(٨) .

وفي لسان العرب (. . .) وبعضهم يستثقل اجتماع الضمتين مع التصحيف فيردّ الأول منهما إلى الفتح لخفته ، فيقول سُررٌ ، وكذلك ما أشبهه من الجمع ، مثل : ذليل وذلل ونحوه)^(٩) .

(١) انظر : المدخل ٧٥ .

(٢) انظر السابق .

(٣) الواقعة (١٥) ، وفي المصحف (سُررٍ) بالضم .

(٤) المدخل ٧٥ .

(٥) انظر : الكامل ١٩٩/١ .

(٦) انظر : مختصر في شواذ القرآن ٧١ .

(٧) انظر : السابق .

(٨) انظر : الواقعة (١٥) ، والحجر (٤٧) .

(٩) لسان العرب (سرر) .

ويندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّيّ مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم (العُتْقِيّ) بفتح التاء . والصواب (العُتْقِيّ) بضمها^(١) . يقول ابن هشام اللخميّ (٠٠) وقوله في هذا الباب ، ويقولون عبد الرحمن بن القاسم العُتْقِيّ بفتح التاء . والصواب العُتْقِيّ بضمها^(٢) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّيّ بأن هذا غير صحيح ، وأن الصواب العُتْقِيّ بفتح التاء^(٣) . ونقل عن الشيخ المحدث الحافظ أبي عليّ في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل ، قوله (٠٠٠) العُتْقِيّ بعين مهمله مضمومة وتاء معجمة باثنتين من فوقها وهي مفتوحة ، وقاف في آخر الأسم ، هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة مولى زيد بن الحارث العُتْقِيّ ، وكذلك حكى أبو الحسن الدّار قُطْنِيّ^(٤) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضًا ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّيّ فيما ذكره من أنّ عامة زمانه في صقلية يفتحون الحرف الأول فيما كان على مثال : عَنقُود ، وعَصْفُور . والصواب ضمها ، عَنقُود ، وعَصْفُور .

يقول ابن هشام اللخميّ (٠٠) وقوله : ويقولون : عَنقُود وعَصْفُور وزَعْرُور وزَنْبُور وزَرَزُور وبَهْلُول وقرقُور وبرغُوث . بفتح أوائلهنّ . والصواب الضم . وليس في كلام العرب فعْلُول بفتح الأول إلا قولهم : بَنُو صَعْفُوق ، لا غير لِخَوْل باليمامة^(٥) .

(١) انظر : المدخل ٧٧ ، وتنقيف اللسان ٢٦٧ .

(٢) المدخل ٧٧ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢٦٧ .

(٣) انظر : المدخل ٧٧ .

(٤) المدخل ٧٧ ، و ٧٨ .

(٥) المدخل ٨٤ .

والنص عند ابن مكي الصقلّي في باب ما غيروا حركاته من الأسماء^(١)، وفيه (ويقولون : عَنقُودٌ وَعَصْفُورٌ وَزَعْرُورٌ . والصواب الضم في هذا الباب . وليس في كلام العرب فَعَلُولٌ بفتح الأول إلا قولهم : بنو صَعْفُوقٍ ، لا غير لَخُولٌ باليمامة)^(٢) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقلّي موجهًا ردهً على أن (فَعَلُولٌ) بالفتح قد جاء في كلمات أخرى ، (. . قالوا : زَرْنُوقٌ للذي يبني على البئر ، وِبَرَشُومٌ وهي أبكر نخلة بالبصرة ، وصَنَدُوقٌ . قال أبو عمرو : ولا يضمّ أوله)^(٣) .

٣-فتح ما حقه الكسر :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقلّي عدّ قول عامة زمانه (مَغزَلٌ) بفتح الميم - لحنًا ، وذهب إلى أن الصواب (مِغزَلٌ) بكسر الميم . يقول ابن هشام نقلًا عن ابن مكيّ ، (ويقولون : مَغزَلٌ للمرأة والصواب مِغزَلٌ)^(٤) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ما قاله ابن مكيّ ، وذكر أن المُطَرِّزَ حكى في (المغزل) ثلاث لغات : كسر الميم وضمها وفتحها^(٥) .

وذكر ابن منظور : المِغزَلُ ، والمُغزَلُ والمَغزَلُ ، بكسر الميم ، وضمها ، وفتحها . وذكر أن الكسر لغة تميم ، والضم لغة قيس ، والفتح أقل اللغات^(٦) .

(١) انظر : تنقيف اللسان ١٢٣ وما بعدها .

(٢) تنقيف اللسان ١٢٥ .

(٣) المدخل ٨٤ .

(٤) المدخل ٦٥ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢٧ .

(٥) انظر : المدخل ٦٥ .

(٦) انظر : لسان العرب (غزل) .

ويرى ابن منظور أن ضم الميم هو الأصل (مُغزَل) ولأنه من
أَغزَلَ ، أى أُديرَ وفُتِلَ ، ونقل عن الفراء أن العرب استنقلت الضمة في حروف
وكسرت ميمها وأصلها الضم ، مثل : مِصْنَحَف ، ومِخْدَع ، ومِجْسَد ، ومِطْرَف ،
ومِغزَل^(١) .

ونقل ابن منظور عن ابن الأثير أن (مِغزَل) بالكسر الآلة ، و(مَغزَل)
بالفتح موضع الغزل ، و(مُغزَل) بالضم ما يُجعل فيه الغزل^(٢) .

٤- تحريك الساكن الوسط :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكّي الصقلي عدّ قول عامة زمانه لشراع
السفينة (قِلاع) لحنا ، وذهب إلى أن الصواب قِلع ، والجمع قُلوع^(٣) .

ويفهم من هذا أن عامة أهل صقلية كانوا يُحرّكون الأسم الثلاثي
الساكن الوسط ، مثل : (قِلع) ، ويشبعون حركة اللام حتى تصير ألفا ، فتصير
(قِلاع) .

وذهب ابن هشام اللخمي في رده إلى أن ما حكاه ابن مكّي إنما هو قول
ابن دريد^(٤) ، وأن غيره ذكر أنه يقال لشراع السفينة (قِلاع) والجمع (قُلوع)^(٥) ،
واحتج بقول الأعشى^(٦) :

(١) انظر : لسان العرب (غزل) .

(٢) انظر : السابق .

(٣) انظر : المدخل لابن هشام ٦٥ ، وتنقيف اللسان ١٠٥ .

(٤) انظر : المدخل ٦٥ .

(٥) انظر : السابق .

(٦) انظر : المدخل ٦٥ ، وديوان الأعشى ٨٤ ، وفيه (ذهب) بدلاً من (دهم) ، و(الزيارا)

بدلاً من الإزارا .

إِذَا دَهَمَ الْمَوْجُ نَوْتِيَّهٗ يَخُطُّ الْقِلَاعَ وَيُرْخِي الْإِزَارَا
وذكر ابن منظور أن (الْقَلْع) شراع السفينة ، والجمع (قلاع) ^(١) ، وقد
يكون (الْقِلَاعُ) واحدا ، ونقل عن التهذيب : الجمع القلْع ^(٢) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على
ابن مكّي الصقليّ مما ذكره من قول العامة (شَغَب) بفتح الغين . والصواب
(شَغَب) بإسكانها . يقول ابن هشام اللخميّ (. . .) وقوله ويقولون للشَّرِّ والجَابَةِ
شَغَب ، والصواب شَغَب بإسكان الغين ولا يجوز فتحها إلاّ على أصول
الكوفيين) ^(٣) .

والنص عند ابن مكّي الصقليّ في باب ما جاء ساكنًا فحركوه ^(٤) ، وفيه
(. . .) ويقولون للشَّرِّ والجلبة : شَغَب ، والصواب : شَغَب بإسكان الغين ، ولا
يجوز فتحها إلاّ على أصل الكوفيين ، فإنهم قد أجازوا فتح كل ما كان على
وزن فَعَل إذا كان أوسطه حرف حلق . والبصريون يأبون ذلك ولا يفتحون إلاّ
ما جاء مسموعًا عن العرب) ^(٥) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي بأن ابن دريد كان قد حكى
شَغَب بالفتح . يقول (قال الراد : قد حكى ابن دريد شَغَب بالفتح كما تقول
العامة وهو من البصريين . وإذا كان جائزًا كما ذكر على أصول الكوفيين
فكيف تلحنّ بها العامة) ^(٦) .

(١) انظر : لسان العرب (قلع) .

(٢) انظر : السابق .

(٣) المدخل ٩٢ .

(٤) انظر : تنقيف اللسان ١١٤ وما بعدها .

(٥) تنقيف اللسان ١١٤ .

(٦) المدخل ٩٢ .

٥- كسر ما حقه الضم :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكى الصقلي عدّ قول عامة زمانه (طِلاوة) بكسر الطاء ، لحناً^(١) . يقول (وقوله : يقولون عَلَيْهِ طِلاوةً . والصواب طُلاوة وطلاوة ، والضم أفصح)^(٢) .

والنص عند ابن مكى الصقلي فيه (ويقولون : عليه طِلاوة . والصواب طُلاوة وطلاوة بالضم والفتح ، والضم أفصح)^(٣) .

لقد وَجَّه ابن هشام اللخمي (طِلاوة) بكسر الطاء على وجه صحيح ، اعتماداً على ما نقله عن أبي عمرو الشيباني إذ حكى الضم ، والفتح ، والكسر ، في الطاء من (طلاوة) ، ومن ثمّ فلا معنى لإنكاره على العامة كما يرى ابن هشام اللخمي^(٤) .

لقد أورد ابن السيد البطليوسي (طلاوة) في باب المثلث باتفاق المعاني^(٥) . ونقل عن أبي عمرو الشيباني قوله : (. على وجهه طِلاوة وطلاوة وطلاوة)^(٦) ، وذكر أن ابن الأعرابي لا يجيز فيها غير الفتح ، وأن الأصمعي لا يجيز فيها غير الضم^(٧) .

(١) انظر : المدخل ٧٤ .

(٢) المدخل ٧٤ ، وتنقيف اللسان ٢١٩ .

(٣) تنقيف اللسان ١٩ .

(٤) انظر : المدخل ٧٤ .

(٥) انظر : المثلث حرف الطاء ٧٥/٢ وما بعدها .

(٦) المثلث حرف الطاء ٧٦/٢ .

(٧) انظر : المثلث حرف الطاء ٧٦/٢ .

وقد وردت الكلمة عند الزمخشري بالضم ، والفتح ، والكسر^(١) ، وذكر ابن منظور الضم ، والفتح ، ونقل عن ابن سيده أن الضم لغة جيدة ، وهو الأوضح^(٢) . وهي مثلثة عند الفيروز ابادى بالضم والفتح والكسر^(٣) .

٦- كسر ما حقه الفتح :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكى الصقلي غلط عامة زمانه وخاصتهم، فالعامة خالفتهم في كسر الهاء ، فقالوا (درهم) ، والخاصة تُفخَمُ الرء ، وجميعهم على غلط^(٤) . يقول ابن هشام اللخمي (وقوله في باب ما خالفت فيه العامة الخاصة وجميعهم على غلط ؛ وتكسر العامة الهاء من درهم وتفخَمُ الخاصة الرء ، والصواب ترقيق الرء مع فتح الهاء)^(٥) .

والنص ورد عند ابن مكى في (باب ما خالفت العامة فيه الخاصة وجميعهم على غلط)^(٦) .

ومعنى هذا أن عامة أهل صقلية خالفوا خاصتهم ، وكلاهما على غلط ، فالعامة تكسر الهاء من (درهم) ، والخاصة تفخَمُ الرء . والصواب ترقيق الرء وفتح الهاء^(٧) .

(١) انظر : أساس البلاغة (طلو) .

(٢) انظر : لسان العرب (طلى) .

(٣) انظر : القاموس المحيط باب الواو والياء فصل الطاء .

(٤) انظر : المدخل ٧٤ ، وتنقيف اللسان ٢٣٨ .

(٥) المدخل ٧٤ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٦) تنقيف اللسان ٢٣٨ .

(٧) انظر : المدخل ٧٤ ، وتنقيف اللسان ٢٣٩ .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي^(١) على ابن مكّي ، ووجّه رده على أن العوب تقول (دِرْهَم ، ودِرْهِم) بفتح الهاء وكسرها ، ومن ثمّ فهو لغة عن العرب وليس بلحن^(٢) . يقول ابن هشام (قال الراد : أمّا كسر الهاء من الدِرْهَم فليس بلحن ؛ لأن العرب تقول فيه دِرْهَمّ بكسر الدال وفتح الهاء ، ودِرْهِم بكسر الدال والهاء ، ودِرْهَام . فقول العامة دِرْهِمّ بكسر الدال والهاء ليس بلحن ؛ لأنّها لغة للعرب) (٣) .

والظاهر أن هذه الكلمة أصابها تغير آخر في عصر ابن هشام اللخمي فصارت (دِرْهَم) بفتح الدال والهاء^(٤) . وقد عدّها ابن هشام اللخمي لحنا ، يقول (. . . فأمّا قول عامة زماننا دِرْهَمّ بفتح الدال والهاء فلحن)^(٥) .

ومعنى هذا أن كلمة دِرْهَم تعرضت للتغيير كما يلي :

- دِرْهِم بكسر الهاء عند عامة أهل صقلية
- دِرْهِم بتخيم الراء عند خاصة أهل صقلية (عند ابن مكّي) .
- دِرْهَم بفتح الدال والهاء عند عامة أهل الأندلس : (عند ابن هشام) .

ودِرْهَم عند سيبويه ، فارسي مُعَرَّب ، مُلْحَق ببناء (هَجْرَع) من كلام العرب ، يقول سيبويه في باب ما أعرب من الأعجمية^(١) ، (اعلم أنسهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه . فأمّا ما ألحقوه ببناء كلامهم فدِرْهَم ، ألحقوه ببناء

(١) انظر : المدخل ٧٤ .

(٢) انظر : المدخل ٧٤ .

(٣) المدخل ٧٤ .

(٤) انظر : المدخل ٧٤ .

(٥) المدخل ٧٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٠٣/٤ .

هِجْرَع (٠٠٠) ^(١) و(دِرْهَم) كما وردت عند سيبويه ^(٢) بكسر الدال وتسكين الراء وفتح الراء ، وهكذا أوردها الجواليقي ، يقول (وَدِرْهَمٌ مُعْرَبٌ ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ قَدِيمًا إِذْ لَمْ يَعْرِفُوا غَيْرَهُ ، وَالْحَقْوَهُ بِـ (هِجْرَع) (٠٠) ^(٣) .

وذكر صاحب اللسان (الدَّرْهَم) بكسر الهاء وفتحها ، وهما لغتان ، فارسيّ مُعْرَبٌ . ملحق ببناء كلام العرب ، فهو بفتح الهاء ملحق بـ (هِجْرَع) ، وبكسرهما ملحق بـ (حِفْرِد) ^(٤) .

وَدِرْهَمٌ ؛ تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ قَدِيمًا وَصَارَ مِنْ نَسِيحِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَاشْتَقَوْا مِنْهُ (رَجُلٌ مُدْرَهَمٌ) أَي كَثِيرُ الدَّرَاهِمِ ، مَعَ عَدَمِ وَجُودِ فِعْلٍ لَهُ ^(٥) . ومذهب ابن جنى أنه إذا وُجِدَ اسْمُ الْمَفْعُولِ فَالْفِعْلُ حَاصِلٌ ^(٦) .

وذكر الجواليقي شاهدا جاء فيه (دِرْهَم) ، وهو قول الشاعر ^(٧) :
وَفِي كُلِّ أَسْوَاقِ الْعِرَاقِ إِتَاوَةٌ وَفِي كُلِّ مَا بَاعَ أَمْرًا مَكْسٌ دِرْهَمٌ
وهذا الشاهد منسوب في لسان العرب : لجابر بن حنّى الثعلبيّ ، برواية (أفى) بدلاً من (وفى) ، مع بيتين آخرين ^(٨) .

(١) الكتاب ٣٠٣/٤ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) المُعْرَبُ لِلْجَوَالِيقِيِّ ٧٦ .

(٤) انظر : لسان العرب (درهم) .

(٥) انظر : السابق .

(٦) انظر : السابق .

(٧) انظر : المُعْرَبُ لِلْجَوَالِيقِيِّ ٧٦ ، ولسان العرب (مكس) .

(٨) انظر : لسان العرب (مكس) .

ويندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكى الصقلّيّ مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم (نَكَل) بكسر الكاف ، والصواب (نَكَلَ يَنْكُلُ) بفتح الكاف في الماضي وضمها في المستقبل^(١) .

يقول ابن هشام اللخميّ (وقوله في هذا الباب : ويقولون فإن نَكَلَ عن اليمين . والصواب نَكَلَ يَنْكُلُ بفتح الكاف في الماضي وضمها في المستقبل)^(٢) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكى الصقلّيّ ، يقول (قال الراد : قد قيل نَكَلَ يَنْكُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل . . .)^(٣) .
والظاهر أن هذه الظاهرة كانت من امتداد ما أصاب عربية أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري ، فقد حكاها الزبّيدي وردّ عليه ابن هشام اللخميّ^(٤) .

كان ابن هشام اللخميّ قد وجّه ردّه على أن الكسر لغة للعرب (. . .) وما كان لغة للعرب لا تُلحَّنُ بها العامة ، وإن كان غيرها أفصح منها (. . .)^(٥) . وذهب إلى أن (نَكَلَ) بفتح الكاف أفصح ، و(نَكَلَ) بكسر الكاف لغة ، يقول (. . .) وأما نَكَلْتُ فالأفصح فتح الكاف ، ونَكَلَ بكسر الكاف لغة والمضارع يَنْكُلُ بضم الكاف)^(٦) .

(١) انظر : المدخل ٧٦ ، وتنقيف اللسان ٢٦٥ .

(٢) المدخل ٧٦ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢٦٥ ، (باب غلط أهل الفقه) ص ٢٦١

وما بعدها .

(٣) المدخل ٧٦ .

(٤) انظر : المدخل ٤٠ ، ٤١ .

(٥) المدخل ٤٠ .

(٦) المدخل ٤١ .

وعدّ ابن هشام اللخمي نَكَلَ يَنْكُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل من الأفعال السبعة الشاذة ، يقول (٠٠٠) ولم يأتَ فَعِلَ يَفْعُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل إلا سبعة شذتْ ، وهي : نَكَلَ يَنْكُلُ ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ ، وَنَعِمَ يَنْعُمُ ، وَحَضِرَ يَحْضُرُ ، وَشَمِلَهُمُ الْأَمْرُ يَشْمُلُهُمْ . ومن المعتل : مِتَّ تَمُوتُ ، وَدِمَّتْ تَدُومُ (١) .

وذكر صاحب اللسان (نَكَلَ يَنْكُلُ) (٢) بفتح الكاف في الماضي وضمها في المضارع . وذكر أن فيها لغة أخرى (نَكَلَ يَنْكُلُ) (٣) بكسر الكاف في الماضي وفتحها في المضارع . ثم ذكر أن الأولى أجود (٤) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضاً ما ردّ فيه ابن هشام اللخمي على ابن مكى الصقلّي مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم : رَجَعَةَ ، وَرَجِعِي بكسر الراء ، والصواب فتحها (٥) . يقول ابن هشام اللخمي (وقوله في هذا الباب ، ويقولون هو يَمَلِكُ رَجَعَةَ المرأة بكسر الراء . وكذلك في النسب يقولون رَجِعِي ، والصواب فتح الراء) (٦) .

والنص عند ابن مكى في باب غلط أهل الفقه (٧) ، وفيه (٠٠) ويقولون هو يملك رَجَعَةَ المرأة ، بكسر الراء . وكذلك في النسب يقولون : طلاق رَجِعِي ، والصواب فتح الراء) (٨) .

(١) المدخل ٤١ .

(٢) انظر : لسان العرب (نكل) .

(٣) انظر : السابق .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : المدخل ٧٦ ، وتتقيف اللسان ٢٦٥ .

(٦) المدخل ٧٦ .

(٧) انظر : تتقيف اللسان ٢٦١ وما بعدها .

(٨) تتقيف اللسان ٢٦٥ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي بأن بعض اللغويين قد
حكى الفتح والكسر في هذا وما شاكله . يقول (قال الراد : قد حكى بعض
اللغويين الفتح والكسر في هذا وما شاكله^(١) . فقالوا : هو يَمَلِكُ الرَّجْعَةَ
وَالرَّجْعَةَ ، وَهُوَ لَغِيَّةٌ وَغِيَّةٌ ، وَزَنْيَةٌ وَزَنْيَةٌ وَرَشْدَةٌ وَرَشْدَةٌ . وكذلك حكمهنّ في
النسب . تقول : طلاق رَجَعِيٌّ وَرَجَعِيٌّ^(٢) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضا ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على
ابن مكّي الصقلّي من قول العامة (بِضْعَةَ لَحْمٍ) بكسر الباء . والصواب
فتحها^(٣) .

والنص ورد مرتين عند ابن مكّي الصقلّي في باب ما غيروا حركاته
من الأسماء^(٤) . يقول (. . . ويقولون : بِضْعَةَ لَحْمٍ . والصواب : بِضْعَةَ بَفَتْحِ
الْبَاءِ)^(٥) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي موجّها رده على أن من العرب
من يقول بِضْعَةَ بَكْسَرِ الْبَاءِ . يقول (قال الراد : من العرب من يقول
بِضْعَةَ بَكْسَرِ الْبَاءِ وَيَجْمَعُهَا عَلَى بَضْعٍ كَكَيْسَرَةٍ وَكَيْسَرٍ . حكى ذلك بعض
اللغويين)^(٦) .

(١) انظر : المدخل ٧٦ .

(٢) المدخل ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) انظر : المدخل ٨٤ .

(٤) انظر : تنقيف اللسان ١٢٣ وما بعدها .

(٥) تنقيف اللسان ١٣٠ ، وانظر ١٣٤ .

(٦) المدخل ٨٤ .

وجاء فى اللسان (بضعة) بفتح الباء (٠٠٠) تقول : أعطيتُه بضعةً من اللحم ، إذا أعطيتُه قطعةً مجتمعةً . هذه بالفتح (٠٠٠) (١) . ثم ذكر ابن منظور أن الباء قد تكسر (٢) .

ومما جاء مكسوراً وحقه الفتح أيضا ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّيّ مما عدّه غلطا ، من قول العامة (القنا الخطيّة) بكسر الخاء . والصواب الخطيّة بفتحها .

والنص عند ابن هشام اللخميّ فيه (٠٠) وقوله ويقولون القنا الخطيّة والصواب الخطيّة بفتح الخاء) (٣) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّيّ فى باب غلطهم فى النسب (٤) ، وفيه (٠٠٠) ويقولون القنا الخطيّة . والصواب : الخطيّة بالفتح ، منسوبة إلى الخط . وليس الخط منبثها . وإنما تأتى بها سفن الهند فترفاً فى خط البحرين ، فنُسبت إليه ، وهو ساحل ترفاً فيه السفن) (٥) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ بأنهم قد قالوا (خطيّة) بكسر الخاء ، ولكن الفتح أفصح (٦) .

(١) لسان العرب (بضع) .

(٢) انظر : السابق .

(٣) المدخل ٨٩ .

(٤) انظر : تنقيف اللسان ١٨٥ وما بعدها .

(٥) تنقيف اللسان ١٨٥ .

(٦) انظر : المدخل ٨٩ .

٧- كسر التاء فيما كان على (التفعّال) :

ذكر ابن هشام اللخمي أن ابن مكى الصقلى نقل عن عامة زمانه غلطهم في كسر التاء من (التفعّال) أينما وقع من الكلام ، والصواب الفتح^(١) . ونقل أنهم ينشدون بالكسر قول كثير^(٢) :

وَإِنِّي وَتَهَيَّامِي بَعِزَّةٌ بَعْدَ مَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتْ

وقول الآخر^(٣) :

وَزَمْتُ لِتَرْحَالِ الْأَحْيَاءِ نُوقَهَا

يقول ابن هشام اللخمي نقلاً عن ابن مكى (. . . ينشدون الترحال والتَهَيَّام بكسر التاء ، والصواب الفتح في جميع هذا النوع من المصادر كالتَّعْدَاد والتَّطْلَاب والتَّسَال ، إلا في حرفين وهما : تَلْقَاء ، وتَيَّان . ومنهم من يجعل تَلْقَاء اسماً لا مصدرًا)^(٤) .

والنص عند ابن مكى الصقلى فيه شاهد آخر لم يذكره ابن هشام اللخمي ، وهو قول مُعَقَّر البارقى^(٥) !
فَأَلَقْتُ عَصَا التَّسْيَارِ عَنْهَا وَخَيَّمْتُ
بَارِجَاءَ بِيضِ الْمَاءِ بِيضَ حَوَافِرِهِ

(١) انظر : المدخل ٦٩ ، وتنقيف اللسان ١٣٦ .

(٢) انظر : المدخل ٦٩ ، وتنقيف اللسان ١٣٦ ، والخصائص لابن جني ٣٤٠/١ ، ودلائل

الإعجاز ٩٤ ، ومغنى اللبيب ٥٠٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨١٣/٢ ، ولسان

العرب (هيم) .

(٣) انظر : المدخل ٦٩ ، وتنقيف اللسان ١٣٦ .

(٤) المدخل ٦٩ ، وانظر : تنقيف اللسان ١٣٦ .

(٥) انظر : تنقيف اللسان ١٣٦ ، وانظر : اللسان (جبي ، وسير ، وعصا) .

ثم قال ابن مكي الصقلي (٠٠٠) ينشدونه : التَّسْيَارُ وَالتَّرْحَالُ وَالتَّسْهِانُ
بكسر التاء . والصواب الفتح في جميع هذا النوع من المصادر ، كالتعداد
والتَّطْلَابِ وَالتَّسْأَلِ ، إلّا في حرفين : تَلْقَاءُ ، وَتَبْيَانُ . ومنهم من يجعل تلقاء
اسما لا مصدرا . وزاد بعضهم ثالثا فقال : وَتَمَثَالُ مَصْدَرٌ مَثَلَتْ . فأما
الأسماء فتأتى كثيرا على (تفعّال) بالكسر ، نحو : تَبْرَاكُ ، وَتَقْصَارُ اسْمٌ لِلْقَلَادَةِ ،
وَرَجُلٌ تَكْلَامٌ كَثِيرٌ الْكَلَامِ ، وَتَلْقَامُ كَثِيرُ الْأَكْلِ ، وَتَلْعَابُ كَثِيرُ اللَّعْبِ ، وَقَدْ أَدْخَلُوا
الهاء على هذه الصفات ، فقالوا : تِكْلَامَةٌ ، وَتِلْقَامَةٌ ، وَتِلْعَابَةٌ(١) .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي فيما غلط فيه عامة
زمانه من كسرهم التاء فيما كان على (تفعّال) ، والصواب فتحها . ووجّه ردّه
على الأسس التالية :

أردّ ابن هشام اللخمي بقوله (٠٠) التَّلْقَاءُ وَالتَّبْيَانُ عِنْدَ سَيْبُوِيهِ اسْمَانِ لِلْمَصْدَرِ
وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ(٢) .

والذي عند سيبويه أنّ (تفعّال) يكون في الأسم نحو : (تَجْفَافٌ ، وَتَمَثَالٌ ،
وَتَلْقَاءٌ وَتَبْيَانٌ ، وَلا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا . وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ . . . تَفْعَالٌ إِلَّا
مَصْدَرًا ، . . . وَذَلِكَ نَحْوُ : التَّرْدَادِ وَالتَّقَاتِلِ(٣) .

ومعنى هذا أن سيبويه يجعل (تفعّال) بكسر التاء بناءً للأسماء ، وأنه لم
يرد وصفا . وأنّ (تفعّال) بفتح التاء بناءً للمصادر فقط ، نحو : التَّرْدَادُ
وَالتَّقَاتِلُ .

(١) تنقيف اللسان ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) المدخل ٧٠ .

(٣) الكتاب ٢٥٦/٤ ، ٢٤٧ .

ب-رد ابن هشام على مَنْ عَدَّ (يَمْتَلِ) مصدرًا لـ (مَتَلَّت) بأنها اسم للمصدر؛ لأن التَّفَعُّال ليس بمصدر لَفَعَلَّتْ ، وإنما مصدره التَّفَعُّيل^(١) . ونقل عن الكوفيين زعمهم (. . . أن التَّفَعُّال بمنزلة التَّفَعُّيل ، وأن الألف في التَّرَدَاد والتَّكْرَار ونحوهما عوض من الياء في التَّكْرِير والتَّرِيد . . .)^(٢) .

ثم اختار قول سيبويه ، يقول (. . .) والقول ما قال سيبويه ؛ لأنه لا يقال التَّلْعَاب ولا يقال التَّلْعِيب^(٣) .

ج-عَدَّ ابن هشام اللخمي ما ذكره ابن مكى الصقلی من مجئ الأسماء كثيرًا على (تَفَعُّال) بالكسر صحيحًا . وذهب إلى أن ابن مكى لم يستوف ما جاء من الأسماء على تَفَعُّال^(٤) . ثم أخذ يذكرها اعتمادًا على ما حكاه له أبو بكر بن العربي نقلًا عن ابن الوَيْي ، فذكر أن (تَفَعُّال) تكون في المصادر والأسماء ، كما يلي^(٥) :

تَفَعُّال في المصادر : التَّلْقَاء والتَّبَيَّن

تَفَعُّال في الأسماء ، مثل : رجل تَبَيَّل ، أى قصير لئيم ، ورجل تَبَيَّنَاء ، والتَّتَضُّال من المناضلة ، وَيَهْوَاء من الليل أى قطعة ، وناقصة تَضْرَاب ، أى قريبة العهد بقرع الفحل ، وَيَمْرَاد بيت صغير يُتَّخَذ للحمام ، وَيَبْرَاك موضع ، وَيَعْشَار موضع ، وَيَبْعَار حُبٌّ مَقْطُوعٌ ، وَيَقْصَار قلادة فى العُنُق قصيرة ، وَيَرْبَاع موضع ، وَيَجْقَاف الفرس ما جَلَّلَ به فى الحرب من حديد أو غيره ، والتَّمْتَال ، ورجل تَلْقَام عظيم اللقم ، وَيَكْلَام كثير الكلام ، وَيَرْيَاق ، وَيَرْغَام اسم

(١) انظر : المدخل ٧٠ .

(٢) المدخل ٧٠ .

(٣) نفسه .

(٤) انظر : المدخل ٧٠ .

(٥) انظر : السابق ٧١ .

شاعر ، والتَّفَاقُ ثوبٌ يُفَقُّ بِأَخْر ، ويقولُ جاعنا لِيَتَّفَاقَ الهلالُ أَى لموافقته ،
والتَّبَّانُ ، وَيَمزَاحُ كثيرُ المِزَاحِ ، وَيَلعَابُ كثيرُ اللعِبِ ، وَيَمسَاحُ ، وَرَجُلٌ
يَبذَرُهُ ، وهو الذى يُبذِرُ مالَهُ ، وَيَقُولُهُ مِنَ المنطقِ ، وَالتَّطَوَّافُ ثوبٌ كانت
المرأةُ من قريشٍ تُعيرُهُ المرأةُ الأجنبيَّةُ التى تأتي للطوفِ بمكة .

٨- تخفيف ما حقه التشديد :

ذكر ابن هشام اللخميَّ أَنَّ ابنَ مكيَّ الصَّقَلِيَّ عَدَّ قولَ عامَّةِ زمانِهِ
(حَوْصَلَةٌ ، وَدَوْخَلَةٌ) بِتخفيفِ اللامِ بدلاً من تشديدها - لِحنا . يقولُ : (وقوله :
ويقولون : حَوْصَلَةٌ ، وَدَوْخَلَةٌ . والصوابُ حَوْصَلَةٌ ، وَدَوْخَلَةٌ بالتشديد) (١) .

واعتمد ابن هشام اللخميَّ فى رده على أَنَّ المُطَرِّزُ كانَ قد
حكى (حَوْصَلَةٌ وَحَوْصَلَةٌ) بالتخفيفِ والتشديدِ ، وَأَنَّ فيها لغةً ثالثةً
وهو (الحَوْصَلَاءُ) (٢) . ثم قال (٣٠٠) وَأَمَّا الدَّوْخَلَةُ فَقدَ نَكَرَ يعقوبُ فيها التخفيفَ ،
وهى سَفِيفَةٌ من حوصٍ يُوضَعُ فيها التَّمْرُ (٣) .

وأورد ابن منظور (الحَوْصَلُ ، والحَوْصَلَةُ ، والحَوْصَلَاءُ) وهو المصارين لذى
الظِّلْفِ والخُفِّ (٤٠٠) (٤) .

وأَمَّا (الدَّوْخَلَةُ) فهى مشددة اللام كما ذكر ابن منظور ، ونقل عن
كراع التخفيف (الدَّوْخَلَةُ) (٥) .

(١) المدخل لابن هشام ٦٦ ، وانظر : تنقيف اللسان ١٦٥ .

(٢) انظر : المدخل ٦٦ .

(٣) المدخل ٦٦ .

(٤) لسان العرب (حصل) .

(٥) انظر : لسان العرب (دخل) .

ويندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللّخميّ على ابن مكّي الصّقلّيّ مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم (المنيّ)^(١) ، والصواب (منيّ) بالتشديد على وزن صبيّ . يقول ابن هشام اللّخميّ (وقه له في باب غلط أهل الفقه ، ويقولون المنيّ والمذيّ والوديّ ، والتصواب منيّ بالتشديد على وزن صبيّ ومذيّ بإسكان الذال على وزن ظنيّ ، وقد يقال مذيّ بالتشديد مثل منيّ . فأما الوديّ فلا يكون إلا بالذال ساكنة غير معجمة . وقد جاء بالذال معجمة والتشديد إلا أنها لغة رديئة)^(٢) .

والنص عند ابن مكّي الصّقلّيّ في باب غلط أهل الفقه^(٣) ، وفيه (. . .) ويقولون : المنيّ ، والمذيّ ، والوديّ ، والصواب : منيّ بالتشديد على وزن صبيّ . ومذيّ بإسكان الذال على وزن ظنيّ . وقد يقال مذيّ بالتشديد على وزن منيّ . فأما الوديّ فلا يكون إلا بالذال ساكنة غير معجمة)^(٤) .

ويتضح مما سبق أن أهل الفقه كانوا يغلطون فيخففون ما حقه التشديد . لقد ردّ ابن هشام اللّخميّ على ابن مكّي الصّقلّيّ موجهًا ردّه كما يلي^(٥) :

- المنيّ : لم يختلف في تشديد يائه .
- المذيّ والوديّ ، فيهما ثلاث لغات ؛ يقال المنيّ والوديّ بياء مشددة كالمنيّ . ويقال المذيّ والوديّ على مثال الرميّ . والمذيّ والوديّ بمنزلة العمي .
- الوديّ بالذال المعجمة حكاها الأزهريّ .

(١) انظر : المدخل ٧٦ ، وتثقيف اللسان ٢٦٢ .

(٢) المدخل ٧٦ .

(٣) انظر : تثقيف اللسان ٢٦١ وما بعدها .

(٤) تثقيف اللسان ٢٦٢ .

(٥) انظر : المدخل ٧٦ .

يقول ابن هشام اللخمي (قال الراد : أما المنيُّ فلم يختلف في تشديد يائه، وأما المذى والوذى ففيهما ثلاث لغات . يقال المذى والوذى بياء مشددة كالمنيِّ ويقال المذى والوذى على مثال الرمى ، والمذى والوذى بمنزلة العمى . وهذه اللغة هي التي غلط فيها الفقهاء وهي صحيحة مقولة . فأما الوذى بالذال معجمة فقد حكاها الأزهرى) (١) .

وذكر ابن منظور أن : المنيُّ مشدد ، والمذى والوذى مخففان (٢) .
والمذى والمذى - فى اللسان - بالتشديد والتخفيف ، والتخفيف أعلى (٣) .

وذكر صاحب اللسان أن الجوهرى حكى عن الأصمعى : المذى والوذى والمنيُّ مشددات (٤) . (وقال أبو عبيدة : المنيُّ وحده مشدد ، والمذى والوذى مخففان) (٥) .

والوذى بالذال المعجمة - فى لسان العرب - عن ابن الأعرابى بالتخفيف والتشديد (الوذى والوذى) (٦) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضًا ما ردّ فيه ابن هشام اللخمي على ابن مكى الصقلى مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم (العارية) بتخفيف الياء ، والصواب (العارية) بتشديد الياء (٧) .

ويردُّ ابن هشام اللخمي على ابن مكى الصقلى موجهًا رده على أن (العارية) سُمع فيها التخفيف ، ولكن التشديد أكثر (٨) .

(١) المدخل ٧٦ .

(٢) انظر : لسان العرب (منى) .

(٣) انظر : اللسان (مذى) .

(٤) انظر : السابق .

(٥) لسان العرب (مذى) .

(٦) انظر : لسان العرب (وذى) .

(٧) انظر : المدخل ٧٧ ، وتنقيف اللسان ٢٦٧ .

(٨) انظر : المدخل ٧٧ ، وتنقيف اللسان ١٧٢ .

لقد وردت هذه اللفظة عند ابن مكي الصقلّي أيضًا في باب ما غَيَّرُوا بناءه من أنواع مختلفة^(١) ، يقول (٠٠٠) ويقولون : هو عندى عَيْرَة ، والصواب : عَارِيَّة بالتشديد . وقد جاء عَارِيَّة بالتخفيف ، إلا أن التشديد أكثر . والياء فيهما منقلبة عن واو (٠٠٠)^(٢) .

ويتضح مما سبق أن ابن هشام اللخميّ قد اعتمد في توجيه رأيه على رأى ابن مكيّ الصقلّي في أن التشديد أكثر في هذه الكلمة من التخفيف .

٩- تسكين ما حقه الفتح :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقلّي عَدَّ قول المتفصّحين (العَسَل) بتسكين الوسط غلطا ، والصواب كما يقول العامة (العَسَل) بفتح السين^(٣) .

والنص عند ابن هشام اللخميّ فيه (٠٠) وقوله في باب ما العامة فيه على الصواب ، والخاصة على الخطأ ، يقول المتفصّحون العَسَلُ ، والصواب العَسَلُ بالفتح كما تقول العامة^(٤) .

والنص عند ابن مكيّ الصقلّي في (باب ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ ، يقول المتفصّحون : العَسَل ، واللبن ، وظَفِر المسلمون ظَفْرًا عَظِيمًا ، بالإسكان . والصواب : العَسَل ، واللبن والظَفِر بالفتح ، كما تقول العامة)^(٥) .

(١) انظر : تنقيف اللسان ١٧٢ .

(٢) تنقيف اللسان ١٧٢ .

(٣) انظر : المدخل ٧٤ ، وتنقيف اللسان ٢٤٢ .

(٤) المدخل ٧٤ .

(٥) تنقيف اللسان ٢٤٢ .

لقد اقتصر ابن هشام اللخمي على ذكر كلمة (العسل) ونقل عن ابن مكّي الصقلّي أن المتفصّحين يغلطون بتسكينهم السين ، وأمّا العامة فعلى صواب بفتحهم العين فيقولون (العسل) بفتح السين .

لقد ذهب ابن هشام اللخمي إلى أن ما ذكره ابن مكّي الصقلّي صحيحًا ، ووجه إسكان السين من (العسل) على وجه صحيح في العربية ، اعتماداً على ما روى عن أبي مروان عبد الملك بن سراج - من جواز ذلك . يقول ابن هشام اللخمي (قال الراد : هذا الذي ذكر صحيح إلا أنه قد روى عن أبي مروان عبد الملك بن سراج جواز إسكان السين من (العسل) . ولم يقل ذلك إلا وقد تكلمت به العرب وسُمع ذلك منها ؛ لأنه كان إماماً في اللغة نهاية في الثقة وهو شيخ شيوخنا الذين أخذنا منهم وروينا عنهم غير مدافع في حفظه وضبطه وإتقانه وحذقه وثقته .(١) .

لقد ورد لفظ (عسل) في القرآن الكريم بفتح العين ، في قوله تعالى : ﴿وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ (٢) . وهو كذلك في قول الشماخ (٣) :

كَأَنَّ عَيْونَ النَّاطِرِينَ يَشُوقُهَا بِهَا عَسَلٌ طَابَتْ يَدَا مَنْ يَشُورُهَا

ويندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخمي على ابن مكّي الصقلّي مما غلط فيه أهل الفقه من قولهم (اللُّقْطَةُ) بإسكان القاف والصواب فتحها (٤) .

(١) المدخل ، ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) محمد (١٥) .

(٣) انظر : لسان العرب (عسل) ، والبيت في ديوان الشماخ ، بتحقيق صلاح الدين السهادي ، ص ١٦٣ .

(٤) انظر : المدخل ٧٧ ، وتثقيف اللسان ٢٦٧ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي موجهًا ردهً على أن
 (اللُّقْطَةَ) فيها لغتان ، لغة أهل الحجاز تحريك القاف ، ولغة بنى تميم
 تسكينها^(١) . ثم قال (. . .) ووقع في كتاب العين اللُّقْطَةَ بسكون القاف اسم ما
 يُلْتَقَطُ ، واللُّقْطَةَ بفتح القاف المُلتَقِط . قال الراد : وهذا هو الصحيح ؛ لأن فُعْلَةَ
 بسكون العين من صفات المفعول ، وتحريك العين من صفات الفاعل كقولك
 لُعْنَةٌ ولُعْنَةٌ ، وهُزْأَةٌ وهُزْأَةٌ ، وضُحْكَةٌ وضُحْكَةٌ^(٢) .

١- تسكين ما حقه الكسر :

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكّي الصقلّي نقل عن أهل الطب غلظهم
 في قولهم لبعض العقاقير (صَبْر) بإسكان الباء ، والصحيح (صَبِر)
 بكسرهما^(٣) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّي في باب غلظ أهل الطب^(٤) ،
 وفيه (ويقولون لضرب من العقاقير (صَبْر) ، والصواب (صَبِر) على وزن
 فَخَذٍ وَنَمِرٍ .

قال الشاعر :

لَا تَحْسِبِ الْمَجْدَ تَمَرًا أَنْتَ آكِلُهُ لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعُقَ الصَّبْرًا^(٥) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي ، وذهب إلى أن إنكاره
 تسكين الباء من (الصَّبِر) عجب^(٦) . ونقل عن ابن قتيبة (. . .) أن كل ما كان

(١) انظر : المدخل ٧٧ .

(٢) المدخل ٧٧ ، وانظر : لسان العرب (لقت) .

(٣) انظر : المدخل ٧٩ .

(٤) انظر : تنقيف اللسان ٢٧١ وما بعدها .

(٥) تنقيف اللسان ٢٧٢ ، وانظر : المدخل ٧٩ .

(٦) انظر : المدخل ٧٩ .

على فَعِلْ مكسور العين أو مضمومها فإن التخفيف فيه جائز ، وإذا خَفَّفُوا مثل هذا فربما ألقوا حركة الحرف المخفف على ما قبله وربما تركوه على حركته ، فيقولون في فَخِذْ فَخِذْ ، وفي عَضُدِ عَضُدْ وَعَضُدْ ، وقالوا وَرِكَ وَوَرَكَ ، وَكَتِفْ وَكَتِفْ (١) . ثم ذكر أن (٠٠٠) قول الشاعر (٢) :

تَغَزَيْتُ عَنْهَا كَارِهًا فَتَرَكْتُهَا وكان فَرَأَقِيهَا أَمْرًا مِنَ الصَّبْرِ
يروى بفتح الصاد وكسرهما (٣) .

ويبدو أن هذه الظاهرة كانت قد امتدت إلى عامة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري يقول ابن هشام اللخمي (فقول عامة زماننا الصَّبْر ، ليس بلحن (٠٠) (٤) .

والصَّبْر بكسر الباء أوردها ابن منظور في اللسان (٥) .

١١- وضع المفرد موضع المثني :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكي الصقلي قوله (٠٠٠) لا يقال قطعت بالمِقْصِ والجَلْمِ ، وإنما يقال : بالمِقْصَيْنِ والجَلْمَيْنِ (٦) .

لقد ردَّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي بأن التثنية أكثر ، يقول (قال الراد : هذا هو الأكثر . يقولون : اشتريت مِقْرَاضَيْنِ وَمِقْصَيْنِ وَجَلْمَيْنِ

(١) المدخل ٧٩ ، وانظر : الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ١٩١/٢ ، ١٩٢ .

(٢) البيت ليحيى بن طالب في الأغاني ١٣٩/٢٤ مع خلاف الرواية ، وانظر : المثلث

(صبر) ، والمدخل ٧٩ ، والاقتضاب ١٩٢/٢ ، وتاج العروس (صبر) .

(٣) المدخل ٨٠ .

(٤) نفسه .

(٥) انظر : اللسان (صبر) .

(٦) المدخل ٧١ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢٠٤ .

وَمِقْطَعَيْنِ بِالتَّنْثِيَةِ ، فَيَجْعَلُونَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْحَدِيدَتَيْنِ مِقْرَاضًا وَمِقْطَعًا وَمِقْصًا
وَجَلْمًا (١) .

واستشهد ابن هشام اللخميّ على هذا بقول الشاعر يصف لحيته (٢) :
لَهَا دِرْهَمٌ لِلذَّهْنِ فِي كُلِّ جُمْعَةٍ وَأَخْرُ لِلْحِنَاءِ يَبْتَدِرَانِ
وَلَوْلَا نَوَالٌ مِنْ يَزِيدَ بْنِ مَزِيدٍ لَصَوَّتَ فِي حَافَاتِهَا الْجَلْمَانِ (٣)

ومذهب ابن هشام اللخميّ أن الإفراد ليس بلحن كما عدّه ابن مكيّ
الصقليّ ؛ لأنه مستخدم فـ (قول العامة ٠٠ قطعتُ بالمِقْصِ والجَلْمِ ليس
بلحن ٠٠) (٤) .

واحتج ابن هشام اللخميّ على استخدام الإفراد بقول سالم بن
وابصة (٥) :

دَاوَيْتُ صَدْرًا طَوِيلًا حَقْدُهُ حَقْدًا مِنْهُ وَقَلَّمْتُ أَظْفَارًا بِلَا جَلْمِ
وقول بعض الأعراب (٦) :

فَعَلَيْكَ مَا اسْتَطَعْتَ الظُّهُورَ بِلَمْتِي وَعَلَى أَنْ أَلْقَاكَ بِالْمِقْرَاضِ

وهكذا فإن ابن هشام اللخميّ قد وجّه رده على ما ذكره ابن مكيّ بأن
استخدام التنثية إذا كان كثيرًا فإن استخدام الإفراد غير ممتنع ، وقد ورد ذلك

(١) المدخل ٧١ .

(٢) انظر : المدخل ٧١ ، ٧٢ .

(٣) انظر : لسان العرب (حلم) ، وفيه (أياد) بدلًا من (نوال) ، و(تتابعت) بدلًا من
(بن يزيد) ، و(الصبح) بدلًا من (لصوت) .

(٤) المدخل ٧٢ .

(٥) انظر : المدخل ٧٢ ، وانظر : الاقتضاب ٢/٢٣٤ ، ولسان العرب (جلم) ، وفيهما
(غيره) بدلًا من (حقده) .

(٦) انظر : المدخل ٧٢ ، والاقتضاب ٢/٢٣٥ .

فى أشعار العرب ، ومن ثمّ فهو ليس بلحن . يقول ابن هشام اللخميّ (قال
الراد : فقول العامة على هذا قَطَعْتُ بِالْمِقْصِ وَالْجَلْمِ ليس بلحن ٠٠٠) (١) وفى
لسان العرب (٠٠٠) والجَلْمُ : اسم يقع على الجَلْمَيْنِ ، كما يقال : المِقْرَاضُ
والمِقْرَاضَانِ ، وَالْقَلْمُ وَالْقَلَمَانُ (٢) .

والظاهر أن كلمة (جَلْم) كانت قد تعرضت للتغير فى عصر ابن هشام
اللخميّ ، فقالوا (جَرَمْتُ) بالراء فى (جَلَمْتُ) (٣) .

وهذا معناه أن عامة أهل صقلية أبدلوا اللام من (جَلْم) إلى راء ،
فصارت (جَرَمُ) ، ومن ثمّ قالوا : جَرَمْتُ بدلاً من جَلَمْتُ .

١٢- وضع الجمع موضع المفرد :

ردّ ابن هشام اللخميّ على ما ذكره ابن مكى الصقلّي من أن عامة أهل
صقلية يجعلون الطير واحداً وجمعاً . والصواب أن الطير جمع ، واحده طائر
وطائفة (٤) .

والنص عند ابن هشام اللخميّ ، فيه (٠٠٠) وقوله فى باب ما جاء جمعاً
فتوهموه مفرداً ؛ ويجعلون الطَيْرَ واحداً وجمعاً ، والطَّيْرُ إنما هو جمع
لا واحد . والواحد طائر ، والأنثى طائفة (٥) .

(١) المدخل ٧٢ .

(٢) لسان العرب (جلم) .

(٣) انظر : المدخل ٩٠ .

(٤) انظر : السابق .

(٥) المدخل ٩٠ .

والنص عند ابن مكي الصقلي في باب ما جاء جمعاً فتوهموه مفرداً^(١) ،
 وفيه (. . .) وكذلك الطَيْر يجعلونه واحداً ، يقولون : اشتريت طائراً واحداً ،
 واشتريت طَيْرَيْن ، أى اثنين من الطير ، والطير إنما هو جمع لا واحد ،
 والواحد طائر والأنثى طائرة . تقول : اشتريت طائراً وطائرين . قال الله عز
 وجل ﴿ فَخِذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ، ثم يجمع الطير على أطيار
 وطيور . قال أبو حاتم ، وربما قالوا : طائر وطوائر^(٣) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ ، موجهًا رده على أن استخدام
 الطَيْر للجمع إنما هو القول المشهور عند أهل اللغة ، ونقل ما حكاه أبو الحسن
 الأخفش أن الطير يكون واحداً وجمعاً ، (. . .) وهذا يوافق ما تقوله العامة^(٤) .
 وحكى عن أبي علي الفارسي أن الطائر يجوز أن يكون اسماً للجمع كالجمال
 والباقر^(٥) . ثم قال (وجمع الطائر أطيار ويجمع أيضاً على طيور كساجد
 وسجود . وقد يجوز أن تكون الطيور جمع طير الذي هو اسم الجمع . وجمع
 الطائرة طوائر^(٦)) .

١٣- أغلاط الجمع :

نقل ابن هشام اللخميّ عن ابن مكيّ الصقليّ أن عامة أهل صقلية
 يقولون في جمع صاع أصعّ والصواب أصوع^(٧) . يقول ابن هشام (وقوله

(١) انظر : تنقيف اللسان ١٩١ وما بعدها .

(٢) البقرة (٢٦٠) .

(٣) تنقيف اللسان ١٩١ .

(٤) المدخل ٩٠ .

(٥) انظر : السابق .

(٦) المدخل ٩١ .

(٧) انظر : المدخل ٧٨ .

ويقولون في جمع صاع أصعّ والصواب أصنوع ، مثل دار وأدور ، ونار
وأنور . ويجوز همز الواو في هذا الباب لنقل الضمة عليها^(١) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّي في باب غلظهم في الجموع^(٢) ، وفيه
(. . .) ويقولون في جمع صاع : أصع . والصواب : أصنوع ، مثل دار
وأدور ، ونار وأنور ، ويجوز همز الواو في هذا الباب لنقل الضمة عليها ،
والصاع تذكر وتؤنث^(٣) .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي وذهب إلى أن جمع
صاع : أصنوع وأصنوع وأصعّ وأصع^(٤) . واعتمد في توجيه رده على ما قاله
الأستاذ أبو القاسم بن الأبرش رحمه الله . يقول ابن هشام (قال الرّاد : قال
الأستاذ أبو القاسم بن الأبرش - رحمه الله - : وجه أصع في قياس العربية أن
الأصل أصنوع ، فلما اجتمع حرفا حلق كره اجتماعهما فنقلت الهمزة إلى أول
الاسم ، ثم أبدل من الهمزة الثانية مدّة لاستثقالهم النطق بهمزتين في أول
الكلمة . ووقع في بعض الروايات أصعّ والأصل أصنوع فنقلت حركة الواو إلى
الصاد وحذفت الواو استخفافاً . فيقال على هذا في جمع صاع أصنوع وأصنوع
وأصعّ وأصعّ .^(٥) .

وجاء في لسان العرب أن (الصاع : مكيال لأهل المدينة . . . يذكر
ويؤنث ، فمن أنث قال : ثلاث أصنوع ، مثل ثلاث أدور . ومن نكره قال :
أصواع مثل أثواب .^(٦) .

(١) المدخل ٧٨ ، وانظر : تنقيح اللسان ١٨٩ .

(٢) انظر : تنقيح اللسان ١٨٨ وما بعدها .

(٣) تنقيح اللسان ١٨٩ .

(٤) انظر : المدخل ٧٨ .

(٥) المدخل ٧٨ .

(٦) لسان العرب (صوع) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضاً ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ
على ابن مكّي الصقلّي فيما ذكره من قول العامة في جمع قفا : أَقْفِيَّة ،
والصواب أَقْفَاء^(١) .

والنص عند ابن هشام اللخميّ ، فيه (. . .) ويقولون في جمع قفا : أَقْفِيَّة
والصواب أَقْفَاء^(٢) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّي في باب غلطهم في الجموع^(٣) ، وفيه
(. . .) وكذلك يقولون في جمع قفا : أَقْفِيَّة . وفي رحي : أرحية . وفي جمع
مُهْر : أمهرة . والصواب : أَقْفَاء ، وأرحاء ، وأمهار ومِهَار^(٤) .

لقد وجّه ابن هشام اللخميّ ردّه على ابن مكّي بأن أَقْفِيَّة جمع لِقْفَاء
الممدود ، وليست لقفا المقصور . وحكى عن الفراء أن الأشهر في (قفا)
القصر ، وإن كان سُمِع فيه المد ، كما في قول الشاعر^(٥) :

حَتَّى إِذَا قُلْنَا تَبْفَع مَالِكٌ سَلَقَتْ رُقِيَّةٌ مَالِكًا لِقْفَاءِهِ
وهذا البيت عند الزمخشري برواية (قالوا) بدلاً من (قلنا) ، و(القفاه)
بدلاً من (لقفائه)^(٦) .

ويتضح مما سبق أن العامة - كما ذكر ابن هشام اللخميّ - كانت
تستعمل جمع (قفا) الممدود ولم يستعملوا جمع المقصور^(٧) .

(١) انظر : المدخل ٨٩ .

(٢) المدخل ٨٩ .

(٣) انظر : تنقيح اللسان ١٨٨ وما بعدها .

(٤) تنقيح اللسان ١٨٨ .

(٥) انظر : المدخل ٨٩ ، ولسان العرب (قفا) .

(٦) انظر : أساس البلاغة (يفع) .

(٧) انظر : المدخل ٨٩ .



• وذهب ابن هشام إلى أن جمع قفا المقصور أَّفَاءَ وأَقْفٍ في القليل .
• وَقْفَى وَقْفَى في الكثير . وذهب إلى أنه (. . .) يحتمل أن تكون أَّفِيه جمع قَفَا
فيكون في الشذوذ كَنَذَى وَأُنْدِيَّة ، وَرَحَى وَأَرْحِيَّة (١) .

ثم ذكر ابن هشام اللخمي أن عامة زمانه في الأندلس يقولون : هذا
قَفَائِي ، وهو صواب . يقول (. . .) فأما قول عامة زماننا هذا قَفَائِي فصواب
على لغة من مدَّ القفاء ، كما تقول هذا عَطَائِي (٢) .

١٤- قصر الممدود :

• نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكي قول عامة زمانه (مَسْتَكِي) (٣) .
• يقول (وقوله ويقولون لضرب من الأصماغ مَسْتَكِي والصواب مَصْنَطَكَاء) (٤) .
• والنص عند ابن مكي الصقلي ، وفيه (ويقولون لضرب من الأصماغ :
مَسْتَكِي والصواب مَصْنَطَكَا) (٥) . هكذا غير ممدود بخلاف ما أورده
ابن هشام مقصورا .

وقد ردَّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي بأن هذه الكلمة جاء فيها
القصر ، يقول (. . . قال الرّاد : قد جاء فيها القصر) (٦) .
• وذهب الجواليقي إلى أن (المَصْنَطَكَا) : مقصور ، ونقل عن ابن
الأنباري أنه ممدود : علك رومي ، وهو دخيل (٧) . والعرب قد تكلمت به ، قال
الأغلب العجلي (٨) :

(١) المدخل ٩٠ .

(٢) المدخل ٩٠ .

(٣) انظر : المدخل ٦٩ ، وتنقيف اللسان ٩٨ .

(٤) المدخل ٦٩ .

(٥) تنقيف اللسان ٩٨ .

(٦) المدخل ٦٩ .

(٧) المُعْرَب من الكلام الأعجمي ١٥١ ، وانظر : لسان العرب (صطك) .

(٨) انظر : المُعْرَب ١٥٢ ، ولسان العرب (صطك) .

فَشَامَ فِيهَا مِثْلَ مِخْرَاطِ الْغَضَا تَقْنِفُ عَيْنَاهُ بِمِثْلِ الْمَصْنُوكَا

• وذكر الجواليقي أن البيت يروى (بِعَلِّكَ الْمَصْنُوكَا) (١) .

• وذكر الفيروز ابادي أن (الْمَصْنُوكَا) بالفتح والضم ، وأنه يُمَدُّ فِي

الفتح فقط (٢) .

• ويتضح مما سبق أن (مصطكاء) تعرضت للتغير كما يلي :

-مَسْتَكِّي بإبدال الصاد إلى سين ، والطاء إلى تاء ، ولهذا أوردها ابن مكِّي

الصقلِي تحت عنوان (مما أبدلوا منه حرفين في كلمة) (٣) .

-مَسْتَكِّي بالقصر بدلاً من مصطكاء الممدودة .

• وهذا معناه أن صوتي الصاد والطاء المطبقين في (المصطكاء) ، قد

تحولا إلى صوتين غير مطبقين هما (السين والتاء) ، في (مَسْتَكِّي) . ثم حُذِفَت

الهمزة من آخر الكلمة فتحولت من الأسم الممدود (مصطكاء) إلى (مَسْتَكِّي) .

١٥- حذف ما حقه الإثبات :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكِّي الصقلِي قول عامة أهل صقلية في

زمانة (حُزَّة السراويل) ، والصواب حُجْزَة (٤) .

لقد ردَّ ابن هشام اللخمي على ابن مكِّي الصقلِي موجهًا رده على أن ابن

الأعرابي حكى (. حُزَّة كما تنطق بها العامة ، وذكر أنها لغة) (٥) .

(١) الْمُعْرَب ١٥٢ ، وانظر : لسان العرب (صطك) .

(٢) انظر : القاموس المحيط (مصطكا) باب الكاف فصل الميم .

(٣) تنقيف اللسان ٩٨ .

(٤) انظر : المدخل ٨٣ ، وتنقيف اللسان ١١٢ .

(٥) المدخل ٨٣ .

ومعنى هذا أن عامة أهل صقلية كانوا يحذفون الجيم الساكنة من
(حُجْزَة) وَيُضَعِّقُونَ الزاى فتصير (حُزَّة) .

لقد أورد ابن منظور هذه الكلمة فى مادتي (حجز ، وحزز) يقول
(٠٠٠) وحُجْزَة السَّرَاوِيل : موضع التَّكَّة (٠٠٠) (١) . ونقل عن الأزهرى (حُزَّة
وحُجْزَة) من السراويل وأن (حُجْزَة) لغة فيها (٢) . وذكر قول الأصمعى
(٠٠) تقول حُجْزَة السراويل ولا تقل حُزَّة (٣) .

١٦-زيادة الهاء فى (فَعُول) مع المؤنث :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكّي الصَّقَلِيّ قول عامة أهل صقلية فى
زمانه (عَجُوزَة) للمؤنث ، والصواب (عَجُوز) بحذف الهاء (٤) .

والنص أوردته ابن هشام اللخمي هكذا (٠٠) وقوله : ويقولون عَجُوزَة
والصواب عَجُوز (٥) .

والنص عند ابن مكّي الصَّقَلِيّ فى باب ما غيروه من الأسماء
بالزيادة (٦) ، وفيه (٠٠٠) ويقولون : عَجُوزَة ، والصواب : عَجُوز ٠٠٠ وقد
حكى فيها : عَجُوزَة ، وفى الشيخ : عجوز ، إلا أنها لغة رديئة شاذة لا يلتفت
إليها ، هكذا قال ابن دريد (٧) .

(١) انظر : لسان العرب (حجز) .

(٢) انظر : السابق (حزز) .

(٣) لسان العرب (حزز) .

(٤) انظر : المدخل ٨٣ .

(٥) المدخل ٨٣ .

(٦) انظر : تنقيف اللسان ١٠١ وما بعدها .

(٧) تنقيف اللسان ١٠٢ .

ومعنى هذا أن (عجوزة) بإثبات الهاء مع المؤنث غلط كما يرى ابن مكى الصقلى ، وأنّ (فَعُول) يكون بحذف الهاء مع المؤنث . وإثبات الهاء لغة رديئة شاذة .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكى الصقلّي مُوجّهاً ردهً على أن (عَجُوزَة) جاءت في الاستخدام بالهاء ، ومن ثمّ فلا معنى لإنكارها . يقول (قال الراد : قد جاء عَجُوزَة فلا معنى لإنكارها على العامة وتصغيرها على هذا عَجِيْزَة) (١) .

وقد جاءت هذه الكلمة بحذف الهاء من (فَعُول) مع المؤنث في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾ (٢) .

لقد أورد صاحب اللسان عَجُوز وعَجُوزَة ، ثم ذكر أن الأخيرة قليلة (٣) . ويقال للرجل عجوز وللمرأة عجوز (٤) . ونقل عن ابن السكيت (. . . ولا تَقُلْ عَجُوزَة ، والعامة تقولها) (٥) .

١٧- الاستخدام الخاطئ في اسم الفاعل :

نقل ابن هشام اللخميّ عن ابن مكّي الصقلّي قول عامة أهل صقلية (رَجُلٌ فَاطِرٌ وامرأة فَاطِرَة) (٦) . والصواب مُفَطِّرٌ ومُفَطِّرَة .

(١) المدخل ٨٣ .

(٢) الذاريات (٢٩) .

(٣) انظر : اللسان (عجز) .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : السابق .

(٦) انظر : المدخل ٨٥ ، وتنقيف اللسان ١٧٠ .

لقد ردّ ابن هشام الخميّ بأن ابن سيده حكى فطر وأفطر . يقول
(. . .) قال الراد : حكى ابن سيده في المحكم أفطَرَ الرَّجُلُ وفَطَرَ . فمن قال مُفَطِرٌ
فهو من أفطَرَ . ومن قال فاطر فهو من فَطَرَ . ولكن أفطَرَ أفصح^(١) .

ويتضح من هذا أن عامة أهل صقلية في قولهم (فاطر) اشتقوا اسم
الفاعل من الفعل الثلاثي (فطر) ولكنه رباعي (أفطر) ، ومن ثمّ يكون اسم
الفاعل منه (مُفَطِر) .

وفَطَرَ وأفطَرَ - عند الزجاج - معناهما مختلف ، يقول في باب من الفاء
في فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف^(٢) (. . .) وفَطَرْتُ الشَّيْءَ شَقَقْتُهُ ، وأفطَرْتُ
من الصوم^(٣) . وذكر صاحب اللسان أنّ : فَطَرَ وأفطَرَ بمعنى واحد^(٤) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة أيضا ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على
ابن مكّي الصقلّي من قول العامة (مَتَاعٌ مُقَارِبٌ)^(٥) بفتح الراء . والصواب
مُقَارِبٌ بكسرها .

والنص عند ابن مكّي في باب ما غيِّروه من أسماء الفاعلين
والمفعولين^(٦) ، وفيه (. . .) ويقولون : متاع مُقَارِبٌ . والصواب : مُقَارِبٌ بكسر
الراء^(٧) .

(١) المدخل ٨٥ .

(٢) انظر : كتاب فعلتُ وأفعلتُ ص ٧٤ وما بعدها .

(٣) كتاب فعلتُ وأفعلتُ ٧٤ .

(٤) انظر : لسان العرب (فطر) .

(٥) انظر : المدخل ٨٤ .

(٦) انظر : تنقيف اللسان ١٦٧ وما بعدها .

(٧) تنقيف اللسان ١٧٠ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّيّ موجهًا ردهً على أن ابن الأعرابي (٠٠) حكى عملاً مُقَارَبٌ بفتح الراء لا غير^(١) . ونقل قول قاسم بن ثابت (كل الناس حكوا عملاً مُقَارَبٌ بكسر الراء ٠٠٠)^(٢) .

ونقل ابن هشام اللخميّ في ردهً قول الأستاذ أبي محمد بن السيد (القياس يوجب أن الكسر والفتح جائزان . فمن كسر الراء جعله اسم فاعل من قَلَرَبَ ، ومن فتح الراء جعله اسم مفعول من قُورِبَ)^(٣) .

ويتضح مما سبق أن العامة كانوا يخلطون بين اسم الفاعل واسم المفعول في الاستخدام . فيجعلون الفتح في اسم الفاعل مكان الكسر . والصواب أن الفتح لأسم المفعول ، والكسر لأسم الفاعل .

١٨- الاستخدام الخاطئ في اسم المفعول :

نقل ابن هشام اللخميّ عن ابن مكّيّ الصَّقَلِيّ قول عامة صقلية (هو مَهْدُورُ الجناية)^(٤) ، والصواب مُهْدَرٌ ؛ لأنه لا يقال هُدِرَ دَمُةٌ ، وإنما يقال أُهْدِرَ .

وقد ردّ ابن هشام بأنهم قالوا (هَدِرَ) ، وإن كان أُهْدِرَ أكثر ، يقول (٠٠٠) قال الراد : قد قالوا هُدِرَ فمهْدُورٌ جارٍ عليه وأُهْدِرَ أكثر^(٥) .

(١) المدخل ٨٥ .

(٢) نفسه ٨٤ .

(٣) نفسه ٨٥ ، وانظر : الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ٢٠٧/٢ .

(٤) انظر : المدخل ٨٥ ، وتثقيف اللسان ١٧٠ .

(٥) المدخل ٨٥ .

ومعنى هذا أن عامة أهل صقلية في قولهم (مهذور) اشتقوا اسم المفعول من الفعل الثلاثى (هذّر) . ولكنه رباعى (أهدر) ومن ثم يكون اسم المفعول منه (مهذّر) .

وهذّر وأهدر - عند الزجاج - معناهما مختلف ، يقول فى باب الـهـاء فى فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلف^(١) (. . .) وهذّرَ الفحلُ هديرًا إذْ صاح ، وأهدرتُ دمَّ الرجلِ إذا اسقطته^(٢) . وفى اللسان هدر وأهدر بمعنى واحد^(٣) .

١٩- أغلاط التصغير :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكى الصقلّى ما ذكره من أغلاط التصغير عند عامة صقلية فى زمانه ، يقول ابن هشام (وقوله فى باب غلظهم فى التصغير ، ويقولون فى تصغير عَيْنِ عُوَيْنَةَ ، وفى تصغير شَيْءٍ شُؤَى ، وفى تصغير خَيْطٍ خُوَيْطٌ ، وفى تصغير شَيْخٍ شُوَيْخٌ . والصواب : عُوَيْنَةَ ، وشُؤَىءٌ وخُوَيْطٌ ، وشُوَيْخٌ)^(٤) .

والنص عند ابن مكى الصقلّى فى باب غلظهم فى التصغير^(٥) ، وفيه (. . .) ويقولون فى تصغير عين : عُوَيْنَةَ ، والصواب : عُوَيْنَةَ . وفى تصغير شَيْءٍ : شُؤَى ، والصواب : شُؤَىءٌ . فأما شُؤَى فتصغير شاء ، وفى تصغير خَيْطٍ : خُوَيْطٌ ، والصواب : خُوَيْطٌ . وفى تصغير شَيْخٍ : شُوَيْخٌ ، والصواب : شُوَيْخٌ)^(٦) .

(١) انظر : كتاب فعلت وأفعلت ٩٩ وما بعدها .

(٢) فعلت وأفعلت ٩٩ .

(٣) انظر : لسان العرب (هدر) .

(٤) المدخل ٨٧ ، ٨٨ .

(٥) انظر : تنقيف اللسان ١٨٣ وما بعدها .

(٦) تنقيف اللسان ١٨٤ .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّيّ موجهًا ردّه على ما أجازّه الكوفيون ، وما أجازّه أهل اللغة واختلفوا فيه لا تلحّن به العامة^(١) . ومذهب الكوفيّين أن كل ثلاثي معتل العين بالياء يجوز فيه ثلاثة أوجه : ضمّ أوله ، وكسره ، وإبدال الياء واوا . ومن ثمّ ذهب ابن هشام اللخميّ إلى أن ما ذكره ابن مكّي الصقلّي لا تلحّن به العامة^(٢) ، يقول ابن هشام اللخميّ (. . قال الراد : مثل هذا لا تلحّن به العامّة لأن كل ثلاثي معتل العين بالياء ، مثل شيخ وعين وشئ وخيط وضبعة وبيت وبيضة مما ليس منقلّبًا عن حرف غيره ولا مقصودًا به إرادة فرق فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه ضمّ أوله وكسره وإبدال الياء واوا عند الكوفيّين . فمن ضمّ فهو متمسك بأصل التصغير . ومن كسر فلا ستئقال الضمة وبعدها الياء كما تستئقل الكسرة بعد الضمة فأبدل من الضمة كسرة طلبًا للتشاكل . ومن أبدل الياء واوا أجراه مجرى مؤسّر وموقن فأبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها إلا أنه في مؤسّر وموقن واجب لسكونها . وفي شينيّ غير واجب لتحركها . وهذا مع ضعفه قد أجازّه الكوفيون . وما أجازّه أهل اللغة واختلفوا فيه لا تلحّن به العامة)^(٣) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة ما نقله ابن هشام اللخميّ عن ابن مكّيّ الصقلّي من قول العامة في تصغير (عجوز) : عجيزة ، والصواب عجيز بغير هاء^(٤) .

والنص عند ابن مكّي الصقلّي فيه (. . ويقولون في تصغير عجوز : عجيزة . والصواب : عجيز بغير هاء مع التشديد . قال الراجز :

(١) انظر : المدخل ٨٨ .

(٢) انظر : السابق ٨٨ .

(٣) المدخل ٨٨ .

(٤) انظر : المدخل ٨٨ .

عَجِيْزٌ عَارِضُهَا مُنْقَلٌ طَعَامُهَا اللُّهْنَةُ أَوْ أَقْلٌ^(١)

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّيّ بأن هذا لا تلحّن به العامة ؛ لأنهم قالوا في المكبر عَجُوز وعَجُوزة ، ومن ثمّ تكون عند التصغير عَجِيْز وعَجِيْزة . يقول ابن هشام اللخميّ (٠٠) قال الراد : ومثل هذا أيضًا لا تلحّن به العامة لأنهم قالوا في المكبر عَجُوزٌ وهو الأشهر وقالوا أيضًا عَجُوزة . فمن قال عجوز قال في التصغير عَجِيْز بتشديد الياء ، ومن قال عَجُوزة قال في التصغير عَجِيْزة بتشديد الياء وإثبات تاء التأنيث التي كانت في المكبر (٠٠٠)^(٢) .

والظاهر أنّ هذه الكلمة أصابها تغيير عند عامة أهل الأندلس في القرون السادس الهجري فقد ذكر ابن هشام اللخميّ أن عامة زمانه يلحنون في قولهم (عَجِيْوزة) في تصغير (عَجُوزة) ، والصواب (عَجِيْزة) بإعلال الواو وقلبها إلى ياء ، ثم إدغامها وكسر الياء . ثم ذكر أن بعض العوام يفتحون الياء ، فيقولون (عَجِيْزة)^(٣) .

ويتضح مما سبق أنّ هذه الكلمة تعرضت للتغيرات التالية :

- عَجُوز / عَجُوزة ← عَجِيْزة (عند ابن مكّي الصقلّي) .
- عَجُوزة ← عَجِيْوزة / عَجِيْزة : بفتح الياء المشددة (عند ابن هشام اللخميّ) .

(١) تنقيح اللسان ١٨٤ ، وانظر ص ١٠٢ .

(٢) المدخل ٨٨ .

(٣) انظر : السابق .

ومعنى أن عامة أهل صقلية كانوا يستخدمون صيغة واحدة لتصغير هذه الكلمة ، بإثبات التاء مع المؤنث والمذكر ، فيقولون (عَجِيْزَة) ، فى تصغير (عَجُوْز للمذكر / عَجُوْزَة للمؤنث) .

وأما أهل الأندلس فكانوا يضعون ياءً ثالثة للتصغير مع إثبات الواو وعدم إعلالها ، ومن ثم يقولون (عَجِيْوَزَة) فى تصغير (عَجُوْزَة) . وهذا لحن ؛ (. . .) لأن كل اسم ثالثة حرف علة غير متحرك فإنه يُعَلَّ ويُذَغَم كعَجُوْز وخرُوف وكبِير وصَغِير وحمَار . فنقول فى التصغير عَجِيْرَة وعَجِيْر وخرِيْف وكبِيْر وصُغِيْر وحمِيْر بالإدغام وكسر الياء) (١) . وبعض العوام كانوا يفتحون الياء فى مثل هذا ، فيقولون (. . .) عَجِيْرَة وخرِيْف وكبِيْر وصُغِيْر وحمِيْر (. . .) (٢) .

٢٠- أغلاط النسب :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكّي الصقلّي قول العامة لبائع السَّقَط سَقَطِيّ ، والصواب سَقَاط (٣) .

والنص عند ابن هشام اللخمي ، وفيه (. .) وقوله : ويقولون لبائع السَّقَط سَقَطِيّ ، والصواب سَقَاط (٤) .

وهذا النص لم يرد عند ابن مكّي الصقلّي فيما خصه لأغلاط النسب ، فى : (باب غلطهم فى النسب) (٥) .

(١) المدخل ٨٨ .

(٢) نفسه .

(٣) انظر : المدخل ٩٣ .

(٤) المدخل ٩٣ .

(٥) انظر : التتقيف ١٨٥ وما بعدها .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكّي الصقلّي بأن استخداً العامة (سَقَطِيّ) غير ممتنع ؛ لأن هذا الباب قد استعمل على وجهين : (٠٠٠) على النسبة إلى الشئ المبيع ، وعلى مثال فَعَالٍ منه ، وربما تعاقبا جميعاً على الكلمة الواحدة كقولهم لصاحب البُنُوتِ بَنَاتٌ وَبَنِيٌّ ، ولصاحب البَزِّ بَزَانٌ وَبَزِيٌّ ، وربما انفردت الكلمة بأحدهما كقولهم لصاحب الثِّيَابِ ثَوَابٌ فَسَقَاطٌ وَسَقَطِيٌّ غير ممتنع أن يكون من باب بَنَاتٍ وَبَنِيٍّ (١) .

ومعنى هذا أن ابن مكّي الصقلّي كان يرى أن النسب إلى بائع السَّقَطِ يكون على فَعَالٍ (سَقَاطٍ) ، ومن ثمّ عدّ قول العامة (سَقَطِيّ) غلطا ، وأمّا ابن هشام اللخميّ فقد أجاز فيه النسب بياء النسبة المشددة ، وأجاز أن يكون على مثال فَعَالٍ أيضا .

ثالثاً : الظواهر النحوية

ارتبطت الظواهر النحوية بظاهرتي حذف الإضافة ، وحذف التتويين على توهم الإضافة ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- حذف الإضافة :

نقل ابن هشام اللخميّ عن ابن مكّي الصقلّي أنه ذكر في باب غلط أهلي الوثائق - قول بعض أهل العلم : (٠٠٠) الشهور كلها تُسَمَّى بأسمائها من غير إضافة إلى شهر إلا ثلاثة فإنه يقال فيهن شهر كذا ، وهنّ شهر ربيع الأوّل ، وشهر ربيع الآخر ، وشهر رمضان (٢) .

(١) المدخل ٩٣ .

(٢) نفسه ٧٨ .

وهذا النص لم يرد عند ابن مكيّ الصقليّ في باب غلط أهل الوثائق^(١) ، كما ذكر ابن هشام .

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ ، ونسب هذا القول لأبي عمرو ، وعدّه الأشهر والأكثر^(٢) . ثمّ وجّه رده على مجيئه عن العرب بغير إضافة ، كما في قول روبة بن العجاج^(٣) :

لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي

جَارِيَةً فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

تَقَطَّعَ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي بَاضِ

٢- حذف التنوين على توهم الإضافة :

نقل ابن هشام اللخميّ عن ابن مكيّ الصقليّ ما غلط فيه أهل الوثائق من قولهم (في ربيع الأوّل) بحذف تنوين (ربيع) على الإضافة ، والصواب (في ربيع الأوّل) على النعت^(٤) .

والنص عند ابن هشام اللخميّ فيه (. . .) وقوله : ويقولون في التاريخ وذلك في ربيع الأوّل بحذف التنوين من ربيع ، يجعلونه على الإضافة ، والصواب في ربيع الأوّل على النعت^(٥) .

(١) انظر : تنقيح اللسان ٢٦٨ وما بعدها .

(٢) انظر : المدخل ٧٨ .

(٣) انظر : المدخل ٧٩ ، واللسان (رمض ، وفضض) .

(٤) انظر : المدخل ٩٥ .

(٥) المدخل ٩٥ .

والنص عند ابن مكي الصقلي في باب غلط أهل الوثائق^(١) ، وفيه
(٠٠٠) ويقولون في التاريخ : وذلك في ربيع الأول بحذف التنوين من (ربيع)
يجعلونه على الإضافة . والصواب في ربيع الأول ، ودخل ربيع الأول ،
وربيع الآخر ، على النعت^(٢) .

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي وذهب إلى أن قوله
ليس بصحيح ، وأنهم يقصدون النعت وإن كان التنوين محذوفاً . فالتنوين حذف
لالتقاء الساكنين ، وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف . فالتنوين لم
يحذف لمعاقبة الإضافة^(٣) .

ويرى ابن هشام اللخمي أن حذف التنوين (٠٠٠) ليس بخطأ ؛ لكونه
مسموعاً فاشياً في كثير من الكلام والشعر حتى كأنه لكثرتة يكون أصلاً مطرداً
يقاس عليه (٠٠)^(٤) . واستشهد ابن هشام اللخمي على جواز حذف التنوين
بقراءة بعض القراء ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾^(٥) بحذف التنوين من أحد
لالتقاء الساكنين^(٦) . كما استشهد بقول الشاعر^(٧) :

كَيْفَ نَوَمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامَ غَارَةَ شَفْوَاءُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنِ بَيْتِهِ وَتُبْدِي عَنِ خِدَامِ الْعَقِيَالَةِ الْعَذْرَاءُ

أراد : (عَنْ خِدَامِ) فحذف التنوين .

(١) انظر : تنقيف اللسان ٢٦٨ : ٢٧٠ .

(٢) تنقيف اللسان ٢٧٠ .

(٣) انظر : المدخل ٩٥ .

(٤) المدخل ٩٥ .

(٥) الإخلاص ١ ، ٢ ، وفي المصحف الشريف (أحد) بالتنوين .

(٦) انظر : المدخل ٩٥ .

(٧) انظر : المدخل ٩٥ ، ٩٦ ، وأساس البلاغة (شعو) ، ولسان العرب (شعا ، وشمل) .

وقول الآخر (١) :
فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

يريد : (وَلَا ذَاكِرًا لِلَّهِ)

وقول الآخر (٢) :

حَيْدَةَ خَالِي وَلَقِيْطَ وَعَلِي

وَحَاتِمَ الطَّائِيِّ وَهَابَ الْمَيْمِي

يريد : (حَاتِمَ الطَّائِيِّ)

تلك كانت الشواهد التي احتج بها ابن هشام اللخمي على جواز حذف التنوين ، يقول (. . .) وإنما حُذِفَ التنوين في هذا كله ؛ لأنه ضارع حروف المدّ واللين بما فيه من الغنة . وقد وجب في حروف المدّ واللين أنها تُحذَفُ إذا سكنت ولاقت ساكنا ، فَحُمِلَ التنوين عليها بالشبه ، فَحُذِفَ كما حُذِفَتْ (٣) .

رابعاً : الظواهر الدلالية

وتتمثل في تعميم الدلالة ، أي انتقال الكلمة من دلالتها الخاصة إلى الدلالة العامة ، فبعد أن كانت الكلمة تطلق على شيء خاص أصبحت عامة ، وفيما يلي بيان ذلك :

(١) انظر : المدخل ٩٦ ، والبيت في الكتاب لسيبويه ١٦٩/١ ، والخصائص ٣١١/١ ،

ولسان العرب (عتب) .

(٢) انظر : المدخل ٩٦ ، واللسان (أمه ، ومأى) .

(٣) المدخل ٩٦ ، ٩٧ .

*تعميم الدلالة :

نقل ابن هشام اللخمي عن ابن مكّي الصقلي أن عامة زمانه يستخدمون (اللبن) لبنات آدم ، وذلك غلط ، فاللبن للبهائم خاصة ، وأما لبنات آدم : لبان^(١) . ونقل عنه قول الشاعر^(٢) :

أَخِي أَرْضَعْتَنِي أُمُّهُ بِلَبَائِبِهَا

والنص عند ابن هشام اللخمي فيه (٠٠) وقوله في باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره : من ذلك اللبن يجعلونه لبنات آدم كالبهائم ، فيقولون : تَدَاوَيْتُ بِلَبْنِ النِّسَاءِ ، وشبّع الصّبي من لبّن أمّه . وذلك غلط . إنما يقال لبّن الشاة ولبّان المرأة .^(٣) .

ومعنى هذا أن عامة أهل صقلية كانوا قد عمموا دلالة كلمة (اللبن) بعد أن كانت خاصة بالبهائم ، والصواب أن (اللبن) للمرأة خاصة ، و(اللبن) الذي يُشرب من ناقة أو شاه أو غيرها من البهائم^(٤) .

وذهب ابن هشام اللخمي إلى أن (اللبن) لكل شيء ، للمرأة وغيرها . و(اللبن) للمرأة خاصة^(٥) ، كما في قول أبي الأسود^(٦) :

فَبِالْأَيُّكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها عَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَائِبِهَا

وقول الأعشى^(١) :

-
- (١) انظر : المدخل ٧٢ ، وتنقيف اللسان ٢١٥ .
 - (٢) انظر : المدخل ٧٣ ، وتنقيف اللسان ٢١٥ .
 - (٣) المدخل ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر : تنقيف اللسان ٢١٥ .
 - (٤) انظر : الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد ٢٢٧/٢ .
 - (٥) انظر : المدخل ٧٣ ، وانظر : الاقتضاب ٢٢٧/٢ .
 - (٦) انظر : المدخل ٧٣ ، والبيت في الكتاب ٤٦/١ ، وإصلاح المنطق ٣٢٨ والاقتضاب ٢٥٢/٣ ، ولسان العرب (لبن) .

رَضِيعِي لِبَانِ ثُدَى أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

والظاهر أن هذه الكلمة كانت قد تعرضت لتغيير دلالتها بالتعميم قبل عصر ابن مكّي الصقلّي ، فهذا هو ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) يقول (يقال : هو أخوه بلبان أمه ولا يقال بلبن أمه ، إنما اللبن الذي يشرب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم)^(٢) .

ونقل ابن هشام اللخمي عن ابن جنى أن اللبن جمع اللبن^(٣) .

ومما يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخمي على ابن مكّي الصقلّي مما غلط فيه عامة زمانه في صقلية من قولهم (عزّلت من الغنم أمّهات الأولاد)^(٤) . والصواب أمّات ؛ لأن أمّهات لبنات آدم .

والنص عند ابن هشام اللخمي ، فيه (. . .) وقوله : ويقولون عزّلت من الغنم أمّهات الأولاد ، وذلك غلط . إنما يقال أمّهات لبنات آدم ﷺ خاصة . فأما البهائم فإنما يقال فيها أمّات بغير هاء)^(٥) .

ومعنى هذا أن عامة أهل صقلية في القرن السادس الهجري كانوا قد عمموا دلالة كلمة (أمّهات) لبنات آدم ، وللبهائم أيضا ، وذلك غلط ، لأنها لبنات آدم خاصة ، وأما البهائم فيقال فيها (أمّات) .

(١) انظر : المدخل ٧٣ ، والبيت في إصلاح المنطق ٣٢٨ ، والخصائص ٢٦٥/١

والاقتضاب ٢٤٧/٣ ، وأساس البلاغة (رضع) ، ولسان العرب (لبن) .

(٢) إصلاح المنطق ٣٢٨ ، وانظر : الاقتضاب ٢٢٧/٢ .

(٣) انظر : المدخل ٧٣ .

(٤) انظر : المدخل ٩٣ .

(٥) المدخل ٩٣ .

والنص ورد عند ابن مكي الصقلي في باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره^(١)، وفيه شاهد شعري على أن (أمّات) للبهائم بغير هاء^(٢)، وهو قول الشاعر^(٣):

كَانَتْ هَجَائِنُ مَالِكٍ وَمَحْرَقِيٍّ أُمَاتِهِنَّ وَطَرَقِهِنَّ فَحِيَالًا

لقد ردّ ابن هشام اللخمي على ابن مكي الصقلي وذهب إلى أن ما ذكره ابن مكي هو الأغلب، وإن كان قد يأتي بخلاف ذلك^(٤). واستشهد بشاهدين شعريين غير منسوبين، أحدهما جاءت فيه (أمّهات) بالهاء في الأبل. والآخر جاءت فيه (الأمّات) بغير هاء في الآدميات. والشاهدان هما: قول الشاعر^(٥):

قَوَالٌ مَغْرُوفٌ وَفَعَالٌ هـ عَفَارٌ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعِ

فاستعمل (أمّهات) بالهاء في الأبل.

وقول الآخر^(٦):

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَّخْنَ الْوُجُوهُ فَرَجَّتِ الظُّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

فاستعمل (الأمّات) بغير هاء في الآدميات.

* * *

(١) انظر: تنقيف اللسان ٢١٥ : ٢١٧ .

(٢) انظر: تنقيف اللسان ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٣) انظر: تنقيف اللسان ٢١٧ ، ولسان العرب (أمه) .

(٤) انظر: المدخل ٩٣ .

(٥) انظر: المدخل ٩٣ ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٩٢ ، والبيست منسوب

للسفاح اليربوعي في المفضليات ٢٢٣ ، واللسان (أمم) .

(٦) انظر: المدخل ٩٣ ، واللسان (أمم) .

الخاتمة

موضوع هذه الدراسة : التَّوَجُّهَاتُ اللُّغَوِيَّةُ لابن هشام اللخميّ
(ت ٥٧٧هـ) فيما ردّ فيه على ابن مكّي الصَّقَلِيّ (ت ٥٠١هـ) .

لقد اختار ابن هشام اللخميّ في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) بعض الظواهر التي غلّط فيها ابن مكّي الصَّقَلِيّ عامة أهل صقلية أو خاصتهم ، في كتابه (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) ، ثم ردّ عليه فيها . وقد وجّه ردّه على هذه الظاهرة أو تلك بأن لها وجهًا صحيحًا في العربية أو أن لها لغة أخرى جائزة ، أو سُمعت عن العرب وجاءت في استعمالاتهم .

كان ابن هشام اللخميّ ينقل عن ابن مكّي الصَّقَلِيّ الظواهر اللغوية موضع الردّ وقد لوحظ في هذه النقول ما يلي :

أ- بعض النقول وردت بتمامها كما هي دون أدنى تغيير عند ابن هشام اللخميّ ، وابن مكّي الصَّقَلِيّ .

ب- هناك نقول وردت عند ابن هشام اللخميّ مبتورة ، ولكنها وردت عند ابن مكّي الصَّقَلِيّ ولها تنمة تُكملها .

ج- هناك نقول وردت عند ابن هشام اللخميّ ، ولكنها لم ترد عند ابن مكّي الصَّقَلِيّ في كتابه (تنقيف اللسان) . ولعل هذا الأمر يرجع إلى أن النسخة التي اعتمد عليها ابن هشام اللخميّ ونقل منها ، تختلف عن النسخة التي حققها د/ عبد العزيز مطر .

د- بعض الشواهد الشعرية التي احتج بها ابن مكّي الصَّقَلِيّ وردت عند ابن هشام اللخميّ برواية أخرى تبطل موضع الاستشهاد بها .

هـ- كان ابن هشام اللخميّ يسجل في بعض الأحيان الظواهر التي لحنّت فيها
عامّة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري .

وقد لوحظ أن بعض هذه الظواهر كانت امتداداً لِمَا حدث عند عامّة أهل
صقلية وصوّرهُ ابن مكّي الصقلّي .

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجهاته اللغوية فيما ردّ فيه على ابن مكّي
الصقلّي - على الأسس التالية :

أ- ما حكاه المتأخرون وورد عنهم لا معنى لإنكاره على العامّة ولا تُلحّن
فيه .

ب- ما أجازهُ المتأخرون لا معنى لإنكاره على العامّة ولا تُلحّن فيه .

ج- ما اختلف فيه أهل اللغة لا يجوز أن تُلحّن فيه العامّة .

د- الألفاظ الدخيلة الأعجمية التي تكلمت بها العرب لا معنى لإنكارها على
من تكلم بها .

هـ- ما جاء في القراءات القرآنية لا تُلحّن فيه العامّة .

و- ما كان للعرب فيه أكثر من لغة لا تُلحّن فيه العامّة ، حتى وإن كان ثمة
لغة أفصح من الأخرى .

ز- ما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها حتى وإن كان لشعراء لا يحتج
بهم أو قلّت شواهدهُ وضعف قياسه - لا تُلحّن به العامّة .

ح- ما أنكره ابن مكّي الصقلّي وعدّه لحنّاً وغلطاً ؛ لأنه لا يعرف معناه -
لا يجوز أن تُلحّن فيه العامّة .

ط- ما أجازهُ الكوفيون وجاء على أصولهم - لا يجوز أن تُلحّن فيه العامّة،
حتى وإن خالف البصريين .

ي- ما اختصت به بعض القبائل العربية لا تُلحَن فيه العامة ، حتى وإن كلن ضعيفاً ؛ لأنهم قد نطقوا به كما نطقت به بعض قبائل العرب .

ك- ما له نظير من كلام العرب حتى وإن كان غير مسموع يمكن أن يؤخذ به على طريق التجويز .

ل- ما حكاه اللغويون الثقات من أهل اللغة لا يُردُّ .

م- ما سُمِع عن العرب حتى وإن كان غير فصيح فهو ليس بخطأ ، ولا يجب أن تُلحَن فيه العامة ؛ لكونه مسموعاً فاشياً في كثير من الكلام والشعر ، حتى كأنه لكثرتة يكون أصلاً مطرداً يقاس عليه .

لقد توسَّع ابن هشام اللخمي في تصوبة كثير من الظواهر اللغوية التي ردَّ فيها على ابن مكِّي الصقلِّي ، فلا يجوز تخطئة ما سُمِع أو ما كان فيه لغتان أو ما اختلفت فيه أقوال العلماء ، أو ما جاءت به القراءات القرآنية أو ما وردَ في أشعار العرب وأقوالهم . ومن هنا كان يصف هذه الظاهرة أو تلك بأنها (. . . ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ ، ولا يجب أن تُلحَن بها العامة لكونها لغة مسموعة) : المدخل ص (٣٥) . ويقول أيضا (. . . ومن اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكذِّ يُلحَن أحدا) : المدخل ص (٣٥) . ونقل عن أبي الخطاب قوله (أنحى الناس من لم يُلحَن أحدا) : المدخل ص (٣٥) . كما نقل عن الخليل بن أحمد قوله (لغة العرب أكثر من يُلحَن مُتَكَلِّم) : المدخل ص (٣٥ ، ٣٦) . ثم ذكر ما رواه الفراء أن الكسائي قال (. . . على ما سمعتُ من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا القليل) : المدخل ص (٣٦) .

ويتضح مما سبق أن ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) ، كان حذراً كل الحذر في تخطئة الاستخدام اللغوي الذي أورده ابن مكِّي الصقلِّي (ت ٥٠١هـ) ، وعدّه مما لحننت فيه عامة أو خاصة أهل زمانه في صقلية .

المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم أنيس - الأصوات اللغوية - النهضة العربية ١٩٦١ م .
- فى اللهجات العربية - الأنجلو ٦٥ .
- ٢- أحمد علم الدين الجندى - اللهجات العربية فى التراث ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٣- أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوى - القاهرة ١٩٧٦ م .
- علم الدلالة - الكويت ١٩٨٢ م .
- ٤- برجشتراسر - التطور النحوى للغة العربية ، تعليق رمضان عبد التواب ،
الخانجى ، ١٩٨٢ م .
- ٥- أبو البركات بن الأنبارى - الإنصاف فى مسائل الخلاف - تحقيق
محي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٨٢ م .
- البيان فى غريب إعراب القرآن - تحقيق طه عبد الحميد -
القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٦- أبو بكر الزبيدى - طبقات النحويين واللغويين - تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٣ م .
- لحن العامة - تحقيق عبد العزيز مطر - دار المعارف ١٩٦٧ م .
- ٧- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٨- ثعلب - الفصيح - تحقيق عاطف مذكور - دار المعارف - ١٩٨٣ م .
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ٨٧ .
- ٩- ابن الجزرى - النشر فى القراءات العشر ، القاهرة ، دوت .
- ١٠- جلال الدين السيوطى - المزهرة فى علوم اللغة - مطبعة السعادة ،
١٣٢٥هـ .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الحلبي ١٩٦٤م .
- ١١- ابن جنى - الخصائص - تحقيق محمد على النجار - بيروت ، دوت .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٩م .
- المذكر والمؤنث ، تحقيق طارق نجم عبد الله ، جدة ، ١٩٨٥م .
- ١٢- ابن خالويه - مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع - نشره برجستراسر - القاهرة دوت .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن - القاهرة دوت .
- ١٣- ابن الدهان - الهجاء والخط ، تحقيق فايز فارس - بيروت ٨٧ .
- ١٤- الزجاجى - الجمل فى النحو - تحقيق على توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٥م .
- ١٥- ابن السراج - الاشتقاق - تحقيق محمد صالح التكريتى - بغداد ١٩٧٣م .
- الأصول - تحقيق عبد الحسين الفتلى - بيروت ١٩٨٥م .
- الخط - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مجلة المورد - المجلد الخامس - العدد الثالث سنة ١٩٧٦م ، من ص ١٠٣ : ١٣٤ .
- ١٦- ابن السكيت - الإبدال - تحقيق محمد شرف - مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) .
- ١٧- سيبويه - الكتاب - تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٧٧م .
- ١٨- ابن السيد البطلوسى - ط بولاق - ١٣١٦هـ - الإقتضاب شرح أدب الكتاب ، تحقيق - مصطفى السقا وآخرين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م .
- ١٩- شوقى ضيف - المدارس النحوية ، دار المعارف ١٩٦٨م .

- ٢٠- أبو الطيب اللغوى - مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -
القاهرة ١٩٧٤م .
- ٢١- عبد العزيز الأهوانى - ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي فى لحن
العامه - مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد الثالث سنة ١٩٥٧م ،
ص ١٢٧ : ١٥٧ ، ص ٢٨٥ : ٣٢١ .
- ٢٢- عبد العزيز مطر - لحن العامه فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثه -
القاهرة ١٩٦٧م .
- ٢٣- أبو على الفارسى - الحجة فى علل القراءات السبع - تحقيق على النجدى
ناصر وأخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣م .
- ٢٤- الفراء - معانى القرآن - تحقيق أحمد يوسف وأخرين - الهيئة المصرية
العامه للكتاب ، ١٩٨٠م .
- المقصور والممدود - تحقيق عبد العزيز الميمنى -
دار المعارف ١٩٦٧م .
- ٢٥- عبد الكريم العوفى - ابن هشام اللخمي وآثاره مع العناية بكتابه شرح
الفصيح - مجلة اللسان العربى ، العدد ٣٨ سنة ١٩٩٤م ،
(ص ١٠٢ : ١١٢) .
- ٢٦- الكسائى - ما تلحن فيه العوام - تحقيق رمضان عبد التواب -
الخانجى ٨٢ .
- ٢٧- كمال بشر - علم اللغة العام (الأصوات العربية) القاهرة ١٩٧٨م .
- ٢٨- المبرد - المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية ١٩٦٣م .
- الكامل فى اللغة والأدب - بيروت د٠ت .
- ٢٩- محمد سالم محيسن - مهذب القراءات العشر وتوجيهها من طريق النشر -
السعودية ٨٦ .

- ٣٠- محمد فؤاد عبد الباقي - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة
١٩٨٦ م .
- ٣١- محمود حجازي - علم اللغة العربية - القاهرة د٠ ت .
- مدخل إلى علم اللغة - القاهرة ، ١٩٨٢ م .
- ٣٢- محمود السعران - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٣٣- ابن مكي الصقلي - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق عبد العزيز
مطر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٥ م .
- ٣٤- ابن هشام الأنصاري - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب - تحقيق مازن
المبارك وآخرين - بيروت ١٩٧٩ م .
- ٣٥- ابن هشام اللخمي - المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان - تحقيق خوسيه
بيريث لاثارو - مدريد ١٩٩٢ م .
- ٣٦- ابن يعيش - شرح المفصل - القاهرة د٠ ت .

* * *



أشباه النفي ماهيتها ومسائلها "دراسة نحوية تحليلية"

د/ أسماء بنت محمد بن عسّاف العسّاف
استاذ النحو والصرف المساعد
كلية التربية - الأقسام الأدبية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .
فإن التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وفُعدت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعددت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر آخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معين لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجران في مجرى واحد يزول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبههما مدعاة لألوية أحدهما على الآخر مما يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء .
ولعلّ (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم "و شبهه" مرّيين قربينه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .
و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتأخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلا عن أنه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيما تأثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلا كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعا !
وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسائلها و أحكامها رغم تناثرها و تفرقها على أسس تحليلية .
وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملا المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، وتحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .
والله أسأل أن أكون قد وفقت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد .

فإن التشابه في النحو ظاهرة معروفة ، إذ هو علة الحمل و بذرة القياس ، وهو باب واسع في العربية ، بنيت عليه الأحكام وُقِّدَت القواعد ، و لولاه ما اتسعت رقعة اللغة وتعددت ألفاظها وتراكيبها . وللتشابه أثر آخر ، إذ يجمع بين الحرفين شبه مشترك ، يكون مدعاة لاتفاقهما في حكم معين لمسألة بعينها ، و يلتقي المعنى مع المعنى فيجربان في مجرى واحد يؤول بهما لحكم متفق ، ولم يكن شبيههما مدعاة لأولوية أحدهما على الآخر مما يستدعي الحمل ، بل اشتراكهما في الحكم على حد سواء .

ولعل (ما يشبه النفي) من أبرز ما ظهر في النحو ، إذ جرى اصطلاح النحويين على الإجمال بعد النفي بقولهم "و شبهه" مريدين قرينيه النهي و الاستفهام ، و من هنا كانت فكرة البحث بتتبع تلك المسائل التي تشارك فيها الاثنان أو أحدهما مع النفي .

و قد حظيت حروف النفي والنهي و الاستفهام باهتمام المتقدمين والمتأخرين ، غير أن الالتفات إلى (شبيه النفي) لم يحظ بتلك العناية و هذا الجمع ، فضلا عن أنه من المعاني التي تخترق كل باب ، وتؤثر أيما تأثير في الأحكام النحوية ، وانظر إليها في الاستثناء مثلا كيف تُجيز في المستثنى أن يخرج عن حكمه ويصير تابعا !

وقد قامت هذه الدراسة على الجمع بين النظيرين قاصدة إلى بيان العلاقة بين المتشابهات، متعقبة مسانلها و أحكامها رغم تباينها و تفرقها على أسس تحليلية .

وجاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ، وقف التمهيد على ماهية شبيه النفي وبيان علاقتها و أدواتها، و كان المبحث الأول بعنوان (النهي و الاستفهام) ، شاملا المسائل التي دار الثلاثة في رحاها ، و اختص كل واحد من الثاني و الثالث بأحدهما ، وتحت كل مبحث عولجت مسائل الباب .

والله أسأل أن أكون قد وُفِّت لتقديم عمل أخدم به هذه اللغة الشريفة التي فاقت أسرارها قدراتنا ، و أن يجد فيه الباحث مبتغاه على ما فيه من قصور وفوات ، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبيينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

التمهيد
"شبيه النفي ماهيته و علاقته"

درج النحويون - عند توافق حكم النفي و النهي و الاستفهام - أن يُجملوا بقولهم : "النفي و شبهه" يعنون به قرينيه ، و ذلك عند وقوع أمر أو و جوب حكم لاشتراط سبقه بالنفي و شبهه ، دونما نصّ على الشبيهين اعتمادا على (العلم بهما) . وخذ أمثلة على ذلك من نصوص النحويين :

يقول ابن مالك : " لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه" (١) و " و أما جر الفاعل بـ "من" فكثير ، لكن بشرط أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه" (٢)

و يقول ابن الناظم : " و إن كان الاستثناء متصلا بعد نفي أو شبهه ، و المستثنى متقدم على المستثنى منه ... امتنع جعل المستثنى بدلا" (٣)

و يقول المرادي : " و إنما تكون نسقا بعد النفي ، و ما جرى مجراه" (٤)

و قد صرح بعضهم بتفسير الشبيه ؛ قال ابن الناظم : " أو ما يشبه النفي ، وهو النهي و الاستفهام" (٥)

و قال أبو حيان : " أو يسبقه نفي ... أو شبه نفي ، وهو النهي... و الاستفهام" (٦) ، و قال السيوطي : " شرطها تقدّم نفي أو شبهه ؛ و هو النهي و الدعاء" (٧)

أو بالنص على المشابهة ، كقول ابن مالك : " دخلت على الخبر بعد "هل" لكون "هل" تشبه النافي" (٨)

وللنفي أدوات ؛ أفعال كـ "ليس" و حروف كـ "لم" و "لما" و "لن" و "إن" و "ما" و "لا" ، و للنهي حرفه وهو "لا" ، و للاستفهام أدواته ، حروف كـ "الهمزة" و "هل" ، و أسماء كـ "من" و "ما" و "أين" و "متى" و "أيان" و "كيف" .

و يحسن بنا أن نقف لبيان أوجه المشابهة بين النفي و النهي و كذا الاستفهام .

فثمة جامع معنوي و آخر لفظي ؛ فالمعنى و هو خلاف المثبت يلفّ الاثنيين ، و يعتبر عنه النحويون بـ "غير الموجب" (٩) ، قال أبو حيان " و غير الواجب عندهم هو النفي و النهي

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٥٧٨ - ٥٧٩ .

(٣) شرح ابن الناظم ٢٩٨ .

(٤) الجنى ٢٣٧ .

(٥) شرح ابن الناظم ٢٩٤ .

(٦) الارتشاف ٣/١٥٧٧ .

(٧) الهمع ٢/٦٥ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١/٤٣٧ .

(٩) انظر : التخمير ١/٤٥٥ .

و الاستفهام^(١) ، و قال المرادي " فنعني بغير الموجب النفي ... والنهي ... والاستفهام^(٢) وقال الصيمري " لأن الاستفهام غير موجب أيضا ، فهو يجري مجرى النفي^(٣) .

ثم تتفق الألفاظ ؛ فهذا حرف النهي "لا" يشبه كثيرا من أدوات النفي ، كـ "من" و "ما" و "لم" و "إن" ، إذ هما على حرفين ساكن ثانيهما ، بل إنه يتفق مع ما ثانيه ألف منها ، و يطابق تماما في الصورة حرفا نافيا هو "لا" .

وكذا بالنسبة لأدوات الاستفهام التي تشابه النفي في عدتها ثنائية و ثلاثية و حركاتها و سكونها ، ثم يقع تماثل صوري تام بين الفاظهما كـ "ما" .

وكذلك يتشابه النفي و قرينه في الأسلوب ؛ إذ هي من أساليب الإنشاء ، و في الاستعمال أيضا ؛ فهي مما يكثر في لسان العرب لختها ، و تعد في الأجوبة التي بلغت في عدة النحويين ثمانية على الأرجح^(٤) .

ويكاد الاستفهام يقترب من النفي كثيرا ، فيتداخل معه معنى إذا أشبع معنى الإنكار ، فيأتي مرادا به النفي ، فيحقق معه شبهة معنوية كبيرة و هذا كثير فيه^(٥) ، يقول صدر الأفاضل : " الاستفهام يجري مجرى النفي ، و ذلك إذا كان إنكارا^(٦) . و شاهده (فاستفهم أريك البنات و لهم البنون)^(٧) و هو كثير في القرآن .

بل قد يتجاوز بعضهم ، فيطلق النفي على النهي و الاستفهام ، و خذ مثلا على ذلك من نصوص القرافي التي يفشو فيها هذا الاستعمال ، يقول في الكلام على قول الله تعالى (ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يوتي أحد مثل ما أوتيتم)^(٨) : "وأما دخول (أحد) هنا و إن كان الكلام موجبا فبسبب النفي الواقع في أول الآية في قوله تعالى (لا تؤمنوا)^(٩) . و غيرهما كثير .

(١) الارشاف ١٧٢٣/٤ .

(٢) الجنى ٣١٧ .

(٣) التبصرة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر مثلا : التبصرة ٣٩٩/١ .

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري ٤٠٧/١ ، التخمير ٢٩١/١ .

(٦) التخمير ٢٩١/١ .

(٧) ١٤٩/الصفات .

(٨) ٧٢/آل عمران .

(٩) الاستغناء ٢٥٠ .

المبحث الأول

النهي والاستفهام

يختصّ النفي و ما أشبهه من نهى و استفهام بأحكام نحوية تتعلق بالتركيب التي تجري في سياقها ، إذ تنفرد بوقوع أسلوب لا يكون إلا معها ، و هو (الاستثناء المفرغ) ، و كذا تجيز إلغاء عمل الأداة ، فتغيّر الحكم النحوي ، و ذلك عند وقوع الاستثناء التام بعدها ، إذ يجوز فيه أن يخرج من النصب على الاستثناء إلى الإعراب تابعاً بعد الغاء عمل "إلا" ، و تقع الزوائد بعدها ، و ذلك بزيادة حرف الجر "من" ، و قد يسوغ لعمل ، كما في رفع أفعل التفضيل للظاهر فيما براه ابن مالك .

كما يسوغ النفي و شبهه مع ما سواه من المسوغات لمخالفة حال ، كما في مجيء الحال من النكرة بدل المعرفة ، و كذا يشترك الثلاثة مع باقي الأساليب المعدودة في الأجوبة لتضمّر عاملاً على سبيل الوجوب ، وهو "أن" الناصبة للمضارع بعد حرفين هما "فاء السببية" و "واو المعية" .

و كذلك توجب الربط بالحرف بين الجملة التي تقع في سياق النفي و شبهه و غيرها و العامل قبلها ، و ذلك بوجوب ربط جملة جواب الشرط الواقعة بعده بـ "فاء" .
وفيما يلي المسائل مع عرض وتحليل^(١) :

وقوع أسلوب

١- الاستثناء المفرغ :

يتفق النهي و الاستفهام مع النفي في أنّ الاستثناء المفرغ يقع في سياقهما .
و التفريغ في الاستثناء هو " أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء ، و ذلك قولك : ما جاءني إلا زيد ، و ما ضربت إلا زيدا ، و ما مررت إلا بزيد ، فإتما يجري هذا على قولك : جاءني زيد ، و رأيت زيدا ، و مررت بزيد ، و تكون الأسماء محمولة على أفعالها"^(٢) ؛ لأنّ الفعل تفرغ لما بعد "إلا" فعمل فيه ، و زال ما يستثنى منه^(٣) ، ولغت "إلا" عملاً لا معنى^(٤) ، فتخلص الجملة إلى إلغاء أسلوب الاستثناء ، و رجوعها إلى حالها .

و يلزم فيه ترك المستثنى منه ، و تفرغ السابق ليشتغل بالمستثنى ، و يكون "باعتبار ما يتفرغ له الفعل من فاعل ، نحو : ما قام إلا زيد ، أو مفعول نحو : ما أكرمت إلا زيدا ،

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم المنفرد من الأحكام من يخصّ النفي و شبهه ، على ما يشترك معها سواها .

(٢) المقنن ٣٨٩/٤ ، و انظر : الاستغناء ٢٣٤ ، العمدة ٢٨١/١ .

(٣) انظر : الأصول ٢٨٢/١ ، الاستغناء ٢٣٤ .

(٤) انظر : التخمير ٤٥٦/١ .

أو خبر مبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، أو ما هو في معنى الخبر ، نحو : ما ظننت زيدا إلا قائما ، و ما زيدًا إلا قائما^(١) أو من مجرور نحو : لا تمرر إلا بزيد .
يقول سيبويه : " اعلم أن "إلا" يكون ما بعدها على وجهين ... أن تلحق "إلا" الفعل بغيرها"^(٢) .

و شرطه سبق النفي ، كقوله تعالى (و ما محمد إلا رسول)^(٣) ، و يشاركه في ذلك النهي و الاستفهام المؤول بالنفي ، كقوله تعالى (و لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم)^(٤) و (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)^(٥) و هو كثير في القرآن^(٦) ، و لا يقع في الموجب و الأمر و التمني و الشرط^(٧) ، فلا يجوز : زيد إلا قائم ، فعلم من ذلك ارتباط الأداة بالنفي و شبهه ثبوتا و إلغاء ، فلا يكون التفرغ و الإلغاء إلا بهما .

تغيير الحكم النحوي

٢- جواز إخراج المستثنى عن حكمه :

و يشترك النهي و الاستفهام مع النفي في إجازة تغييرهما حكم الاستثناء ، إذ الأصل في المستثنى أن يكون منصوبا على الاستثناء ، و ذلك إن وجد المستثنى منه ، و كان مثبتا .
و يشاركه حكم آخر ؛ إن سبقت جملة الاستثناء بنفي أو نهى أو استفهام ، فيكون ما بعد "إلا" - في حال - مستثنى منصوبا ، كقولك : ما قام أحد إلا زيدا ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا ، و ما مررت بأحد إلا زيدا^(٨) . هذا إن جعلت السابق - وهو : ما قام أحد ، و ما ضربت أحدا ، و ما مررت بأحد - كلاما تاما لا ينوي فيه الإبدال من أحد^(٩) .
و يجوز - في حال أخرى - أن تُهمل "إلا" ، و يخرج ما بعدها عن وجهه في الاستثناء ، فيكون مجرى على الأول تابعا له^(١٠) ، مقدرا إبداله منه ، و يكون المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، فنقول : ما قام أحد إلا زيد ، و ما ضربت أحدا إلا زيدا ، و ما مررت بأحد إلا زيدا^(١١) .

(١) الاستغناء ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٠ - ٣١١ .

(٣) ١٤٤/ال عمران .

(٤) ٧٢/ال عمران .

(٥) ٣٥/الأحقاف .

(٦) انظر : الاستغناء ٢٣٦ - ٢٣٠ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣/١٥٠٢ - ١٥٠٣ .

(٨) انظر : المقضب ٤/٣٩٠ ، الأصول ١/٢٨٢ ، التبصرة ١/٢٧٥ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخمير ١/٤٥٥ ، الاستغناء ٢١١ .

(٩) انظر : الأصول ١/٢٨٢ .

(١٠) عند البصريين على البديل (بعض من كل) لأنه على نية تكرار العامل ، وعند الكوفيين على عطف النسق ؛ لأن "إلا" عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة ؛ لأنه مخالف للأول ، و المخالفة لا تكون في البديل ، و تكون في العطف بيل و لا و لكن . (المساعد ١/٥٦٠ - ٥٦١ ، الهمع ٣/٢٥٣ ، التصريح ١/٣٤٩) .

(١١) انظر : الأصول ١/٢٨٢ .

قال سيوييه : " هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أدخل فيه ، و ذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، و ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ ، و ما رأيت أحداً إلا زيدا ، جعلت المستثنى بدلا من الأول ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ... و من قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة (أتاني القوم إلا أباك) ، فإنه ينبغي له أن يقول : (ما فعلوه إلا قليلا منهم) " (١) .
 و به قرئ في السبعة في قوله تعالى (و لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) (٢) و (ما فعلوه إلا قليل منهم) (٣) و كذا في قوله تعالى (و من يغفر الذنوب إلا الله) (٤) و (و من يقط من رحمة ربه إلا الضالون) (٥) و هو الأجود و الأولى (٦) لوجهين ؛ أحدهما : موافقة اللفظ ، و الثاني : أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو ولى العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول ، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان أولى من النصب .

و قياس الكلام - عند ابن السراج - مبني على مراد المتكلم ، قال : " و القياس عندي إذا قال قائل : قام القوم إلا أباك ، فنفيت هذا الكلام ؛ أن تقول : ما قام القوم إلا أباك ؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله و هيئته ، فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه و بني كلامه على البدل قال : ما قام القوم إلا أبوك" (٧) .
 و لينظر إلى تلك الأساليب الداخلة على جملة الاستثناء ، و هي النفي و النهي و الاستفهام ؛ كيف تقوى على تغيير الحكم النحوي الذي كان سائدا - مع خفته - و هو النصب على الاستثناء ، فيؤول إلى حكم مثلث الإعراب بحسب متبوعه ، و يكون هو الأرجح عند النحويين .

تغيير الحكم النحوي

٣- - جواز اتباع المستثنى منه للمستثنى :

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه بعد نفي أو شبهه ، وجب نصبه ولا يجوز فيه البدل (٨) ، نحو : ما جاءني إلا زيدا أحدٌ ، و ما مررت إلا زيدا بأحد ، و كقول الكميت :
 فما لي إلا آل أحمد شبيعة وما لي إلا مشعب الحق مشعب

(١) الكتاب ٣١١/٢ .

(٢) ٨١/ هود ، بالرفع قرأه ابن كثير و أبو عمرو ، و الخمسة بالنصب (السبعة ٢٢٨) .

(٣) ٦٦/ النساء ، في قراءة السبعة إلا ابن عامر (السبعة ٢٣٥) .

(٤) ١٣٥/ آل عمران .

(٥) ٥٦/ الحجر .

(٦) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، أسرار العربية ٢٠٥ ، التخدير ٥٥/١ ، الرصف ١٧٣ .

(٧) الأصول ٢٨٣/١ .

(٨) انظر : المقتضب ؛ ٣٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٣/١ ، التبصرة ٣٧٧/١ ، التخدير ٥٥/١ ، الاستغناء ٢١١ .

وإنما امتنع البديل ؛ لأنه ليس قبل المستثنى ما يُبدل منه ، فيجري عليه ، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هنا غيره^(١) .

قال سيبويه : " هذا باب ما يقدم فيه المستثنى ، وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، وما لي إلا أباك صديق . وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا و لا يكون مبدلا منه ؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أحرّت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائما رجلا ، حملوه على وجه قد يجوز لو أحرّت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه . قال كعب بن مالك :

الناسُ ألبّ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزررُ

سمعناه ممّن يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدّ المستثنى أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى " ^(٢) .

وسمّع وجه آخر ، فقد حكى سيبويه لغة في مثل هذا أخرى ؛ وهي أن يشغل العامل بالمستثنى و يُجعل المستثنى منه بدلا ^(٣) ، قال : " و حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحدا بدلا ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحد ، فجعلوه بدلا " ^(٤) .

ولا يصلح كون "أحد" بدلا من الأب وحده ، إذ يلزم من ذلك استعمال "أحد" في الإيجاب ، وإنما هو بدلٌ من المستثنى مع "إلا" مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء ، فقولك : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ ، في قوة : ما قام غير زيد أحدٌ ^(٥) . ومنعه ابن عصفور إلا في ضرورة ^(٦) ، وعنه أنها لغية ضعيفة ، وعنه أخرى أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه ^(٧) . وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ^(٨) . ومن شواهد قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

لأنهم يرجون منه شفاعاة

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

وقول الآخر :

رأت أخوتي بعد الجميع تفرّقوا

فلم يبق إلا واحدٌ منهم شفرُ

(١) انظر : المقتضب ٢٩٧/٤ ، الأصول ٢٨٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٢ - ٢٢٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، الرضي ٢٦٢/٢ ، شرح ابن الناظم ٢٩٨ .

(٤) الكتاب ٣٢٧/٢ .

(٥) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢٦٣/٢ .

(٧) انظر : المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، المساعد ٥٦٧/١ ، الهمع ٢٥٧/٣ ، التصريح ٣٥٥/١ .

وقول ذي الرمة :
مقرّع أطلس الأطمار ليس له
إلا الضراءُ وإلا صيدها تشبُّ

مجيء الزوائد

٤- زيادة "من" :

زيادة حروف الجر ترتبط بالنفي أيما ارتباط (١) ، و من ذلك (من) الجارة التي تزداد في الأسماء على نوعين و لغرضين هما :
- توكيد الاستغراق ، و دخولها في الكلام كخروجها ، و تدخل على الأسماء الموضوعية للعموم ؛ و هي كل نكرة مختصة بالنفي ملازمة له كأحد و ديار و عريب، تقول : ما قام من أحد ، فزيادتها هاهنا لمجرد التوكيد ؛ لأنها بمعنى : ما قام أحد ، مفهومة للعموم دون احتمال ، و منه :
جزيتك ضعف الوُدّ لما استثنيتَه
و ما إن جزاك الضّعف من أحد قبلي

- التنصيص على العموم ، مزيدة لاستغراق الجنس ، و هي تدخل على نكرة لا تختص بالنفي كرجل و غلام ، تقول : ما في الدار من رجل ، و قولك - باسقاط "من" - ما في الدار رجل ، محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ، و لنفي واحد منه دون ما فوقه ، و لذا يجوز : ما قام رجل بل رجلا ، و زيادة "من" تجعله نصا في العموم .

وقيل زيادتها في هذا على نحو زيادتها في السابق (٢) .
و أشار سيبويه لزيادتها دون تفريق بينهما ؛ قال : " و قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، و لكنها توكيد بمنزلة "ما" ، إلا أنها تجر ؛ لأنها حرف إضافة ، و ذلك قولك : ما أتاني من رجل ، و ما رأيت من أحد ، و لو أخرجت "من" كان الكلام حسناً ، و لكنه أكد بـ "من" ؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال و النساء (٣) .

و لزيادتها شرطان :
- أن يكون ما قبلها غير موجب ؛ من نفي و نهي و استفهام بـ "هل" ، و هو مذهب

(١) كالباء التي تزداد في الحال و أخبار النواسخ المنفية ، كليس و ما و لا و غيرها ، وهو ما يختص به النفي ، وكذا زيادتها في خبر المبتدأ كما سيأتي .

(٢) انظر : المقتضب ٤٥١/٤ ، ١٢٧/٤ ، الشعر ٧٨/١ - ٧٩ ، الأزهية ٢٢٦ ، الرصف ٣٨٩ - ٣٩٠ ، التحفة

الوفية ٢١٥ ، الجنى ٣١٦ - ٣١٧ ، المغنى ٢٢٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ ، و انظر : الأصول ١٠/١ ؛

سيبويه و جمهور البصريين ، كقوله تعالى : (مالكم من إله غيره)^(١) (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث)^(٢) (و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)^(٣) (ما أريد منهم من رزق)^(٤) (و ما من إله إلا الله)^(٥) (و ما تسقط من ورقة إلا يعلمها)^(٦) و كقول الأنصاري :

فما حملت من ناقة فوق رجليها

أبراً و أوفى ذمّة من محمد

و من شواهد الاستفهام بـ "هل" قوله تعالى : (هل تحسنّ منهم من أحد)^(٧) و (هل من خالق غير الله)^(٨) و مثال النهي : لا يقيم من أحد ، و لا تضرب من أحد ، و نحوه . فلا يقال : جاءني من رجل ، فزيادة "من" تعلقت بغير الموجب لتعزيزها معنى العموم^(٩) .

- أن يكون مجرورها نكرة ، فلا يقال ما جاءني من عبد الله و لا من الرجل ، وسواه^(١٠) .

و نقل عن سيبويه اشتراط استغراق الجنس ، و اختلف الناس في تفسيره ؛ فقيل : اشتراطه في غير التمييز ، نحو : لله دره من رجل ، و تزداد في التمييز . ومنهم من قال : إن "من" للتبويض ، و التقدير : لله درك من الرجال ، ثم اختصر فوضع المفرد موضع الجمع^(١١) .

و ذهب بعض الكوفيين إلى زيادتها في الموجب ، و ذهب الكساني و هشام إلى زيادتها دون شرط ، و هو مذهب الأخفش ، و إليه ذهب ابن مالك ؛ مستشهدين بنحو قوله تعالى : (و لقد جاءك من نبي المرسلين)^(١٢) (يحلون فيها من أساور)^(١٣) (ويكفر عنكم من سيئاتكم)^(١٤) (يغفر لكم من ذنوبكم)^(١٥) ، و قول العرب : قد كان من مطر ، و قول ابن أبي ربيعة :

-
- (١) ٥٩ / الأعراف .
(٢) ٢ / الأنبياء .
(٣) ٤ / إبراهيم .
(٤) ٥٧ / الذاريات .
(٥) ٦٢ / آل عمران .
(٦) ٥٩ / الأنعام .
(٧) ٩٨ / مريم .
(٨) ٣ / فاطر .
(٩) انظر : المنخول ٩٢ .
(١٠) انظر : المقتضب ٤ / ١٣٨ ، ٤٢٠ ، الأزهية ٢٣٠ ، التخمير ١ / ٤٧٧ ، ١٠ / ٤ ، شرح المفصل ٨ / ١٢ ، البسيط ٢ / ٨٤١ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٢٣ ، الحنى ٣١٧ ، المعنى ١ / ٣٢٢ .
(١١) انظر : شرح المفصل ٨ / ١٣ ، البسيط ٢ / ٨٤٢ ، الحنى ٣١٩ .
(١٢) ٣٤ / الأنعام .
(١٣) ٣١ / الكهف .
(١٤) ٢٧١ / البقرة .
(١٥) ٤ / نوح .

و ينمي لها حُبُّها عندنا
 و قول الأسود بن يعفر يذكر عادة :
 هوى بهم من حينهم و سفاهم
 من الريح لا ثمري سحابا و لا قطرا
 و صححه أبو علي^(١) ، و تأول المانعون هذه الشواهد بما هو مشهور^(٢) .

تسوية العمل

٥- رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر:

يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة على الفاعلية^(٣) ، و الاسم الظاهر في لغة لبعض العرب ، حكاه سيبويه^(٤) و الفراء و غيرهما^(٥) ، وهي لغة قليلة و ضعيفة^(٦) ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه و خير منه عمه^(٧) ، و عده بعضهم ضرورة^(٨) . و علة ضعفها أن اسم التفضيل لم يجر على الفعل معني وإن جرى لفظا^(٩) ، فضعفت مشابهته له^(١٠) ، كما أن الأسماء لا تعمل في أمثالها^(١١) .
 ويجوز باطراد عند جميع العرب أن يرفع الاسم الظاهر فاعلا بشروط ؛ هي أن يكون مفضلا على نفسه باعتبارين ، واقعا بين ضميرين ، ثانيهما له ، و الآخر للموصوف ، و ينفرد النفي باشتراط ورود التفضيل في سياقه ، وهو الوارد عن العرب^(١٢) ، و مثاله المشهور مسألة الكحل : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(١٣) ، و شاهده قوله صلى الله عليه وسلم : (مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)^(١٤) ، و قول الشاعر :

ما رأيت امرأة أحب إليه البذ
 ل منة إليك يا ابن سنان

(١) انظر : الشعر ٤٤٤/٢ .

(٢) انظر : المسألة في الشعر ٢٢٥/١ ، ٤٤٤/٢ ، ٤٦٨ ، أسرار العربية ٢٥٩ ، الإنصاف ٣٧٦/١ ، التخمير ١٠٠/٤ ، البسيط ٨٤٢/٢ ، التحفة الوفية ٢١٥ ، الارتشاف ١٧٢٣/٤ ، الجنى ٣١٨ - ٣١٩ .

(٣) انظر : الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .
 (٤) انظر : الكتاب ٣٢٢/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٣٣٥/٥ .
 (٦) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٠٦/٦ ، شرح التسهيل ٦٥/٣ ، الرضي ٤٦٤/٣ .

(٨) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .

(٩) انظر : الإرشاد ٢٠٥ .

(١٠) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢ ، الرضي ٤٦٤/٣ .

(١١) انظر : شرح المفصل ١٠٥/٦ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٦٥/٣ ، العمدة ٧٧٢/٢ ، لباب الإعراب ٤٨٦ ، الرضي ٤٦٤/٣ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(١٣) انظر : الكتاب ٣٢٢/٢ ، الارتشاف ٢٣٣٥/٥ ، أوضح المسالك ٢٩٧/٣ ، الهمع ١٠٧/٥ .

(١٤) أخرجه ابن ماجة في السنن ١/٥٥٠ - كتاب الصيام - باب صيام العشر (بلفظ مختلف) .

وقد منع النحاة - غير الأعلام - أن يرتفع (الكحل) على الابتداء و (أحسن) خبره ،
والعكس^(١) .

وقاس ابن مالك على النفي النهي و الاستفهام المراد به النفي ، فأجاز استعماله
بعدهما^(٢) ، نحو : لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك ، و : هل في الناس رجلٌ
أحقّ به الحمد منه بمحسن لا يمين .

ومنع أبو حيان ، قال : "و الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع ، ولا يقاس عليه
، إذ رفع أفعال التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ ، على أن إلحاق ما ذكر ظاهر
القياس"^(٣) .

تسويغ حال

٦- مجيء الحال من النكرة :

لما كانت الحال خبراً في المعنى ، و صاحبها مخبراً عنه ، أشبه المبتدأ ، و لذا كن
الأصل فيه التعريف كما أن أصل المبتدأ كذلك ، و كما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط
حصول الفائدة و أمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى
و أمن اللبس ، و لا يكون ذلك - في الأكثر - إلا بمسوّغ من مسوّغات الابتداء
بالنكرة^(٤) .

و قد علل العكبري لزوم كون صاحب معرفة أو كالمعرفة بقوله : " و لأنه إذا كان
نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب"^(٥) .
و المسوّغ لتكثيرها سبقها بنفي أو شبهه ؛ و هو النهي و الاستفهام ، و منه في النفي
قوله تعالى : (و ما أهلكنا من قرية إلا و لها كتاب معلوم)^(٦) ، و في النهي قول
قطري :

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام
و في الاستفهام قول الشاعر :

يا صاح هل حَمَّ عيش باقيا فترى

لنفسك العذرَ في إبعادها الأمل

و كذا تخصصها بوصف أو إضافة أو عمل ، أو تقدم الحال عليها ، أو كونها جملة
مقرونة بالواو ، أو كون الوصف بها على خلاف الأصل ، أو اشتراكها مع
المعرفة^(٧) .

(١) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٣٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٦٥ ، الارتشاف ٥/٢٢٣٦ ، الهمع ٥/١٠٨ .

(٣) الارتشاف ٥/٢٢٣٧ .

(٤) انظر : اللباب ١/٢٨٥ ، شرح التسهيل ٢/٢٣١ ، الهمع ٤/٢١ .

(٥) اللباب ١/٢٨٥ .

(٦) ٤/ الحجر .

(٧) انظر : التخمير ١/٤٣٥ ، شرح التسهيل ٢/٢٣١ - ٢٢٤ ، الرضي ٢/٢٢ - ٢٣ ، الارتشاف ٣/١٥٧٧ ،
الهمع ٤/٢١ - ٢٢ .

و علل ذلك الرضي بقوله : " لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا ، فلا يبقى منه إبهام كما في ... المبتدأ"^(١) .
و اختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ، و نقله عن سيبويه^(٢) .

إضمار العامل

٧- وجوب إضمار "أن" بعد "فاء" السببية :

عمل "أن" النصب في الفعل المضارع قائم سواء ظهرت أم أضمرت ، و إضمارها على وجهين ؛ واجب ، و جائز^(٣) .

و لكل حكم منهما حالات ؛ منها في الواجب أن يلي المضارع "فاء" السببية المسبوقة بأحد الأجوبة الثمانية^(٤) ؛ و هي : الأمر و النهي و الدعاء ، و الاستفهام ، و التحضيض و العرض ، و التمني ، و النفي^(٥) . و ذلك من أجل حدوث المخالفة بين الخبر الموجب قبل و غير الموجب بعد "الفاء" مما يمنع العطف ، نحو : ما تأتيني فأعطيك ، و ما يفوم فيتحدث ، و لا تدن من الأسد فيأكلك ، و هل قام فأكرمه ، و منه قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا)^(٦) و (لا تقفروا على الله كذبا فيسحقكم بعدا)^(٧) .

قال سيبويه : " اعلم أنّ ما انتصب في باب "الفاء" ينتصب على إضمار "أن" ... تقول : لا تأتيني فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ؛ فتقول : لا تأتيني و لا تحدثني ، و لكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ؛ كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم ، فأضمروا "أن" ؛ لأنّ "أن" مع الفعل بمنزلة الاسم ، فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن إتيان ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه ، فلما أضمروا "أن" حسن ؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"^(٨) .
أما سوى ذلك و هو الواجب فلا تضم ، قال سيبويه : " و اعلم أنّ "الفاء" لا تضم فيها "أن" في الواجب"^(٩) و قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر"^(١٠) و هو ضعيف الكلام"^(١١) .

(١) الرضي ٢٢/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١١٢/٢ ، الارتشاف ١٥٧٧/٣ ، الهمع ٢١/٤ .

(٣) يجب الإضمار : بعد لام الجحود المسبوقة بكون منفي ، و بعد "أو" بمعنى "حتى" أو "إلا" ، و بعد "حتى" ، و بعد "و" المعية ، إضافة إلى "فاء" السببية .

(٤) على تفاوت في عدتها ، زاد الكوفيون الرجاء (شرح ابن الناظم ٦٨٤ - ٦٨٥ ، الرصف ٤٤٢ ، شرح ابن جماعة ٣٧٢ ، النكت الحسان ١٤٩ ، الجنى ٧٤) و زيد فعل الشرط والجزاء (الرصف ٤٤٢ ، النكت الحسان ١٤٩) . و منهم من عدها سنا على إدخال الدعاء في الأمر و الرجاء في التمني و التحضيض في العرض (المحلى ٢٩٦ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، إصلاح الخلل ٢٥٤ ، الواو المزيدة ٢٠٧) .

(٥) انظر : المقتضب ١٨/٢ ، الأصول ١٥٢/٢ ، التبصرة ٤٠١/١ ، التوطئة ١٤١ ، البسيط ٢٣٢/١ .

(٦) ٣٦/فاطر .

(٧) ٦١/طه .

(٨) الكتاب ٣٨/٣ .

(٩) الكتاب ٣٩/٣ .

(١٠) الكتاب ٤٠/٣ .

و القول بأنَّ عمل النصب لـ "أن" هو مذهب البصريين ، و يرى الفراء و الكوفيون أنَّ الفعل منصوب بالخلاف ، و عليه البغداديون ، إذ يقولون "أن" ناصبة بالصرف ، و يرى الجرمي أنه منصوب بـ "الفاء" نفسها لخروجها من باب العطف ، و إليه ذهب بعض الكوفيين^(١) .

اضمار العامل

٨- وجوب إضمار "أن" بعد "واو" المعية :

تقدم أن "أن" الناصبة للمضارع يجب إضمارها في مواضع ؛ منها إذا سبقت بـ "واو" المعية التالية للأجوبة الثمانية^(٢) ، و منها النفي ، سواء كان حقيقياً أم مؤولاً^(٣) ، و النهي و الاستفهام .

و ذلك قولك : لا يسعني شيء و يعجز عنك ، لا تأكل السمك و تشرب اللبن (في أحد الأوجه)^(٤) ، و منه قوله تعالى (و لَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ)^(٥) .
و قول الشاعر :

ألم أك جاركم و يكون بيني

و بينكم المودة والإخاء

و قول دريد بن الصمة :

قتلت بعدد الله خير لداته

نؤابا فلم أفخر بذاك وأجزعا

و قول الأخطل :

لا تنه عن خلق و تأتي مثله

عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

قال سيبويه : اعلم أنَّ "الواو" ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد "الفاء"^(٦) .

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٦) ٥٥٧/٢ - ٥٥٩ ، شرح المفصل ٢١/٧ ، الرصف ٤٤٣ ، الجنى ٧٤ ، الصبان ٣٠٥/٣ .

(٢) انظر : المقضب ٢٥/٢ - ٢٦ ، الأصول ١٥٤/٢ ، التبصرة ٣٩٩/١ ، التوطئة ١٤٢ ، المغني ٣٦١/٢ ، الواو المزيدة ٢٠٧ .

و نقل عن أبي حيان قوله : لا أحفظ النصب جاء بعد "الواو" في الدعاء و العرض و التحضيض و الرجاء ، و لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع (توضيح المقاصد ٢١٠/٤) .

(٣) انظر : العمدة ٣٣٧/١ .

(٤) و الأخران : الجزم عطفًا ، و الرفع على الاستئناف .

(٥) ١٦ / التوبة .

(٦) الكتاب ٤١/٣ .

و القول بكون النصب لـ "أن" المضمرة هاهنا هو رأي البصريين ، و يرى الكوفيون انتصاب الفعل بالصرف ، و الجرمي أن "الواو" هي الناصبة بنفسها^(١) .

إيجاد رابط

٩- وجوب ارتباط جواب الشرط بـ "الفاء" :

الأصل في جواب الشرط أن يصلح لأن يجعل شرطاً بأن يكون فعلاً مضارعاً أو ماضياً، فإن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبية ، (من أمر أو نهي ، أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، أو شرط ، أو استفهام) أو ماض مقرون بـ "قد" ، أو منفي بغير "لا" و "لم" ، أو مضارع مصحوب بـ "قد" أو حرف تنفيس أو تعجب ، أو قسم ، أو مصدر بـ "ربّ" أو بنداء ؛ تَعَيَّن اقترانه بـ "الفاء" رابطة بينه و بين الشرط . فالمنفي يكون بـ "ما" أو "لن" أو "إن" ، و مثاله : إن قام زيد فما يقوم عمرو ، و كقوله تعالى : (إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ)^(٢) .
و قول الشاعر :

فما تتغير من بلاد و أهلها

فما غير الأيام و دكّم عندي

فإن كان النافي "لا" أو "لم" جاز دخول "الفاء" و لم يجب^(٣) .
و مثال فعل النهي : إن جاءك زيد فلا تهنه ، و الاستفهام : إن جاءك زيد فهل تكرمه؟
و ما ورد من هذه بلا "فاء" فمحمول على الضرورة^(٤) .

(١) انظر : الإنصاف (م ٧٥) ٥٥٥/٢ - ٥٥٧ ، المغني ٣٦١/٢ .

(٢) ٨٠ التوبة .

(٣) انظر : شرح الجزولية ٥٢٥/٢ ، شرح الكافية والشافية ١٥٩٧/٣ ، الارتشاف ١٨٧٤/٤ ، الجنى ٦٧ - ٦٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٨٧٤/٤ .

المبحث الثاني

الاستفهام

و يلتقي الاستفهام مع النفي - دون النهي - في عدد من المسائل يجمع بينها أشباه لفظية و معنوية و حكمية و استعمالية ، فإلى ما يجمع بين الثلاثة ؛ النفي و الاستفهام و النهي ، يزيد الأولان بحكم التصدر ، إذ هو من سمات الاستفهام و بعض حروف النفي .

و لذا فجملة من المسائل النحوية يتأثر تركيبها أيما تأثر بوروده في سياق ذين المعنيين . فتارة يكونان مسوغين ؛ في مسألة للعمل ، و هي ترتبط باسمي الفاعل و المفعول المجردين من "ال" و الإضافة ، و أخرى للموقع ، إذ يجيزان - هما أو غيرهما - الابتداء بالنكرة ، و تارة يوجبان إعراباً بعد الجواز ، كما في نصب المضارع بـ "أن" المضمرة وجوباً بعد "حتى" ؛ أو يجيزان حذفاً و ذلك لعامل الفاعل ، أو يُعملان ظرفاً و جاراً و مجروراً ، فيرفعان ما بعدهما فاعلاً . و تارة يكون سبقهما موجباً للاستغناء ، و ذلك في سدّ مرفوع الوصف مسدّ الخبر ، و أخرى يرتبطان بزيادة الحروف ، و ذلك حرف الجر المزداد مع خبر المبتدأ ، و أخيرة في التعليق ، إذ يوجب تصدر أحدهما - أو ما سواهما - عمل ظنّ و أخواتها ، وتحليل المسائل أت^(١) .

تسويغ العمل

- ١- إعمال اسمي الفاعل و المفعول المجردين من "ال" و الإضافة :
 - اسما الفاعل و المفعول إن حُلّيا بـ "ال" أو كانا بإضافة عملا بلا شرط ، وإن تجردا من "ال" و الإضافة لم يعملا إلا بشروط أربعة :
 - ألا يكونا ماضيين ، بل بمعنى الحال و الاستقبال ، و خالف في ذلك الكسائي ، فزعم إعمالهما ماضيين .
 - أن يكونا معتمدين : صفتين لموصوف ، أو خبرين لمبتدأ ، أو حالين ، و يتقدمهما نفي أو استفهام ، و خالف في ذلك الأخفش ، فادّعى عملهما بلا اعتماد .
 - ألا يوصفا .
 - ألا يُصغرا .
- و ذلك نحو : ما قائم أخواك ، ما ضاربُ الزيدان عمرا ، و أقائم أخواك ، و أضرابُ الزيدان عمرا .

(١) جرى ترتيب المسائل على أساس تقديم ما ينفرد به التشبهان مما مشترك فيه معهما غيرهما .

فتقدم النفي أو الاستفهام مسوغ إعمالهما - حال تجردهما من ال و الإضافة - فإن تقدم غيرهما لم يعمل^(١).

الاستغناء

٢- سدّ المرفوع مسدّ الخبر :

يكون المبتدأ اسماً جامداً أو وصفاً مشتقاً ؛ و هذا يشمل اسم الفاعل و اسم المفعول ، و نحوهما من المشتقات التي لها عمل ، و ذلك نحو : ذاهب و مغلوب ، و يكون ما بعد المشتق معموله المرفوع فاعلاً لاسم الفاعل و نائباً عنه لاسم المفعول ، تقول : ما قائم الزيدان ، و ما مغلوب قومك ، و حينئذ يستغني المبتدأ عن الخبر ، لسدّ معمول وهو الفاعل أو نائبه مسدّه و قيامه مقامه^(٢) .
و من شواهدة :

أمرتجّع لي مثل أيام حنة
و أيام ذي قار عليّ الرواجع

و قول الآخر :

أقاطن قوم سلمى أم نورا ظعنا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

قال سيبويه : " و من قال : ذهب فلانة ، قال : أذهب فلانة ، و أحاضر القاضي امرأة"^(٣).

و يرى البصريون أن هذا الوصف يرفع اسماً منفصلاً ، سواء كان ظاهراً كما مر ، أو مضمراً نحو : ما قائم أنتما ، و ما قائم أنتم ، و خالف في ذلك الكوفيون إذ منعوا رفعه المضمّر المنفصل^(٤).

و عليه قوله تعالى - في أحد الوجهين - (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)^(٥) و قول الشاعر :

خليلي ما واف بعهدي أنتما
إذ لم تكونا لي على من أقاطع

(١) انظر : المقتصد ١/٥٠٨ - ٥٠٩ ، ٥١٢ ، التوطئة ٢٦٣ - ٢٦٤ ، شرح الجزولية ٢/٨٨٤ ،

شرح الجمل ١/٥٥٣ ، شرح التسهيل ٣/٧٤ ، العمدة ٢/٦٧٢ - ٦٧٦ ، البسيط ٢/٩٩٩ - ١٠٠٠ ، الارتشاف ٣/١٠٨٤ ، ٥/٢٢٦٧ ، ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧١ ، التصريح ٢/٦٥ .

(٢) انظر : المقتصد ١/٢٤٧ - ٢٤٨ ، التخمير ١/٢٧٠ ، إيضاح المفصل ١/١٩٥ ، التوطئة ٢١٦ ، الارتشاف ٣/١٠٨٠ .

(٣) الكتاب ٢/٤٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١/٢٦٨ ، الارتشاف ٣/١٠٨٠ ، المساعد ١/٢٠٤ .

(٥) ٤٦/مريم .

و لإغناء مرفوع الوصف عن خبر المبتدأ شروط ، منها ألا يؤخر الوصف ، و أن يتقدمه نفي أو استفهام ، عند جمهور البصريين ، و ذهب الأخفش و الكوفيون إلى خلافه ، فيعمل دونهما^(١) ، و جعوا منه :

خبيرٌ بنو لهب فلا تكُ مُلغياً مقالة لهبي إذا الطيرُ مرّت

وردَ بجواز كون الوصف خبراً مقدّماً و (بنو) مبتدأ مؤخرًا^(٢) .
و ادّعى ابن مالك أن سيبويه يرى الأعمال دون تقدم النفي و الاستفهام على ضعف^(٣) ، وردّه أبو حيان^(٤) .

و أطلق ابن مالك في أداة النفي و الاستفهام فأجازه في "لا" و "إن" و "ليس" و "ما" الحجازية ، و في "هل" و "ما" و "من" و "متى" و "أين" و "أيان" و "كيف" و "كم" .

و المشهور "ما" في النفي و "الهمزة" في الاستفهام ، و الأحوط ألا يثبت تركيب منها إلا بعد السماع^(٥) .

و قيل - على توسّع - : يشمل النفي أنواعه في الحرف و الفعل و الاسم كذلك^(٦) .
فمثال الاسم : غير قائم أخواك ، و الحرف : ما قائم أخواك ، و الفعل ليس قائم الزيدان ، و النفي بالمعنى : إنما قائم الزيدان ، و هو في قوّة : ما قائم إلا الزيدان .
و الخلاصة أن إغناء مرفوع الوصف عن الخبر مرهون بتقدم أحد الشبيهين ، إذ هما يجريان مجرى واحداً .

الزيادة

٣- زيادة "الباء" في الخبر :

بحكم قرب الاستفهام من النفي حينما يشبع معنى الجحد و الاستنكار خصوصاً ، فإن "الباء" تزداد مع خبر المبتدأ في سياقهما ، إذ هما يجريان مجرى واحداً^(٧) . و منه قول الفرزدق :

يقول إذا اقلولى عليها و أقردت

ألا هل أخو عيش لذبي بدائم

أريد بالاستفهام بـ "هل" ها هنا النفي^(٨) .

(١) انظر : التخمير ٢٧١/١ ، النوتونة ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ٢٣٣/١ ، الارتشاف ١٠٨١/٣ - ١٠٨٢ ، المساعد ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

(٢) انظر : التصريح ١٥٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٨٢/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٠٨٣/٣ - ١٠٨٤ .

(٦) انظر : التصريح ١٠٧/١ .

(٧) انظر : التخمير ٢٩١/١ ، شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، الارتشاف ١٢١٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٣٧/١ ، المغني ٣٥٠/٢ - ٣٥١ ، التصريح ٢٠٢/١ .

و قول البحرى :

وَدَبْتُ و هل نفسُ امرءٍ بملومة

إذ هي لم تُعط المنى في ودادها

و لا تدخل في الخبر الموجب ، و خالف في ذلك الأفش و من تابعه ، و جعلوا منه قوله تعالى (جزاء سينة بمثلها)^(١) و قول الحماسي :

فلا تطع أبيت اللعن فيها

و منعكها بشيء يستطاع

و هو نادر مقصور على السماع عند الجمهور ، و تأولوا البيتين على تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخير ، و (بشيء) بمنعها ، و المعنى : و منعكها بشيء ما يستطاع^(٢) .

العمل

٤- نصب المضارع بعد "حتى" :

ينتصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة و جوبا بعد "حتى" ، و يكون النصب متعينا - عند سيبويه والأكثرين - إن سبقت بفعل غير موجب ؛ و هو المنفي و ما فيه الاستفهام و "قلما" المراد بها النفي ، نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة ، و قلما سرت حتى أدخلها ، و أسرت حتى تدخل المدينة؟^(٣) .

قال سيبويه : " و تقول : قلما سرت حتى أدخلها ؛ إذا عنيت غير سير ، و كذلك : أقل ما سرت حتى أدخلها ، من قبل أن (قلما) نفي لقوله (كثرما) ، كما أن (ما سرت) نفي لقوله (سرت) ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول : قلما سرت فأدخلها ، كما تقبح في (ما سرت) إذا أردت معنى (فإذا أنا أدخل) . و تقول : قلما سرت فأدخلها ، فتنصب بـ "الفاء" هاهنا كما تنصب في (ما) ، و لا يكون : كثرما سرت فأدخلها ؛ لأنه واجب"^(٤) .

و إنما لم يجرز الرفع لأنه على معنى السببية للأول في الثاني ، و الأول منفي لم يقع ، فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مستببه^(٥) .

قال أبو علي : " و إنما لم يجرز الرفع في الفعل بعد "حتى" إذا نفيت الفعل الذي قبل "حتى" ؛ لأن الفعل الذي بعد "حتى" إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله ، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد عنه ، فإذا رفع الفعل بعد "حتى" فهو للحال ، و من أجل ذلك ارتفع ، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن و لم يتولد ،

(١) ٢٧ / يونس .

(٢) انظر : الجنى ٥٥ ، المغنى ١ / ١١٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، الهمع ٤ / ١١٥ .

(٤) الكتاب ٢٢ / ٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٤ / ٥٦ ، الهمع ٤ / ١١٥ .

فاستحال أن يرتفع و هو معدوم على الحال ، فإذا لم يجز رفعه ؛ لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار "حتى" بمعنى "إلى" في أنه غاية ، و انتصب الفعل بعده على إضمار "أن" (١)

و خالف في ذلك الأخفش ، فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب ، و هو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، فنفت أن يكون سير كان عند دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة (٢)

و جمع ابن عصفور بين الرأيين فقال : "و زعم الأخفش أن الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول ، هذا ما لا يقوله أحد ، وإنما يكون على نفي معنى السير و الدخول ، فيكون أبداً واجباً ... و ينبغي ألا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه ؛ لأن سيبويه رحمه الله إنما منع الرفع بتقدير أن السير يكون عدمه سبباً للدخول ، و لم يتكلم في هذا ، فإذا أولى أن يلتبس لهما" (٣)

وانفقوا على أن الرفع في ذلك غير مسموع ، و إنما أجازه الأخفش و من تبعه قياساً (٤)

الحذف

٥- حذف عامل الفاعل :

يحذف عامل الفاعل جوازاً إن فهم المعنى لوجود قرينة دالة على تعيين المحذوف ، و من ذلك و وقوعه في جواب النفي و الاستفهام (٥) ؛ سواء أكان محققاً أم مقدر (٦) ، و ذلك مثل : زيدٌ ، جواباً لمن قال : ما قام أحد ، أو من قام؟ (٧)

و عليه قول الشاعر في النفي :

تجلدت حتى قيل لم يعرُ قلبه
من الوجد شيءٌ قلت بل أعظمُ الوجد
أي : عراه أعظم الوجد (٨)

و في المحقق من الاستفهام :

ألا هل أتى أم الحويرث مُرسلي
أي : نعم أتاها خالد (٩)

(١) التعليقة ١٤١/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١٦٥/٢ ، شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٣) شرح الجمل ١٦٥/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٤ ، الهمع ١١٥/٤ .

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٧٤/١ ، شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ،

الارتشاف ١٣٢٣/٣ ، توضيح المقاصد ٨/٢ ، المساعد ٣٩٤/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢ ، الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ، الهمع ٢٥٨/٢ .

(٧) انظر : الهمع ٢٥٨/٢ .

(٨) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

(٩) انظر : المساعد ٣٩٥/١ .

و في المقدّر :
لئيك يزيد ضارغ لخصومة
التقدير : من يبكيه؟^(١)

و مختبب مما تُطيح الطوانح

تسويغ الموقع

٦- جواز الابتداء بالنكرة:

أصل المبتدأ أن يكون معرفة^(٢) ، و في هذا يقول سيبويه : " و اعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة و معرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حدّ الكلام ... و هما في كان بمنزلةتهما في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر"^(٣) .

و علة ذلك أن تنكيره يخلّ بالمعنى المراد ، و هو الإفهام ، و لذا لم يجز . يقول ابن السراج في ذلك " و إنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، و ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"^(٤) .

و لا يأتي المبتدأ نكرة أبداً إلا بمسوّغ ، و قد تفاوتت عدة المسوّغات عند النحويين ؛ فمنها الوصف ، خُلف الموصوف ، كونه عاملاً ، و هذا يدخل فيه المضاف ، أو معطوفاً على معرفة ، أو معطوفاً عليه ما فيه مسوّغ ، أو مفصّلاً ، أو عاماً ، أو تعجباً ، أو ولي استفهاماً أو نفياً ، أو لولا ، أو واو الحال ، أو فاء الجزاء ، أو ظرفاً مختصاً ، أو حالاً مختصاً ، أو كان دعاءً ، أو جواباً ، أو واجب التصدير كالاستفهام والشرط و كم الخبرية ، أو مصغراً ، أو محصوراً ، أو مثبتاً و معناه الحصر ، أو في معنى الفعل على مذهب الأخفش ، أو كونها لا تزداد بعينها - على ما زاد ابن عصفور - و هو راجع إلى العموم ، أو تقدّم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة - على ما زاد ابن مالك -^(٥) .

قال ابن السراج : " و حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ، فأما المعرفة فنحو قولك : عبد الله أخوك ، و زيد قائم ، و أما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجلٌ من تميم جاءني ، و خير منك لقيني"^(٦) .

و ما نحن بصدده هو أن تكون النكرة واجبة التصدر استفهاماً ، نحو : من عندك؟ أو تكون جواباً له نحو رجل ، جواباً لمن قال : من عندك^(٧) ، أو واقعة في سياق النفي

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ .

(٢) انظر : التخمير ٢٥٧/١ .

(٣) الكتاب ٤٧/١ .

(٤) الأصول ٥٩/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١١٠٠/٣ - ١١٠٢ .

(٦) الأصول ٥٩/١ .

(٧) انظر : كشف المشكل ٣١٤/١ ، شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

أو الاستفهام بأيّ حرف كان نحو : أرجل عندك ، و ما رجل في الدار^(١) ، قال ابن السراج : " و لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها ، كقولك : ما أحد في الدار ، و ما في البيت رجل ، و نحو ذلك ، في لغة بني تميم خاصة ، و ما أحد حاضر... " ^(٢)

و تفسير ذلك أنّ الاسم مبتدأ في الصورة فاعل في المعنى ، و ذلك أن حروف النفي ربّما تُنزل تنزِيل الفعل ، كما في بيت السَّقَط :

و ما الفصحاء الصيّد و البدو دارها

بأفصح قولاً من إيمانكم الوكع

إذ العامل في الجار هو "ما" ^(٣)

و قد يفسّر بأنّ النكرة في سياق النفي تعمّ ، و إذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بـ "ال" الاستغراقية^(٤) .
ويلحق بذلك مجيء أسماء الأفعال الناسخة المنفية نكرة ، لوجود مسوغ وهو دلالتها على النفي، و من هنا اختصت "ليس" بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر :
كم قد رأيت و ليس شيء باقيا

من زائر طرّق الهوى و مزور^(٥)

و يشاركها في ذلك "كان" بعد نفي أو نهي ، و منه قول الشاعر :

إذا لم يكن أحد باقيا

فإنّ التأسّي دواء الأسي^(٦)

العامل

٧- رفع الظرف و المجرور فاعلاً :

يقع الاسم المرفوع بعد الجار و المجرور و الظرف ، و هو معتمد على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال ، تقول في النفي : ما في الدار أحد ، و منه قوله تعالى (ما لكم من إله غيره)^(٧) و في الاستفهام : أفي الدار أحد ، و قوله تعالى (أفي الله شك)^(٨) و غيرها^(٩) .

(١) انظر : نتائج الفكر ٤٠٩ ، التخمير ٢٥٩/١ ، شرح التسهيل ٢٩٣/١ ، البسيط ٥٤١/١ ، الارتشاف ١١٠١/٣

(٢) الأصول ٥٩/١

(٣) انظر : التخمير ٢٥٩/١

(٤) انظر : نتائج الفكر ٤١٠ ، التصريح ١٦٨/١

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٥٨/١ ، شفاء العليل ٣١٨/١ ، المساعد ٢٦٥/١

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/١ ، شفاء العليل ٣١٩/١ ، المساعد ٢٦٥/١

(٧) الأعراف :

(٨) ١٠ / إبراهيم .

(٩) انظر : شرح الجمل ٥٨/١ ، شرح ابن جماعة ٦٠ - ٦١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، اللحة البدرية ٣٠٢/١ ، المعنى ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥

و يكون المرفوع بعدهما فاعلا - عند الأكثرين - و لا يجوز جعله مبتدأ مؤخرا ؛ لأصالة عدم التقديم و التأخير ، و جعله قوم راجحا ، مع إجازتهم الابتدائية ، و هو اختيار ابن مالك ، و عكسه آخرون فجعلوا الابتدائية هي الراجح ، و أوجبها السهيلي^(١) .

و قد اختلف في عامل الرفع ؛ فمن قائل بأن متعلق الظرف و الجار و المجرور ، وهو الفعل المحذوف المقدر بـ (استقر) و نحوه هو العامل ، و هو اختيار ابن مالك ؛ لأصالة الفعل في العمل^(٢) ، و من قائل بأن العمل لهما نيابة عن الفعل لقربهما منه باعتمادهما^(٣) .

فإن لم يعتمدا فالجمهور على أن المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر لا يجوز غيره ، و يرى الأخفش و الكوفيون أن الوجهين جائزان ؛ لأن الاعتماد - عندهم - ليس بشرط^(٤) .

تعليق العمل

٨- تعليق عمل "ظن" و أخواتها :

ظنٌ و أخواتها هي الأفعال الناصبة مفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر ، نحو : ظننت زيدا شاخصا ، و لها ثلاثة أحكام ، الإعمال و هو الأصل ، و الإلغاء و هو إبطال العمل لفظا و محلا على سبيل الجواز لضعف العامل بتوسطه ، و التعليق و هو إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب^(٥) .

و لا يكون الثالث و هو التعليق إلا بمجيء ما له صدر الكلام بعده ؛ بينه و بين المبتدأ و الخبر ؛ و ذلك أن حروف الصدر لا يعمل ما قبلها فيما بعدها^(٦) . و من ذلك مجيء الاستفهام ، سواء كان المبتدأ مضمنا معناه ، أو مضافا إلى ما ضمنه ، أو ولي بعض أدواته^(٧) ، نحو : علمت أيهم قائم ، و منه قوله تعالى (لنعلم أي الحزبين أحصى)^(٨) .

قال سيبويه : " و لو لم تستفهم و لم تدخل "لام الابتداء" لأعلمت (علمت) كما تعمل (عرفت) و (رأيت)"^(٩) .

(١) انظر : اللوحة البدرية ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ .

(٢) انظر : المغني ٤٤٣/٢ ، الهمع ١٣١/٥ ، و هذا مخالف لنصه في شرح العمدة ١٨٢/١ " فالفاعل يرتفع بهذه ، و إن لم يكن أفعالا ؛ لأن في كل واحد منها معنى العمل الذي يقتضي الفاعلية" .

(٣) انظر : الرضي ١٨٦/١ ، المغني ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ ، الهمع ١٣١/٥ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١٥٨/١ ، الارتشاف ١٣٢١/٣ ، المغني ٤٤٤/٢ ، الهمع ١٣١/٥ - ١٣٢ .

(٥) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، شرح التسهيل ٨٨/٢ ، التصريح ٢٥٤/١ .

(٦) انظر : البسيط ٤٣٥/١ ، التصريح ١٥٤/١ .

(٧) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، المقتصد ٤٩٩/١ ، شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، شرح الجمل ٣٢٢/١ ، العمدة ١٦١/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ ، التصريح ٢٥٤/١ .

(٨) ١٢ / الكهف .

(٩) الكتاب ٢٣٧/١ .

و منه "لام الابتداء" نحو : ظننت لزيد شاخص^(١) ، أو "إن" و في خبرها "اللام" نحو : علمت إن زيدا لقائم ، أو ناف له الصدر ، كـ "ما" النافية^(٢) ، و منه (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)^(٣) ، و "إن" النافية^(٤) ، كقوله تعالى (و تظنون إن لبئتم إلا قليلا)^(٥) .

و ذكر ابن السراج و ابن النحاس "لا" كذلك من المعلقات ، نحو : أظن لا يقوم زيد^(٦) ، و ذكر ابن مالك "لام القسم"^(٧) ، كقول ليبيد بن ربيعة :

و لقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهامها

ورد الأخيرين أبو حيان زاعما عدم ذكر أصحابهم لهما^(٨) ، و نص ابن عقيل على أن المغاربة لم يعدوا "لا" في المعلقات^(٩) ، وزاد ابن مالك : "لو"^(١٠) ، و أبو علي "لعل" و وافقه أبو حيان^(١١) ، و استشهدوا بقوله تعالى (و ما يدريك لعل الساعة تكون قريبا)^(١٢) .

و قد اختلف في الأفعال التي تُعلق من أفعال القلوب ، فقليل كلها ، سواء كانت بمعنى العلم أم الظن ، و ذهب ابن كيسان و ثعلب و حكي عن المبرد : أنه في التي بمعنى العلم فحسب ، و قيل : هو رأي سيبويه ، و ذهب بعضهم إلى أنه حسن في العلم قبيح في غيره^(١٣) .

(١) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ ، البسيط ٤٣٥/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٦٩٩/٢ ، العمدة ١٦١/١ - ١٦٢ ، البسيط ٤٣٥/١ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٣) ٦٥ / الأنبياء .

(٤) انظر : العمدة ١٦١/١ - ١٦٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٥) ٥٢ / الأسراء .

(٦) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٨٨/٢ ، الارتشاف ٢١١٤/٤ ، المساعد ٣٦٨/١ ، الهمع ٢٣٣/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٩) انظر : المساعد ٣٦٨/١ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٨٩/٢ ، الارتشاف ٢١١٥/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢١١٦/٤ ، الهمع ٢٣٤/٢ .

(١٢) ٦٣ / الأحزاب .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ ، الهمع ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ .

المبحث الثالث

النهي

و النهي كتنظيره الاستفهام شيها بالنفي ، بل يزيد اتفاقا معه في حرفية أدواته ، و لذا يلتقيان في جملة من الأحكام المرتبطة بتركيب يقع في سياقهما .
فتارة يأتيان لتسويغ عمل ؛ و ذلك في عددٍ من الأفعال الناسخة التي يرتبط عملها بورودها في سياقهما ، وتارة لتحقيق معنى ؛ و ذلك في "لكن" التي تتعلق عاطفيتهما بتقدمهما ، و كذا في "بل" إذ يخصانها بمعنى لولاهما لتغير ، و كذا في "أو" حين دلالتها على الإضراب ، و كذا في "لا" بوجه مختلف ، إذ يكون عدمهما شرطا لعطفيتهما ، وأخرى لمنع حكم معين ؛ و ذلك في جملة الحال ، التي يمتنع - بوجود حرف النفي معها - عدّها حالا .
و إليكم المسائل محللة .

تسويغ عمل

عمل بعض أفعال النواسخ :

و هي بضعة أفعال معدودة في النواسخ ، لا تعمل في الجملة الاسمية إلا إذا سبقت بناف أو ناه ، و هذا شرط في كونها نواقص^(١) . و هي : زال ، و انكف ، و برح ، و قفى^(٢) .
و الحق بهذه الأربعة وثى ، و رام^(٣) .
و قال ابن السكيت : "ما زلت أفعله ، و ما فنتت أفعله ، و ما برحت أفعله ، و ما فصنت ، كما تقول : ما برحت . و لا يتكلم بهنّ إلا بالجدد"^(٤) .
و يسبقها من الحروف ما يدلّ على النفي - لفظا أو تقديرا - أيّا كان نوعه . فمن الحروف "ما" و أخواتها ، و من الأفعال "ليس" ، و من الأسماء "غير" ، و من الأفعال العارضة لمعنى النفي "قلما" ، و من الأفعال الدالة على النفي "أبيت"^(٥) .
و من شواهد في الحرف قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين)^(٦) و (لن نبرح عليه عاكفين)^(٧) وقول ذي الرمة :
ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلا
و لا زال منها بجر عانك القطر

(١) انظر : التوطئة ٢٢٧ ، شرح التسهيل ٣٢٣/١ ، العمدة ١٩٥/١ - ١٩٦ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .

(٢) انظر : التبصرة ١٨٩/١ ، شرح التسهيل ٣٢٣/١ ، البسيط ٦٧١/٢ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ ، النصريح ١٨٤/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٢٣/١ ، الارتشاف ١١٦٢/٣ ، المساعد ٢٥٤/١ .

(٤) الإصلاح ٣٨٨ .

(٥) انظر : العمدة ١٩٥/١ - ١٩٦ ، الارتشاف ١١٦٠/٣ .

(٦) ١١٨ / هود .

(٧) ٩١ / طه .

و في الفعل قول حسين بن مطير :
قضى الله يا أسماء أن لست زانلا
و في الاسم :

أحبك حتى يغمض العين مغمض

معلل نفس باختلاسة ناظر

و جلا ذا كآبة و غرام

م فلا تحسبته ذا ارعواء

سئلوا فقد أبعدت في رومك المرمى^(١)

و لا يشترط في النافي أن يكون متصلا بها اتصالا مباشرا ، فقد يوجد منفصلا^(٢) ، ومنه قول الشاعر :

أشكو إليكم حموة الألم

ما خللني زلت بعدكم ضمينا
و قول ابن هرمة :

تُحِبُّ لِي فُرْجَةَ وَ تَنْكُؤُهَا

و لا أراها تزال ظالمة
و لزوم ذكر النافي أمر غالب ، إذ قد يحذف^(٣) ، و حذف "لا" مقيس في مضارع جواب القسم^(٤) ، كقوله تعالى (تالله نقتأ تذكر يوسف)^(٥) .
و كقول امرئ القيس :

و لو قطعوا رأسي لديك و أوصالي

فقلت يمين الله أبرح قاعدا
و قول امرأة سالم بن قحطان :

* تزال حبالاً مبرمات أعدها *

و يكون حذف "لا" شاذاً في ماضي جواب القسم^(٦) .
و قد يحذف في الشعر مقدراً للعلم به^(٧) ، كقول خليفة بن براز :

ت بهالك حتى تكونه

تنفك تسمع ما حبيب

و قول مالك بن خالد الهذلي :

صبور على الضراء و الغزو هارن

و يبرح منا سلفع متكبر

و بدخول حرف النفي على هذه الأفعال يكون توافق في المعنى و أخواتها النواسخ ، إذ تجتمع كلها في الدلالة على الإثبات ، إذ الفعل وحده "زال" "انفك" "برح" "فتى" "دال"

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣٥ .

(٣) انظر : التخمير ٣/٢٩٦ ، العمدة ١/١٩٦ ، الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٤) انظر : العمدة ١/١٩٨ ، الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٥) ٨٥/يوسف .

(٦) انظر : الارتشاف ٣/١١٦٠ .

(٧) انظر : العمدة ١/١٩٨ .

على النفي ، فإذا سبق بنافٍ تحول إلى الإيجاب ؛ لأن نفي النفي إثبات ، و لذا لا تعدّ هذه الأفعال نافية و إن سبقت بنفي صريح ، و لذا لا يجوز أن يدخل على خبرها "إلا" لانعدام النفي^(١) .

تحقيق معنى

العطف بـ "لكن" :

"لكن" إذا وقع بعدها المفرد كانت أحد حروف العطف^(٢) ، عند الجمهور^(٣) ، و هي ممّا يشرك بين الاسمين أو الفعلين في اللفظ لا غير^(٤) . و خالف في ذلك يونس ، فزعم أنها لا تكون عطفًا ، و يؤول ما بعدها على تقدير فعل ، و هي بمثابة "إن" و "أن" إذا خففتا ، فلم يخرجها عن أصلهما ، فكذلك هي لا يخرجها التخفيف عمّا كانت عليه^(٥) .

و معناها الاستدراك^(٦) ، و لا تقع إلا بعد نفي أو نهي^(٧) ، فتوجب بها بعدهما ، نقول : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو ، و ما رأيت رجلاً لكن امرأة ، و لا تضرب زيداً لكن عمراً ، فهي تحقيق ، و عطف حال على حال تخالفها ، و المعطوف بها محكوم له بالثبوت^(٨) . و لا تقع في الإيجاب عند البصريين ، و أجاز ذلك الكوفيون^(٩) ، حملاً على "بل" بجامع المعنى ، و ليس بمسموع^(١٠) ، فلا نقول : مررت بزيد لكن عمرو ، و لا يسوغ ذلك إلا لترك قصة إلى قصة تامّة^(١١) ، فلا يقتصر على اسم واحد بعدها ، بل تذكر جملة مضادة لما قبلها^(١٢) .

يقول سيبويه : " لكن " لا يتدارك بها بعد إيجاب ، و لكنها تُثبت بها بعد النفي^(١٣) .

تحقيق معنى

العطف بـ "لا" :

"لا" إحدى حروف العطف ، غير أنها ممّا يشرك في الإعراب دون المعنى^(١٤) ،

(١) انظر : التبصرة ١/١٨٩ ، البسيط ٢/٦٧١ .

(٢) انظر : الأصول ١/٢٢٩ ، ٢٤٤ ، العمدة ٢/٦٣٢ ، الارتشاف ٤/١٩٧٥ .

(٣) و اختلفوا في عطفيتها ؛ فمن قائل بأنها لا تحتاج لـ "الواو" ، و آخر على العكس من لزومها لها زائدة ، و آخر بالخيار في الإثبات و الحذف ، و غيرهم يرى عطفها للحمل و "الواو" هي العاطفة (الارتشاف ٤/١٩٧٥ ، المغني ١/٢٩٢) .

(٤) انظر : الرصف ٣٤٥ .

(٥) انظر : الشعر ١/٧٣ ، التحفة الوفية ٢٦٠ ، الارتشاف ٤/١٩٧٥ .

(٦) انظر : المقتضب ١/١٢ ، الأصول ١/٢٢٩ ، ٥٧/٢ ، حروف المعاني ١٥ .

(٧) انظر : المقتضب ١/١٢ ، الأصول ١/٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٥٧/٢ ، ٢١٨ ، التوتنة ١٩٧ .

(٨) انظر : الجنى ٥٩٠ .

(٩) انظر : الإنصاف (م ٦٨) ٢/٤٨٤ - ٤٨٨ ، الجنى ٥٩٠ - ٥٩١ ، المغني ١/٢٩٢ .

(١٠) انظر : المغني ١/٢٩٢ .

(١١) انظر : المقتضب ١/١٢ .

(١٢) انظر : حروف المعاني ١٥ - ١٦ ، ٣٣ ، التبصرة ١/١٣٦ ، الإنصاف ٢/٤٨٤ .

(١٣) الكتاب ١/٤٣٥ .

(١٤) انظر : الجنى ٢٩٤ .

و لا تعطف إلا المفرد ، أو ما قام مقامه من الجمل ذوات المحل الإعرابي^(١) ، و يتعين و قوعها بعد الموجب و الأمر و النداء^(٢) ، و معناها إخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، كقولك : جاءني زيد لا عمرو ، فهي تنفي عند الثاني ما وجب للأول مؤكدة ما ثبت له^(٣) ، و لذا امتنع و قوعها بعد المنفى و المنهي ، فلا يسبقانها عاطفة أبدا^(٤) ، لنلا بفسد معناها^(٥) ، لا تقول : ما ضربت الزيدان لا العمرين ، فعدم تقدم النفي و النهي شرط للعطف بها ، و لو تقدماما لزال هذا المعنى.

تحقيق معنى

٤- دلالة "أو" على الإضراب :

"أو" حرف من حروف العطف ، يدل على معاني مختلفة ؛ منها التخيير و الإباحة والشك و الإبهام و التفصيل و غيرها .
و في دلالتها على الإضراب ك"بل" خلاف :

يرى الكوفيون أنها تدل على الإضراب مطلقاً ، و احتجوا بقوله تعالى : (و أرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)^(٦) و قراءة أبي السمال : (أو كلما عاهدوا عهداً)^(٧) ، و قول جرير :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم
كانوا ثمانين و ازدادوا ثمانية
لم أحص عدتهم إلا بعداد
لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

يقول الفراء في تفسير (أو يزيدون) : " أو " هاهنا في معنى "بل" ، كذلك جاء في التفسير مع صحته في العربية^(٨) .

و تبعهم أبو علي و ابن برهان^(٩) ، و قال ابن جني : " و " أو " هذه التي بمعنى "أم" المنقطعة ، و كلتاها بمعنى "بل" ، موجودة في الكلام كثيراً^(١٠) .

و يرى البصريون أنها لا تأتي للإضراب ، و تأولوا ما ورد من الشواهد^(١١) .
و خص ذلك سيبويه بوقوعها بعد نفي أو نهى ، مع اشتراط إعادة العامل ، نحو : ما قام زيداً أو ما قام عمرو ، و لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو^(١٢) .

(١) انظر : الارتشاف ١٩٩٧/٤ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٢٥٨ ، المتبع ٤٣١/٢ ، التوطئة ١٩٧ ، التخدير ٨٣/٤ ، شرح الحمل ٢٣٩/١ ، العمدة ٦٣٣/٢ ، البسيط ٣٣٨/١ ، الجنى ٢٩٤ .

(٣) انظر : التنصرة ١٣٧/١ ، البسيط ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : المقتصد ٩٤٦/٢ ، نتائج الفكر ٢٥٨ ، الرصف ٣٣٠ ، الارتشاف ١٩٩٧/٤ ، الجنى ٢٩٤ .

(٥) انظر : الرصف ٣٣٠ .

(٦) ١/٤٧ الصافات ، و يرى البصريون أن "أو" فيها للإبهام أو التخيير ، أو الشك بالنسبة للراني (المقتضب ٣٠٤/٣ ، الإنصاف ٤٨١/٢ ، المعنى ٦٤/١) .

(٧) ١٠٠/البقرة ، و انظر : المحتسب ٩٩/١ .

(٨) معاني القرآن ٣٩٣/٢ .

(٩) انظر : شرح اللمع ٢٤٧/١ ، العمدة ٦٢٥/٢ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ .

(١٠) المحتسب ٩٩/١ .

(١١) انظر المسألة في : الإنصاف (م ٦٧) ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ ، الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المعنى ٦٤/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٩٠/٤ ، المعنى ٦٤/١ ، الهمع ٢٤٨/٥ .

قال سيبويه : " ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشرا أو لست عمرا ، أو : ما أنت ببشر أو ما أنت بعمرو ، لم يجيء إلا على معنى : لا بل ما أنت بعمرو ، و لا بل لست بشرا" (١) .

تحقيق معنى

٥- "بل" مفررة ما قبلها على حاله جاعلة ضده لما بعدها :

"بل" حرف عطف إذا وليها مفرد ، يقع مشتركا ما بعده مع ما قبله لفظاً دون المعنى (١) .
و تسبق بإيجاب أو غيره ، فإن كان الأول وقع الإضراب عن السابق حتى صار بمنزلة ما لم يذكر ، و الإيجاب للثاني بنقل حكم ما قبلها له (٢) .
و إن كان الثاني فسبقت بنفي أو نهى ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، و لا تعص من أطاعك بل من عصاك ، و لا تضرب زيدا بل عمرا ، صارت لتقرير حكم الأول و جعل ضده لما بعدها ، كما في "لكن" ، و على هذا أكثر النحويين (٣) .
و هو مذهب سيبويه (٤) ؛ قال : " ما مررت برجل بل حمار ، و ما مررت برجل و لكن حمار ، أبدلت الأول و جعلته مكانه" (٥) .
و أجاز المبرد مع هذا الوجه أن تكون ناقلة معنى النفي و النهي إلى ما بعدها كما في الواجب (٦) على تقدير : بل ما قام ، و بل لا تضرب ، و تبعه قوم (٧) .
وردّه ابن مالك لمخالفته استعمال العرب (٨) ، و قال : لو قصد نقل حكم النفي لما بعدها لقرن بـ "لا" أو بـ "لم" كقوله تعالى (أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون) (٩) (بل لم تكونوا مؤمنين) (١٠) ... (١١) .
و قال ابن عصفور : " و الصحيح أن الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معا على جوازه ، و على أنه كلام العرب ، و ما انفرد به لا يحفظ له ما يدل عليه" (١٢) .

(١) الكتاب ١٨٨/٣ .

(٢) انظر : الرصف ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) انظر : التبصرة ١٣٦/١ ، البسيط ٣٤١/١ ، المغنى ١١٢/١ ، الهمع ٢٥٥/٥ .

(٤) انظر : العمدة ٦٣٠/٢ ، البسيط ٣٤١/١ ، الجنى ٢٣٦ ، المعنى ١١٢/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ٢٣٩/١ .

(٦) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٧) انظر : المقتضب ١٢/١ ، البسيط ٣١٢/١ ، الرصف ٢٣١ ، الجنى ٢٣٦ .

(٨) منهم الصيمري في التبصرة ١٣٦/١ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣٦٨/٣ .

(١٠) ٣٣/الطور .

(١١) ٢٩/الصفات .

(١٢) انظر : العمدة ٦٣٢/٢ .

(١٣) شرح الجمل ٢٣٩/١ .

منع حكم

امتناع وقوع جملة الحال :

الأصل في الحال أن يقع جملة خبرية ، و هو شرط فيها^(١) ، و يمتنع الحال في الطلبية ، خلافا للفراء في تجويزه الأمر و نحو ، مثل : تركت عبد الله قم إليه ، وتركته غفر الله له ، و خلافا لغيره في تجويز جملة النهي احتجاجا بقول أحد المولدين :

اطلب و لا تضجر من مطلب فأفة الطالب أن يضجرا
و غيرهما يتأول ذلك ؛ بتقدير مقول فيه في الأمر ، و على أن "الواو" عاطفة في الشاهد .

و كذلك يمتنع في المفتحة بدليل استقبال ، كالمصدرة بفعل مقرون بحرف التنفيس ، أو المسبوق بحرف النفي "لن" ، فلا يقال : امرر بزيد لن يقوم ؛ و ذلك لتناقض دلالة الحال والاستقبال^(٢) .

(١) انظر : الرضى ٤٠/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .
(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، الرضى ٤٣/٢ ، الارتشاف ١٦٠٢/٣ ، المساعد ٤٣/٢ ، الهمع ٤٢/٤ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى النماس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ، دار المدني ، جدة .
- الأزهية في علم الحروف / لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ) ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- أسرار العربية / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م ، مطبعة الترقى بدمشق .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء / لأحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت ٦٨٢هـ) تحقيق : د. طه محسن ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، منشورات وزارة الأوقاف والشنون الدينية - العراق .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل / لعبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق و تعليق : د. حمزة النشرتي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ، الناشر: دار المريخ ، الرياض .
- إصلاح المنطق / لأبي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد شاکر وعبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- الأصول في النحو / لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د. الفتلي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- أمالي ابن الشجري / لهبة الله بن محمد بن حمزة الحسني (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق و دراسة : د. محمود الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عياد بن عيد الثبتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان .
- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤هـ) ، تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م ، دار الفكر - دمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة .

- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية / لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم محمد الصفاقسي (ت ٧٤٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د. صالح العايد ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع عشر ، جمادى الأولى ١٤١٨ هـ - سبتمبر ١٩٩٧ .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب/ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- التصريح بمضمون التوضيح / للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، دار الفكر .
- توضيح المقاصد و المسالك شرح ألفية ابن مالك / لبدر الدين أبي علي حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- التوطئة / لأبي علي عمر الشلوبين (ت ٦٤٣هـ) ، دراسة وتحقيق : د. يوسف المطوع ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، مطابع سجل العرب .
- الجنى الداني في حروف المعاني / لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، منشورات دار الأفق الجديدة ، بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥هـ) ، دار إحياء الكتب العربية .
- حروف المعاني / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي الحمد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل ، إربد .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأبي جعفر أحمد المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، دار القلم ، دمشق .
- السبعة في القراءات / لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعرف ، القاهرة .
- سنن ابن ماجة / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) = ضمن موسوعة السنة ، الكتب الستة و شروحها ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ - ١٩٨٢م ، دار الدعوة - دار سحتون .
- شرح ألفية ابن مالك / لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، حققه : د. عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

- شرح التسهيل / لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩١م ، مطبعة هجر .
- شرح جمل الزجاجي/ لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ١٤١٠هـ ، مطابع مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل .
- شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) طبعة جديدة مصححة ، من عمل : يوسف بن عمر ، منشورات جامعة قار ، تونس .
- شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان الدوري ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، مطبعة العاني ، بغداد .
- شرح الكافية / لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، حققه و قدم له و علق عليه : د. محمد عبد المجيد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، مطبعة دار البيان بمصر .
- شرح الكافية الشافية / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) حققه و قدم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، دار المأمون للتراث ، منشورات جامعة أم القرى ، مكة .
- شرح اللحة البدرية / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. صلاح روابي ، الطبعة الثانية ، دار مرجان للطباعة .
- شرح اللمع / لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) ، حققه : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، المجلس الوطني، الكويت .
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير / للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) درسه و حققه : د. تركي بن سهو العتيبي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الناشر : مكتبة الرشد - الرياض .
- الشعر = شرح الأبيات المشككة الإعراب / لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق و شرح : د. محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الله البركاتي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة / لصلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. حسن الشاعر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، دار البشر ، عمان - الأردن .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب / لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، دراسة وتحقيق : د. أسامة الرفاعي ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وزارة الشئون الدينية و الأوقاف ، العراق .
- كتاب سيبويه / لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ) ، تحقيق : د. هادي مطر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مطبعة الإرشاد ، بغداد .
- اللباب في علل البناء و الإعراب / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفطرن بيروت - دمشق .
- المتبع في شرح اللمع / لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الحميد الزوي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م ، منشورات جامعة قار بونس ، بنغازي .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق : علي النجدي و د. عبد الحلیم النجار و د. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار سزكين .
- المحلى (وحيه النصب) / لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، دار الأمل - الأردن .
- المساعد على تسهيل الفوائد / لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر بدمشق ، منشورات جامعة أم القرى بمكة .
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، عالم الكتب - بيروت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب / لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

- المقتصد في شرح الإيضاح / لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق .
- المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (رحمه الله) ، عالم الكتب ، بيروت .
- المنخول من تعليقات الأصول / لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، حققه : د. محمد حسن هيتو ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الفكر ، دمشق .
- نتائج الفكر في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الاعتصام .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق و دراسة : د. الفتلي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لجلال الدين عيد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق و شرح : د. عبد العال سالم مكرم و أ. عبد السلام هارون ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

تداوليات الخطاب .. وضوابط الرواية والتلقي

د/محروس محمد إبراهيم علي

مدرس العلوم اللغوية بكلية الآداب - جامعة بني سويف

المقدمة : (طرح المشكلة وأهداف الدراسة ومنهجها وحيثياتها)

تأخذ هذه الدراسة مكانتها من كونها تتصدى لمعالجة مشكلة مثل : تلقي النصوص - أي فهمها وتفسيرها وتحليلها ونقدها - تلك التي تُعد من أعصى المشكلات التي واجهت ولا تزال كلاً من الدرس الدلالي والدرس النقدي ، على حدٍ سواء ، وكيف لا ؟ ونحن إذا نظرنا في الوقت الراهن أو عدنا بالنظر إلى الوراء أدراج التاريخ ، وجدت تعدداً واختلافاً بيناً بين نظريات الدلالة ومناهج التحليل الدلالي للتعبيرات اللغوية ، ومذاهب نقد النص الأدبي ، ومدارس تفسير النص القرآني .

وتلك هي المشكلة إذا سلمنا فرضاً أن النص قد روي لنا بضوابط الرواية الجيدة ، أما إذا كانت ثمة مشكلة - وقد كانت - في رواية النص ، على نحو ما يحدث من : اختلاف في الرواية ، أو نقص في نص المتكلم أو المدع ، أو زيادة فيه ، أو روايته بمعناه دون لفظه ، أو روايته مبنوراً عن سياقه وزمانه ومكانه ، أو مجرداً عن مستصحباته ومستلزماته الصوتية والإشارية - فإن المشكلة عندئذ تزداد تشابكاً وتعقيداً . هذا ، ويأتي هدف الدراسة من طرح إشكاليات الرواية والتلقي ؛ محاولة منها في تحليل المشكلة والكشف عن أسبابها ومظاهرها والمساهمة في معالجتها في ضوء ما يُسمى بتداوليات الخطاب والمنهج التداولي في تلقي النصوص ، وصولاً في النهاية إلى إقرار مجموعة من الضوابط المنهجية التي تُضبط عملية تلقي النص في قراءته وتفسيره وتأويله ونقده .

وتحقق الدراسة أهدافها تلك من خلال انتهاجها المنهج الوصفي التحليلي ، في وصف المشكلة وأسبابها ومظاهرها ، وتحليل ذلك كله في ضوء المنهج التداولي ؛ ولذا ، فإنها تطرح عدة أسئلة وتفترض عدة فرضيات ، تحاول سبرها وقياسها ، للثبوت منها أو نفيها قبل إقرار النتائج واعتمادها . ومن هذه الأسئلة والفرضيات ما يلي : -

- ١- ما المقصود بتداوليات الخطاب ؟ وما العلاقة بينها وبين الرواية والتلقي ؟
- ٢- ما إشكاليات الرواية والتلقي ؟ وما الأسباب التي تسببت في وجود الاختلافات المنهجية بين مناهج التلقي على مستوى تحليل دلالة النص اللغوي العام ، أو تفسير القرآن الكريم ، أو نقد النص الأدبي ؟

٣- وهل ثمة إمكانية للتوصل إلى صياغة لمفهوم النص ، والرواية ، والتلقي ، ومن ثم إلى إقرار ضوابط منهجية لكل ؟

٤- ما مدى تحقق ضوابط الرواية والتلقي في كل من : رواية الحديث النبوي ، والشروط التي اشترطها المحدثون لراوي الحديث وطرق الأخذ والنقل ، وصحة الرواية والسند ؟ وكذلك في شروط المفسر وقواعد التفسير التي اشترطها العلماء لتفسير القرآن الكريم ؟ وكذلك في نماذج من تطبيقات الرواية والتلقي على مستوى : نظريات التحليل الدلالي ، ومذاهب النقد الأدبي ، ومناهج تفسير القرآن الكريم ؟

ولعل تحقيق الدراسة لهذه الأهداف وإجاباتها عن هذه الأسئلة والفرضيات ، لا يتأتى إلا من خلال معالجتها مجموعة من الحيثيات والمباحث ، يرى الباحث أن يقسمها على النحو الآتي :

أولاً : تداوليات الخطاب ومنهجية الرواية والتلقي

أ - تداوليات الخطاب : مفهومها وعلاقتها بالرواية والتلقي .

ب - المنهج التداولي وضوابط الرواية (رواية الحديث نموذجاً)

ج - المنهج التداولي وضوابط التلقي (شروط المفسر وقواعد التفسير نموذجاً)

ثانياً : نماذج من تطبيقات الرواية والتلقي (رؤية نقدية في ضوء التداولية)

أ - إنكاليات الرواية والتلقي وإمكانية التأويل .

ب - رواية الشعر .

ج - تلقي القرآن ومناهج التفسير .

د - تلقي النصوص الأدبية والمدارس النقدية .

هـ - تلقي النص اللغوي العام ومناهج التحليل الدلالي .

ثم يعقب هذه الحيثيات خاتمة بنتائج الدراسة ، وقائمة بمصادر البحث ومراجعته . ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي : -

أولاً : تداوليات الخطاب ومنهجية الرواية والتلقي

تعتزم الدراسة في هذا القسم بيان المقصود بمصطلح : تداوليات الخطاب ، وعلم التداولية ، والفرق بين المصطلحين ، والعلاقة المنهجية التي تربط تداوليات الخطاب والمنهج التداولي بكل من الرواية والتلقي ؛ حيث تبنى عملية التلقي الجيدة والفعالة على نفس الأسس التي يعتمدها المنهج التداولي في تحليل النصوص ، وذلك بصفته من أحدث مناهج التلقي وأوعاها وأشملها لكافة العناصر اللغوية وغير اللغوية المشاركة في إنتاج النص ، تلك العناصر التي تسمى حديثاً بتداوليات الخطاب . ومن ثم تتضح الصلة الوثيقة بين تداوليات الخطاب وعملية التلقي ، في أن جودة رواية النص وفعالية تلقيه والضوابط التي تحكم هاتين العمليتين تستمد من تداوليات الخطاب وعناصره وهذا ما ستوضحه الدراسة بالتفصيل في ثلاثة مباحث رئيسية ، على النحو الآتي : -

(أ) تداوليات الخطاب : مفهومها وعلاقتها بالرواية والتلقي

لقد شاع بين الباحثين مصطلح pragmatics وتعددت مقابلاته في العربية بين : البراجماتية ، وتداوليات الخطاب ، وعلم التداولية ، وعلم التخاطب ، وعلم الاستعمال اللغوي (١) ، وغير ذلك من المصطلحات العربية التي تعني في مجملها : " العلم الذي يهتم بدراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الشخص للغة ، وتأثير هذا الاختيار في الآخرين " (٢) أو علم " دراسة العوامل السياقية في الاتصال الكلامي " (٣) ويمكن للباحث أن يعرف هذا العلم - علم التداولية أو علم التخاطب - بأنه : علم دراسة النص اللغوي بوصفه خطانا ، وتحليله في ضوء تداوليات الخطاب أو العوامل اللغوية وغير اللغوية المؤثرة في إنتاجه . ولا شك أن هذا العلم يعتمد في تصوراته الفلسفية ومفاهيمه اللغوية وإجراءاته المنهجية التي تتبع عند تلقي النص أي عند قراءته وفهمه وتحليله - على حقول معرفية عديدة ، مثل :

(١) انظر مصطلح (البراجماتية) عند : الدكتور محمود سليمان ياقوت ، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، ٣٠٣-٣٠٦ ، ومصطلح : تداوليات الخطاب عند الدكتور أحمد محمد الإدريسي ، تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي ، ومصطلح التداولية عند الدكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ١٥ ، وكذا عند الدكتور صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، ١٢١ ، ومصطلح علم الاستعمال اللغوي عند : فان دايك ، النص والسياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، ٢٥٥ ، ومصطلح علم التخاطب لدى الدكتور محمد محمد يونس ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ، مقدمة الكتاب .

(٢) دكتور محمود سليمان ياقوت ، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ٣٠٤ .

(٣) دكتور عبده الراجحي عرض كتاب المواءمة : الاتصال والمعرفة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، ٢٤ ،

الفلسفة التحليلية ، وعلم النفس المعرفي ، وعلوم التواصل ، وعلم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا الثقافية ، والسيميولوجيا ، كل ذلك بالإضافة إلى اللسانيات النصية .

ومعنى ذلك أن " التداولية ليست علماً لغوياً محضاً ، بالمعنى التقليدي ، علماً يكتفى بوصف وتفسير البنى اللغوية ، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة ، ولكنها علم جديد للتواصل ، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ، ويدمج ، من ثم ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة التواصل اللغوي وتفسيره " (١)

ولا غرو أن علماً يدرس الخطاب اللغوي في أبنيته اللغوية ، وقواعد التخاطب ، والاستدلالات التداولية ، والعمليات الذهنية المتحركة في الإنتاج والفهم اللغويين ، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال — لا غرو أنه يمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة ، منها الفلسفة التحليلية ممثلة في فلسفة اللغة العادية ، ومنها علم النفس المعرفي ممثلاً في نظرية الملازمة على الخصوص ، ومنها علوم التواصل ممثلة في قواعد التخاطب والتأثير في الجمهور ، ومنها كافة اللسانيات اللغوية بطبيعية الحال . (٢)

وهذا ما حدا بكل من براون ويول في كتابهما " تحليل الخطاب " إلى القول بأنه " قد أصبح لمصطلح تحليل الخطاب استعمالات عديدة تشمل مجالات واسعة من الأنشطة ، فهو يستعمل مثلاً للحديث عن أنشطة تقع على خط التماس بين دراسات مختلفة كاللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية واللسانيات الفلسفية واللسانيات الإحصائية " (٣)

ولعله غير خاف أن السبب في اعتماد المنهج التداولي في تحليل النص اللغوي على حقول معرفية متعددة ، على نحو ما سبق — هو أن هذا المنهج لا يدرس النص اللغوي بوصفه مجموعة من القوالب اللغوية والبنى التركيبية فحسب ، كما عليها الحال في البنيوية الوصفية ، بل يدرس اللغة بوصفها كلاماً ، وخطاباً ، وإدراكاً وشعوراً ، ورموزاً وإشارات ، وأثراً وأفعالا وسلوكاً ، وما يتعلق بذلك كله ويستتبعه من حركات جسمية ، وتنغيمات صوتية ، ومؤثرات الزمان ، والمكان ، وسياق الموقف والحال ، والسياق الثقافي العام .

ومعنى هذا أن التداولية لا تحلل النص بوصفه بنية لغوية تتأسس على كلمات وجمل وروابط نصية فحسب ، على نحو ما نجده في معظم مناهج اللسانيات النصية ؛ لأنها لا تنظر للنص كذلك على أنه بنية لغوية وحسب ، بل تنظر إليه على أنه بنية لغوية أنتجها منكم أو مبدع

(1) دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ١٦ .

(2) انظر في ذلك : دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ١٦-٣٠ ، وانظر : دكتور محمود سليمان ياقوت ، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ٣٠٤-٣٠٥ .

(3) براون ويول ، تحليل الخطاب ، ترجمة دكتور محمد لطفى الزليطني ودكتور منير التريكي ، مقدمة المؤلفين ، ط

معين ، بقصدية معينة ، وفي موقف كلامي محدد ، وفي زمان ومكان محددين ، ولمتلقٍ معين ، أو على الأقل لمتلقٍ جمعي أو حتى متخيل .

ولا يعني ذلك أن علم التداولية صار سلة مهملات علم اللغة واللسانيات النصية ، بحيث يصبح المنهج التداولي مختصاً بدراسة الظواهر التي تعجز عن دراستها المناهج اللسانية^(١)، وإنما التداولية في حقيقتها تعد واحداً من أحدث المناهج اللسانية أو اللسانيات النصية، أي تنطلق في تحليلها من النص اللغوي وبناء التركيبية ، غير أنها تتجاوز ذلك إلى إزالة الغموض عن سائر العناصر الأخرى المشاركة في عملية التواصل الفاعلة في إجراء الخطاب .

وهذا ما يجعل من التداولية منهجاً وسطاً في تحليل الخطاب ، بحيث يراعى المحلل فيه البنية اللغوية للنص ومعالجة ملفوظاته وبناء التركيبية ، وفي نفس الوقت لا يهمل: دور المتكلم أو المبدع في اختيار الموضوع والكلمات والأساليب والروابط النصية والإحالة بنوعها الداخلية والخارجية ؛ ولا دور المتلقي في الفهم والتفسير وسد فراغات النص وحذوفه ، وفهم إحالاته ومتضمناته ، واستنتاج قصوده وأفعاله الكلامية ، كما لا يهمل دور سياق الموقف والسياق الثقافي في تفسير كلمات النص وجمله ، ولا دور المؤثرات الأخرى مثل الزمان والمكان ومستصحبات النص من حركات جسمية وتنغيمات صوتية ؛ وبذلك يحيط المنهج التداولي بكل عناصر عملية التلقي من : نص ومتكلم أو مبدع ومتلقٍ وسياق ، وهذا ما سنوضحه بالتفصيل فيما بعد ، عندما نبين علاقة التداولية بعملية التلقي وضوابطها .

وفي الجملة يعتمد المنهج التداولي في تحليله على تصوره ورؤيته للنص اللغوي على أنه " نص في موقف " (١) ، أو على أنه " التسجيل الكلامي لحدث تواصلية " (٢) ، أو على أنه مجموعة من الجمل والعبارات التي تربطها علاقات ترابط مثل : الإحالة ، والاستبدال ، والحذف ، وارتباط المفردات ، وتعتمد في معناها إلى جانب هذه الروابط — على قصدية المتكلم ، ودور المستمع أو القارئ في تصور الحلقات المفقودة . (٣) وهو يتفق في ذلك مع علم اللغة النصي في تصوره للنص على أنه مجموعة من الكلمات والعبارات والإشارات التي تقوم على : السبك النحوي ، والحبك الدلالي ، والاستبدال أو التناص ، إلى جانب قصد المتكلم أو المبدع ، وإخبار المتلقي ، وقبوله للنص ، ومناسبة المقام (٤) وهذا ما أكدته كل من هالدي ورقية حسن في أوجز

(١) انظر : دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ٢٧ .

(٢) دكتور صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ١٢١

(٣) براون ويول ، تحليل الخطاب ، ترجمة دكتور محمد لطفي الزليطني والدكتور منير التريكي ٢٢٧ .

(٤) براون ويول ، تحليل الخطاب ، ٣٢٧ .

(٥) انظر : دكتور سعيد بحيري ، علم لغة النص ١٠٦ ، وانظر كذلك : دكتور صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ١/٢٧-٣٤، وانظر : دكتور سعد مصلوح : نحو أجرومية للنص الشعري ،

عارة واصفة للنص بأنه : إنتاج وعمليات product and process متبادلة بين المشاركين في الحديث . (١)

وبذلك يعتمد المنهج التداولي في إجراءاته المنهجية لتحليله للنص على تحليل الخطاب انتقالاً من الكلمة إلى الجملة إلى النص ، وتحليل روابطه الدلالية وأدواته النحوية التي يربط بها المتكلم أو المبدع بين أجزاء النص وبناءه الجزئية في بنية كلية دالة ورامزة ، تحمل قصديته وأغراضه الإنجازية وأفعاله القولية التأثيرية المنضمنة والمضمرة خلف الكلمات والعبارات اللغوية ، وعلى المتلقي أن يقوم بدوره في فك شفرات النص وسد فراغاته وحذوفه ، وفهم إحالاته ومتضمناته ، واستنتاج قصوده وأفعاله الكلامية - كل هذا في إطار جميع تداوليات الخطاب أو العناصر المشاركة في إنتاجه .

ومن المصطلحات والمفاهيم الإجرائية التي يعتمدها المنهج التداولي مفهوم : الفعل الكلامي ، والقصدي ، ومتضمنات القول ، والإحالات ، والافتراضات ، والاستلزام الحواري أو مسنلزمت الخطاب (١) ، وغير ذلك من المفاهيم التي تحدد وتنظم منهج المتلقي ودوره في تحليل النص وتفسيره والانتقال من بنيته الأمامية أو السطحية إلى بنيته العميقة أو الخلفية ، ومتضمناته الفعلية والتأثيرية ، دونما لي لذراعاته وتحمليه ما لا يتحمله من معانٍ ، أو تسطيحه أو تفكيكه وإضاعة قصوده أو أغراضه ، وهذا ما ستوضحه الدراسة بعد بالأمثلة التطبيقية في المبحث الخاص بالمنهج التداولي وضوابط التلقي .

أما عن علاقة تداوليات الخطاب بالمنهج التداولي اتفاقاً وافتقاراً ، فإن تداوليات الخطاب هي الأساس الذي انطلق منه المنهج التداولي سواء في إطار النظرية أو في إجراءاته المنهجية ، في حين أن تداوليات الخطاب تعنى العوامل اللغوية وغير اللغوية المؤثرة في إنتاج الخطاب . وبعبارة أخرى فإن تداوليات الخطاب تشكل الإطار النظري للمنهج التداولي ؛ وبذلك يختص المنهج بالأدوات المنهجية والإجراءات العملية المتبعة عند تحليل الخطاب .

وبذلك يتبين لنا مما سبق حميمية العلاقة بين كل من : تداوليات الخطاب والمنهج التداولي من ناحية ، وعمليتي رواية النص وتلقيه من ناحية أخرى ، حيث لا يوجد نص لغوي

مجلة فصول ، ٢٤ ، ص ١٥٤ ، وانظر : روبرت دي بيجراند ، النص والخطاب والإجراء ، ترجمة د تمام حسان ١٠٣ - ١٠٤

(١) Halliday and Ruqaya Hasan (1989) . Language , Context and text . pp 10-11 .

(2) انظر المقصود من هذه المصطلحات : بروان ويول ، تحليل الخطاب ، ترجمة دكتور محمد لطفي الزليطني ودكتور مبير التريكي ٣٥-٤٥ ، وانظر كذلك : دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ٣٠-٤٥ .

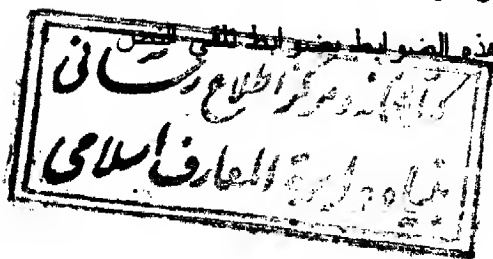
مجردًا من قائل أو مبدع ، أو من مخاطب أو متلقي ، أو من موقف ومقام وعوامل وأفعال وأسباب وأغراض أدت إلى إنتاجه ، فكل نص لغوي هو نص في موقف أو هو تسجيل كلامي لحدث تواصلية ، أو هو في الأصل موقف أثار كلامًا يهدف في الغالب إلى إيجاد فعل أو سلوك . وإذا كان هذا هو مفهوم النص فكيف نرويهِ أو نتلقاه إلا في إطار كونه خطابًا له تداولياته أو عوامله اللغوية وغير اللغوية المشاركة في إنتاجه ، ويجب أن يُروى ويُتلقى في نفس البيئة وإطار العوامل التي شاركت في إنتاجه ، وهذا ما ستوضحه الدراسة بالتفصيل في المبحثين التاليين الخاصين بتداوليات الخطاب وضوابط كل من الرواية والتلقي .

(ب) المنهج التداولي وضوابط الرواية

إن العامل المشترك الذي يجمع الحديث عن المنهج التداولي بالحديث عن الرواية وضوابطها — هو النص الذي يمثل مادة كل منهما ، وتنتضح العلاقة والصلة أكثر عندما نبين التشابه الكبير في العوامل أو الجوانب التي يعالجها كل من المنهج التداولي ومنهج الرواية في النص .

ويأخذ هذا المبحث على عاتقه بيان تداوليات الخطاب أو العوامل اللغوية وغير اللغوية المشاركة في ولادة النص وكذا في تشكل بنيته الأنطولوجية والجمالية والدلالية ، تلك العوامل لا تكاد تتفك — ولا يجوز — عن النص سواء في روايته أو في تلقيه ، كيف تتفك عنه وقد ولدت معه ، بل إن بعضها جزء من بنيته وكيونته ؟ !

ومن العوامل التي راعاها وعالجها المنهج التداولي في تلقي النص وتحليله الموقف والسياق ، والمتكلم أو القائل ، ومصاحبات النص أو مستلزماته الحوارية من : إشارات جسمية أو تنغيمات صوتية وطريقة نطقه وأدائه ، وتلك العوامل هي عين ما راعاها منهج الرواية في أدق صورهِ وأوضحها ، سواء في رواية القرآن الكريم : ترتيله وتجويده وقراءته ، أم في رواية الحديث النبوي الشريف : نصه ومناسبته وموقفه ، والمستلزمات الحوارية لقائله (صلى الله عليه وسلم) من إشارات جسمية وتنغيمات صوتية ، فضلاً عما اشترطه المحققون من صحة السند وعدالته وضبطه واتصاله ، الأمر الذي يؤكد اهتمامهم البالغ بنص الحديث دون زيادة أو نقصان . ومعنى هذا أن الدراسة معنية في هذا الموضع ببيان ضوابط الرواية الجيدة من خلال الضوابط التي اشترطها العلماء لرواية النص القرآني : تلاوته وتجويده ، والحديث النبوي الشريف : نصه ومصاحباته ومستلزماته — ثم تقارن الدراسة هذه الضوابط بضموم التي نصها المنهج التداولي ، وتوضح ذلك فيما يلي : —



ب - ١ - المنهج التداولي ورواية الحديث :

إذا عدنا إلى الشروط التي اشترطها علماء الحديث في الراوي ، وفي الرواية وصحتها ، وطرق الأخذ والتحمل ، من : العدالة والضبط واتصال السند ، وما يستلزم هذه الصفات الثلاث من أن يكون الراوي ثباً صالحاً غير مخروم المروءة غير معروف عنه الكذب أو النسيان أو التساهل أو النوم عند السماع ، وأن تكون الرواية متصلة السند ، مأخوذة عن طريق القراءة والعرض على الشيخ أو السماع منه أو غير ذلك من الطرق الصحيحة في أخذ الحديث وتحمله ، وذلك على نحو ما ذكر لنا ابن الصلاح في باب : معرفة صفة من تُقبل روايته ومن تُرد روايته وما يتعلق بذلك من قَدح وجرح وتوثيق وتعديل ، قال : " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه . وتفصيله : أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدثت مر حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدثت عن كتابه ، وإن كان يُحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني " (١)

أضف إلى ذلك الشروحات المطولة لعلماء الحديث في بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله ، على وفق ما ذكر لنا أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته ثمانية أقسام رئيسية لطرق نقل الحديث ، وهي : السماع ، والقراءة أو العرض ، والإجازة ، والمناولة ، والمكاتبة ، وإعلام الراوي ، والوصية بالكتب ، والوجدادة ، فضلاً عن الطرق الفرعية الأخرى المتفرعة عن هذه الطرق الرئيسية في أخذ الحديث ونقله وتحمله . (٢)

ولعل كل هذا التدقيق من علماء الحديث في طريق الرواية والنقل وصحة السند ، جاء منهم تحريراً للنص الحديث مما يمكن أن يشوبه من زيادات مُدرّجّة أو نقص أو تصحيف أو تحريف .. وذلك إعلاءً منهم لقيمة النص ومكانة القائل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) - في تلقي الحديث وشرحه واستنباط أحكامه . وهذان العنصران [النص ، والقائل] من تداوليات الخطاب التي ركز عليها المنهج التداولي في تلقي النصوص ، لأن النص عند أصحاب هذا المنهج لا يكون نصّاً يمكن تحليله إلا إذا كان معلوم القائل محدد الألفاظ والعبارات ؛ لأن النص يختلف معناه باختلاف ألفاظه أو اختلاف قائله ، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره أصحاب المنهج التداولي في كتبهم ، حيث نقل كل من براون ويول في كتابهما (تحليل الخطاب) نصّاً حوارياً من رواية الغرور والهوى ، ثم عقبا على ذلك بقولهما : " من الواضح هنا أننا في حاجة إلى أكثر من مجرد

(١) أبو عمرو بن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، تحقيق دكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي) ، ٢٨٨ ، انظر كذلك : الشيخ : أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأسر كثير ، ٩٤-١٠٧ .

(٢) انظر : أبا عمرو بن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، ٣١٦-٣٦١ .

نقل الكلمات حسب الترتيب الذي جاءت عليه . فبحن بحاجة مثلاً إلى نفل علامات الترقيم والسوق الذي جاءت عليه السطور ، والذي يشير إلى تغير المتكلم ، ولو قرأنا النص وكأنه خطاب صادر عن متكلم واحد ، فستبدو هذه الفقرة من الحوار غير مفهومة ، ذلك أنه لا بد ليكون تقديم النص ملانماً أن يُنسب الكلام إلى أصحابه ... أي أنه لا بد من الحفاظ على التنظيم الذي وضعه الكاتب لعمله والتوزيع الذي اختاره للأدوار " (١)

هذا بالنسبة لطريق الرواية والنقل وصحة السند ، أما بالنظر إلى متن الحديث فإننا نلمس بوضوح وجلاء أن الرواة كانوا دقيقين في رواية أقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأحاديثه ، فضلاً عن دقتهم في رواية إشاراته (صلى الله عليه وسلم) الجسدية وتنغيماته الصوتية أثناء قول الحديث ، وهو ما يُسمى عند أصحاب المنهج التداولي بمستلزمات الحوار أو تداوليات الخطاب ، وهي عندهم جزء لا يتجزأ من النص ، يُستدل بها على المعاني المقصودة (قصد المتكلم وأغراض النص) مثلما يُستدل بكلمات النص وعباراته .

ولعل الاستدلال بالإشارات والحركات الجسدية والتنغيمات الصوتية للمتكلم — على قصدية النص لدى أصحاب المنهج التداولي ؛ مأخوذ من منهج علماء أصول الفقه في استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية واللغوية ، إذ يقول ابن قيم الحوزية : " الألفاظ لم تقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يُستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان ، عمل بمقتضاه ، سواء كانت بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية " . (٢)

هذا ، وقد كثرت الأحاديث عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) التي حرص فيها الرواة على رواية وصف حاله (صلى الله عليه وسلم) عند قوله الحديث ، وما بدا منه من حركات جسدية وتنغيمات صوتية ، من مثل وصفهم حالته (صلى الله عليه وسلم) بأنه جلس وكان منكناً ، وأنه احمر وجهه ، وأنه أشاح بوجهه ، وأنه ابتسم حتى بدت نواحده ، وأنه شبك بين أصابعه ، وأنه أشار بأصبعيه : الوسطى والسبابة ، وأنه أشار إلى صدره ثلاثاً .. هذه الإشارات وغيرها كثير مما جاء بل تكرر في رواية الأحاديث النبوية الشريفة . (٣) الأمر الذي

- (1) براون وبول ، تحليل الخطاب ، ترجمة دكتور محمد لطفي الزليطني و دكتور منير التريكي ٧ .
- (2) ابن قيم الجوزية ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢١٨ .
- (3) انظر أمثلة من هذه الأحاديث : حديث رواه محمد بن يوسف عن سفيان عن أبي يزيد عن أبي موسى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : " المؤمن للمؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضاً " ثم شبك بين أصابعه . انظر : البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً ، حديث رقم ٦٠٩٥ نقلاً عن موقع [www . al-eman .com](http://www.al-eman.com) ٢٠٠٦/٧/١ م وانظر كذلك حديثه — صلى الله عليه وسلم — الذي رواه ابن أبي بكرة عن أبيه ، قال : " ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً ، قالوا بلى يا رسول الله ، قال : " الإشراف بالله

يدلل لنا بقوة على أهمية هذه الإشارات والحركات الجسدية والتنغيمات الصوتية في تحليل النص وتلقيه ، على نحو ما أدرك رواة الحديث في روايتهم إياه ، وعلماء أصول الفقه في استنباطهم الأحكام الشرعية منه ، وأصحاب المنهج التداولي في تلقيهم النص ، على غرار المثال الآتي :

فقد أورد براون ويول عبارة : " إنني في الحقيقة أرغب في ذلك " ودللا على اختلاف دلالة هذه العبارة بل تناقضها في حالين من استخدام الإشارات الجسدية والتنغيمات الصوتية : الحال الأولى عندما يقولها القائل وهو مقبل ، وصوته دافئ منتعش والبسمة تعلق شفثيه ، فهي تدل على القبول ؛ والحال الثانية عندما يقولها القائل وهو معرض ، وتتقطب أساريره ، وهو ينخر بصوت أغن ، فهي تدل على الرفض . (١)

ب_ ٢ - المنهج التداولي ورواية القرآن الكريم : تلاوته وقراءاته

أما عن الضوابط التي روعيت في القرآن الكريم : تلاوته وتجويده وقراءته ، فلا يختلف عاقل على دقة هذه الضوابط وممارستها في تلاوة القرآن الكريم وترتيبه بشكل متواتر في الأخذ والتلقي والتحمل من عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) وحتى يومنا هذا وإلى قيام الساعة ، لأن هذا القرآن حفظه الله في الصدور قبل أن يحفظه في السطور ، حيث كان ثمة كتبة الوحي الذين دونوا لنا القرآن آية آية ، فضلا عن أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان يقرأ القرآن ويرتله على صحابته ويحب أن يسمعه منهم ، فأخذ بذلك القرآن عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) مرتلا وتواتر مرتلا .

أما عن قراءاته فقد نزل القرآن الكريم على أكثر من حرف وتعددت القراءات القرآنية واختلفت في اختيارها حرفا دون حرف مما تواتر سنده عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولم يخالف الرسم العثماني ووافق أحد وجوه العربية (٢) ، وفي ذلك يقول ابن الجزري :

فكل ما وافق وجه نحو
وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن
فهذه الثلاثة الأركان (٣)

وعقود الوالدين " وجلس وكان متكئا فقال " ألا وقول الزور " قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت . صحيح البخاري ، كتاب الشهادات ، حديث رقم ٢٦٩٣ نقلًا من موقع [www . al-eman . com](http://www.al-eman.com) في ٢٠٠٦/٧/١ م .

(1) انظر : براون ويول ، تحليل الخطاب رقم ٥ .

(2) للمزيد من شرح هذه الضوابط الثلاثة التي وضعها العلماء للقراءة الصحيحة ، انظر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق صدقي العطار وعرفات العشا ١/٥٢-٥٦ . وانظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تقديم وتعليق دكتور مصطفى ديب البغا ١/٢٣٢-٢٥٦ ، وانظر الزركشي البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ١/٣١٨-٣٣٨ .

(3) ابن الجزري ، منظومته التي أسماها : طيبة النشر في القراءات العشر ٣ .

وهذه الضوابط تركز على صحة الأداء في النطق والترتيل من إدغام وإقلاب وإخفاء وغنة وتفخيم وترقيق ومد وقصر وإمالة... وما لذلك الأداء من أثر في المتلقي ، وهذا ما حرص عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قراءته وتلاوته القرآن ، وأمر به الصحابة والتابعين في تلاوتهم القرآن وترتيله على النحو الذي به نزل وبه قرأه (صلى الله عليه وسلم) ، وتكرر هذا الأمر في أكثر من حديث(١) ، بل صرح القرآن به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لِيْلِ الْفَرَّانَ رَبِّدًا... ﴾ (٢)

ولعل جودة الأداء لا يخفى أثرها في المتلقي ، لأن أداء النص جزء منه ، ولا يجوز أن يروى النص أو يتلقى بغير الأداء الذي جاء به ، وهذا ما نلمسه بيّناً في اختلاف الأثر والتأثر في حال ما نسمع القرآن مرتلاً ، وحال ما نسمعه غير مرتل . وهذا ما نلمسه أيضاً عندما يكون النص موروثاً مثل الشعر ، فقراءة للفصيحة نجليها وبعث فيها وفي معانيها وجمالها الحياة . وقراءة أخرى تميّتها . بل إن النص النثري قد يُقرأ قراءة تكشف عن معانيه وهي ما نسميها بالـ (القراءة المعبرة) ، وقد يُقرأ قراءة تُخفي مضامينه ومعالمه(٣) . وهذا ما ستوضحه الدراسة بالتفصيل في إشكاليات الرواية والتلقي . وهذا ما ركز عليه أصحاب المنهج التداولي في تلقي النص ، حيث فرقوا بين النص المحكي والنص المكتوب ، وأن لكل أسسه في التلقي ، كما أشاروا بضرورة أن تراعى مؤثرات الخطاب وتداولياته في النص المحكي ، كما تراعى علامات الترقيم في النص المكتوب لأن لكل أثرها في التلقي(٤) . وهو ما ستوضحه في المبحث التالي .

(١) انظر ما رواه أبو هريرة عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال : " زينوا أصواتكم بالقرآن " ، وما رواه البخاري عن قتادة أنه سأل أنسا عن قراءة الرسول (صلى الله عليه وسلم) للقرآن ، قال : " كان يمد مداً " ، وما رواه مسلم عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن " . انظر هذه الأحاديث وغيرها بابا أوردها القرطبي تحت اسم كيفية التلاوة لكتاب الله وما بكره منها وما بحرم واختلاف الناس في ذلك ، الجامع لأحكام القرآن ٢٩/١ .

(٢) المزمّل ٤ .

(٣) انظر : انظر ما ذكره علماء الحديث من آداب المحدث ، قالوا : " وينبغي أن يكون المحدث جميل الأخلاق ، حسن الطريقة حسن النية ... وليكن القارئ حسن الصوت ، جيد الأداء ، فصيح العبارة " الحافظ بن كثير ، اختصار علوم الحديث ، ضمن كتاب الباعث الحديث : شرح اختصار علوم الحديث ، للشيخ ، أحمد محمد شاكر .

١٤٧ .

(٤) براون وبول ، تحليل الخطاب ٥ .

(ج) المنهج التداولي وضوابط التلقي (شروط المفسر وقواعد التفسير نموذجاً)

يأتي القول في هذا المبحث منصباً لبيان أن المنهج التداولي واحدٌ من أوعى مناهج التلقي وأدقها في قراءة النص بكافة عناصره وتداوليات الخطاب التي شاركت في إنتاجه ، وتلقيه في ضوء هذه التداوليات أي في ضوء كونه خطاباً في موقف ، شاركت فيه كافة عناصر الخطاب المختلفة من : موقف ومقام ، ومتكلم أو مبدع ، ونص لغوي ، ومثلق له دوره ليس فقط في تلقي النص بل في إنتاجه ، فضلاً عن مؤثرات أخرى من الزمان والمكان والسياق والثقافي العام ، ومستلزمات الحوار – في حال النص المحكي – من حركات جسمية وتغنيمات صوتية ، وعلامات الترقيم في حال النص المكتوب .

وتلك هي الضوابط التي يجب أن نراعى عند التلقي الجيد الفعال ، الذي يُعد – بحق – جزءاً من كينونة النص الجمالية والدلالية ، التي لا تكتمل إلا به ؛ ولذا فإن تجاهل أي عنصر من عناصر النص عند التلقي ، تجاهل لضابط من ضوابط عملية التلقي ، ونقص في جودتها وفعاليتها ، وإهدار لجانب من جوانب النص الدلالية أو الجمالية ، وهذا ما حدث في كثير من مناهج التلقي القديمة والحديثة ، سواء على مستوى تلقي النص اللغوي العام ، أم على مستوى تلقي النص الأدبي ، أم على مستوى تلقي النص القرآني ، وهو ما سنتناوله الدراسة في هذا المبحث ، لذا ، فهو معنيٌّ ببيان العلاقة الوثيقة بين المفاهيم الإجرائية للمنهج التداولي وضوابط عملية التلقي في ضوء القواعد التي وضعها العلماء لتلقي النص القرآني وتفسيره (نموذجاً) ، ثم يناقش بعد ذلك الأسباب التي أدت إلى إشكاليات عملية التلقي على مستوى مناهج التحليل الدلالي ، والمناهج النقدية ومدارس التفسير ، وذلك على النحو الآتي : –

ج - ١ – المفاهيم الإجرائية للمنهج التداولي :

تبلورت المفاهيم الإجرائية للمنهج التداولي في تلقي النص وتحليله في إطار تصور أصحابه للنص اللغوي وكونه عندهم مجموعة من البنى اللغوية الصغرى التي تترايط عبر أدوات نحوية وإحالات وروابط دلالية في بنية لغوية كبرى ، شارك في إنتاجها ، وبعث على تشكيلها : الموقف المقامي ، وقصدية المتكلم أو المبدع ، واختياراته لكلمات وأساليب وتراكيب دون أخرى – وذلك بغرض أن يقرأها المتلقي ، ويفك رموزها ، ويفسر إحالاتها ، ويسد فراغاتها وينأثر بمتضمناتها ، وينفعل بأفعالها .

ومن المفاهيم الإجرائية التي يمارسها أصحاب المنهج التداولي في تلقي النص : (قصدية المتكلم أو المبدع) ؛ ويعني بها عندهم أن النص لا يمكن تحليل كلماته وعباراته من مجرد تحليلها إلى مستوياتها اللغوية المختلفة : معجمية وصوتية و صرفية وتركيبية ودلالية ، على نحو ما يفعل أصحاب كثير من المناهج اللغوية الأخرى مثل : البنيوية والأسلوبية – بل لا بد من ممارسة هذه

التحليلات اللغوية في إطار قصدية المتكلم . تلك التي لا تتكشف إلا في إطار الرجوع إلى الموقف والأسباب التي بعثت المتكلم أو المبدع إلى إنتاج النص (١)

وظهرت أهمية (السياق) في التحليل التداولي لارتباطها بمفهوم (القصدية) ، قصدية المتكلم من الخطاب ، لأن النص اللغوي ليس كلاماً في الهواء ، بل هو كلام محدد ، صادر عن متكلم بعينه ، قاله في موقف محدد ، لمتلقٍ معين ، أو على الأقل لمتلقٍ جمعي أو حتى متخيل ؛ ليحقق به في النهاية غرضاً محدداً ؛ ولذا برز عند أصحاب المنهج التداولي مفهوم (الفعل الكلامي Speech Act الذي أصبح نواة التصور التداولي للنص والتلقي ، وفحواه على حد تعبير الدكتور مسعود صحراوي : أن كل نص ينهض على ملفوظات وأفعال قولية Actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes Illocutoires كالطلب والأمر والوعد والوعيد ، وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول ؛ ولذا فكل فعل كلامي ، لا يقف به المتكلم عند حد القول ، بل يقصد به المتكلم إلى أن يصير فعلاً تأثيرياً إنجازياً ، يتأثر به المتلقي ، ومن ثم ينجز شيئاً ما . (٢)

هذا ، وقد استطاع دكتور مسعود صحراوي أن يلخص لنا المقصود من (أفعال الكلام) عند أصحاب المنهج التداولي ، غير أنني أعلق على تعبيرانه " غايات تأثيرية " - وأغراض إنجازية ، ومن ثم ينجز شيئاً ما " لأن الأولى في التعبير أن نقول : (أغراض تأثيرية - وغايات إنجازية ، ومن ثم ينجز فعلاً (قصد المتكلم) ، فضلاً عن أنه من الأولى أن نقدم في التعريف الأغراض التأثيرية على الغايات الإنجازية .

ومن الأمثلة التي نسوقها بياناً لأهمية إدراك المفاهيم التداولية (قصد المتكلم - والسياق - وأفعال الكلام) في تحليل النص وتلقيه ، قول المتكلم لصديقه : إنها ستمطر .. لا نستطيع تحديد مفهوم الجملة من مجرد تحليلها إلى مستوياتها اللغوية الصغرى ، على نحو ما تحاول بعض المذاهب اللغوية كالبنبوية ، فقد تحمل الجملة على أنها إخبار ، أو تحذير من عواقب الخروج في الرحلة ، أو أمر أو حث بحمل مظلة أو غير ذلك من المعاني المحتملة التي لا يمكن الجزم بأحدها إلا بالرجوع إلى تطبيق المفاهيم الإجرائية: قصد المتكلم ، وسياق الحال ، وأفعال الكلام .

(١) للمزيد من الشرح حول هذا المفهوم الإجرائي (قصدية المتكلم) ، ينظر : دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ٤٤ .

(٢) انظر : دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ٤٠ وما بعدها .

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المفاهيم تحملنا إلى جعل النص كلمات وعبارات لغوية ، لا تُقصد لذاتها ، بل غالبًا ما لا تُقصد معانيها ودلالاتها الظاهرة ، وإنما يُقصد منها المتكلم معاني ومتضمنات تأثيرية ، وأفعالاً قولية وسلوكية ، يطمح أن يراها المتكلم في مخاطبه ، وهذا ما يدعونا إلى البحث بعمق في طبقات النص وما ورائياته .

بالإضافة إلى ما سبق ثمة مفهوم (الإحالات والافتراضات) ويعنى به في المنهج التداولي أن ثمة خلفية مشتركة وافتراضات مسلماً بها ومعروفة سلفاً بين المتكلم والمخاطب ، وعلى إثرها يصوغ المتكلم لغته ويضمّن عباراته إحالات من الضمائر وأسماء الإشارة والموصول ، فضلاً عما يضمنه المتكلم في خطابه من حذفات وفراغات وفجوات ، معتمداً في ذلك كله على المخاطب أو المتلقى ليقوم بدوره في بناء النص وفهم إحالاته وسد فراغاته وحذفاته في إطار معرفته بكل من : اللغة وقواعدها ، والمتكلم وإشاراتة الجسمية وتنغيماته الصوتية ، وسياق الموقف وما يتصل به من حيثيات الزمان والمكان والسياق الثقافي العام .

ج - ٢ - المنهج التداولي وقواعد تفسير القرآن الكريم

بالنظر في أسس المنهج التداولي في تلقي النص والقواعد التي وضعها العلماء لتفسير النص القرآني والشروط التي اشترطوها في المفسر ، تبين للباحث دقة هذه القواعد وتلك الشروط حيث جاءت في إطار مراعاة كافة عناصر الخطاب القرآني ، وذلك بكون القرآن الكريم : كلام الله ، المنزل على رسوله ، المخاطب به خلقه ، بلسان عربي مبين ، لتحقيق أفعال عبادية وعبادية وأخلاقية محددة .

ونجمل القول في شروط المفسر وقواعد التفسير وأصوله بأنه لا يجوز للمفسر أن يفسر القرآن من فراغ ، أي يشترط ألا يكون فارغ الذهن من الآيات القرآنية وأسباب نزولها ومقاصدها التشريعية ، وقواعد اللسان العربي الذي نزلت به ، وسائر علوم القرآن المتصلة بها مثل علم القراءات وقواعد التفسير وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني والمحكم والمتشابه ... وغير ذلك مما يتوجب أن يتقنه المفسر آيات القرآن الكريم ، قبل أن يبدأ في تفسيرها ، على نحو ما نجد ذلك عند العلماء ، حيث اشترطوا في المفسر : أن يكون صحيح الاعتقاد ، متجرداً عن الهوى ، ملماً بقواعد العربية ، ومعرفة ألفاظها ووجوه دلالتها ، متميزاً بدقة الفهم عند الترجيح والاستنباط ، معتمداً في تفسيره تفسير القرآن بالقرآن ، والقرآن بالسنة ، وأقوال الصحابة والتابعين ؛ لأنهم أقرب إلى عهد نزول القرآن الكريم وأدرى بسياق الحال

وأسباب النزول ، فضلاً عن العلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن مثل : علم القراءات ، وقواعد التفسير وغير ذلك من العلوم التي أشرنا إليها قبل قليل .^(١)

ولا يعني هذا أن المفسر للقرآن يفسر المنقول بالمنقول دون إعمال الرأي والعقل والنظر ، بل له أن يُعمل رأيه بشرط ألا يخرج به عن قواعد العربية وحدود معاني ألفاظ الآيات وتراكيبها النحوية ، أو يخالف به معلوماً من الدين بالضرورة .

ومن قواعد التفسير وأصوله التي أوجبها العلماء لتفسير النص القرآني ، وأخذوا يكررونها حتى صارت علماً من علوم القرآن الكريم ، ويعني به : الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن الكريم ، ومعرفة الراجح مما فيه خلاف^(٢)

وحقيقة هذه القواعد لا تخرج في كنهها عن حقيقة أصول الفقه التي هي : الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط الحكم من الأدلة الشرعية ومعرفة الراجح مما فيه خلاف أو تعارض في الأدلة .^(٣)

أي أن قواعد التفسير مثل أصول الفقه تعتمد في أساسها على موافقة القواعد اللغوية والأصول التشريعية ، ومن هذه القواعد :

— أن يكون المفسر متقناً للغة العربية وقواعدها من التفرقة بين الأفراد والجمع ، الحقيقة والمجاز ، العام والخاص ، المطلق والمقيد .

— صحة المعنى مقدمة على الإعراب ، ويؤول الإعراب للمعنى .

— كل قاعدة مستنبطة من القرآن غير جارية على لسان العرب ليست من علوم القرآن في شيء .

— وجوب حمل ألفاظ القرآن الكريم على معانيها وقت نزوله وليس على ما آلت إليه في عصور تالية .

— المعنى المشهور مقدم على المعنى الشاذ .^(٤)

(١) انظر هذه القواعد لدى : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ١٣/١ وانظر باب : معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر و باباً في معرفة إعراب القرآن و باباً في قواعد مهمة يحتاج إليها المفسر ، عند السيوطي في : الإتيان في علوم القرآن ، تحقيق مصطفى ديب البغا ١/٤٦١-٥٧٤ ، ١/٥٧٥-٥٩٦ ، ١/٥٩٧-٦٣٨ ، وانظر : مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ٣٠١-٣٠٣ وانظر : أبا الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري ، بدع التفاسير ، ١١-١٣ ، وانظر كذلك : دكتور فريد عوض حيدر ، علم الدلالة : دراسة نظرية تطبيقية ، ١٦٨-١٧٠ .

(٢) انظر دكتور خالد بن عثمان السبت ، قواعد التفسير : جمعاً ودراسة ٣٠/١

(٣) انظر : الشيخ محمداً أبازهرة ، أصول الفقه ص ٣

(٤) انظر هذه القواعد وغيرها دكتور خالد بن عثمان السبت ، قواعد التفسير جمعاً ودراسة ٥٣/١ وما بعدها .

وهذه القواعد وغيرها كثير وصل عددها عند بعض العلماء إلى ما يقرب من ثلاثمائة وستين قاعدة من قواعد التفسير — تمثل ضوابط لعملية التلقي ، لأن التلقي سواء أكان تلقي النص القرآني أو ما سواه لا بد أن ينطلق من قواعد وأصول ، تعود في الأساس إلى مقاصد المتكلم والسبب اللغوي ، والموقف أو المقام الذي بعث على وجود النص ، وهذا ما حاعت به اشتراطات العلماء في المفسر وقواعد التفسير التي أوجبوها عند تفسير القرآن الكريم ؛ فيكون بذلك ثمة تقارب بين شروط المفسر وقواعد التفسير وبين ضوابط التلقي التي وصل إليها العلماء الغربيون في صياغتهم أحدث نظريات التلقي ، على نحو ما سيتضح عما قريب .

ج - ٣ - ضوابط التلقي

شغلت عملية تلقي النص واستقباله النقاد قديما وحديثا ، وتعددت مناهجهم ومذاهبهم حولها ، نظرا لاختلاف تصوراتهم حول مفهوم النص ووظائفه من ناحية ، ومحاولة إخضاعهم مناهجهم الأدبية والنقدية لمذاهبهم الفكرية والفلسفية وخدمة مبادئها من ناحية أخرى .

إن عملية تلقي النص واستقباله يعني بها في جملة القول : التفاعل النفسي والذهني مع النص (١) ، أو إدراك معاني النص واستدھان غوامضه ومرامييه (٢) . وقد أخذ هذا المفهوم يشيع في النقد الغربي وبالتحديد في جامعة (كونستانس) الألمانية في السبعينات — تحت اسم (نظرية الاستقبال Reception Theory) ، إلا أن هذه النظرية عرفت في النقد العربي الحديث تحت اسم (نظرية التلقي) ولعل مصطلح (التلقي) أدق وأوقع من مصطلح (الاستقبال) ؛ لما يوحيه الأول من معاني التفاعل النفسي والذهني مع النص المتلقى ، على نحو ما ألمح إليه المفسرون (٣) في تفسيرهم الفعل (تلقى) في قوله تعالى

﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ تَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (٥) .

هذا ، وتجيء نظرية التلقي والاستقبال امتدادا منظورا للمدرسة البنيوية التي كانت منتشرة في ألمانيا وفرنسا — في اعتمادها على لغة النص ، إلا أنها فعلت دور القارئ والمتلقي

(١) انظر دكتور محمود عباس عبد الواحد ، قراءة النص وجماليات التلقي ١٤

(٢) انظر المقصود بمصطلحي : الإدراك والاستدھان عند أصحاب نظرية الاستقبال : روبرت سي هوليد ، نظرية الاستقبال : رؤية نقدية ، ترجمة رعد عبد الحليل ، ١١٠ .

(٣) انظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٢/١ ، ١٠٥/٧ .

(٤) البقرة ٣٧

(٥) النمل ٦

في إدراك معاني النص ، واستذهان غوامضه ، وسد فجواته ، واستكمال معانيه. ولذا ، فقد جاءت هذه النظرية ثورة على (المذهب الماركسي) الذي همّس دور القارئ في تلقي النص ، لأنه فرض على القارئ أن يتلقى النص في إطار وضعية إيديولوجية معينة ، تتوقف عندها رؤيته ونشاطاته الذهنية ، لتكون في خدمة المذهب أو الطبقة (١)؛ فالنص والفن عندهم ليس غاية في ذاته ، بل هو في عرفهم إبداع جماعي وتعاون فكري وإنتاج مثل أي إنتاج مادي ، وأن النظرة للأدب على أنه متعة جمالية من باب الترف الأرستقراطي الذي يحاربه (٢).

وبذلك جاءت هذه النظرية تحريراً لدور القارئ من الجبرية كما في الماركسية ، ومن الفوضى التي لا تخضع لمعايير كما في الوجودية ، ومن أن يكون قارئاً رمزياً يعايش التجربة من غير فهم ، أو قارئاً بنوياً تقف مهمته عند حدود الدور الوصفي المنوط به (٣) .
وعندئذ تجلى دور القارئ بشكل إيجابي ومشارك في صنع المعنى ومكمل للبناء الفني والدلالي للنص ، لا أن يقف عند مهمة التفسير التقليدي الذي يؤدي بدوره إلى وحود ثنائية بينه وبين النص . وصارت للقارئ مهمتان رئيسيتان في تلقي النص : الأولى ، مهمة الإدراك المباشر في فهم الهيكل الخارجي للنص ، الثانية مهمة استذهان مواضع الغموض والحذف والفراغات وبقع الإبهام الموجودة في النص (٤) . ويصبح بذلك التحام هيكل النص وظاهره (القاعدة الأمامية) ، وعمقه ومضمونه (القاعدة الخلفية) حاصل إجراءات القارئ الجيد وسلوكياته ، لا حاصل عمل الأديب ، وهذا جزء من إدراك الجمال وإنتاج دلالة النص ، الذي يقوم به القارئ عبر إجراءات قراءته وسلوكياتها عند تلقي النص ، يُصاف إلى ذلك دور (القارئ الضمني) الذي يفترضه الكاتب أو المبدع ويراعى وجوده بل يؤثر عليه عند إبداع النص ، على نحو ما أشار إلى ذلك ولف أيزر ، وهو من أبرز رواد نظرية الاستقبال في ألمانيا . (٥)

ومن ثم يتضح للعيان أن نظرية الاستقبال لدى أيزر وغيره رغم أنها جاءت مصححة لمناهج التلقي ، إلا أنها لم تتجح نجاحاً كاملاً في تأطير عملية التلقي ومنهجيتها ، فقد نست أو تناست في زحمة مقولاتها واهتماماتها بالنص والمتلقي – دور المتكلم أو المبدع وما يتصل به من عوامل نفسية واجتماعية وثقافية ولغوية ، ودور الموقف أو مناسبة النص وسياقه وما يتصل به من عوامل الزمان والمكان والسياق الثقافي العام .

(١) انظر : هنري أرفون ، الجمالية الماركسية ، ترجمة جهاد نعمان ٩ ، ٩١

(٢) انظر : هنري أرفون ، الجمالية الماركسية ٢٢

(٣) انظر : دكتور محمود عناسر ، قراءة النص وجماليات التلقي ٢٠

(٤) انظر : روبرت سي هولب ، نظرية الاستقبال ١٠٢ وما بعدها .

(٥) انظر : روبرت سي هولب ، نظرية الاستقبال ١٠٣ ، وانظر كذلك ذياب شاهين ، التلقي والنص الشعري ٣

وبذلك يتضح لنا أن ضوابط عملية التلقي لا تأتي من منهج أو مذهب يفهم النص ويتلقاه في ضوء عنصر واحد أو عنصرين من عناصره المشاركة في إنتاجه ؛ وإنما تأتي من منهج يراعي في النص اللغوي العام أو الأدبي الخاص ، أو النص القرآني المقدس ، سياقه اللغوي وسياق الموقف والسياق الثقافي العام ، وقصدية المتكلم ، ودور المتلقي في الفهم والإدراك والتفاعل النفسي والذهني مع النص في تفسيره وتحليله واستدراك ما ورائياته ، وذلك على نحو ما أشارت الدراسة في ضوابط المنهج التداولي في نظرنه الشاملة لعناصر النص سواء عند إنتاجه أم تلقيه .

ولذا ، فإن ثمة إشكاليات كثيرة وقع فيها العديد من مذاهب التلقي ومناهجه وتطبيقاته ، سواء على مستوى تلقي النص اللغوي العام ، أم على مستوى تلقي القرآن وتفسيره ، أم على مستوى تلقي النصوص الأدبية ، وهذا ما سنتناوله الدراسة بالتفصيل في مبحثها التالي .

ثانياً : - نماذج من تطبيقات الرواية والتلقي (رؤية نقدية في ضوء التداولية)

إذا كانت الدراسة في قسمها الأول قررت ضوابط الرواية والتلقي في ضوء تداوليات الخطاب ، ووضعت أيدنا على الأسباب التي أدت إلى وجود إشكاليات في مناهج الرواية والتلقي - فإنها في هذه القسم الثاني تحلل وتنتقد - في ضوء المنهج التداولي - نماذج من تطبيقات الرواية والتلقي على مستوى : رواية الشعر العربي ، وتلقي القرآن ومناهج التفسير ، وتلقي النصوص الأدبية والمدارس النقدية ، وتلقي التعبيرات اللغوية العامة ومناهج التحليل الدلالي ، وذلك في أربعة مباحث فرعية ، مسبقة بمبحث عن إشكاليات الرواية والتلقي وإمكانية التأويل ، وذلك على النحو الآتي : -

أ - إشكاليات الرواية والتلقي وإمكانية التأويل

ليس من ريب في أن النص بنية معقدة الأنسجة متجادلة العناصر التي يشارك - كل بنصيبه - في إنتاجه ، من مثل : المتكلم أو المبدع ، والسياق بكل مستوياته ، والمتلقي بنوعيه الضمني والخارجي ، فضلاً عن عناصر أخرى من : تداوليات الخطاب حال كون النص شفويًا وعلامات الترقيم حال كون النص مكتوبًا . وليس من ريب كذلك أن تأتي مقارنة النص وعملية تلقيه بنفس الدرجة من التعقيد والتجادل ؛ الأمر الذي جعل ثمة مشكلة في التلقي والتأويل .

بيد أنه مع الإقرار بصعوبة التلقي والتأويل ، إلا أن الباحث لا يرى استحالة في تحقيق هذه الغاية من تلقي النص وتفسيره وتأويله في إطار من الضوابط المنهجية النابعة من عوامل إنتاجه ومؤثرات وجوده وكونه مجموعة من البنى اللغوية المترابطة بإحالات وروابط دلالية في

تية جمالية ومعنوية شاملة ، عملت على تشكيلها واختبار مفرداتها عوامل من : المتكلم والسباق والمتلقى .

والباحث يُرجع إشكاليات التلقي الملاحظة في نعدد مباحجه وتعاقيها على النص قدينا وحدينا - إلى أن كل منهج من هذه المناهج يقصر نظرتة في تلقي النص على عنصر أو عامل واحد من العوامل المشاركة في إنتاجه ، على نحو ما نجد في مناهج مثل: المنهج النفسي والاجتماعي والميثولوجي ، والتاريخي ، التي أسندت السلطة في التلقى إلى المتكلم وما يتصل به من عوامل اجتماعية وتاريخية وميثولوجية . (١) وكذا المنهج النبوي الذي ثار على هذه المناهج وأعلن رواده مثل (رولان بارت) موت المؤلف وقصر تلقيه النص على النص وبينته اللغوية المستقلة التي تحمل المعنى والتجربة دون الحاجة إلى المؤلف ، فألغى بذلك دور المتكلم وسحب سلطة المتلقى وأسندها إلى النص (٢) ، ثم تعاقبت المناهج النقدية التي تعطي السلطة للنص مثل (التفكيكية) حتى جاءت نظرية الاستقبال أو التلقي على يد (ياكوبسون وأيزر) في السبعينات في ألمانيا ، وأسند سلطة التلقي إلى (القارئ أو المتلقى) . وتردد عند أصحاب هذه النظرية ، مقولات في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب ، من مثل : النص ميت لا يحيا إلا بالقراءة ، ولذة النص ، وجمالية التلقي ، والقراءة الحرة التي تنتج معنى النص وتعيد صياغته ، والقارئ الحر صاحب أفق التوقع ووجهة النظر الجواله ... وغير ذلك من المقولات التي أعطت السلطة كاملة للقارئ أو المتلقى ، بحيث يصبح المتكلم والنص نفسه ميتين ، لا حراك فيهما ، ولا دور لهما مع المتلقى الذي يصنع المعنى وينتجه ويشكله . (٣)

والحق أن في هذه المقولات من الخطورة شيئا عظيما ، لأنها تقضي على مفهوم النص وعملية التلقي ذاتها ، فهذه المقولات وإن أقامت عوج التلقي في المناهج السابقة عليها التي حياء التلقي وتأويل النص عند أصحابها مغلبا أو جاهزا وليس نابعا من أسس التحليل النصي أو رؤية المتلقى في قراءته للنص - إلا أن هذه المقولات جاءت من المبالغات بما يقضي على عملية التلقي في مهدها ، لأنها تعطي الحرية كل الحرية للقارئ الذي ينتج المعنى ويصنعه ويشكله ويصوغه ، وي طرح ما يشاء من أسئلة على النص يخلق بها أفقا من التوقعات ووجهة النظر الجواله التي لا يحددها زمان ولا مكان ولا شيء من لغة النص ولا مبدعه ، فكيف يحد القارئ

(١) انظر في ذلك : إشارات في هذه المناهج ونقدها لدى دكتور محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ٨٤ وما بعدها ، وانظر في ذلك دكتور رجاء عيد ، القول الشعري منظورات معاصرة ٧-٢٠ .

(٢) انظر : رولان بارت ، لذة النص ، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان ١-١٥ .

(٣) للمزيد عن المعلومات : حول نظرية التلقي ومقولاتها ، انظر : دكتور بشرى موسى صالح ، نظرية التلقي ٣١-٥٤ ، وانظر : جان ستاروبينسكي ، ايف سيفريل ، دانييل هنري باجو ، في نظرية التلقي ، ترجمة دكتور

حدود وهو الذي — في نظر أصحاب نظرية التلقي — أعلن موت المؤلف والنص ، وهو الذي يعيد بقراءته إليهما الحياة ؟! . وبذلك على منهج هؤلاء توشك عملية تلقي النص من أن تكون ضرباً من الخيال والتوقعات والرؤى الذاتية التي يطرحها أو يبدعها المتلقي حول النص ، وكان النص فاقد الأهلية والهوية والأهمية ، لا قيمة له ولا لمؤلفه في ذاتهما ، والقيمة والمعنى فقط عند القارئ أو المتلقي ، بحجة أن النص ليس ملكاً للمؤلف وأن النص الجيد يخرج عن إطار زمانه ومكانه وموضوعه ، وأن المدع يقول ما يشاء والناقد يرى ما يشاء وأن قراءة النص نص جديد ، وبعد أن بتنا نسمع أن المعنى في بطن الشاعر ، غدونا نسمع أن المعنى في بطن المتلقي فهمل يُعقل أن هذا الكلام على إطلاقه صحيح ؟!

والحق أن هذه المقولات تحتاج إلى تحرير ونقد ، علي أن أوجّل تفصيل القول فيها في بحث مستقل بمشيئة الله تعالى ، وأكتفي هنا بإيجاز القول بأن عملية تلقي النص وتأويله ليست مستحيلة ، بل هي ممكنة عندما نعود ونحتكم في هذه العملية لكافة العناصر التي شاركت في إنتاج النص ، وعلى أن يلم القارئ بقواعد التلقي على نحو ما اشترط علماء التفسير الإمام بقواعد التفسير ، ثم يبدأ القارئ بالنص اللغوي ، ليتفاعل مع بنيته الأمامية وصولاً إلى بنيته الخلفية مستعيناً في ذلك بين الحين والآخر بمعلومات يجمعها عن مؤلف النص وسياق الحال والسياق الثقافي العام الذي أحاط به وقت التأليف ، وليس من مانع بعد ذلك أن يكون للمتلقي رأيه في تفسير النص وتأويله ، ما لم يلوّ عنق النص أو ذراعاته ، أي يكون له على رأيه سند أو وجه من أوجه النص المحتملة .

ولست بدعاً من الباحثين فيما قررته من أسس وضوابط لقراءة النص وتلقيه ، فلقد ألمح إلى بعض هذه الضوابط الدكتور نصر أبو زيد في سياق حديثه عن إشكاليات القراءة وآليات التأويل ؛ إذ ذكر أن معضلة التأويل تأتي من أن بعض مذاهب التلقي مثل الواقعية الاشتراكية الماركسية أهملت وقضت على علاقة القارئ بالنص ، قال : " إن جانب علاقة النص بالمفسر ظل جانباً مهماً حتى في الواقعية الاشتراكية " (١) . وقال " تتمثل المعضلة الحقيقية في أن كل ناقد يزعم أن تفسيره للنص هو التفسير الوحيد الصحيح " (٢) ، كما أشار كذلك إلى أن معضلة القراءة والتأويل تأتي من أن القارئ يبدأ من فراغ ثقافي ومعرفي للمجال الذي ينتمي إليه النص ، فضلاً عن المجالات الأخرى التي تتقاطع وتتشابك معه : " وهذا التحقق العيني الملموس يجب أن يكون أحد هموم القراءة الواعية للتراث في أي مجال من مجالاته فالقراءة التي تعكف على مجال ما

(١) د . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٧ ، وانظر هذا المعنى كذلك : هنري أرفون ،

الجمالية الماركسية ، ترجمة ، جهاد نعمان ، ٩ ، ٢٢ ، ٩١ .

(٢) د . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ١٦

عكوفاً مغلفاً تعجز عن اكتشاف الدلالات الحقيقية لمنجزاته المعرفية ... ومعنى ذلك أن أي قراءة لا تبدأ من فراغ ، بل هي قراءة تبدأ من طرح أسئلة تبحث لها عن إجابات . وسواء أكانت هذه الأسئلة التي تتضمنها عملية القراءة صريحة أو مضمرة ، فالمحصلة في الحالتين واحدة ، وهي أن طبيعة الأسئلة تحدد للقراءة آلياتها " (١)

والمنتقى أن تكون هذه الأسئلة التي يطرحها القارئ على النص يبغي الإجابة عنها - مستمدة من موضوع النص ، وحدود بنيته اللغوية السطحية أو الأمامية Surface Structure والعميقة أو التحتية Deep Structure ؛ ومستمدة كذلك من علاقة التشابه بين السياق الثقافي للنص والسياق الثقافي للمتلقي . المهم ألا تكون هذه الأسئلة مستمدة من خيال المتلقى وتوقعاته العنثية ؛ ليتسنى له في النهاية الإجابة عن هذه الأسئلة من واقع البنية اللغوية والثقافية للنص ، لا من رؤيته الذاتية وقناعاته الأيدولوجية التي يلقى بعينها على النص ، يحمله إياها ، وهو منها براء .

وبناءً على ما تقرر من ضوابط للتلقى ، جاء السير على خالفها بنماذج تطبيقية ناقصة في الرواية والتفسير والتأويل ، وهذا ما ستوضحه الدراسة في مباحثها الآتية : -

ب - رواية الشعر

لا شك أن اللغة العربية من اللغات الموعلة في القدم ، ومن سمات اللغات القديمة كثرة الإيقاع والتنغيم ، ولذلك فالعربية " تفوق اللغات الحديثة فوقاً ووضوحاً في الموسيقى والغناء ... والنغم والوزن والتطريب ، والرنين من عناصرها الرئيسية وصفاتها الأصيلة ... وشعرها المشتق من كيانها يحمل خصائصها وميزاتها ، فهو كلام موسيقى متنغم متوازن ... ومن هنا كان الأصل في الشعر أن يلقى إلقاء ، وإن شئت فقل ينشد إنشادا ، لأنه غناء أو بسبب من الغناء ، وكثيرا ما يوصف بأنه سجع الحمامة ، وتغريد البلبل ، وصدح العندليب ، وشدو الهزار ، ورنين الوتر " (٢)

وإذا كان الشعر العربي شعراً غنائياً بُني على الوزن والإيقاع والموسيقى ، فقد اعتاد الشعراء أن ينشدوا أشعارهم : إنشادا أي يرفعون أصواتهم في غنائهم إياه على مسامع غيرهم ، بل عرف عن بعضهم وهم كثر عادات وطقوس معينة كانوا يمارسونها عند إنشاد قصائدهم ، على نحو ما عرف عن الخنساء ، كانت تهتز في مشيتها ، وننظر في أعطافها ، عندما تنشد قصائدها ، فعلت ذلك عند إنشادها الرائية التي تقول فيها :

كانه علم في رأسه نار
وإن صخرأ إذا نشتو لنحار

وإن صخرأ لتأتم الهداة به
وإن صخرأ لمولانا وسيدنا

(١) د . نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ٥-٦

(٢) دكتور علي الجندي ، الشعراء وإنشاد الشعر ٢١-٢٢ .

وكان كعب بن زهير ينشد شعره ثم يثني عليه ، وأثر عن الكميت أنه إذا أنشد قصيده كان يصنع لها خطبة في الثناء عليها ، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - ينصب لحسان بن ثابت منبراً في مسجده ، ويسمع منه ويقول له : " أجب عني ! اللهم أیده بروح القدس " (١) وفي ذلك يقول حسان بن ثابت :

تغنّ في كل شعر أنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمار
وقال البارودي :

يزيد في الإنشاد حسناً كأنني تفتت به سحرأ وليس به سحر

هذا ، وإذا كان الشعراء قد حرصوا على غناء شعرهم وإنشاده فقد حرص على ذلك الرواة الذين رووه عنهم ، لأن معظمهم شعراء ورواة كانوا يدركون جيداً أن إتقان الشعر في إنشاده وغنائه سر ذيوعه وانتشاره وبقاء أثره في الناس ، فلا يرأون يتناقلونه عبر الأجيال ، والعكس بالعكس صحيح فقلة جودة الإنشاد تقلل من ذيوع القصيدة كما تقلل من أثرها في الناس ، ولا عجب فكم من أبيات أجيد أدائها صنعت في الناس صنيع السحر ، وذاعت فيهم ذيوع الحكمة والمثل ، وكم من أبيات وقصائد لم يجود أدائها ولم يحسن إنشادها فلم تؤثر في الناس ولم تدع فيهم .

" ولا شك أن الأداء الشاجي والإلقاء المنعم والصوت العذب ، يستهويهم بادئ ذي بدء ، ويستحوذ على مشاعرهم أول وهلة ، وينفت في أعصابهم خدراً لذيذاً ويصرفهم عما وراء الصور اللفظية : من معان وأفكار وأخيلة ربما كانت من النوع التافه أو العقيم أو الفاسد أو المتناقض أو المحال ، وصدق الشاعر في قوله :

إن الحديث تغرّ القوم جلوته حتى يغيره بالوزن مصمار
فعند ذلك تستكفي بلاغته أو يستمر به عبي وإكثار

وكأين من قصيدة اهتز الناس لسماعها عجباً ! وترنحوا بها طرباً ! حتى إذا نشرت في صحيفة ، أو دوتت في كتاب ، وقرأوها في تودة وروية ، زروا عليها مبنى ومعنى ، وعدوها من سقط المتاع ، وأنكروا على أنفسهم استحسانهم لها أولاً ، واتهموها بالغفلة والبله ! ولكنها روعة الإنشاد التي تنقل السامع من عالم الوعي إلى عالم الطرب الموشى المجنح ، المتموج بالنشوة المستكرة " (٢)

(١) انظر : دكتور علي الجندي ، الشعراء وإنشاد الشعر ، ٤٤ ،

(٢) دكتور علي الجندي ، الشعراء وإنشاد الشعر ، ١٠ .

وجملة القول أن الشعر لا يمكن تلقيه كما يجب إلا مُنشداً مُعنى ، لأنه ما بُني على الوزن والموسيقى والإيقاع إلا لتكون هذه الأشياء جزءاً منه ، لا ينفك حولا يجوز أن ينفك عنه ؛ وبذلك لا تصح روايته بدونها . وهذا ما يؤصل عندنا تداوليات الخطاب ومفهوم المنهج التداولي للنص بوصفه خطاباً ومشهداً لغوياً ، تصاحبه تداوليات الخطاب من مثل : الإشارات والحركات الجسمية والتنغيمات الصوتية ، لما لها من أثر فاعل في صياغة النص جمالياً ومعنوياً سواء عند المبدع أو المتلقي .

ج- تلقي القرآن ومناهج التفسير

لقد قررت الدراسة في مبحث سابق () ضوابط التلقي ، كما بُنيت التشابه الكبير بين هذه الضوابط وبين قواعد التفسير وشروطه التي اشترط العلماء الإلمام بها للشروع في تلقي النص القرآني وتفسيره ، وهي في هذا المبحث تناقش أن أي إخلال بضوابط التلقي أو بشروط التفسير ، يؤدي بالمفسر إلى القول في كتاب الله : ما لم ينزل به سلطاناً ، فيؤدي به إما إلى القول ببدع من التفسير والتأويل ، ما لم نجد له سنداً أو دليلاً من ألفاظ القرآن الكريم وعباراته ، وإما إلى حمل الآيات على عموم معانيها الظاهرة وإطلاقها دونما النظر إلى مقيدات المعنى ومخصصاته من السياق اللغوي الخاص أو العام ، وإما إلى صرف لفظ الآيات عن ظاهره إلى معنى فيه تكلف غير مقبول .

وتناقش الدراسة في هذا المبحث بعضاً من تفاسير القرآن الكريم ومناهجها في ضوء المنهج التداولي ، على أن تبين مواضع الجودة أو النقص أو البدع فيما تذكره من تفاسير ، وذلك على النحو الآتي .

لقد تطور التفسير من الرواية إلى التدوين ، وتعددت مناهجه بين التفسير بالمأثور إلى التفسير بالرأي والاجتهاد ، واختلفت تفاسير الرأي والاجتهاد باختلاف مذاهب المفسرين ، فكان ثمة تفسير صوفي ، وثان شيعي ، وثالث معتزلي ، ورابع خوارجي ، على نحو ما ستوضح الدراسة .

فلقد بدأ التفسير بالرواية في عصر نزول الوحي وتفسير الرسول - صلى الله عليه وسلم - ما غمض على الصحابة فهمه من القرآن الكريم ، ثم دون تفسير الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع ما دون من أحاديثه في نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني ، ثم انفصل التفسير عن الحديث وأصبح علماً مستقلاً بذاته ، ووضع التفسير لكل آية ، على يد جماعة من العلماء مثل ابن ماجه ٢٧٣ هـ ، وابن جرير الطبري ٣١٠ هـ ، وهي تفاسير مروية بالإسناد إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ثم جاءت بعد

(١) انظر: الدراسة في مبحثها الخاص بقواعد التفسير وضوابط التلقي .

ذلك تفاسير مختصرة للأسانيد ، ثم مجردة عنها ، وكان هذا باب شر عظيم ، جر على التفسير أقوالاً وبدعاً وإسرائيليات مجهولة السند ، وكثرت التفاسير بالرأي والعقل ، وتأثرت بالعلوم العقلية ، والمعتقدات المذهبية ، وأخذ المفسر يغلب على تفسيره مذهبه النحوي مثل أبي حيان في (البحر المحيط) ، أو العقلي مثل الرازي في (مفاتيح الغيب) ، أو العقدي مثل تفاسير الصوفية ، نحو (عرائس البيان) للورتجبي و (إعجاز البيان في تفسير فاتحة القرآن) للقونوي ، وتفاسير المعتزلة مثل (الكشاف) للزمخشري ، وتفاسير الخوارج مثل : (هميان الزاد إلى دار المعاد) لمحمد بن يوسف إطفيش الإباضي ١٣٣٢ هـ ، وتفاسير الشيعة (الإمامية الاثني عشرية) ، مثل : (البرهان في تفسير القرآن) للبحراني ١١٠٧ هـ و (تفسير القرآن) لعبد الله العلوي ١١٨٨ هـ . (١)

ولا شك أننا لو نظرنا من منظور علمي في تلقى القرآن الكريم وتفاسيره في إطار تغليب المفسر لمذهبه العقدي ولرواه الفكرية الجاهزة ، دونما الاستناد إلى أدلة من ألفاظ القرآن ومعانيها اللغوية والسياقية ، أو من المقاصد الشرعية — لما ترددنا لحظة في الحكم بتعليق النظر في هذه التفاسير ، نظراً لمخالفتها الصريحة لقواعد التفسير والتلقي في الاحتكام إلى السنن والسياق . والعجب أن أصحاب هذه التفاسير هربوا من إسار الأقوال المأثورة ، ليحكموا رأيهم واجتهادهم في النص فوقعوا في إسار مذهبهم ورواهم المقتنعة ، فغابت آراؤهم واجتهاداتهم النابعة من ألفاظ الآيات ومعانيها ، لأن المفسر عندئذ يعتقد معنى من المعاني المذهبية ، فيفسر ألفاظ القرآن على ذلك المعنى الذي يعتقد .

ومن هذه التفاسير ، تفسير الزمخشري لقوله تعالى : **وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ *إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** (٢) حيث ذهب هنا إلى إنكار رؤية الله على نحو ما يذهب المعتزلة ، وأول معنى الأيتين : وجوه يومئذ ناصرة لنعمة ربها ناظرة ، على التقديم والتأخير ، وعلى أن (إلى) بمعنى نعمة مفرد آلاء ، وأن (ناظرة) بمعنى منتظرة أو متوقعة ، وأن الاختصاص والتقديم — على حد قول الزمخشري — لدليل على أن النظر هنا التوقع لنعمة الله ، وإلا فما فائدة الاختصاص والتقديم في رؤية المؤمنين لله ؟ (٣) وبذلك يحمل الزمخشري ألفاظ الآية معنى خطأ دون الظاهر المراد ، فيكون الخطأ عنده في الدليل والمدلول معاً ، لأن حمل الآية على الظاهر والشائع من معاني

(١) للمزيد من هذا الباب ، انظر : دكتور رمزي نعاية ، بدع التفاسير في الماضي والحاضر ٧-١٦ ، ٢٥-

(٢) القيامة ٢٣، ٢٢ .

(٣) الزمخشري ، الكشاف ، تحقيق محمد الصادق صحاري ١٩٢/٤ .

ألفاظها في اللغة — ما لم يكن ثمة مخصص أو مفيد من السياق — أولى من حملها على الشاذ أو غير الظاهر (١) .

وهذا ما جعل الإمام باصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي يرد على الزمخشري في هذا الموضوع وغيره من المواضع التي بناها برؤيته الاعتزالية عن صواب التفسير وأصوله ومن رده على الزمخشري في هذا الموضوع قوله : " ما أقصر لسانه عن هذه الآية ، فكم له يدندن ويطنن في جحد الرؤية ويشفق القباء ويكثر ويتعمق ، فلما فغرت هذه الآية فاه صنع في مصامتها بالاستدلال ؛ على أنه لو كان المراد الرؤية لما انحصرت بتقديم المفعول لأنها حينئذ غير منحصرة على تقدير رؤية الله تعالى ، وما يعلم أن الممتع برؤية جمال وجه الله تعالى لا يصرف عنه طرفه ولا يؤثر عليه غيره ... ونحن نشاهد العاشق في الدنيا إذا أظفرته برؤية محبوبه لم يصرف عنه لحظة ولم يُؤثر عليه غيره فكيف بالمحب لله عز وجل " (٢)

ومن بدع التفاسير ما فسره المعتزلة في قوله تعالى : ﴿ وَرَسُولًا قَدْ قَضَىٰ كِتَابَهُ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرَسُولًا لَمْ يَمَسُّهَا الْكَلِمَةُ ﴾ (٣) حيث تعارض مذهبهم في صفة الكلام لله تعالى ، حيث جاء المصدر مؤكدا للفعل ، رافعا لاحتمال المجاز ، فيادروا في تفسيرهم — على نحو ما فعله الزمخشري في كشفه — إلى قراءة غير متواترة تتفق ومذهبهم ، حيث تنصب لفظ الجلالة وترفع (موسى) على أنه فاعل . وذهب بعضهم إلى إبقاء الآية على القراءة المتواترة برفع لفظ الجلالة على أنه الفاعل ، ولكنه تكلف وحمل معنى (كلم) على الجرح ، ويكون المعنى ، حرح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن (٤) . ويعلق الإمام ناصر الدين المالكي على الزمخشري في ذلك بقوله : " بأن تفسير الزمخشري نفسه هو من بدع التفاسير لأنه بتكبير الخصوصية الموسوية في كلام الله له " (٥)

ومن يدع تفاسير الاثنى عشرية من الشيعة الذين يؤمنون بتعاليم مثل : عصمة أئمتهم ، والمهدية أي خروج الإمام المهدي المنتظر الذي سيخرج في آخر الزمان ليملا الأرض عدلا ، والرجعة أي رجعة الرسول — صلى الله عليه وسلم — إلى الدنيا بعد ظهور المهدي ، وعلى

(1) انظر : دكتور رمزي نعاة ، بدع التفاسير في الماضي والحاضر ٢٢

(2) الإمام باصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري المالكي ، الإنصاف فيما تضمنه الشكاف من الاعتزاز ،

بهامش كتاب تفسير الكشاف للزمخشري ١٩٢/٤

(3) النساء ١٦٤ .

(4) الزمخشري ، الكشاف ٥٨٢/١ .

(5) الإمام ناصر الدين المالكي ، الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزاز بهامش تفسير الكشاف للزمخشري

وسائر الأئمة الاثني عشر، ويرجع خصومهم أبو بكر وعمر ويقتصون منهم ، والتقية وهي المداراة والمصانعة للسلطان — من بدع تفاسير هؤلاء ما جاء به السيد عبد الله العلوي في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَكَّكُمُ اللَّهُ وَمَرْسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَمِينُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ مُرَاكِعُونَ ﴾ (١) يقول : "إنها نزلت في علي عليه السلام حين سأله سائل وهو راعع في صلاته ، فأوما إليه بخنصره فأخذ خاتمه منها ... وتدل على إمامته دون سواه للحصر ، وعدم اتصاف غيره بهذه الصفات ، وغير عنه بصيغة الجمع تعظيما ، أو لدخول أولاده الطاهرين (٢)"

ومن بدع تفاسير الخوارج الذين يؤمنون بأن الكبيرة كفر يستوجب الخلود في النار — ما أورده محمد بن يوسف إطفيش الإباضي ١٣٣٢ هـ — والإباضية أعدل فرق الخوارج — في قوله تعالى : ﴿ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٣) ذكر أن السينة هنا عامة وهي الخصلة القبيحة أو الذنب الكبير سواء أكانت نفاقاً أو شركاً ، فإنه يوجب لصاحبه الخلود في النار ، ونفي كلام ابن عباس بأن المقصود بالسينة هنا (المشرك) (٤) والذي دفعه هنا إلى القول بذلك مذهبه بأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ، ولم يراع فهم هذه الآية وما يشبهها في القرآن من آيات — ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم في تفسير (الظلم) بالشرك في قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَلِمَاتُهُمْ يَلْسَنُوا أَيْمَانَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ لَكُمْ بِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٥) ولم يأنه للأحاديث النبوية الصحيحة التي تقول بأنه لم يخلد في النار من كان في قلبه ذرة من إيمان . فجاء تفسيره من منطلق رؤيته المذهبية بدليل من ظاهر اللفظ وعموم معناه ، دون الرجوع إلى مقيدات المعنى ومخصصات الدلالة من السياق اللغوي العام ، وفي ذلك مخالفة صريحة لضوابط التفسير والتلقي .

وهكذا يأتي تلقي القرآن وتفسيره بالرأي والاقتصار على النظر في معاني ألفاظه دون الرجوع إلى محددات معانيه وموضحات مقاصده من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم — وقواعد التفسير ، والعلوم للمشاركة في التفسير ، كالعلم بقواعد اللغة وأسباب النزول ، والقراءات

(١) المائدة ٥٥ .

(٢) السيد عبد الله العلوي ، تفسير القرآن ٢ ، نقلاً عن دكتور رمزي نعاغة ، بدع التفاسير في الماضي والحاضر ٦٠ ، ٦١ .

(٣) البقرة ٨١ .

(٤) محمد بن يوسف إطفيش ، همنار الزاد إلى دار المعاد ١/١٤٠ ، نقلاً عن دكتور رمزي نعاغة ، بدع التفاسير في الماضي والحاضر ٧٢-٧٤ .

(٥) الأنعام ٨٢ .

القرآنية والناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه ، والمكى والمدنى – يأتي ببدع من المعانى التي لم تحتلمها ألفاظ القرآن وآياته ، وإن احتملها ظاهرها فلم يحتلمها سياقها اللغوي العام أو الخاص . وعلى الجانب الآخر ثمة تفاسير راعت بحق صواب التلقى وقواعد التفسير وجمعت في نفس الوقت بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى ، وفسرت القرآن الكريم برؤية إبداعية حرة نابعة من الواقع المعاصر أو الحديث في ضوء قواعد التفسير وضوابط التلقى – مثل تفسير الشيخ سيد قطب (فى ظلال القرآن) ، حيث انطلق فى تفسيره من الكليات إلى الجزئيات أى من تحليل الآيات الظاهرة فى السورة أو المكررة أو التى تدور حولها سائر آيات السورة ومعانيها ؛ ليكشف لذلك السياق العام للسورة سواء على مستوى المعنى أو على مستوى الأسلوب ، ثم يربط بين واقع الآيات فى الماضى والحاضر ، ثم يحلل بعد ذلك السورة آية آية ليؤكد فى كل آية المعنى العام والمقصد الإجمالى للسورة . فلا غرو بعد أن نقول بأنه راعى فى تفسيره الضوابط والأصول التى يجب أن تراعى عند تفسير النص وتلقيه ، فلم يتجاهل أياً من : النص أو قصدية المتكلم أو السياق اللغوي والمقامى للنص ، فضلاً عن دور المفسر الذى يتفاعل مع هذه العناصر بكل ما عنده من معلومات ورؤى وقدرات على القراءة والتفسير .

وهذا هو المطلوب فى قراءة النص وهو أن تكون هناك رؤية واقعية فى تفسير النص فى ضوء قصدية المتكلم والسياق اللغوي للنص سواء أكان الخاص أو العام .

د- تلقى النص الأدبي والمدارس النقدية

تعد عملية تلقى النص الأدبي مشكلة قديمة قدم النقد العربى واليونانى ، بيد أنها فى نفس الوقت حديثة متجددة بتجدد المذاهب النقدية التى تعددت وتعاقت على حلها ومعالجتها عبر الزمان ، وما كان تعددها إلا زيادة فى حجم المشكلة وتعقيدها ؛ إذ حاول كل مذهب أن يخضع عملية تلقى النص لفلسفته وأفكاره الخاصة ، وبصيغها بصيغته ، ويوظفها لخدمة مبادئه ومقاصده ، فاختلقت هذه المذاهب والرؤى حول صياغة النظرية وتطبيقاتها .

فمذاهب تتلقى النص بالنظر – بعيداً عن بنيته اللغوية والجمالية – إلى كاتبه ومبدعه وظروفه النفسية والاجتماعية وبيئته وزمانه ، على نحو ما نجده فى بعض الأحكام النقدية عند

العرب في القرنين الثاني والثالث الهجريين (١) ، وبعض المناهج الحديثة مثل : المبهج الاجتماعي والنفسى والتاريخي والأيدولوجي (٢)

ومذاهب أخرى تلتقت النص بالنظر إلى النص ذاته [بنيتة اللغوية] ، غير أن بعضها نظر إلى النص بما يحمله من معانٍ وقيم أخلاقية ، على نحو ما نجده في بعض الأحكام النقدية عند العرب في القرن الثالث الهجري (٣) ، أو بما يحمله من معانٍ فكرية ومذهبية حديثة ، على نحو ما نجده في الماركسية التي نظرت إلى النص بوصفه إبداعاً جماعياً وتعاوناً فكرياً وإنتاجاً مثل أي إنتاج مادي (٤) وبعض هذه المذاهب التي أعلنت من شأن النص نظرت إليه لا من حيث قيمته المعنوية بل من حيث كونه بنية لغوية كلية تتبنى على مجموعة من البنى اللغوية الجزئية ، كما هي الحال في البنيوية الوصفية (٥) ، أو من حيث كونه بنية لغوية كلية تتبنى على ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الأسلوبية ، التي تعد بمثابة الجين الوراثي الذي يعكس الخصائص العامة للنص في دقته الشعورية وبنيتة الدلالية والجمالية ، على نحو ما نجده في الأسلوبية الإحصائية وأسلوبية الظواهر المانزة.

وثمة مذاهب أخرى تلتقت النص بالنظر إلى المتلقى ودوره في قراءة النص وصناعة المعنى وإبداع الدلالة فيه ، بصرف النظر عن قصدية المبدع من النص والأسباب النفسية والاجتماعية والمقامية التي أنتجت النص ، وبصرف النظر عن موضوع النص وزمانه ومكانه ومدعه ، وذلك على نحو ما نجده عند أصحاب نظرية التلقى مثل : وولف أيزر وهانز روبرت يابوس ، على نحو ما أسلفت الدراسة بيانه في المبحث الخاص بضوابط التلقى .

ولعل هذه هي أشهر المذاهب النقدية التي تتاوتت على قراءة النص وتلقيه ، وحاولت فهمه وتفسيره وتحليله ونقده ، بيد أن الدراسة ترى - من منظور تداوليات النص - أن كل مذهب من هذه المذاهب لم يقدم نظرية كاملة وتصوراً شاملاً لمفهوم النص وعناصره المشتركة

(١) انظر في ذلك اعتماد نقادنا العرب مثل الأصمعي وابن سلام الجمحي وابن قتيبة والمرزوباني في تقديم الشعر على مبدأ : الزمان ، المكان ، القدم والحداثة ، والكثرة الإنتاجية . راجع ذلك : ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ١٨/١ ، ١٣٧/١ ، وراجع : المرزوباني ، الموشح ١٣٧ ، وراجع : تفصيل ذلك كله دكتور محروس محمد إبراهيم ، النقد اللغوي عند العرب في القرن الرابع الهجري من ٩-٢٩

(٢) انظر إشارات من هذه المناهج ونقدها لدى : دكتور محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ٨٤ وما بعدها ، وانظر كذلك عباس محمود العقاد ، يسألونك ١٧٧ ، وانظر أيضاً دكتور رجاء عيد ، القول الشعري منظورات معاصرة ٧-٢٠ .

(٣) انظر في ذلك الناقد العربي ابن قتيبة في الشعر والشعراء ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ٨/١ .

(٤) انظر في ذلك : هنري أرفون ، الجمالية الماركسية ، ترجمة جهاد نعمان ، ٩ ، ٩١ .

(٥) انظر رولان بارت ، لذة النص ، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان ١-١٥ .

في إنتاجه ، بل ركز كل مذهب على إبراز عنصر من عناصر النص : النص ذاته أو المبدع أو المتلقي ، الأمر الذي جعل نظريته لعملية تلقي النص تقتصر أيضا على بيان عنصر واحد من عناصر النص وإهمال العناصر الأخرى ، أو على أحسن تقدير ركزت على إبراز عنصر واحد من عناصر النص على حساب العناصر الأخرى .

والحق أن الدراسة ترى أن عملية التلقي لن يتضح كنهها وتتبلور لها نظرية جامعة مانعة ، إلا بتحرير مفهوم النص وتحديد عناصره التي شاركت في إنتاجه ، لأن اللغة لا وجود لها إلا في أذهان الجماعة اللغوية ، بها يتكلمون وبها يفهمون ، فعملية الكلام والفهم هي الواقع التطبيقي للغة ، وأي كلام لا بد له من متكلم نكلمه في موقف وسياق ما دفعه إليه ، وأمامه أو على الأقل في ذهنه مخاطب ما يوجهه إليه ، وأي نص لغوي لا يخرج عن كونه كلاما وخطابا عمل على اختيار ألفاظه وتركيبه وأساليبه المتكلم ليعبر به عن قصيدة أثارها موقف وسياق ، ومتوجهاً به إلى مخاطب أمامه في الواقع أو حتى في متخيلته . ومعنى هذا أن النص بشارك في إنتاجه عوامل لغوية تتمثل في أصواته وصيغته والفاظه وتركيبه وأساليبه ، وعوامل أخرى غير لغوية تتمثل في كونه خطاباً له تداوليات الخطاب وعناصره من : متكلم ومتلق وسياق وزمان ومكان .

وبذلك لا تكتمل عملية تلقي النص ونظريته إلا في إطار اعتبار كل هذه العوامل اللغوية وغير اللغوية التي أنتجت النص وشكلت لحمته وسداه ، وهذا ما أكد عليه المنهج التداولي ، وأكدته وتؤكدته هذه الدراسة .

هـ - تلقي النص اللغوي العام ومناهج التحليل الدلالي

لا شك أن ثمة عوامل كثيرة لغوية وغير لغوية تؤثر في تشكل المعنى وتحققه في الاستعمال اللغوي ؛ فلا يتحقق المعنى في الاستعمال والخطاب اللغوي إلا بمؤثرات من كافة المستويات اللغوية للكلام : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والأسلوبية ، فضلاً عن مؤثرات أخرى غير لغوية ناجمة عن علاقة المعنى بعلم ومعارف ومجالات غير لغوية مثل علم الفلسفة والمنطق ، والنفس ، والاجتماع ، والرموز ، والاتصال ، والأنثروبولوجيا . (١) .

(١) انظر علاقة دراسة المعنى بالعلوم الأخرى : دكتور أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ١٥-١٦ ، وانظر كذلك : دكتورة لطيفة إبراهيم النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٣-١٦ ، وانظر تفصيل ذلك أيضا : Lyons . John . Semantics , VI , P : 137-144 .

وانظر العناصر المشاركة في تحديد المعنى : دكتور صائل رشدي شديد ، عناصر تحقيق الدلالة في العربية ١٦٩-١٩٩ ، حيث ذكر عشر لوازم لتحقيق الدلالة ، وهي لازمة : السياق ، والمقام ، والحديث الكلامي ، والمتكلم ، والمتلقي ، والزمان ، والمكان ، والثقافة ، والحالة النفسية ، والإشارة .

ولعل هذا ما يفسر لنا من ناحية لماذا كان المعنى مادة لكل هذه العلوم ، ومشار اهتمامات كل هذه المجالات المعرفية ؟ ومن ناحية أخرى يدل لنا — بما لا يدع مجالاً للرد — أن طبيعة المعنى ليست أحادية الجانب لغوية كانت أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها ، بل هي طبيعة متعددة الجوانب ، مثلها على حد تعبيرني مثل قطعة الماس ، النظر في أي جانب من جوانبها له انعكاس خاص .

وهذا ما يفسر لنا تعدد التعريفات والمفاهيم حول المعنى بتعدد النظريات الدلالية الحديثة التي اختلفت في تحديد المعنى بين كونه : الصورة الذهنية للشيء ، أو هو الشيء الخارجي المشار إليه ، أو العلاقة بين الرمز والصورة الذهنية ، أو هو الموقف والاستجابة لمثير كلامي معين ، أو مجموعة الاستعمالات السياقية للكلمة ، أو الدور الذي يؤديه في صحنه غيرها ، أو هو محصلة علاقات الكلمة بالكلمات الأخرى داخل الحقل الدلالي ، أو هو مجموعة العناصر الدلالية والخصائص التمييزية للكلمة . (١)

ولذا ، أخذت دراسة المعنى منحنيين كبيرين ((فقد يُدرس المعنى دراسة لغوية داخلية تقتصر على فحص الظاهرة اللغوية ، بعناصرها المختلفة ، فحسباً داخلية ذاتياً والنظر في العلائق المتنوعة التي تربط تلك العناصر ببعضها ببعض . وقد يُدرس المعنى دراسة تربطه بعوامل خارجية تؤثر في طبيعته وفهمه)) (٢)

وهذا ما جعل بعض اللغويين المحدثين يتساءل مقرراً بضخامة مشكلة دراسة المعنى ، قائلاً : " هل تتركز الدراسة على دلالة الألفاظ المفردة خارج السياق ؟ أم على تحديد دلالة تلك الألفاظ في إطار السياق اللغوي ؟ أم على دراسة معاني الجمل ؟ أم على هذه المعاني ضمن الإطار اللغوي المحض ؟ أم يدخل عنصر المقام أيضاً بالإضافة إلى السياق اللغوي ؟ وماذا عن المعنى الاجتماعي للجملة ؟ أم المعنى الحضاري ؟ إلى آخر هذه الأسئلة التي تشعب الموضوع بحيث يصبح من غير الممكن حصره " (٣)

وخلاصة القول في هذا المبحث أن نظريات المعنى ومناهج التحليل الدلالي تعددت وتباينت ولم تتجح في بداية أمرها في وضع تصور شامل للمعنى ، أو في وضع منهج علمي دقيق يحلل الدلالة ويكشف عن عناصرها ، بيد أن الباحث يرى أن هذه المناهج تطورت تطوراً ملحوظاً

(١) انظر نظريات المعنى الآتية : النظرية التصورية ، والنظرية الإشارية ، والنظرية السلوكية ، ونظرية السياق ، والرصف اللغوي ، ونظرية الحقول الدلالية ، والنظرية التحليلية — عند الدكتور محمود السعران ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ٢٤٤-٢٥٤ ، والدكتور أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ١٣٨-٥٤ .

(٢) دكتورة لطيفة إبراهيم النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٨ ، وانظر تفصيلاً رانعاً للعلوم اللغوية وغير اللغوية التي تشارك في دراسة المعنى ، المرجع نفسه ١٨-٣٤ .

(٣) نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٧ .

، فقد ندرجت نظريات الدلالة ومناهج التحليل الدلالي من الكلمة إلى الجملة إلى النص ، فبعد أن كانت نظريات الدلالة تركز على تحليل دلالة الكلمة ببيان مستوياتها اللغوية الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية ، أو ببيان عناصرها التمييزية ، أو ببيان مصاحباتها اللغوية ، أو ببيان سياقاتها اللغوية — ركزت على تحليل الجملة بنيويًا ، وتوليدًا في إطار العلاقات السنتجماية والبراجماتية داخل التركيب ، ثم ركزت حاليًا على تحليل الدلالة النصية ، أي تحليل الكلمات والتراكيب داخل الدلالة الكلية للنص ، أو بوصفها نصًا وخطابًا في موقف ، يُحلل في إطار العلاقات النصية السبعة وهي : السبك النحوي ، والحبك الدلالي ، والاستبدال أو التناص ، إلى جانب قصد المتكلم أو المبدع ، وإعلام المتلقي وإخباره ، وقبول المتلقي ، ومناسبة المقام ، وهو ما عُرف حديثًا تحت اسم (نظرية النص) أو (علم اللغة النصي) . (١)

ومعنى هذا فإن المنهج التداولي أو البراجماتي والمنهج النصي يُعدان من أحدث المناهج الدلالية وأفضلها في تحليل النص اللغوي ؛ لأنهما يراعيان تداوليات الخطاب أو العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر في تشكل النص وتحقق الدلالة على نحو ما بينت الدراسة .

(١) انظر تعريف النص وعلم اللغة النصي : دكتور صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ١٢١ ، وانظر

دكتور سعيد بحيري ، علم لغة النص ١٠٦ .

نتائج الدراسة

لقد أسفرت الدراسة بعد خوضها غمار البحث في موضوع [تداوليات الخطاب ... وضوابط الرواية والتلقي] ، وسبرها مجموعة من الفروض العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة - عن نتائج كثيرة تخللت ثنايا البحث ، ومن أهمها ما يلي : -

- ١- بيّنت الدراسة ضوابط المنهج التداولي ومفاهيمه الإجرائية في تلقي النصوص .
- ٢- كشفت الدراسة عن حميمية العلاقة بين المنهج التداولي وضوابط الرواية والتلقي ، وأهمية مراعاة تداوليات الخطاب عند تلقي النص بالقراءة أو التفسير أو التأويل أو النقدية .
- ٣- حررت الدراسة مفهوم (رواية النص) ، ونهت على أهمية رواية النص بتداوليات خطابه ومستلزمات حوارهِ ، وخطورة أن يُروى النص مبدعاً أو مجرداً عن صاحبه أو مبدعه ، أو سياقه الخاص والعام ، أو زمانه أو مكانه .
- ٤- حررت الدراسة مفهوم التلقي وضوابطه في إطار كونه قراءة أو تفسيراً أو تأويلاً أو نقداً للنص في ضوء عناصره اللغوية والخطابية والسياقية من ناحية ، ومراعاة إمكانية الإسقاط وعلاقات التماثل والمغايرة بين واقع النص وواقع المتلقي .
- ٥- قررت الدراسة - من ناحية - (دور القارئ) وأهميته البالغة في وجود النص : بسد فراغاته وتقدير محذوفاته وفهم إجلالاته واستدحان متضمناته ، ومن ناحية أخرى قننت (سلطة القارئ وحرية القراءة) بقوانين مستمدة من دستور عناصر النص وتداوليات خطابه - الأمر الذي يحرر القارئ في النهاية من أسر الرؤى المقنعة والتعاسير الجاهزة ، في الوقت الذي سمحت له بإبداع الدلالة في النص ، ما لم يخالف مبدأ من دستوره .
- ٦- حررت الدراسة (مفهوم النص) ؛ بوصفه خطاباً لا تنفصل عنه تداوليات خطابه ومستلزمات حوارهِ ، وبيّنت أهمية الاتفاق على هذا المفهوم في حل الإشكاليات المنهجية واختلافات النظرية والمذهبية في قراءة النص وتفسيره وتأويله ونقده .
- ٧- عرضت الدراسة بإيجاز مبين لكثير من مناهج التحليل الدلالي ، ومناهج التفسير ، والمذاهب النقدية - في إطار رؤية نقدية على ضوء من تداوليات الخطاب والمنهج التداولي .
- ٨- خلّصت الدراسة إلى منهج متوازن في التلقي ، جمع في تفسير النص القرآني بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي ، وفعل دور البنية اللغوية الكلية والجزئية ، والمتلقي ، والمتكلم أو المبدع ، والسياق ، في تأويل النص الأدبي ونقده ، أو في تفسير كلام المتكلم وفهمه . وأنه لا يمكن - بحال من الأحوال - فهم النص أو تفسيره أو نقده إلا في إطار العناصر التي أنتج النص في ظلها ، ولا يتحقق للنص دلالاته وجماله وتأثيره في المتلقي أو في الواقع إلا بها .

- ٩- بيّنت الدراسة أهمية القراءة المعبرة في النص النثري ، والإنشاد الشعري ، وتلاوة القرآن - عند رواية النص وتلقيه ، لأنها جزء لا يتجزأ من النص ، وخطوة أساسية لفهمه وتلقيه .
- ١٠- دللت الدراسة على الدقة العلمية والمنهجية لشروط المفسر وقواعد التفسير التي اشترطها العلماء لتفسير النص القرآني ؛ وذلك من خلال التشابه الكبير ونقاط الالتقاء التي أسفر عنها البحث في المقارنة بين شروط المفسر وقواعد التفسير وضوابط نظرية التلقي .
- ١١- برهنت الدراسة على الدقة العلمية والمنهجية في رواية الحديث النبوي ، وذلك من خلال مناقشة المحدثين فيما اعتمدوه لقبول الرواية من : شروط الراوي ، وصحة الرواية والسند ، وطرق الأخذ والنقل - على ضوء من ضوابط نظرية التلقي .

والله ولي التوفيق ، منه وحده السداد

وعليه التكلان والاعتماد .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر العربية :

- ١- دكتور أحمد محمد الإدريسي ، تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٩٠م .
- ٢- أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، دار الفيحاء ، دمشق ، ٢٠٠٠م .
- ٣- دكتور أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- ٤- براون وبيول ، تحليل الخطاب ، ترجمة دكتور محمد لطفى الزليطني والدكتور منير التريكي ، مطابع جامعة الملك سعود ، السعودية ، ١٩٩٧م .
- ٥- دكتور بشرى موسى صالح ، نظرية التلقى أصول وتطبيقات ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠١م .
- ٦- جان ستاروبينسكي ، فى نظرية التلقى ، ترجمة غسان السيد ، الأوتل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١م .
- ٧- ابن الجزري (مدرس على بن يوسف) ، طبية النشر فى القراءات العشر ، تحقيق للشيخ علي محمد الضعاع ، الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- ٨- دكتور خالد بن عثمان السبب ، قواعد التفسير جمعاً ودراسة ، دار ابن عفان ، السعودية ط ١ .
- ٩- ذياب شاهين ، التلقى والنص الشعري (قراءة فى نصوص شعرية معاصرة من العراق والأردن وفلسطين والإمارات) ، دار الكندي للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤م .
- ١٠- روبرت مي هوليب ، نظرية الاستقبال رؤية نقدية ، ترجمة رعد عبد الجليل ، دار الحوار اللادقية ١٩٩٢م .
- ١١- رولان بارت ، لذة النص ، ترجمة فؤاد صفا والحسين سبحان ، دار توبقال ، المغرب ١٩٨٨م .
- ١٢- دكتور رجاء عبيد ، القول الشعري : منظورات معاصرة ، مؤسسة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٩٥م .
- ١٣- دكتور رمزي نعاغة ، بدع التقاسير فى الماضى والحاضر ، مؤسسة أنوار ، الرياض ، السعودية ، ١٩٧١م .
- ١٤- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) ، البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ١٥- الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقابيل فى وجوه التأويل ،

- تحقيق محمد الصادق قماحوي ، مكتبة ومطبعة البياي الحلبي ، مصر ،
١٩٧٢ م .
- ١٦- دكتور سعد مصلوح ، نحو أجرومية للنص الشعري : دراسة في قصيدة جاهلية ، مجلة
فصول ، القاهرة ، ع ٢ ، يوليو ١٩٩١ م .
- ١٧- دكتور سعيد بحيري ، علم لغة النص : المفاهيم والاتجاهات ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ١٨- ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام) ، طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ،
مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ١٩- السيوطي (حلال الدين السيوطي) ، الإنقان في علوم القرآن ، تقديم دكتور مصطفى ديب البغا ، دار ابن
كثير ، سوريا ، ١٩٨٧ م .
- ٢٠- دكتور صائل رشدي شديد ، عناصر تحقيق الدلالة في العربية : دراسة لسانية ، الأهلية للنشر
والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٤ م .
- ٢١- دكتور صبحي إبراهيم الفقي ، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : دراسة تطبيقية على السور
المكية ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .
- ٢٢- ابن الصلاح (ابو عمرو بن الصلاح) ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، تحقيق دكتور عائشة عبد الرحمن
(بنت الشاطي) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .
- ٢٣- دكتور صلاح فضل ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ٢٠٠٤ م .
- ٢٤- عباس محمود العقاد ، يسألونك ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٢٥- أبو الفضل عبدالله محمد الفماري ، بدع التفاسير ، دار الرشد الحديثة ، المغرب ١٩٨٦ م .
- ٢٦- دكتور عبده الراجحي ، عرض كتاب المواضع : الاتصال والمعرفة ، مجلة عالم الفكر ، الكويت
، ع ٢ ، ١٩٨٧ م .
- ٢٧- دكتور علي الجندي ، الشعراء وإشاد الشعر ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٢٨- فان دايك ، النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ،
ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء ، دار إفريقيا الشرق ، د.ت .
- ٢٩- دكتور فريد عوض حيدر ، علم الدلالة : دراسة نظرية تطبيقية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة
، ١٩٩٨ م .
- ٣٠- ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ،
القاهرة ٢٠٠١ م .

- ٣١- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي) ، الجامع لأحكام القرآن ، تقديم خليل الميس ، ضبط ومراجعة صديقي جميل العطار والشيخ عرفات العشا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ م .
- ٣٢- الشيخ ابن قيم الجوزية ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥ م .
- ٣٣- دكتورة لطيفة إبراهيم النجار ، منرلة المعنى في نظرية النحو العربي ، العالم العربي للنشر والتوزيع ، الإمارات ، ٢٠٠٣ م .
- ٣٤- دكتور محروس محمد إبراهيم ، النقد اللغوي عند العرب في القرن الرابع الهجري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ م .
- ٣٥- محمد أبو زهسرة ، أصول الفقه ، دار الغد العربي ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٣٦- دكتور محمد محمد يونس ، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب ، دار الكتاب الجديد المحددة ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .
- ٣٧- دكتور محمد منـدور ، النقد المنهجي عند العرب ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ط ٤ .
- ٣٨- دكتور محمود السعمران ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧ م .
- ٣٩- دكتور محمود سليمان ياقوت ، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ م .
- ٤٠- دكتور محمود عباس عبدالواحد ، قراءة النص وجماليات النلقى بين المذاهب الغربية الحديثة وترشا النقدي دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- ٤١- المرزباني ، الموشح (مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر) ، تحقيق محمد علي النجاوي ، دار البيان العربي ، ١٩٦٥ م .
- ٤٢- دكتور مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب : دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .
- ٤٣- مناع القطان ، مباحث في علوم القرآن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٨ م .
- ٤٤- الإمام ناصر الدين محمد بن المنير المالكي ، الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بهامش كتاب تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاري ، مطبعة الباني الحلبي ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٤٥- نايف خـرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨ م .
- ٤٦- دكتور نصر حامد أبو زيد ، إشكاليات القراءة وآليات النلقى، المركز الثقافي العربي، لبنان، ١٩٩٢ م .
- ٤٧- هنري أرفسون ، الجمالية الماركسية ، ترجمة جهاد نعمان ، بيروت ١٩٧٥ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Halliday and Ruqaya Hasan, (1989) ,Language, Context and Text : Aspects of Language in Asocial Semiotic Prespective , Oxford University Press .
- 2- Lyons . John , 1990 , Semantics . Cambridge University Press .

رابعاً : مواقع الإنترنت:

1- [www . al_eman.com](http://www.al_eman.com)

الإعراب والمعنى

د/ محمد بن حماد القرشي

استاذ مساعد بمعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها

بجامعة أم القرى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

هذا بحث بعنوان (الإعراب والمعنى) دفعني إلى الكتابة فيه اهتمام الناس الزائد وهم يتصدون لدراسة النحو أو تدريسه بالإعراب ، وأصبح مما يُتندر به على هذا العلم وعلى معلميه قولهم : (أعرب ما تحته خط) ؛ إذ طفت معرفة علامات الإعراب ومعرفة ضبط أواخر الكلم على دراسة النحو وتدرسه ، على الرغم من أن معاني النحو وأبوابه لا تستبين بقريئة الإعراب وحدها ، فهي قاصرة في أحيان كثيرة عن أداء هذا الدور ما لم تقم قرائن أخرى معها للنهوض بهذه المهمة .

ولا أدعي أنني أول من طرق هذا الموضوع فهناك عدد من الدراسات^(١) تناولت الإعراب وعلاقته بالمعنى . ولكي أرى أنه لا زال هناك مجالاً للقول فيه .

ومن ثم كان هذا البحث الذي جاءت مباحثه على النحو التالي : وجود الإعراب في العربية وإدراك العرب لأثره في المعنى - اهتمام النحاة بالإعراب وتعريفاتهم له والفرق بينه وبين النحو - علامات الإعراب - وظيفة الإعراب - رأي النحاة القدامى في الإعراب - رأي قطرب - رأي إبراهيم أنيس - رأي تمام حسان . مع مناقشة هذه الآراء وبيان موقف البحث منها - وأخيراً خاتمة البحث .

(١) من الدراسات الحديثة على سبيل المثال : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف - الإعراب سمة العربية الفصحى د. محمد إبراهيم البنا - علامات الإعراب بين النظر والتطبيق د. أحمد علم الدين الجندي - نظرة في قريئة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة د. محمد صلاح الدين بكر وغيرها .

وجود الإعراب في العربية وإدراك العرب لأثره في المعنى :

الإعراب في العربية قديم قدم العربية نفسها ، وقد كان العرب ينطقون بالعربية سليمةً معربةً بفطرتهم وسليقتهم . ولم يُنقل إلينا أنهم كانوا يلتزمون الإسكان في غير الوقف من كلامهم . وكان الإعراب يجري في لغتهم وفق نظام معين يغلب عليه الاطراد ، يشهد بذلك ما وصل إلينا من أشعارهم وأمثالهم وخطبهم ونثرهم وقد أكرم الله العرب وأعلى من شأنهم وشأن لغتهم حين أنزل القرآن الكريم بلغتهم وجاءت نصوصه معربةً على وفق كلام العرب وسننهم ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ (١) .

ولما جاء الإسلام دخلت فيه أمم كثيرة من غير العرب . وكان حقاً عليهم أن يعرفوا اللسان العربي ، لأنه لغة دينهم وقرآنهم . ثم كان الفتح الإسلامي وخرج العرب من جزيرتهم إلى أرجاء المعمورة دعاةً فاتحين . فشاء الله أن تُفتح على أيديهم الأمصار ، وأن تدخل أممٌ جديدة في الدين الإسلامي . فامتزج العرب بإخوانهم في الدين من أبناء الشعوب الأخرى . وهنا حصل التأثر في اللغة وبدأ اللحنُ يتسرب إلى العربية منذ فجر التاريخ الإسلامي ، ولكنه كان يسيراً ، ويقابل بنقد لاذع واستياء بالغ من المجتمع . روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه ، فقال : (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل) (٢) .

وروى أيضاً أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً ، جاء فيه : (من أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب) ، فكتب إليه عمر : (أن قنع كتابك سوطاً) (٣) .

(١) إبراهيم : من الآية ٤ .

(٢) انظر مراتب النحويين ص ٢٣ ، والخصائص ٨/٢ .

(٣) انظر أيضاً مراتب النحويين ص ٢٣ ، والخصائص ٨/٢ .

وكان الناسُ في صدر الإسلام لا تزال فيهم بقية . وكانوا شديدي الحرص على لغتهم وعلى إعرابها ، وكان حسّهم به دقيقاً وكانوا مدركين لأثره في المعنى . سمعَ أعرابيٌّ مؤدّباً يقول : (أشهد أن محمداً رسولَ الله) بنصب رسولَ الله ، فقال : ويحك ماذا يفعل ؟^(١) ذلك أنه فهم من نصب (رسول) أن الجملة لم يكتمل معناها ، فظلَّ يتطلّع من المؤذن إلى إتمام الجملة ، أو ظلَّ يتطلع - بمصطلح النحاة - إلى خبر أن ؛ لأن نصب (رسول) يجعله تابعاً لا خبراً .

وروى أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٢) ، قرأها بكسر اللام ، فقال : ((إن كان الله برئ من رسوله فأنا منه بريء))^(٣) .

وكان أبو بكر رضي الله عنه يقول : (لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن)^(٤) .

وروى عن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي قوله : (شيبني ارتقاء المناير وتوقع اللحن) ، ويبدو أن المراد باللحن في هذه النصوص الخطأ في الإعراب ؛ لأنه أول ما اختل من كلام العرب كما ذكر أبو الطيب اللغوي .

اهتمام النحاة بالإعراب وتعريفاتهم له والفرق بينه وبين النحو :

لم تنل ظاهرة نحوية اهتمام النحاة - قديماً وحديثاً - مثلما نالت ظاهرة الإعراب فمنذ الطلائع الأولى للنحاة وهم مشغولون به ، بل إنَّ النشأة الأولى لعلم النحو ارتبطت بالإعراب . فتذكّر بعض الروايات أن الذي دفع أبا الأسود الدؤلي إلى التصنيف في علم

(١) انظر عيون الأخبار لابن قتيبة ١٥٨/١ .

(٢) التوبة : من الآية ٣ .

(٣) انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٦ .

(٤) انظر مراتب النحويين ص ٢٣ .

النحو أنه سمع قارئاً يقرأ الآية السابقة : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(١) قرأها بكسر اللام من رسوله فهال ذلك أبا الأسود ، فقال : ما كنت أظن أن أمر الناس وصل إلى هذا^(٢) !! فكان هذا اللحن دافعاً له لوضع نُقط الإعراب في القرآن الكريم وإلى التصنيف في علم النُحو.

وتذكر لنا كتبُ التراجم قصة نحوي من متقدمي النحاة واجه الحجاج بن يوسف بلحنه في كتاب الله . والقصة ذكرها السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين) قال : (إن الحجاج بن يوسف قال ليحيى بن يعمر : أتجدني ألحن؟ قال : الأمير أفصح من ذلك ، قال : عزمتُ عليك لتخبرني - وكانوا يعظمون عزائم الأمراء - فقال يحيى بن يعمر : نعم في كتاب الله ، قال : ذاك أشنع له ! ، ففي أي شيء من كتاب الله . قال : قرأت : ((﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَنْزُاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٣) فترفع (أحب) وهو منصوب . قال : إذا لا تسمعي ألحن بعدها ، فنفاه إلى خرسان))^(٤).

ولعل الذي أوقع الحجاج في اللحن . طول الفصل بين اسم وكان وخبرها باثنتي عشرة كلمة في الآية ، ولا يغيب عن بالنا في هذا الصدد موقف عبد الله بن إسحاق الحضرمي وتتبعه للفرزدق وتخطئته له في بعض شعره . فلما قال الفرزدق بيته الذي يخاطب فيه عبد الملك بن مروان ويشكو فيه ما فعل به الزمان من تفريق أمواله وتغيير أحواله . أعني قوله :

(١) انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٦ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) التوبة : آية (٢٤).

(٣) أنظر أخبار النحويين البصريين ص ٤١ .

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا

اعترضه الفرزدق قائلاً: بِمَ رَفَعْتَ (مَجْلَفًا)؟ فَقَالَ: بِمَا يَسُوءُكَ وَيَنْوَعُكَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَتَأُولُوا. ثُمَّ هَجَاهُ الْفَرَزْدَقُ بِقَوْلِهِ:

فَلَوْ كَانَ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتِهِ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيهَا

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَرَدْتُ أَنْ تَهْجُونِي. فَلَحَنْتُ أَيْضًا^(١).

هذه إلمامة عجلى عن اهتمام متقدمي النحاة وأصحاب الطبقة الأولى بالإعراب، ثم لما استقر علم النحو على يد سيبويه ومن تلاه من النحاة احتل الإعراب مساحةً كبيرة في التفكير النحوي. وشغل النحاة بمسائله وقضاياها، وجعلوا له أصولاً ونظريةً عرفت (بنظرية العامل)، وقد بالغ النحاة في الاهتمام بالإعراب والحديث عن العوامل والمعمولات، حتى ظن المتأخرون أن علم النحو هو معرفة الإعراب، وقد عرّف بعضهم النحو (بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً)^(٢).

وهو تعريف قاصر يضيق دائرة النحو ويجعله مقصوراً على حركات الإعراب والبناء التي تُشكّل بها أواخر الكلمات. وقد اتكأ على هذا التعريف إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) فاتهم النحاة بأنهم قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها، فضيقوا حدود النحو الواسعة وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة^(٣).

والحق أن النحاة براء من هذه التهمة التي ألصقت بهم، فالنحو عندهم ليس مقصوراً على الإعراب ومعرفة أحوال أواخر الكلم، فهو إلى جانب درّس هذه الأمور إلّا

(١) انظر مراتب النحويين ص ٣١، والخزانة للبغدادي ١٤٥/٥.

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨/١.

(٣) إحياء النحو ص ٣.

أن ميدانته أرحبُ وأوسع. وإن شئتُ دليلاً على ذلك فانظر إلى تآليف النحاة فإنك واجدٌ فيها حديثاً عن التقديم والتأخير، وعن الحذف والذكر، وعن التأنيث والتذكير، وعن التعريف والتنكير، وعن الإثبات والنفي، وعن العموم والخصوص، وعن المدح والذم، وعن معاني كان وأخواتها، ومعاني كاد وأخواتها، ومعاني ظن وأخواتها، وعن معاني إن وأخواتها، وعن معاني حروف الجر، وعن معاني حروف العطف، وعن كسرة همزة إن وفتحها إلخ . تلك المباحث التي لا تتعلق بالإعراب . فالنحو بمفهومه الواسع عند النحاة هو اتباعُ طريق العرب في كلامها، ومعرفةُ قانون تآليف الكلام عندها، يقول ابن جني في تعريف علم النحو :

((هو انتحاءُ سميتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدد بعضهم عنها، رُدُّ به إليها))^(١).

هكذا كان النحو عند القدماء، حتى إنهم ليسمونه علم العربية^(٢)، أي : العلم الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه.

أمَّا الإعراب فإنه بعض النحو، وهو في اللغة بمعنى : الإبانة، يُقال : أعرب عن لسانه، وعرب : أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرجل : بيّن عنه، وعرب عنه : تكلم بحجته . ويُقال : أعرب عمّا في ضميرك : أي أبّن، وأعرب بحجته : أي أفصح بها ولم يتق أحداً .

وفي الحديث : (الثيب تعرب عن نفسها) أي تفصح^(٣).

وهذا التعريف اللغوي يلتقي مع التعريف الاصطلاحي للإعراب عند النحاة.

(١) الخصائص ٣٤/١ .

(٢) انظر شرح الأشموني على الألفية ١٨/١ .

(٣) انظر الصحاح مادة (عرب) ١٧٩/١، واللّسان مادة (عرب) ٥٨٩/١ .

يقول الزّجّاجي في تعريف الإعراب : ((إنَّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركاتٍ تدلّ على المعاني، وتبيّنُ عنها، سموها إعراباً، أي : بياناً ، وكانُ البيانَ بها يكون ، والإعرابُ الحركاتُ المبيّنةُ عن معاني اللغة. وليس كلُّ حركةٍ إعراباً، كما أنه ليس كلُّ الكلامِ معرباً))^(١).

ويقول الزمخشري : ((المعربُ ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ أو محلاً))^(٢).

ويقول ابن هشام : ((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))^(٣).

علامات الإعراب :

الإعراب يدخل الأسماء والفعل المضارع ، فإعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب المضارع : رفع ونصب وجزم ولا خفض فيه.

وللرفع أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون.

وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء وحذف النون والكسرة.

وللخفض ثلاث علامات : الكسرة والياء والفتحة.

وللجزم علامتان : السكون والحذف.

فجميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة^(٤). ويوضّحها الشكل الشجري التالي :

(١) الإيضاح ص ٩١ .

(٢) المفصل ص ١٦ .

(٣) الشذور ص ٣٣ .

(٤) انظر الجمل في النحو ص ٦ .

وظيفة الإعراب في العربية :

تعدّ ظاهرة الإعراب من أبرز الظواهر اللغوية في العربية الفصحى ، فقد التزمت به - كما أسلفت - وفق نظام معين يغلب عليه الاطراد. فما سرُّ ذلك ؟ وهل له علاقة بفهم المعنى أم أنه أمر شكلي لا علاقة له بالمعنى ؟ هذه القضية شغلت النحاة - قديماً وحديثاً- ، وكلُّ أدلى بدلوه فيها. وإليك أهم الآراء التي قيلت في تفسير هذه الظاهرة ومناقشتها :

رأي النحاة القدامى :

يكاد النحاة القدامى - ما عدا قطربا - يجمعون على أن للإعراب علاقةً رئيسة بالمعنى. فبه يستدل على المعاني النحوية، وقرروا أنّ الرفع علم الفاعلية، وأنّ النصب علم المفعولية ، وأن الجرّ علم الإضافة . وسأنتقل لك نصوص ثلاثة من أعلامهم في هذه الشأن.

يقول الزجاجي : ((إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولة ومضافةً ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني . فقالوا : ضرب زيد عمراً، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له ، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا : ضرب زيد ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسمّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب عنه. وقالوا : (هذا غلامٌ زيد) فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه..))^(١).

ويقول ابن جني في حدّ الإعراب : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر

(١) الإيضاح ص ٦٩ .

الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً (أي : نوعاً) واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه))^(١).

ويقول الزمخشري في حديثه عن أنواع إعراب الاسم : ((هي الرّفْع والنصب والجرّ، وكلُّ واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبّهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز. والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إنَّ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبّهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجرُّ علم الإضافة....))^(٢).

وقد كان النُّحاة مدركين أن الإعراب ليس وحده المسؤول عن الكشف عن المعنى، وأنَّ هناك وسائل أخرى تتخذها اللغة ويستبين بها المعنى، يقول ابن جنّي : ((فإن قلت : فقد تقول : ضرب يحيى بُشري، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير، نحو : أكل يحيى كُمُثري، لك أن تقدّم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك : ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك : أكرم اليحييَّان البُشريَّين، وضرب البشرِيِّين اليحييَّون، وكذلك لو أومأت إلى رجلٍ وفرس، فقلت : كلّم هذا هذا فلم يجبه

(١) الخصائص ٣٥/١.

(٢) الفضل ص ١٨.

لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك : ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكرا ((^(١)).
ذكر ابن جنى في نصح السابق خمسا^(٢) من القرائن اللفظية والمعنوية يستبين بها المعنى وهي :

- ١- قرينة الرتبة في مثل: (ضرب يحيى بشري) .
 - ٢- قرينة المناسبة المعجمية في : أكل يحيى كثرى.
 - ٣- قرينة المطابقة بين الفعل وفاعله في التأنيث والتذكير في : ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا.
 - ٤- قرينة الإعراب . ألف المثني وياؤه ، وواو الجمع في : أكرم يحيى يحيى البشرى ، وضرب البشرى البشرى .
 - ٥- قرينة الحال (الموقف) في : ولدت هذه هذه ، فالأكبر سناً هي الأم والأصغر هي البنت.
- ودونك نصاً آخر يؤكد أن النحاة أدركوا أن المعنى يتضح بقرائن أخرى غير الإعراب. يقول ابن يعيش : بعد أن تحدث عن العلامة الإعرابية وأثرها في المعنى: ((فإن قيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل : هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا، لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير...))^(٣).

ولا يظن ظان أن النحاة لم يدركوا قيمة القرائن الأخرى إلا عند غياب الإعراب، كإدراكهم لأهمية الرتبة في نحو (ضرب موسى عيسى) لغياب العلامة الإعرابية. كلاً،

(١) الخمانص ٣٥/١ .

(٢) انظر أيضاً دلالة السياق للدكتور : ردة الله الطلحي ص ٤٥٥ .

(٣) شرح المفصل ٧٢/١ .

بل إنهم أدركوا أهمية تلك القرائن في الإبانة عن المعاني النحويّة مع وجود الإعراب .
وخذُ مثلاً - إن شئت - ما اشتملت عليه الأبيات التالية من الألفية من قرائن :

قال ابن مالك - في باب المفعول له - :

ينصب مفعولاً له المصدرُ إنُ أبان تعليلاً كجُذْ شكرًا ودينُ

وقال - في باب الحال - :

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ مفهَمٌ في حالٍ كفرداً أذهبُ
وكونه منتقلاً مشتقاً يغلبُ لكن ليس مستحقاً

وقال - في باب التمييز - :

اسمٌ بمعنى من مبيّن نكرةً ينصب تمييزاً بما قد فسره

... الخ ولكن النّحاة كما يرى د. تمام حسان أعطوا للعلامة الإعرابية نصيباً من
العناية عظيماً، وبنوا نحوهم كلّه عليها، وقامت على الإعراب نظرية العامل عندهم،
وصنّيعهم هذا أخصم ذكر القرائن الأخرى ، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب
خالص))^(١).

(١) اللغة . معناها ومبناها ص ٢٣٢ ، وانظر أيضاً مقالات في اللغة والأدب ص ٢٦٠ .

رأى قطرب :

يرى محمد بن المستنير ت ٢٠٦هـ المعروف (بقطرب) أن الإعراب إنما دخل الكلام تخفيفاً على اللسان من التقلُّ الحاصل من الإسكان أثناء وصل الكلام، ولا علاقة له بالمعنى . قال : ((وإنما أعربت العربُ كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام ...))^(١).

وقيل في الاعتراض عليه: لو كان الغرض من الإعراب عند العرب إنما هو حركة تعتقب سكوناً ما تعددت عندهم حركات الإعراب ولكانت حركة واحدة تفي بالغرض .

وأجاب : ((لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا

يحفظوا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة))^(٢).

ويمكن الرد عليه بأن علامات الإعراب تخضع لنظام معيّن ، يغلب عليه الأطراد، ((ولو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرةً ، ورفع آخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأنَّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم ...))^(٣).

(١) انظر الإيضاح للزجاجي ص ٧٠.

(٢) المصدر السابق ص ٧١.

(٣) المصدر السابق ص ٧١ ، وانظر أيضاً التبيين للمكبري ص ١٦٠ .

رأي إبراهيم مصطفى :

يرى أنّ الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويتحدث عنها، وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواءً كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في : كتابُ محمدٍ، وكتاب لمحمدٍ ، وأمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن ينتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة^(١).

وما ذكره إبراهيم مصطفى من دلالة الضمة على الاسناد، والكسرة على الإضافة ادّعاه لنفسه ، وزعم أنه رأي اهتدى إليه ، على حين أن النحاة المتقدمين جعلوا الإعراب حكماً لفظياً، وأنّ علاماته — كما زعم — لا تدل على معنى عندهم^(٢).

والحقّ أنها بضاعة النحاة ردت إليهم ، وهم — كما أسلفنا — كانوا يرون أنّ علامات الإعراب دوالّ على معان تركيبية ، وقد قرروا أنّ الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة.

إنّما لا فرق بين ما رآه النحاة وما رآه إبراهيم مصطفى في الضمة والكسرة والخلاف بينه وبينهم في الفتحة ، فهو يرى أنها ليست علامة على معنى وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب عندما لا يريدون معنى الإسناد ولا معنى الإضافة. أمّا النحاة فيرون أنها علم المفعولية وما ألحق بها.

وحتى يستقيم لإبراهيم مصطفى ما رآه من أنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ذكر عدداً من الأدلة^(٣) على أن الفتحة أخفّ الحركات وأخفّ من

(١) انظر إحياء النحوص ص ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤١ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٨ - ٨٧ .

السكون أيضا ؛ إذ لو كانت حركة أخرى أخفّ منها أو كان السكون أخفّ منها للجئوا إلى ما هو أخفّ دون الفتحة.

وناقشه في أدلته الشيخ محمد أحمد عرفة^(١) مناقشة علمية على هدى وبصيرة، ووافقته في أنّ الفتحة أخفّ الحركات وبيّن أنّ قوله هذا يتفق مع أقوال النحاة ولا يختلف معهم. وقال إنّ تكلف المؤلف إقامة الدليل عليه من باب إقامة الدليل على مَنْ لا يخالفه، وملاحظة مَنْ لا يعاديه ، وإنما موضع الخلاف هو السكون، فهل هو أخفّ من الفتحة ، كما يقول النحاة، أو الفتحة أخفّ منه كما يقول إبراهيم مصطفى ؟

ثم رجّح الشيخ أحمد عرفة - بأدلة قوية - ما قاله النحاة من أنّ السكون أخفّ من الفتحة وأبطل ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في كون الفتحة أخفّ من السكون.

وقد كان رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة أيضاً عرضةً للنقد من الدكتور : أحمد علم

الدين الجندي ، وأبدى عليه ملاحظتين :

- ١- إذا كان للضمة عمل والكسرة كذلك، وكلّ منهما يشير إلى معنى ويرمى إلى هدف، فلماذا سارت الفتحة في طريق مخالف عن أختيها ، حيث لم تجد لها معنى ولا هدفاً، إنّ الواقع والتفكير لا يقرّ ذلك . ورأي إبراهيم مصطفى متأثر إلى حدّ ما برأي قطرب .
- ٢- أن إبراهيم مصطفى بنى رأيه على أنّ الفتحة أخفّ من السكون . على حين يرى د. الجندي أنّ السكون أخفّ من الحركة. ذلك أن الفتحة شروع في ألف، والضمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء، وأمّا السكون فليس شروعاً في حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محرّكاً فقد نطقنا بحرف وشرعنا في آخر، وإذا نطقنا به ساكناً لم ننطق إلاّ بذلك الحرف. إذن فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط، والحرف وبعض الحرف أثقل

(١) انظر كتابة (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) ص ١٦١ - ١٦٤ .

من الحرف وحده ، إذن فالسكون أخفّ من الحركة ولو كانت الحركة
فتحة^(١).

ولا تعليق لدي على نقد د. الجندي سوى ما رآه من أن السكون أخفّ من الحركة
فهو رأي أكثر النحاة - كما تقدم - ، واحتجّاه على أن السكون أخف من الحركة بأن
الفتحة شروع في ألف ... إلى آخر كلامه مسبوق فيه بالشيخ محمد عرفة^(٢)، إذ ذكر هذا
الاحتجاج في معرض الرد على إبراهيم مصطفى أيضا.

(١) انظر علامات الإعراب بين النظر والتطبيق بحث بمجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد (٢) ،
ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) انظر كتابه النّحة والنّحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٦٣ .

رأي إبراهيم أنيس :

تحدث إبراهيم أنيس عن الإعراب حديثاً مطوّلاً وأفراد له فصلاً كاملاً في كتابه (من أسرار اللغة) ، وجعل عنوانه (قصة الإعراب) ويمكن تلخيص ما قيل في هذا الفصل ومناقشته في التالي :

في بداية الفصل نلمس من د. أنيس تشكيكاً وإنكاراً لوجود الإعراب في العربية، وزعماً بأنه قصة مختلقة من نسج النحاة ، يقول بلغة ساخرة: ((ما أروعها قصة !! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت وتمّ نسجها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجري، وأوائل الثاني على يد قومٍ من صناع الكلام))^(١).

وأقول : ليس للدكتور أنيس ولا لغيره أن ينكر ظاهرةً لغويةً موجودةً في القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب وخطبهم ونثرهم . فهذه الحقائق التاريخية تردّ عليه. ولعل تلك الحقائق هي التي دفعت د. أنيساً إلى التراجع - ولو يسيراً - عن إنكاره للإعراب والاعتراف بوجود بعض ظواهره. قال في الإجابة عن سؤال افترضه : ((كيف إذن نشأ هذا الإعراب الذي نظمته لنا النحاة ، وألفوا لنا فيه المجلدات الضخمة؟ أجاب : ((ليس من المعقول أن نزع أنه كان كلُّه من نسيج خيالهم ، وأنهم اخترعوه اختراعاً ، أو ارتجلوا قواعده ارتجالاً دون أساس اعتمدوا عليه ، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام))^(٢).

ويقول في موضع آخر : ((نحن نؤمن إذن أنه كان للإعراب أسس ملتزمة في وصل الكلمات بعضها ببعض على الأقل في اللغة النموذجية ، وفي لهجات الحجاز ، نؤمن بأن

(١) من أسرار اللغة ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٦.

ظاهرة تحريك الكلمات في الوصل كانت موجودةً، ولكننا نخالف النُّحاة في تفسيرها وفي أصل نشأتها))^(١).

وأقول : حسنا ما دام اعترف د. أنيس وأقرّ بوجود الإعراب فلا ضير عليه أن يخالف النحاة في تفسير هذه الظاهرة ، إذ يرى أن الحركات الإعرابية لا صلة لها بالمعنى كما يزعم النُّحاة ، وليست سوى وسيلة لوصل الكلمات بعضها ببعض يقول : ((ويظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفةً من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يُسمى السكون))^(٢).

ورأيه هذا أشبه برأي قطرب (محمد بن المستنير) قديماً ، ولكنه لم يقف عند هذا الحدّ . بل حاول جاهداً أن يجد نظاماً لتغيير أواخر الكلمات بين الفتح والضم والكسر، وأن ذلك لم يكن اعتباطاً ولا عشوائياً، وإنما يخضع لأصول عنده ، ولكنها تخالف أصول النُّحاة . ومن أهم تلك الأصول عنده :

• أن الأصل في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا، أو بعبارة أخرى : حين يدعو النظام المقطعي إلى هذا التحريك .

ويسيطر على نظام المقاطع في اللغة العربية أمران^(٣) :

الأول : الحرف الساكن يجب تحريكه بأي حركة حين يقع في وصل الكلام بعد حرف مدّ.

الثاني : لا يصح أن يتوالى في وسط الكلام حرفان ساكنان.

• أن الذي يعين الحركة عنده - حين تدعو الحاجة إلى تحريك آخر الكلمة - أحد عاملين :

(١) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٢٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

أولهما : طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معيّنة . كإيثار حروف الحلق لـ
وثانيهما : انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات . ولذلك كانت
التخلص من التقاء الساكنين ضمةً في مثل (قالتُ أخرج) ، وكسرةً في مثل .
(قالتِ اضرب) (١) .

• أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن ضروريا في القلة من الأحيان، ولا يتطلبه نظام
توالي الحروف العربية . ففي مثل (الشجرُ مورق) افترض أن الأصل في كلٍّ من
الكلمتين ألا يحرك آخرهما ، وزعم أن العرب نطقتها هكذا (الشجرُ مُورِقُ)
ومثل هذا لا ياباه نظام توالي الحروف العربية ؛ لأنه لم يتوال فيها حرفان
ساكنان، وتساءل عن السَّر في إصرار النَّحاة على تحريك الرءاء في كلمة الشجر
بالضمة، وأجاب بأنه لا ضرورة للحركة في مثل هذا الموضع، ولكن النَّحاة حين
أرادوا أطراد قواعدهم الإعرابية توهموا أن هنا أيضا حركةً ، والتمسوا لها وجهها
من وجوه الإعراب)) (٢) .

وهنا نرى د. أنيسا يعود مرةً أخرى إلى إنكار بعض مظاهر الإعراب متهماً النَّحاة
بأنهم هم الذين اختلقوا الضمة في مثل (الشجرُ مورق) لاطراد قواعدهم في الإعراب .
وللرد عليه أقول : هل كان النَّحاة أيضاً – ولم تعرف طلائعهم إلا بعد منتصف القرن
الأول الهجري – هم مختلقوا الضمة في كلمة (الشجر) في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ
وَالشَّجَرُ سُّجْدًا ﴾ (٣) وأمثالها كثير؟! .

وبعد تلك الأصول التي قررها د. أنيس لتحريك أواخر الكلمات اتَّخذ من قصيدة
أبي نؤيب الهذلي (العينية) أنموذجاً ليطبق عليه ما انتهى إليه من أصول .

(١) المصدر السابق ص ٢٥٩ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٥٦ .

(٣) الرحمن آية : ٦ .

فذكر أن قصيدة أبي نؤيب اشتملت على أكثر من ثمانين اسماً منوناً تخضع الحركات التي قبل نون تنوينها لا إلى أصول الإعراب عند النّحاة . بل إلى طبيعة الصوت أو ما يكتنفه من حركات أخرى . ورجّح أنّ الكسرة في آخر كلمة (مُعْتَبٍ) في قول أبي نؤيب :

أَمِنَ النَّوْنَ وَرَيْبَهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء هذه الكلمة (مُعْتَبٍ)^(١)، ولما رأى أنّ هذا التفسير لن يطرد معه في أبيات القصيدة كلّها ، بل إنّ أبا نؤيب في ثاني أبيات قصيدته لم يؤثر هذا التجانس ، فجاءت كلمة (شاحباً) مفتوحة الآخر منونة على الرّغم من كسرة الحاء قبلها . وذلك في قوله :

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل مالك ينفعُ

لجأ د. أنيس إلى فرض ذلك التجانس على قول الشاعر، ورجّح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر (شاحبٍ) بكسر الباء لتنسجم مع الحركة التي قبلها ((^(٢)).

وإن تعجب فاعجب من د. أنيس ؛ إذ عاب على النحاة تدخلهم في كلام فصحاء العرب وأصحاب اللّسن فيهم من أمراء وشعراء ، ولكنه يعطي لنفسه الحقّ في التدخل في شعر أبي نؤيب .

ويقول د. مهدي المخزومي في معرض الرّد عليه : ((وهل يرى أنّ هذه الآية من

سورة الجن، وهي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا ظَنَنَّا أَنَّ لَنْ نقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾^(٣) إنما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم (كَذِبٍ) بكسر الباء ؛ لتنسجم مع كسرة الدّال ،

(١) من أسرار اللّغة ص ٢٦٤ .

(٢) من أسرار اللّغة ص ٢٦٤ .

(٣) سورة الجن ، آية : ٥ .

كما زعم أن أبا نُؤيب كان قد نطق كلمة (شاحِباً) في البيت السابق (شاحِبٍ) بكسر
البياء ؟) (١).

ولم تكن كلمة (شاحبا) الكلمة الوحيدة التي لم يراع فيها أبو نُؤيب التجانس مع
كسرة ما قبلها. وقد أحصيت ما في القصيدة من أسماء منونة مكسور ما قبل آخرها ،
فوجدتها اثنين وعشرين اسماً ، تسعة منها جاء ما قبل نون تنوينها مكسوراً ، متَّفَقَةً مع
مبدأ د. أنيس ، وهي : (مُعْتَبِ) في البيت الأول ، و (ناصِبِ) في البيت الثامن ، و
(بارِبِ) في البيت السابع والعشرين ، و (قانِصِ) و (مُتَلَبِّبِ) في البيت التاسع
والعشرين ، و (عانِطِ) في البيت الحادي والثلاثين ، و (قانِي) في البيت الرابع
والخمسين ، و (بنوافِذِ) في البيت الثاني والستين ، و (ماجِدِ) في البيت الثالث
والستين .

وبقية الأسماء وعددها ثلاثة عشر اسماً ، جاء ما قبل نون تنوينها مفتوحاً أو
مضموماً ، ولم يتجانس مع كسرة ما قبله ، مخالفةً مبدأ التجانس عند د. أنيس وهذه
الأسماء هي : (شاحِباً) في البيت الثاني ، و (لاحقُ) في البيت الثامن ، و (وابلُ) في
البيت الثامن عشر ، و (مُتَقَلَّبُ) في البيت الخامس والعشرين ، و (رائِغاً) و (عَجِلاً)
في البيت الثاني والثلاثين ، و (فهارِبُ) و (بارِكُ) في البيت الرابع والثلاثين ، و
(تارِزُ) في البيت الثامن والأربعين ، و (مستشعِرُ) في البيت التاسع والأربعين ، و
(مُتَفَلِّقُ) في البيت الرابع والخمسين ، و (وائِقُ) في البيت الثامن والخمسين ، و
(متوشِّحُ) في البيت التاسع والخمسين .

فهل يزعم د. أنيس أن أبا نُؤيب نطق بهذه الأسماء الثلاثة عشر مكسورة الآخر ،
لتجانس ما قبلها كما زعم ذلك في (شاحِباً) ، وأن النحاة هم الذين غيروا حركة
أواخرها ؛ لتتنجم مع أصول الإعراب عندهم ؟ ! .

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٥١ .

ويرى د. أنيس أن الكلمات الخالية من التنوين في شعر أبي نؤيب ، مثل (المنون) ، وريب ، والدهر) في البيت الأول ، قد حُرِّكتْ أواخرها ؛ لأن نظام المقاطع قد تطلب هذا ، ولكنه أبي أن تكون حركة النون في كلمة (المنون) الكسرة كما نطق بها الشاعر ، وكما هو موافق لأصول النحاة ، ورجَّح أن الشاعر قد نطق بهذه الكلمة مفتوحة النون ، هكذا (أمن المُنُونِ وَرَيْبِهَا) ؛ لانسجام هذا مع طبيعة النون وما يكتنفها من حركات. فالانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم ثم الكسر ثم الفتح كما يزعم النحاة هنا في رأيه^(١).

وإذا كان د. أنيس يرى أن النون من كلمة (المنون) حقها الفتح ، مراعاةً للقانون الصوتي الذي ذكره ، وأن الشاعر نطقها بالفتح ، وغيرها النحاة إلى الكسر مراعاة لأصولهم في الإعراب فماذا عساه يرى في كلمة (المنون) نفسها من قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ مَّرْصُوعٌ بِرَيْبِ الْمُنُونِ * قُلْ تَرَىٰ صَوًّا ﴾^(٢) جاءت (المنون) بكسر النون. وهكذا تقرأ حين وصل الآية بما بعدها .

هل يرى أن النون حقها الفتح لا الكسر ، كما زعم ذلك في (المنون) من بيت أبي نؤيب . أم أن حقها الضم ؛ لأنه قد اكتنفها في الآية حرفان مضمومان (النون الأولى والقاف)؟! أمًا كسر النون وهو الوجه الحق الذي تُقرأ به الآية فأحسبه لا يتفق مع المبدأ الصوتي الذي أخذ به ؛ لأنه يترتب عليه توالي الضم ثم الكسر ثم الضم ، وهو أكثر صعوبةً من توالي الضم ثم الكسر ثم الفتح الذي أباه.

ومن هنا نتبين خطل هذا المبدأ . وقد ذكر د. أنيس أمثلة أخرى على مبدئه هذا . ولكنها لا تثبت أمام الاختبار.

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٥ .

(٢) الطور ، آية ٣٠ - ٣١ .

ويرى د. أنيس أن بعض الكلمات في قصيدة أبي ذؤيب يقتضي نظام المقاطع إسكانها، وعدم تحريكها ؛ لأنه لم يتوال فيهما حرفان ساكنان، ولكنها جاءت محررة عند النحاة ، ويمثل لذلك بكلمتي (أميمة) في البيت الثاني و (يلائم) في البيت الثالث، ورجح أن الشاعر كان ينطق مثل هاتين الكلمتين دون تحريك الآخر ، فيقول هكذا :

* قَالَتْ أُمَيْمَةٌ مَا لَجِسْكَ شَاغِبٍ *

* أُمٌ مَا لَجَنْبِكَ لَا يَلَائِمُ مَضْجَعًا *

ونذكر أن هذا الإنشاد لا يغير شيئاً من الوزن الشعري ولا من أصول العروضيين؛ لأن الذي يترتب عليه في البيتين وهما من البحر (الكامل) أن تصبح (مُتَّفَاعِلُنَ) ، (مُسْتَفْعَلُنَ) ، وقد أجازته العروضيون^(١).

ولكن هذا المبدأ يغير من أوزان بعض البحور (كالطويل) ، فقصيدة أبي ذؤيب التي مطلعها :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

نرى بيتها الثاني وهو :

أَبِي الْقَلْبِ إِلَّا أُمٌ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ	تُحْرِقُ نَارِي بِالشُّكَاةِ	وَنَارِهَا
/ ٥ //	٥ / ٥ / ٥ // / ٥ //	٥ // ٥ //
فَعُولٌ	مَفَاعِيلُنَ	فَعُولٌ مَفَاعِلُنَ

فيه كلمة (تُحْرِقُ) قد حرك آخرها بالضم دون ضرورة ملححة كما يرى د. أنيس

وزعم أن الشاعر قد نطقها بالإسكان هكذا :

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ . إسكان ثاني (مُتَّفَاعِلُنَ) فتصبح (مُسْتَفْعَلُنَ) أجازته العروضيون في البحر

(الكامل) لكثرة المتحركات ، ويسمى (الإضمار) انظر كتاب العروض للأخفش ص ١٤٤ .

تُحَرِّقُ	ناري بالشكَاة	ونارُها
٥/٥//	٥ / ٥ / ٥ /	٥//٥//
فَعولن	مُسْتَفْعِلن	مفاعِلن

وقد ترتب على هذا الإنشاد أن تصبح (مفاعيلن) (مُسْتَفْعِلن) ، ولم يقل به العروضيون . ولكن هذا التغيير لا يابه به د . أنيس . يقول : ((وهذا التغيير الطفيف وإن لم يقل به أهل العروض ، فيما أظن ، لا يكاد يؤثر في وزن البيت شيئاً ، يشهد بهذا أصحاب الآذان الموسيقية المرهفة))^(١) .

وهب أننا جارينا د . أنيسا في أن نظام المقاطع يقتضي عدم تحريك بعض أواخر الكلمات ، وقبلناه في الشعر على الرغم من تغييره للوزن العروضي لبعض البحور – كما رأينا – فهل نقبل هذا النظام المقطعي في القرآن الكريم؟

لقد اخترت إحدى آيات القرآن الكريم دون تعمد وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) .

فلو طبقنا على هذه الآية نظام المقاطع لوجدنا فيها تسع كلمات تستحق الإسكان وعدم تحريك الآخر؛ لأنه لم يتوال فيها حرفان ساكنان . وهي : (رَبُّكَ ، الملائكة ، أتجعل ، يفسد ، نسبح ، بحمدك ، نقدس ، لك ، أعلم) .

فهل يرى د . أنيس أن هذه الكلمات قرئت بالإسكان في حال الوصل وفقاً لقانونه؟! لا أظنه يجرؤ على ذلك .

وخلاصة القول عندي أن الأصول التي اعتمدها د . أنيس ، وفسر بها تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها لا تثبت أمام الاختبار والتطبيق على واقع اللغة الفصحى .

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٧ .

(٢) البقرة ، آية : ٣٠ .

رأبي د. تمام حسان :

يرى د. تمام أن العلامة الإعرابية ليست المسؤولة وحدها عن كشف المعنى،
وأنها- وحدها - قاصرة عن النهوض بهذه الوظيفة لأمرين :

١- أن المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جداً من مجموع ما يمكن
وروده في السياق من الكلمات . فهناك الإعراب بالحذف ، والإعراب المقدر
للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل
الإعرابي للجمل ، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

٢- أن العلامة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، كدلالة الضمة على رفع الفاعل
، ونائبه، والمبتدأ ، والخبر، واسم كان، وخبر إن، والتابع المرفوع... الخ،
وذلك لا بد أن يؤدي إلى اللبس، ما لم تقم علامات أخرى غير علامة الإعراب إلى
جانبها ؛ لتتضافر مع هذه العلامة على الوصول إلى أمن اللبس الذي هو مطلب
اللغة^(١).

ومن ثم يرى د. تمام أن المعنى إنما يتضح بعصبة من القرائن المتضافرة، لا
بالعلامة الإعرابية وحدها التي أعطاها النحاة اهتماماً زائداً على حساب القرائن
الأخرى، فبنوا نحوهم كله عليها، وقامت على الإعراب نظرية العامل عندهم، حتى بدا
النحو العربي وكأنه إعراب خالص، حدث كل ذلك في وقت لم تكن فيه العلامات
الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن التي يتضح بها المعنى. ويؤكد د. تمام
دائماً على هذا المبدأ (أعني مبدأ تضافر القرائن) يقول : ((ولا أكادُ أملُ ترديد القول :
إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت
القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"))^(٢).

(١) انظر اللغة معناها ومبناها ص ٢٣١، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ص ٤٥.

(٢) اللغة معناها ومبناها ص ٢٠٧ .

وقد قسم القرائن إلى نوعين : قرائن لفظية ، وهي : (العلامة الإعرابية ، والرتبة ، والبنية ، والمطابقة ، والرّبط ، والتّضام ، والأداة ، والنغمة) وهذه الأخيرة لا تكون إلا في كلام منطوق.

وقرائن معنوية : ومنها قرينة الإسناد ، وقرينة التخصيص وهي قرينة كبرى يتفرع عنها قرائن معنوية أخصّ منها ، كـ (التعدية ، والغائية ، والمعية ، والظرفية ، والتحديد ، والتوكيد ، والملابسة ، والتفسير ، والإخراج)^(١).

والنّص عند د. تمام تحفّه مجموعة من تلك القرائن اللفظية والمعنوية تتضافر فيما بينها على بيان المعنى ، ولا تستقل إحداها بالكشف عنه ، ففي جملة مثل (ضربَ زيدُ عمراً) يرى د. تمام أنّ فاعلية زيد ليست وظيفة العلامة الإعرابية فقط ، وإنما يتضافر معها أنّ زيداً :

١- اسم (قرينة البنية).

٢- تقدّمه فعل (قرينة الرتبة).

٣- مبني للمعلوم (قرينة البنية) .

٤- دلّ على فاعل الفعل (قرينة الإسناد) .

وأن (عمراً) في المثال مفعول به بدلالة القرائن التالية :

١- أنه ينتمي إلى مبني الاسم (قرينة البنية).

٢- أنه منصوب (قرينة الإعراب).

٣- أنه دلّ على مَنْ وقع عليه الحدث (قرينة التعدية)

٤- أن رتبته من كلّ من الفعل والفاعل هي رتبة التأخير (قرينة الرتبة).

(١) اللغة معناها ومبناها ص ١٩٤ .

هـ - أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة أيضا)^(١).

وقد اعترف د. تمام في شجاعة بأن نحائنا القديما - رحمهم الله - لم يكونوا غافين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى النحوي. ولكنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فرادى في نظام شامل، ولم يدرسوا النحو في إطارها، وإنما درسوه في إطار العامل، مهتمين اهتماماً شديداً بقرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية بحيث وجهت كل القرائن لخدمتها، وتحديدها، وكأنها وحدها هي الغاية^(٢).

وأتفق مع د. تمام في أن المعنى يستبين بتضافر عدد من القرائن اللفظية والمعنوية - كما رأينا - غير أنني أرى أن القرائن حين تتضافر في الكشف عن المعنى لا تكون سواء في هذا الكشف، ولا تكون على درجة واحدة من الأهمية. فأحيانا تكون إحدى القرائن في التركيب أكثر إسهاما من أخواتها في إيضاح المعنى، فيكون لها فضل مزية وبيان، بل إن القرينة الواحدة قد تكون نشطة في إيضاح المعنى في تركيب، وخاملة في تركيب آخر. وإليك - أخي القارئ - بعض الأمثلة للتدليل على ذلك:

في قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣).

فالعلامة الإعرابية التي تشكل بها كلمة (يعقوب) أكثر إسهاماً من القرائن الأخرى في الكشف عن المعنى المراد في الآية، فرفع (يعقوب) يجعله معطوفاً على (إبراهيم) ، وعلى هذا الوجه تكون وصية إبراهيم خاصة ببنيه ولم تشمل حفيده

(١) المصدر السابق ص ١٨١ ، وانظر أيضاً التمهيد في اكتساب العربية ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) انظر التمهيد في اكتساب العربية ص ٤٦ ، وانظر أيضاً العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د.

محمد حماسة عبد اللطيف ص ١١٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٣٢ .

(يعقوب) ويكون معنى الآية : ووصى بها إبراهيم بنيه ووصى بها يعقوب بنيه أيضا .
أي أن يعقوب (موصى) بكسر الصاد كإبراهيم عليهما السلام .

أما نصب (يعقوب) فيجعله معطوفاً على المفعول به (بنيه) ، وعلى هذا الوجه
تكون وصية إبراهيم عليه السلام شاملةً حفيده يعقوب ، ويكون معنى الآية ، ووصى بها
إبراهيم بنيه وناقلته يعقوب . أي أن يعقوب (موصى) بفتح الصاد ، وقد قرئت الآية
بالوجهين^(١) .

وانظر إلى قيمة العلامة الإعرابية في قول عثبان الحروري :

فإن يك منكم كان مروان وابنه وعسرو ومنكم هاشمٌ وحبیبُ
فمننا حصين والبطين وقنئبُ ومننا أمير المؤمنين شبيبُ

فإنه لما بلغ الشعر هشاماً ، وظفر به قال له : أنت القائل :

* ومننا أمير المؤمنين شبيبُ *

قال : لم أقل كذا وإنما قلت :

* ومننا أمير المؤمنين شبيبُ *

فتخلص بفتحه الرأء بعد ضمها^(٢) .

فلاحظ أن فتحة الرأء من (أمير) أنجاه من هلاكٍ محقق . ذلك أن المعنى برفع

(أمير) أن شبيباً هو أمير المؤمنين لا هشاماً ، ف (مننا) خبرٌ مقدم ، و (أمير) مبتدأ
مؤخر ، و (شبيبُ) عطف بيان أو بدل .

أما نصب (أمير) فيكون على النداء بحرف نداء محذوف ، أي :

(١) قراءة الجمهور (يعقوبُ) بالرفع ، وقرأ إسحاق بن عبد الله المكِّي ، والضرير ، وعمرو بن فائد الأسواري
بالنصب ، انظر البحر المحيط ٣٩٩/١ ، والكشاف ٣١٣/١ .

(٢) انظر تحرير التخبير لابن أبي الإصبع ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

((ومنا- يا أمير المؤمنين شبيب)) ، وتكون جملة النداء معترضةً بين المبتدأ والخبر. ومعنى الجملة على هذا الوجه إخبار بأن شبيبا من قوم الشاعر لا أنه أمير، وإقرار بأن هشاماً أمير المؤمنين. وواضح أن الفرق بين المعنيين كبير، وما أظن له مرجعاً سوى العلامة الإعرابية.

على حين أننا نجد العلامة الإعرابية نفسها يقلّ ويتضاءل دورها في الكشف عن المعنى في قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ لَنْ مَرْجِعَنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾^(١).
قرأ الجمهور : (لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) ، وقرأ قوم^(٢) (لِيُخْرِجَنَّ) بالياء المفتوحة وضمّ الرّاء.

ونلاحظ أن ضبط كلمتي (الأعزّ والأذلّ) في كلتا القراءتين لم يختلف ، (فالأعزّ) بالرفع ، و (الأذلّ) بالنصب ، ولكن الموقع الإعرابي لهما والمعنى مختلف . ففي قراءة الجمهور : (الأعزُّ) فاعل ، و (الأذلّ) مفعول به ، وهو من كلام ابن سلول رأس المنافقين ، يعني بالأعزّ نفسه وأصحابه ، وبالأذلّ المؤمنين^(٣).
وعلى القراءة الأخرى (الأعزّ) فاعل ، و (الأذلّ) نصب على الحال ، والمراد بالأعزّ والأذلّ في هذه القراءة المؤمنون ، والمعنى : لِيُخْرِجَنَّ المؤمنون ذليلين.
ولا أظن أحداً ينكر أن الذي وَجَّه المعنى هذه الوجهة في القراءتين هو صيغة وبنية الفعل السابق لكلمتي (الأعزّ والأذلّ) ، ففي قراءة الجمهور : (لِيُخْرِجَنَّ) بضم الياء وكسر الرّاء ، الفعل متعدي إلى مفعول ؛ لأنه مضارع (أخرج) ، ومن ثمّ حكمنا على (الأعزّ) بالفاعلية ، و (الأذلّ) بالمفعولية.

(١) سورة المنافقون : آية ٨ .

(٢) انظر القراءة مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢ / ٣٨١ ، والبحر المحيط ١ / ٢٧٤ ، وذكرها ابن هشام في

شرح قطر الندى ص ٢٦٣ .

(٣) انظر البحر المحيط ١ / ٢٧٤ .

أما في القراءة الأخرى : (لِيَخْرُجَنَّ) بفتح الياء ، وضم الراء ، فالفعل غير متعد ، لأنه مضارع (خرج) ، ومن ثمَّ حكمنا على (الأعز) بالفاعلية ، و (الأذل) بالحالية .

فقرينة (البنية) هنا بمصطلح د . تمام كانت أكثر إسهاماً من العلامة الإعرابية وغيرها في الكشف عن المعنى .

وأحياناً تكاد العلامة الإعرابية تفقد قيمتها في الكشف عن المعنى وتتكفل قرائن أخرى بالكشف عنه . ففي الآيات التالية على سبيل المثال : ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ... ﴾ (١) ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ ... ﴾ (٢) ، ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ... ﴾ (٣) ، ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ الْكَافِرُ ... ﴾ (٤) ، ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ ... ﴾ (٥) .

نلاحظ أن العلامة الإعرابية تكاد تتلاشى قيمتها في الكشف عن معنى الفاعلية والمفعولية ، ولو تعمدنا إسقاط العلامة الإعرابية من الآيات لبقى معنى الفاعلية والمفعولية واضحاً ؛ لأن قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية تكفلت بالكشف عن المعنى .

ذلك أن الأفعال التي قبل الفاعل والمفعول في الآيات ، وهي (حضر ، يتوفى ، أخذ ، تلفح ، مس) صالحة للإسناد لأحد الاسمين الواقعيين بعدها ، دون الآخر . ففي الآية الأولى مثلاً الفعل (حضر) مسندٌ إلى الموت ، فهو الذي حضر يعقوب عليه السلام لا العكس ، وفي الآية الثانية الفعل (يتوفى) مسندٌ إلى الملائكة ، فهم الذين يتوفون

(١) البقرة : من الآية : (١٣٣) .

(٢) الأنفال : من الآية : (٥٠) .

(٣) هود : من الآية : (٦٧) .

(٤) المؤمنون : من الآية : (١٠٤) .

(٥) الزمر : من الآية : (٨) .

الكفار لا العكس، فقريئة الإسناد وهي قريئة معنوية هي التي كشفت عن الفاعل والمفعول.. وهكذا في بقية الآيات .

ومع وضوح المعنى في الآيات بقريئة الإسناد التزمت الآيات بالعلامة الإعرابية؛ لأن الإعراب جزء من نظام اللغة يجب الالتزام به متى كانت الكلمة سالحة له، وإن كان المعنى متضحاً بدونها . يقول العكبري : ((إذا ثبت الحكم لعلة أطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلت : (ضرب الله مثلاً) فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً)) (١).

ويقول الصبان : ((الإعراب قد يدخل فيما لا لباس فيه نحو : "يشربُ زيدُ الماءَ" حملاً على ما فيه إلا لباس ؛ ليجري الباب على سنن واحد)) (٢).

وأحياناً تكون العلامة الإعرابية صورية لا يعتد بها في الإبانة عن المعنى، ويتضح المعنى بواسطة قرائن أخرى سواها . وذلك في نحو :

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُخَدَّثًا إِلَّا كَأَنَّهُ

مُعْرَضِينَ ﴾ (٣)

وقوله تعالى : ﴿ مَا تَسْقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا ﴾ (٤)

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ

مَجْنُونٌ ﴾ (٥)

(١) انظر التبيين من مذاهب النحويين ص ١٨٨ .

(٢) انظر حاشيته على الأشموني ٦٧/١ .

(٣) الشعراء : آية : (٥) .

(٤) الحجر : آية : (٥) .

(٥) الذاريات : آية (٥٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَغْرِبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾^(١)

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾^(٢)

فالمجرور بمن في كل من هذه الآيات - وهو : ذكر ، وأمة ، ورسول ، ومثقال ،
وأحد - فاعل ، والذي قضى بإعرابها هذا الإعراب هو الفعل قبلها ، ولا يضر هذه
الزيادات وأثرها الإعرابي ؛ لأن الفعل هو مناط التعليق .

وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿ مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَكْدٍ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا

أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾^(٥) .

المجرورات وهي - ولد ، ورزق ، وسلطان - مطلوبة مفعولاً للفعل على الرغم من

تلك الزيادة^(٦) .

وخلاصة القول : أن الفعل الذي قبل الأسماء المجرورة بمن بنوعيتها هو الذي حتم

إعراب النوع الأول فاعلاً ، والنوع الثاني مفعولاً ، أو بمعنى آخر قرينة الإسناد في النوع

الأول هي التي حتمت الفاعلية للمجرورات ، وقرينة التعدية في النوع الثاني هي التي

حتمت المفعولية . للمجرورات أيضاً . أما العلامة الإعرابية لحرف الجر الزائد (مِنْ)

فلا دخل لها بالفاعلية ولا المفعولية .

(١) يونس : آية (٦١) .

(٢) التوبة : آية (١٢٧) .

(٣) المؤمنون : آية (٩١) .

(٤) الذاريات : آية (٥٧) .

(٥) يوسف : آية (٤٠) .

(٦) انظر بحث تحليل الجملة الفعلية للدكتور / محمد إبراهيم البناء ، منشور به سلسلة معجم اللغة العربية لغير

الناطقين بها ، بجامعة أم القرى ، العدد ٢ ص ٩٦ .

التَّرْخُصُ فِي الإِعْرَابِ :

نجد في بعض الأحيان العلامة الإعرابية لا تجري على المألوف من قواعد الإعراب ، ونراها وقد عُدل بها عن الوجه المشهور ، ولعل في تراثنا العربي شواهد غير قليلة على هذه الظاهرة ، ومن ذلك قول العرب : (هذا جُحْر ضَبُّ خَرِبٍ) بجرّ (خرب) ، وحقّها الرِّفْعُ ؛ لأنها صفة الجحر لا الضَّب . ومثله قول امرئ القيس :

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَلِّهِ كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

بجرّ (مزمل) ، وحقّها الرِّفْعُ ؛ لأنها صفة (لكبير) لا (لبجاد) ؛ إذ لا يُوصف البجاد بأنه (مُزْمَلٌ) بفتح الميم المشددة ، وإنما يكون (مُزْمَلًا) بكسرها . وقد حمل النحاة^(١) الجرّ في (خرب) و (مُزْمَلٍ) على الجوار لما قبلهما ، (أي : المناسبة الصوتية بين الكلمة وجارتها) .

ومنهم مَنْ توسع في إعراب الجوار وحمل عليه بعض آي القرآن ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ .. ﴾^(٢) فأجاز الأخفش^(٣) وأبو عبيدة^(٤) في قراءة من قرأ من السبعة^(٥) بخفض (وأرجلكم) أن الخفض فيه على الجوار لـ (رؤوسكم) والمعنى للقبس ، أي أنه معطوف على المنصوب (وجوهكم) أول الآية والمعنى : ((واغسلوا أرجلكم)) .

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٣٦ ، والمقتضب ٤/ ٧٣٦ ، والخزانة ٥/ ٩٨ - ٩٩ .

(٢) المائة : آية (٦) .

(٣) انظر معاني القرآن ١/ ٢٥٥ .

(٤) مجاز القرآن ١/ ١٥٥ .

(٥) قراءة الخفض قرأ بها ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ، ورواها أبو بكر عن عاصم . انظر ثناب (السبعة في

القراءات) ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

ومنهم مَنْ ينأى عن تخريج الآية السابقة على الجوار ، قال النُّحاس بعد أن ذكر قول الأخفش وأبي عبيدة : ((وهذا القول عظيم ؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه...))^(١).

وقال مكّي بن أبي طالب عن حمل الآية على الجوار : ((وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه))^(٢).

ومن العدول في الإعراب عن الوجه المشهور قول العرب : ((خرق الثوبُ المسمارَ)) وقصره النُّحاة على السماع . قال السيوطي : ((وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : ((خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ)) وقال الشاعر :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت
نجران أو بلغت سواتهم هجرُ

.... والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك))^(٣).

ومنه قول الفرزدق :

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع
من المال إلا مسحاً أو مجلّفُ

كان القياس يقتضي نصب (مجلّف) ولكن القافية الجأت الفرزدق إلى الرفع . وذهب النُّحاة في تأويله طرائق قددا^(٤) ، فمنهم مَنْ قال : إنه رفع حملا على المعنى ، لأن معنى لم يدع من المال إلا مسحاً ، لم يُبق من المال إلا مسحاً ، فحمل (مجلّف) بعده

(١) انظر إعراب القرآن ٩/٢ .

(٢) انظر الشكل ٢٢١/١ .

(٣) انظر همع الهوامع ٨/٣ .

(٤) انظر تأويلاتهم لببيت الفرزدق في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٣١٣/١ ، والمحتسب لابن جني ٣٦٥/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٣١/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٢ ، والخزانة للبغدادي ١٤٤/٥ - ١٤٧ وغيرها .

على ذلك. وأجازوا أن يكون استثناءً ويكون المعنى : أو هو مجلّف ، وأجازوا أن يكون (مجلّف) مصدرًا عطف على (عضّ) كأنه قال : وعضّ زماناً أو تجليّف.

قال البغدادي : ((وهذا البيت صعب الإعراب . وقال الزمخشري : (هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه) وقال ابن قتيبة : رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يُرتضى ، ومنّنا يخفى عليه من أهل النظر أن كلّ ما أتوا به احتيال وتمويه))^(١).

ومن العدول في الإعراب عن الوجه المشهور قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ الْبَرُّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾^(٢).

فإذا نظرنا إلى الواو العاطفة قبل (الصابرين) وجدناها قرينة واضحة الدلالة على عطف (الصابرين) وهي منصوبة على (الموفون) وهي مرفوعة ، وقد تأولها النحاة والمعربون على قطع العطف إلى المدح بإضمار فعل ، قال الزمخشري : (((الموفون) عطف على مَنْ آمَنَ ، وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال))^(٣).

(١) نقلًا عن الخزانة ١٤٥/٥ .

(٢) البقرة : آية (١٧٧).

(٣) الكشف ٣٣١/١ ، وانظر أيضاً معاني القرآن للأخفش ١٥٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/١ ، ومعاني القرآن

للزجاج ٢٤٧/١ ، والمشكل لمكي بن أبي طالب ٨٢/١ ، والدرّ المصون للسمين الحلبي ٢٥٠/٢ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١).

فالصابئون معطوف على اسم إن قبله ولم يتبعه في النصب، وتأول النحاة والمربون
الرفع فيه على عدة أوجه^(٢)، أشهرها قول سيبويه^(٣) وجمهرة أهل البصرة أنه مرفوع
بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه ، والنية به التأخير، والمعنى: إن
الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم
يحزنون والصابئون كذلك . وأنشدوا في ذلك قول الشاعر : (بشر بن أبي حازم) :

وَالْأَفَاعِلُ عَلِمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

المعنى : وَالْأَفَاعِلُ عَلِمُوا أَنَّنَا بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ .

وبعد ... فإني عنونت لهذا العدول في العلامة الإعرابية بالترخص في الإعراب
موافقة لأستاذنا الدكتور / تمام حسان الذي يرى أن الشواهد السابقة كلها وأمثالها
محمولة على الترخص في قرينة الإعراب؛ لأمن اللبس، إذ المعنى عنده - كما أسلفت -
تتضافر عصابة من القرائن المعنوية واللفظية في الكشف عنه، وقد يترخص في إحدى هذه
القرائن إذا اتضح المعنى بدونها. ويُعرف الترخص بأنه تركيب الكلام على غير ما
تقضي به القاعدة أتكالاً على أمن اللبس، وهو كما يرى يطال كل القرائن فلا تستعصم
واحدة منها دونه. وقد ذكر في كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها)^(٤) وغيره شواهد
على الترخص في كل قرينة من القرائن .

(١) المائدة : آية (٦٩).

(٢) انظر تلك الأوجه في الشكل ١/٢٣٧-٢٣٩ ، والتّر المصون ٤/٣٥٣.

(٣) الكتاب ١٥٦/٢ ، وانظر أيضا معاني القرآن للزجاج ١٩٣/٢ .

(٤) انظر ص ٢٣٣ فما بعدها ، وانظر أيضا شواهد الترخص في التمهيد في اكتساب اللغة العربية بغير الناطقين

بها ص ٤٨ - ٥٨ ، والبيان في روائع القرآن ص ٢٥٠ - ٢٥٣.

وقد فطن د. تمام حسان لأمر في غاية الخطورة وهو أنّ الترخّص في قرينة الإعراب أو غيرها من القرائن ليس باباً مُشرعاً يُسمح لأيّ أحد بالولوج منه، بل إنه مقيد بشروط ثلاثة^(١):

أولها: أن الترخّص خاصّ بزمان نوي السليقة، وارتكابه الآن خطأ.

ثانيهما: أن الفصحاء لم يترخصوا إلا عند أمن اللبس.

ثالثهما: أنهم لم يفعلوا ذلك إلا حين يكون المعنى هو الذي يقتضي وجود القرينة،

ولا تكون القرينة ضرورية للمعنى بحيث يتوقف عليها.

ويوضّح ذلك بقوله: ومعنى هذا أن القدماء إن ترخصوا في (خرق الثوبُ المسمار)

فما كان لهم أن يترخصوا في (ضرب زيدُ عمراً) ، لما يترتب على الترخّص في الإعراب

هنا من اختلاط الضارب والمضروب.

ويرى د. تمام^(٢) أن عدم اعتراف النحاة بمبدأ جواز الترخّص ترتب عليه أمور

منها:

١- الطعن على العرب الفصحاء .

٢- كثرة القول بالشنون والندرة والقلة .

٣- اللجوء إلى التخرّيج على أصول لا تنسجم مع الشواهد ؛ لبعدها متناولها منها.

ولعلك تجد في ثنايا البحث مصداق تلك الأمور التي ترتبت على عدم اعتراف

النحاة بمبدأ الترخّص . فرأينا موقف عبد الله بن إسحاق الحضرمي من الفرزدق

وتخطئته له في بعض شعره ، ومن أمثلة ذلك أيضاً أفراد ابن جني في كتابه (الخصائص)

^(٣) باباً في (أغلاط العرب) .

ورأينا أيضاً اختلاف تأويلات النحاة في رفع (الصابئون) في الآية التي تقدّمت من

سورة (المائدة) ، واختلافهم أيضاً في رفع (مجلّف) في بيت الفرزدق ، حتى قال

الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه . والله أعلم..

(١) انظر كتابه (التمهيد) ص ٥٠ .

(٢) انظر كتابه السابق ص ٤٨ .

(٣) انظر ٢٧٣/٣ - ٢٨٢ .

الخاتمة

أود أن أشير في خاتمة هذا البحث إلى أهم النتائج والحقائق التي وصل إليها أو ارتضاها وهي :

- ١- لم يرتضِ البحث ما ذهب إليه بعض النحاة في تعريف علم النحو بأنه معرفة أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، فالنحو أشمل من الإعراب والبناء وميدانه أرحب وأوسع وهو اتباع سمت كلام العرب كما جاء في تعريف ابن جنى.
 - ٢- الإعراب جزء من نظام اللغة وهو يسير وفق نظام معين يغلب عليه الاطراد ولم يخترع النحاة بعض ظواهره كما ادعى بعض الباحثين.
 - ٣- أن الأصول التي اعتمدها د. إبراهيم أنيس وفسر بها تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها في العربية لا تثبت أمام الاختبار والتطبيق كما أثبت البحث.
 - ٤- الإعراب يسهم في الكشف عن المعنى النحوي ولكنه ليس وحده المسؤول عن هذا الكشف؛ إذ يتضافر معه قرائن أخرى - كما ذكر د. تمام حسان - لفظية ومعنوية، ولذا ينبغي ألا ينشغل المهتمون بالنحو - دراسةً وتدریساً - بهذه القرينة على حساب القرائن الأخرى .
 - ٥- أن العلامة الإعرابية تكون نشطةً في بعض التراكيب وتسهم أكثر من غيرها من القرائن في الكشف عن المعنى النحوي . على حين أنها تكون خاملةً وتقل أهميةً في الكشف عن المعنى في تراكيب أخرى . وقد تكون صورية لا يعتد بها في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في بعض التراكيب . وقد رأينا أمثلةً لذلك في ثنايا البحث.
 - ٦- النحاة القدامى كانوا مدركين أن المعنى لا يتضح بالإعراب وحده وأن هناك قرائن أخرى لفظية ومعنوية تسهم في تبيان المعنى ، وعرفوا تلك القرائن، ولكنهم أعطوا قرينة الإعراب اهتماماً زائداً لم يعطوه للقرائن الأخرى .
- وفي البحث أشياء أخر لا تخفى على قارئه. أرجو أن يضيف هذا البحث - ولو يسيراً - إلى جهود السابقين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- إحياء النُحو لإبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ط٢ ،
١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٣- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السِّيرافي ، تحقيق د. محمد إبراهيم
البنّا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النُّحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم
الكتب، ط٢ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٥- الإيضاح في علل النُّحو ، لأبي القاسم الزَّجّاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ،
دار النفائس ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٦- البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٧- البيان في روائع القرآن . د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، ١٤١٣هـ/
١٩٩٣م.
- ٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق
د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/
١٩٨٦م .
- ٩- تحرير التحبير ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق د. حفني محمد شرف،
نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- ١٠- تحليل الجملة الفعلية ، د. محمد إبراهيم البنّا، بحث منشور بمجلة معهد
اللغة العربية لغير الناطقين بها ، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ١١- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. تمام حسان، نشر
معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- ١٢- الجمل في النحو، للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر ، بيروت، بدون تاريخ .
- ١٤- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٥- الخصائص لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧١ / ١٩٥٢م .
- ١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسَّمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٧- دلالة السياق ، د. ردة الله بن ردة الطلحي ، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .
- ١٨- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ .
- ١٩- شرح الأشموني لألفية ابن مالك مطبوع مع حاشية الصبان ، دار الفكر، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢٠- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٢١- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بدون معلومات نشر .
- ٢٢- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢٣- الصحاح للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

- ٢٤- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، د. أحمد علم الدين الجندي ، بحث منشور بمجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، العدد الثاني ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٢٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- ٢٦- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ .
- ٢٧- الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م .
- ٢٨- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٢٩- كتاب العروض لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- ٣٠- الكشاف للزمخشري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م .
- ٣١- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٣٢- اللغة العربية : معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .
- ٣٣- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م .
- ٣٤- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات لابن جنی ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ .
- ٣٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي الخزومي ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ٢ ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م .

- ٣٦- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار الفكر العربي ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- ٣٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد
السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
- ٣٨- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ /
١٩٨١م .
- ٣٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم
الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٤٠- الفصل للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، بدون تاريخ .
- ٤١- مقالات في اللغة والأدب ، د. تمام حسان ، نشر وحدة البحوث والمناهج بمعهد
اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٤٢- المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم
الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٤٣- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،
ط٦ ، ١٩٧٨م .
- ٤٤- النحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة ، للشيخ محمد أحمد عرفة ، مطبعة
السعادة بمصر ، ١٩٣٧م .
- ٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم
مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

ألفاظ ألوان الغنم في الغريب المصنف والمخصص

دراسة لغوية في ضوء نظرية الحقول الدلالية

د. جمعان بن ناجي السلمي

أستاذ اللغويات المساعد بجامعة أم القرى

هذا البحث دراسة لغوية لألفاظ ألوان الغنم التي وردت في كتابي الغريب المصنف لأبي عبيد ، القاسم بن سلام والمخصص لابن سيده ، وقد حاول الباحث تطبيق نظرية الحقول الدلالية . فقسم البحث إلى خمسة حقول هي :

١ - الحقل الأول : الفاظ الألوان التي تعم الجسم كله .

٢ - الحقل الثاني : الفاظ ألوان الرأس .

٣ - الحقل الثالث : الفاظ ألوان الرقبة .

٤ - الحقل الرابع : الفاظ ألوان الأطراف .

٥ - الحقل الخامس : الفاظ ألوان سائر الجسد .

وفي كل حقل فُسرت الكلمات ، ثم جاء بعد ذلك التحليل الدلالي . وفيه حُددت السّمات الدلالية لكل لفظة ، ثم بينت العلاقات الدلالية بين الفاظ كل حقل ، ثم بحثت أموراً دلالية أخرى ، وختمتُ البحث ببيان النتائج التي توصل إليها ، ومن أهمها :

١ - أبرز العلاقات الدلالية في هذا البحث هي : الترادف ، والتضاد ، والتنافر .

٢ - قلّة الفاظ ألوان ذكور الغنم ، وكثرة الفاظ ألوان إناثها .

٣ - قلّة الفاظ ألوان الماعز ، وكثرة الفاظ الضأن .

٤ - بيان الفراغ المعجمي في مصدرى البحث ، وبعض كتب اللغة الأخرى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي امتنّ على عباده بأن أنشأ لهم من الأنعام حمولة وفرشا ، وصلى الله وسلّم على خير من رعى الغنم ، سيد ولد عدنان ، نبينا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فقد عاش العرب الأولون في جزيرتهم ، وجُلّ اقتصادهم يعتمد على الرعي وتربية بهيمة الأنعام ، التي سموها المال الناطق^(١) ، فمنها ركوبهم ، ومنها يأكلون ، وبها يدون قتلاهم ، ومنها يمهرّون نساءهم ، ومن أجلها يتخذون قرار الحرب والسلم .

وقد كان العربيّ حفيّا بأغنامه يرحل بها إلى حيث يسقط المطر ، وينبت الكلا ، يصرع الوحوش التي تفتك بها ، ويصبر على اللاواء والعناء من أجلها ، فانعكست حفاوته تلك على اللغة العربية فاحتفت بالأغنام أيما احتفاء ، وكثرت فيها الألفاظ المعبرة عن أسمائها وصفاتها

(١) لتكون مقابلاً للمال الصامت ، وهو الذهب والفضة . (ينظر : كتاب فقه اللغة

وسر العربية ص ٦٧) .

وأجناسها وأسنانها ونتاجها وألوانها وحلبها وجلودها ولحومها ، إلى غير ذلك مما هو مبسوط في كتب اللغة .

وقد أدرك رواة اللغة الذين رحلوا إلى البادية ، يجمعون اللغة من أهلها الفصحاء ، قيمة الحيز الذي تشغله الأغنام في اللغة العربية ، فصرفوا شيئاً من عنايتهم إليه ، وجمعوا من أفواه العرب ما سمعوه منهم وأودعوه في رسائل منها^(١) :

١ - كتاب الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها ، للأخفش الأوسط .

٢ - كتاب المعزى والإبل والشاء ، لأبي زيد الأنصاري .

٣ - كتاب نعت الغنم ، لأبي زيد الأنصاري أيضاً .

٤ - كتاب الشاء ، للأصمعي .

٥ - كتاب الإبل والغنم ، لأبي عكرمة عامر بن عمران الضبي .

ثم جاء العلماء الذين صنعوا معاجم للمعاني فأدخلوا هذه لرسائل في كتبهم ، فهذا أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ،
بضمن كتابه الغريب المصنف مبحثاً يسميه (كتاب الغنم ونعوتها) .

ويأتي بعده أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ،
فيضمن كتابه المخصص مبحثاً اسمه (كتاب الغنم) .

(١) ينظر : معجم المعاجم ص ١٥٦ .

وقد رأيت أن أشارك بجهد المقل في هذا السياق ، فكتبت هذا البحث ، وعنوانه: « ألفاظ ألوان الغنم في الغريب المصنف والمخصص ، دراسة لغوية في ضوء نظرية الحقول الدلالية » .

وجمعت فيه ألفاظ ألوان الغنم في هذين المصدرين ، ثم عرضتها على كتب اللغة الأخرى ، وكان في مقدمة ، وتمهيد عرّفت فيه بنظرية الحقول الدلالية ، وتحدثت بإيجاز عن نشأتها في الغرب ، ثم ذكرت بعض البحوث العربية التي طبقت هذه النظرية .

وقمت بعد ذلك بتوزيع ألفاظ البحث على خمسة حقول دلالية هي:

الحقل الدلالي الأول : ألفاظ الألوان التي تعمّ الجسم كله .
وجعلته في حقلين فرعيين :

الأول : ألفاظ الألوان الخالصة .

والثاني : ألفاظ الألوان المختلطة .

الحقل الدلالي الثاني : ألفاظ ألوان الرأس .

الحقل الدلالي الثالث : ألفاظ ألوان الرقبة .

الحقل الدلالي الرابع : ألفاظ ألوان الأطراف .

الحقل الدلالي الخامس : ألفاظ ألوان سائر الجسد .

وفي كلّ حقلٍ صنعت ما يلي :

أولاً : تفسير الألفاظ ، وفيه شرحت معاني تلك الألفاظ .

ثانياً : التحليل الدلالي ، وفيه أبين السمات الدلالية لكل لفظ ،

ثم أوضح العلاقات الدلالية بين ألفاظ الحقل ، وأختم بذكر أمور

سميتها (ملامح دلالية أخرى) ذكرت فيها ضرورياً متفرقة من قضايا

البحث الدلالي ، ثم ختمت البحث ببيان نتائج الدراسة .

وبعد :

فهذا جهد علمي متواضع ، أردت به أن أصل حاضر الأمة

بماضيها ، وأن يكون لبنة في ذلك الصرح الشامخ الذي شيده خدام لغة

القرآن من السلف والخلف ، قديماً وحديثاً ، سائلاً الله سبحانه وتعالى

ان يستر الخلة ، ويغفر الزلة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

تمهيد :

اللغويون العرب ونظرية الحقول الدلالية

الحقل الدلالي مجموعة من مفردات اللغة ، تربطها علاقات دلالية ، وتشارك جميعاً في التعبير عن معنى عام يعدّ قاسماً مشتركاً بينها جميعاً ، مثل : الكلمات الدالة على الألوان ، والكلمات الدالة على الآلات الزراعية ، والكلمات الدالة على النبات ، أو الكلمات الدالة على الأفكار والتصورات^(١) .

وعرّف أولمان الحقل الدلالي بأنه قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة^(٢) .

كما عرفه ليونز بأنه مجموعة جزئية لمفردات اللغة^(٣) .

ويتفق أصحاب هذه النظرية على جملة مبادئ منها :

١ - لا وحدة معجمية عضو في أكثر من حقل .

٢ - لا وحدة معجمية لا تنتمي إلى حقل معين .

(١) علم الدلالة للدكتور فريد عوض حيدر ص ١٧٤ .

(٢) علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٧٩ .

(٣) المصدر السابق .

٣ - لا يصح إغفال السّياق الذي ترد فيه الكلمة .

٤ - استحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي^(١) .

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه يجب بيان أنواع العلاقات داخل كل حقل معجمي ، ولا تخرج هذه العلاقات في أي حقل معجمي عما يأتي :

١ - الترادف .

٢ - الاشتمال أو التضمن .

٣ - علاقة الجزء بالكل .

٤ - التضاد .

٥ - التنافر^(٢) .

وتتمثل أهمية هذه النظرية في أمور كثيرة منها :

١ - الكشف عن العلاقات ، وأوجه الشبه والخلاف بين الكلمات التي تنضوي تحت حقل معين ، وبينها وبين المصطلح العام الذي يجمعها .

٢ - تجميع الكلمات داخل الحقل الدلالي وتوزيعها يكشف عن

(١) علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٨٠ ، وعلم الدلالة للدكتور فريد حيدر

ص ١٧٥ .

(٢) علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٩٨ .

الفجوات المعجمية التي توجد داخل الحقل ، أي عدم وجود الكلمات المطلوبة لشرح فكرة أو التعبير عن شيء ما .

٣ - هذا التحليل يُمدنا بقائمة من الكلمات لكل موضوع على حدة ، كما يمدنا بالتمييزات الدقيقة لكل لفظ ، مما يسهل على المتكلم أو الكاتب في موضوع معين اختيار ألفاظه بدقة . وانتقاء الملائم منها لغرضه^(١) .

وهذه النظرية نشأت في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر على يد العالم الألماني هردير (١٧٧٢ م) ، وجاء بعده هومبولدت (١٨٣٥ م)^(٢) .

ثم تطورت على يد اللساني الألماني إبسن (١٩٢٤ م) الذي حاول أن يصنف مجموعة من الكلمات التي تشكل معاً معنى موحداً ، وهي الكلمات التي تتصل بالأغنام وتربيتها في اللغات الهندوأوربية^(٣) .

ويبرز عند الحديث عن هذه النظرية اسم جوست تريير ، وقد قام

(١) ينظر : المصدر السابق ص ١١٠ .

(٢) ينظر : علم الدلالة للدكتور فريد حيدر ص ١٧٢ .

(٣) ينظر : التحليل الدلالي ، إجراءاته ومناهجه ١ / ١٢٢ .

بإنجاز عمله الكبير ، وهو بعنوان : « الثروة اللفظية للغة الألمانية في دائرة العقل تاريخ الحقل اللغوي من البدايات إلى بداية القرن الثالث عشر » ، ونشر الجزء الأول منه عام ١٩٣١ م^(١) .

ثم تابعت الدراسات في أوربا بعد ذلك ، وظهرت عدّة دراسات تطبيقية لهذه النظرية^(٢) .

ثم اتصل اللغويون العرب بالجامعات الغربية في القرن الماضي ، واطلعوا على هذه النظرية ، ودرسوا بعض ما أنتجه القوم من بحوث تطبيقية ، وكان من ثمار ذلك أن ظهرت لدينا عدة دراسات طبقت هذه النظرية ، رأيت منها البحوث التالية :

١ - التحليل الدلالي لإجراءاته ومناهجه ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، ويتضمن تحليلاً دلالياً لألفاظ المعجم الشعري لقبيلة هذيل ، وقد حصل به الباحث على درجة الدكتوراه عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، ثم طبع البحث في دار غريب بالقاهرة عام ٢٠٠٠ م .

٢ - ألفاظ المأكل والمشرب ، في العربية الأندلسية ، دراسة في نفع

(١) ينظر : علم الدلالة للدكتور فريد حيدر ص ١٧٣ .

(٢) ينظر : علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٨٣ ، والتحليل الدلالي ، إجراءاته ومناهجه ١ / ١٢٨ - ١٢٩ .

الطيب للمقري ، أعده الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، ونشر عام ٢٠٠١ م .

٣ - أسماء الحيوان المستعملة في حقول الجماد ، للدكتور سالم بن سليمان الخماش ، ونشر عام ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م في المجلد الثالث - العدد الأول ، من مجلة الدراسات اللغوية ، الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

٤ - ألفاظ الوجه في المخصص لابن سيده ، في ضوء نظرية الحقول الدلالية ، للدكتورة نادية رمضان محمد النجار ، ونشر عام ٢٠٠١ م ، في المجلد الرابع - العدد الثالث من مجلة (علوم اللغة) ، الصادرة عن دار غريب بالقاهرة .

٥ - نعوت المرأة في الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه ، دراسة في المجالات الدلالية ، للدكتور أحمد عارف حجازي عبد العليم ، ونشر عام ٢٠٠١ م ، في المجلد الرابع - العدد الرابع ، من مجلة (علوم اللغة) ، الصادرة عن دار غريب بالقاهرة .

٦ - التوليد الدلالي ، دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، في ضوء نظرية العلاقات الدلالية ، للدكتور حسام البرنساي ، ونشر عام ٢٠٠٣ م ، في دار مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة .

٧ - أسماء الأوعية الجلدية من خلال معجم لسان العرب لابن منظور ؛ دراسة دلالية تأصيلية ، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الثنيان ، ونشر عام ١٤٢٦هـ وهو من إصدار دار الملك عبد العزيز بالرياض ، والباحث وإن كان تخصصه في علم الآثار والمتاحف إلا أنه استفاد من هذه النظرية ، إذ قسم بحثه إلى عدد من المجالات ، مثل : مجال الدلاء ، مجال القرب ، مجال المزارد .

٨ - أسماء الجسد الإنساني ، دراسة وصفية تحليلية في ضوء نظرية المجال الدلالي ، للدكتور محمد بن سعيد الشبتي ، ونشر عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م في العدد ٤٠ من مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة .

٩ - ألفاظ الجنايات والحدود والقضاء والشهادات في المذهب الحنبلي ، دراسة دلالية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أعدها الباحث محمد بن أحمد السريحي الحربي ، ونال بها درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

١٠ - ألفاظ المأوى والمسكن في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، دراسة في المجالات الدلالية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أعدها الباحثة عزيزة بنت عطية الله الشنبري ، ونالت بها درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٥هـ .

أما علماء العربية السابقون فإنَّ حقيقة هذه النظرية لم تكن بعيدة من منجزاتهم العلمية ، وإن لم يسموها بهذا الاسم ، وما رسائلهم الكثيرة التي ألفوها في موضوعات شتى ، كل رسالة تخص حقلاً من حقول اللغة إلا دليل على سبقهم إلى حقيقة هذه النظرية ونظرة سريعة إلى عناوين تلك الرسائل تؤكد هذا القول .

وقد ضرب علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين بسهم وافر في تأليف الرسائل اللغوية المتخصصة ، وسأذكر فيما يلي أسماء بعض الرسائل التي ألفها أربعة من أولئك الأعلام .

فهذا أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) يؤلف عدداً من الرسائل منها^(١) :

١ - المطر . ٢ - الغنم واللبأ واللبن . ٣ - الإبل والشاء .

٤ - خلق الإنسان . ٥ - الشجر والكلأ . ٦ - الوحوش .

أما الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ) ، فقد ترك كثيراً من الرسائل ، ذات الموضوع الواحد ، منها^(٢) :

(١) ينظر : مقدمة التحقيق لكتاب الشجر والكلأ ، لأبي زيد الأنصاري

ص ٢٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١١٣ .

- ١ - خلق الإنسان . ٢ - الأنواء . ٣ - خلق الفرس .
- ٤ - الإبل . ٥ - الخيل . ٦ - الشاء .
- ٧ - كتاب الأخبية . ٨ - كتاب الوحوش . ٩ - كتاب السلاح .
- ١٠ - كتاب النخلة . ١١ - كتاب النبات .

ولابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) عدد من الرسائل منها^(١)

- ١ - الأنواء . ٢ - البئر . ٣ - الخيل . ٤ - الذباب .
- ٥ - صفة الدرع . ٦ - صفة النخل . ٧ - النبات .

كما ألف أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ) عدداً من الرسائل

منها^(٢) :

- ١ - كتاب الطير . ٢ - كتاب القسيّ والنبال والسهام .
- ٣ - كتاب السيوف والرماح . ٤ - كتاب الحشرات .
- ٥ - كتاب العشب . ٦ - كتاب النخل . ٧ - كتاب الجراد .

(١) ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب البئر لابن الأعرابي ص ٢٣ .

(٢) ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب النخل لأبي حاتم السجستاني ص ١١ .

ثم جمعت هذه الرسائل في كتب كبيرة وصفت بأنها معاجم المعاني ، أو معاجم الموضوعات ، ومن أشهرها :

١ - الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) .

٢ - المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن علي بن الحسن ، المعروف بكرام النمل (ت ٣١٠هـ) .

٣ - المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) .

ولا يضير أولئك الأعلام أنهم وقفوا بعملهم عند الخطوة الأولى من خطوات هذه النظرية - وهي تقديم مفردات اللغة في مجموعات ، كل مجموعة تنفرد بموضوع واحد ، ولم يتعدوا ذلك إلى التحليل ، وبيان العلاقات التي تربط بين ألفاظ كل مجموعة - لأنهم أفردوا ما يسمى اليوم بالعلاقات الدلالية ببحوث أخرى مستقلة تتخذ من ألفاظ اللغة عامة مادة لها ، من ذلك مؤلفاتهم في الأضداد ، والمترادف ، وما اتفق لفظه واختلف معناه .

الحقل الدلالي الأول : ألفاظ الألوان التي تعمّ الجسم كله :

الحقل الفرعيّ الأول : ألفاظ الألوان الخالصة :

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - الدّهماء ، من الضّانّ : الحمراء الخالصة الحمرة^(١) .
- ٢ - اليقّ ، من الضّانّ : التي لا شية فيها^(٢) . وقال الجوهريّ في وصف هذا اللون : « يُقال : أبيضُ يقّ ، أي : شديد البياض ناصعه »^(٣) .
- ٣ - البهيم ، من النّعاج : السّوداء التي لا بياض فيها^(٤) .
- ٤ - المّعص ، من الضّانّ : البيض ، والجمع أمغاص^(٥) . وقال ابن منظور : « المّعص واحدته مِعْصَة أو مِعْصَة ، وقيل : لا واحد له من لفظه »^(٦) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ .

(٢) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٣) الصحاح : (يقق) .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٦) اللسان : (مِعْص) .

٥ - الأغر : كبشٌ أغثرُ : ليس بأحمر ، ولا أبيض ، ولا أسود^(١) .

وقال ابن الأثير : « في حديث القيامة : (يؤتى بالموت كأنه كبشٌ أغثر) ، هو الكديرُ اللون ، كالأغبر والأربد^(٢) » .

٦ - الربداء ، من المعز : السوداء^(٣) .

٧ - حمراء زكريّة : عنز حمراء زكريّة وزكريّة : شديدة الحمرة^(٤) .

ثانياً : التحليل الدلالي :

أ - السمات الدلالية :

اللون						الجنس		النوع		السمات الدلالية الألفاظ
غثرة	خمرة شديدة	خمرة	سواد	بياض ناصع	بياض	أنثى	ذكر	ماعز	ضأن	
		+				+			+	١ - الذمءاء
				+		+			+	٢ - البقن
			+			+			+	٣ - البهيم
					+	+			+	٤ - المنص
+							+		+	٥ - الأغر
			+			+		+		٦ - الربداء
	+					+		+		٧ - حمراء زكريّة

(١) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٢) النهاية ٣ / ٣٤٢ .

(٣) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٥ .

ب - العلاقات الدلالية :

١ - علاقة الاشتمال :

تظهر هذه العلاقة بين لفظتي : (المَغص) و (اليَقْت) ، فالأولى تعني النعجة البيضاء ، بينما الثانية أخصّ منها فهي تعني النعجة الشديدة البياض ، فكلّ ما وصف بلفظة (يقق) فهو داخل في (المغص) ، ولا عكس .

٢ - علاقة التضاد :

وتظهر هذه العلاقة بين (البهيم) ، ولفظتي (المغص) و (اليقق) ، فالأولى تعني النعجة السوداء ، بينما الثانية والثالثة تعنيان النعجة البيضاء ، على اختلاف في درجة البياض .

٣ - علاقة التنافر :

تبرز هذه العلاقة بين الألفاظ الدالة على ألوان الضأن في هذا الحقل ، وهي : (الدَّهْمَاء ، واليَقْت ، والبهيم ، والمغص) ، فرغم أنّ هذه الألفاظ تدل جميعها على النعجة ، إلا أن تلك النعجة لا يمكن أن تكون دهماء وبهيماً في الوقت ذاته ، ويقال مثل هذا في سائر الألفاظ .

وكذلك تتجلى هذه العلاقة بين اللفظين الدالين على ألوان المعز ، في هذا الحقل ، أيضاً ، وهي : (الربداء ، والحمراء) ، فهما يعنيان

العنز ، إلا أن تلك العنز لا يمكن أن تكون ربداء وحمراء معاً ، فهي إما ربداء ، وإما حمراء .

ويلحظ هنا : أن هذا الحقل خلا من علاقة الترادف ، كما خلا ، أيضاً ، من علاقة الجزء بالكل .

ج - ملامح دلالية أخرى :

١ - يلحظ في هذا الحقل : أن أهل اللغة فرّقوا بين النعجة السوداء ، والعنز السوداء ، فنتعوا الأولى بلفظة (بهيم) ، وجعلوا للثانية لفظة (ربداء) .

٢ - يظهر ، جلياً ، في هذا الحقل قلة الألفاظ الدالة على الماعز ، فهما لفظتان فقط .

٣ - كما يظهر ، بوضوح أكثر ، قلة الألفاظ الدالة على الذكران ، إذ لم يرد ، في هذا الحقل ، إلا لفظ واحد هو (الأغر) .

٤ - يُلاحظ هنا الفراغ المعجمي في هذين المصدرين : الغريب المصنف ، والمخصص ، إذ لم ترد فيهما العُثراء ، أنثى الأغر ، وكذلك لم أجدها في كثير من المعاجم ، إلا أن صاحب اللسان وصف العُثرة ، فقال : « العُثرة : عُبرة إلى خضرة ، وقيل : العُثرة : شبيهة بالغبشة يخلطها حمرة ، وقيل : هي العُبرة ، الذكر أغثر ، والأنثى عُثراء »^(١)

(١) اللسان : (غثر) .

وقد أورد الخطابي الشاة الغشراء إلا أنه ذكر لها دلالة أخرى لا صلة لها بالألوان ، فقال : « يقال شاة غشراء إذا كانت كثيرة الصوف »^(١) .

ويظهر فراغ معجمي آخر في هذين المصدرين ، فرغم ورود الدهماء والربداء ، فيهما إلا أنه لم يرد فيهما الأدهم والأربد ، وقد ذكر الأدهم صاحب اللسان ، فقال : « الأدهم : الأسود ، يكون في الخيل والإبل ، وغيرهما »^(٢) . ولا شك أن قوله : « وغيرهما » يدخل فيه الغنم .

أما الأربد فلم أجده في المعاجم ، غير أن ابن دريد ذكره في ألوان النعام ، ولم يذكره في الشاء^(٣) .

٥ - توزعت ألفاظ هذا الحقل على أربعة أوزان هي : فعلاء ،

وأفعل ، وفعل ، وفعليل .

(١) غريب الحديث ٢ / ٢٧٧ .

(٢) اللسان : (دهم) .

(٣) ينظر : الجمهرة ١ / ٢٤٣ .

الحقل الفرعي الثاني : ألفاظ الألوان المختلطة .

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - الصَّدَاءُ ، من المعز : السُّوداء المشربة حُمرة^(١) .
- ٢ - الدَّهْسَاءُ ، خصّه أبو عبيد بالمعز ، وجعله ابن سيده مشتركاً بين الضأن والمعز ، وفسرها بأنها أقل حُمرة من الصَّدَاءِ^(٢) .
وحكى ابن سيده تفسيراً آخر فقال : « الدَّهْسَاءُ التي على لون الدَّهَّاس من الرَّمْلِ »^(٣) .
- ٣ - الدَّبْسَاءُ ، من المعز ، ذكرها ، ابن سيده ، وفسرها بأنها قريب من الدَّهْسَاءِ^(٤) .
- ٤ - الحَلْسَاءُ ، من المعز : بين السواد والحُمرة ، لون بطنها كلون ظهرها^(٥) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٤) ينظر : المخصص ٧ / ١٩٥ .

(٥) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

٥ - الصُّبْحَاءُ ، من الضَّانِ : فيها سواد إلى الحُمْرة ^(١) .

وهذا القول رواه ابن سيده عن صاحب العين ، ولكنني لم أجده في العين المطبوع ، ولا في المعاجم التي نقلت عنه كالتهذيب ، وقد ذكر ابن دريد الصبحة في الأسد وأثناه ^(٢) ، كما ذكر بعض اللغويين الصبحة في الألوان ، لكنهم لم يذكروها في ألوان الشاء ^(٣) .

٦ - الرِّقْطَاءُ ، من الضَّانِ : التي فيها سواد وبياض ^(٤) .

٧ - الأَرثَاءُ ، من الضَّانِ : مثل الرِّقْطَاءِ ^(٥) .

٨ - الآرْثُ ، ذكر ابن سيده الكبش الآرْثُ بعد ذكره النعجة

الأَرثَاءُ ^(٦) ، وفسَّر العلماء الأَرْثَةَ بأنها بياض وسواد كالرُّقْطَةَ ^(٧) .

(١) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٢) ينظر : الجمهرة ١ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : اللسان ، والقاموس ، والتاج : (صبح) .

(٤) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٢ .

(٥) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٢ .

(٦) ينظر : المخصص ٧ / ١٩٢ .

(٧) ينظر : اللسان ، والقاموس ، والتاج : (آرْث) .

٩ - البَغْشاء ، من الضَّان : مثل الرَّقْطاء^(١) .

١٠ - الثَّمراء ، من الضَّان : مثل الرَّقْطاء^(٢) ، وزاد ابن سيده :

وبياضها أكثر من سوادها^(٣) ، وروى الثعالبي عن أبي زيد ، أنها تكون في المعز أيضاً^(٤) .

١١ - البرشاء ، من الضَّان : التي في لونها نَقَطٌ مختلفة^(٥) .

١٢ - المولعة ، من الضَّان : التي فيها لَمَعُ الوان من غير بَلَق^(٦) .

١٣ - الأملح ، قال ابن سيده : « والمَّلحة : بياض تشوبه شعرات

سود ، تكون في الصوف والشعر ، كبش أملح »^(٧) .

ولم يذكر أبو عبيد الأملح في الغريب المصنف ، لكنّه ذكره في غريب

الحديث فقال : « في حديث النبي عليه السلام ، أنّه ضحّى بكبشين

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٢ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٢ .

(٣) ينظر : المخصص ٧ / ١٩٢ .

(٤) ينظر : كتاب فقه اللغة وسر العربية ص ٨٥ .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٣ ، وينظر : اللسان ، والتاج : (برش) .

(٦) المخصص ٧ / ١٩٤ ، واللّمع : بُقِعَ تخالف سائر اللون ، والبَلق : سواد وبياض

(ينظر القاموس : لمع ، وبلق) .

(٧) المخصص ٧ / ١٩٤ .

أملحين ، قال الكسائي وأبو زيد ، وغيرهما : قوله : الأملحين ،
الأملاح : الذي فيه بياض وسواد ، ويكون البياض أكثر ^(١) .

١٤ - الملحاء ، من الضأن ، ذكرها ابن سيده فقال بعد أن فسّر
الملحة : « وكبش أملح ونعجة ملحاء » ^(٢) .

١٥ - الشهباء ، من المعز : كالملحاء من الضأن ^(٣) .

١٦ - الشمطاء ، من الضأن : تكون سوداء ، ينفذها شعرة
بيضاء ^(٤) .

١٧ - الأعرم ، قال ابن سيده : « كبش أعرم : فيه نقط بياض
وسود » ^(٥) .

ولم يذكر أبو عبيد الأعرم في الغريب المصنف لكئه ذكره في غريب
الحديث فقال : « في حديث معاذ أنه ضحى بكبش أعرم ، قال
الأصمعيّ : هو الأبيض الذي فيه نقط سود مع بياضه » ^(٦) .

(١) غريب الحديث ٢ / ٢٠٦ ، وينظر : تهذيب اللغة ٥ / ١٠١ .

(٢) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٥ .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٦) غريب الحديث ٤ / ١٤١ .

١٨ - العرماء ، من الضأن ، ذكرها أبو عبيد في حديث معاذ السابق ، فقال بعد أن فسّر الكبش الأعرم : « والأنثى عرماء »^(١) .

أما ابن سيده فإنه فسرها بتفسير يخرجها عن هذا الحقل ، وسيأتي لاحقاً .

١٩ - الأبرق ، تيس أبرق : فيه سواد وبياض^(٢) .

٢٠ - الرقشاء ، من المعز : السواد المنقطة^(٣) ببياض^(٤) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المخصص ٧ / ١٩٥ .

(٣) في المخصص (المنطقة) بتقديم الطاء على القاف ، ويظهر لي أنه تحريف في الكلمة بدلالة ما في اللسان : (رقص) فقد فسّر الرقشاء من المعز بأنها التي

فيها نقط من سواد وبياض .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٥ .

ثانياً : التحليل الدلالي :

أ - السّمات الدلالية :

مكونات اللون						الجنس		النوع		السمات الدلالية الانفاظ
بقع من عدة ألوان	نقط من عدة ألوان	نقط سوداء واللون العام أبيض	نقط بيضاء واللون العام أسود	سواد وحمرة	سواد وبياض	أنثى	ذكر	ماعز	ضأن	
				+		+		+		١-الصداء
				+		+		+	+	٢-الدّماء
				+		+		+		٣-الدّبساء
				+		+		+		٤-الحلساء
				+		+			+	٥-الصّجاء
					+	+			+	٦-الرّقطاء
					+	+			+	٧-الأرثاء
					+		+		+	٨-الأرث
					+	+			+	٩-البغناء
					+	+			+	١٠-التمراء
	+					+			+	١١-البرشاء
+						+			+	١٢-المولعة
					+		+		+	١٣-الأملح
					+	+			+	١٤-الملحاء
					+	+		+		١٥-الشهباء
			+			+			+	١٦-الشمطاء
		+					+		+	١٧-الأعرم
		+				+			+	١٨-العرماء
				+		+	+			١٩-الأبرق
			+		+			+		٢٠-الرّقشاء

ب - العلاقات الدلالية :

١ - علاقة الترادف :

وتظهر هذه العلاقة بين الألفاظ التالية : (الصّدَاء ، والدّهْساء ، والدّبْساء ، والحلْساء) ، فكل واحد من هذه الألفاظ يعني العنز التي فيها سواد وحمرة .

كما تظهر هذه العلاقة ، أيضاً ، بين (الرقطاء ، والأرثاء ، والبغثاء ، والنمراء ، والملحاء) فجميع هذه الألفاظ لها تفسير واحد ، وهو : النعجة التي فيها سواد وبياض .

٢ - علاقة التّضاد :

تتجلى هذه العلاقة بين لفظتي : (الشّمطاء والعرماء) ، فالأولى تعني النعجة السوداء المنقطة بنقط بيض ، بينما تدل الثانية على عكس ذلك ، إذ هي تعني النعجة البيضاء المنقطة بنقط سود .

٣ - علاقة التّنافر :

وتظهر هذه العلاقة بين الألفاظ الدّالة على ألوان الضّئان ، وهي : (الرّقطاء ومرادفاتها ، والصبحاء ، والبرشاء ، والمولّعة ، والشّمطاء ، والعرماء) ، فرغم أن جميع هذه الألفاظ تدل على النعجة ، إلّا أنّه لا يمكن أن تكون تلك النعجة صبحاء ورقطاء وبرشاء ، ومولّعة ،

وشمطاء ، فهي إمّا صباحاء ، وإمّا رقطاء ... إلى آخر تلك الصفات .
وكذلك تبرز هذه العلاقة بين الألفاظ الدالة على ألوان الماعز ،
وهي : (الصّدَاء ومرادفاتها ، والشهباء ، والرقشاء) ، إذ كلها تدلّ
على العنز إلا أن تلك العنز لا يمكن أن تتصف بكل تلك الصفات مرّة
واحدة ، فهي إمّا صدَاء ، وإمّا شهباء ، وإمّا رقشاء .
ويظهر البحث هنا خلو هذا الحقل من علاقة الاشتمال ، ومن
علاقة الجزء بالكل .

ج - ملامح دلالية أخرى :

- ١ - قلة الألفاظ الدالة على ذكران الغنم في هذا الحقل ، فهي أربعة
فقط هي : (الآرث ، والأملح ، والأعرم ، والأبرق) ، من مجموع
ألفاظ هذا الحقل ، وهي عشرون لفظة .
- ٢ - قلة الألفاظ الدالة على الماعز ، في مقابل الألفاظ الدالة على
الضأن ، فهي سبعة ألفاظ ، فقط .
- ٣ - خصّ أبو عبيد لفظ (الدّهساء) بالماعز ، وجعله ابن سيده
مشاركاً بين الضأن والماعز ، والأمر في المعاجم على ما ذكر أبو عبيد^(١) ،

(١) ينظر : العين ٤ / ٥ ، وتهذيب اللغة ٦ / ١١٦ ، ومجمل اللغة ٢ / ٣٣٧ ،
والصّحاح ، وأساس البلاغة ، والقاموس : (دمس) .

إلا ما كان من صاحبي اللسان ، وتاج العروس ، فإثهما وافقا ابن سيده، ولعلمهما نقلا عنه^(١) .

٤ - ويُلاحظ هنا تفريق أهل اللغة بين النعجة التي يتكوّن لونها من السواد والحُمرة ، والعنز ذات اللون نفسه ، إذ نعتوا النعجة بلفظة (صبحاء) ، وجعلوا للعنز أربعة ألفاظ مترادفة هي : (الصدآء ، والدّهساء ، والدّبساء ، والحلساء) .

ونراهم فرّقوا بين النعجة والعنز ، ذوات اللون الأسود المنقّط بنقط بيضاء ، فنعتوا النعجة بالشمطاء ، وقالوا عن العنز إنها : رقشاء .

ويظهر كذلك تفريقهم بين النعجة التي فيها سواد وبياض ، ونظيرتها من الماعز ، فقالوا : نعجة ملحاء ، وعنز شهباء .

وهم ، أيضاً ، قد فرّقوا بين الكبش الذي فيه سواد وبياض ، وبين التيس ذي اللون نفسه ، فقالوا عنهما : كبش أملح ، وتيس أبرق .

٥ - يظهر هنا الفراغ المعجمي ، إذا خلا هذان المصدران ، من ذكر (البرقاء) في نعوت الماعز ، وانفرد المخصص بذكر (الأبرق) ، وقد وردت العنز البرقاء في عدد من معاجم اللغة^(٢) .

(١) ينظر مادة (دهس) فيهما .

(٢) ينظر : الصحاح ، واللسان ، والقاموس : (برق) .

كما تظهر فجوات معجمية أخرى ، وذلك فيما يخص ألفاظ نعوت الذكران من الغنم ، إذ لم يرد في هذين المصدرين ذكراً للأصداً ، والأدهس ، والأدبس ، والأحلس ، والأصبح ، والأرقط ، والأبغث ، والأنمر ، والأبرش ، والمولع ، والأشهب ، والأشمط ، والأرقش ، رغم ورود مؤنثاتها فيهما .

وقد ورد بعض هذه الألفاظ في كتب اللغة ، فالأصداً رواه الجوهري ، فقال : « وجدي أصداً ، إذا كان أسود مشرباً حمرة »^(١) ، وروى ابن دريد والزنجشري الأدبس^(٢) . كما روى الأحلس والأصبح والأرقط ، والأنمر عدد من أصحاب المعاجم^(٣) .

أما الأرقش بالمعنى الذي ورد في هذا الحقل ، فلم أجده فيما رجعت له من كتب اللغة ، غير أنني وجدتهم يذكرون الجدي الأرقش الأذنين ويفسرونه بالأذرا^(٤) ، وسيأتي الأذرا في الحقل المناسب له .

٦ - جاءت أربعة من ألفاظ هذا الحقل على وزن (أفعل) ، وجاء لفظ واحد على وزن اسم المفعول مما زاد على ثلاثة ، وسائر الألفاظ كانت على وزن فعلاء .

(١) الصحاح : (صداً) ، وينظر : اللسان ، والقاموس ، والتاج (صداً) .

(٢) ينظر : الجمهرة ١ / ٢٤٤ ، وأساس البلاغة : (دبس) .

(٣) ينظر : اللسان ، والقاموس ، والتاج : (حلس) و (صبح) و (رقط) و (نمر) .

(٤) ينظر : الصحاح ، واللسان ، والتاج : (رقش) .

الحقل الدلالي الثاني : أَلْفَاظُ أَلْوَانِ الرَّأْسِ :

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - الرَّأْسَاءُ ، من الضَّانِ : التي أسودَّ رأسها^(١) .
- ٢ - الرَّخْمَاءُ ، من الضَّانِ : التي أبيضُ رأسها من بين جسدها^(٢) .
- ٣ - الْمُخْمَرَةُ ، من الضَّانِ : التي أبيضُ رأسها من بين جسدها^(٣) .
- ٤ - الرَّغْمَاءُ ، من الضَّانِ : على طرف أنفها بياض ، أو لون يخالف سائر لونها^(٤) .
- ٥ - الرَّثْمَاءُ ، من الضَّانِ : السُّوداءُ الأرنبة^(٥) ، وسائرها أبيض^(٦) .
- ٦ - الْأَطْخَمُ ، كبش أطخم : أسود الرأس ، وسائرُه أكَدر^(٧) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٤) الأرنبة : هي طرف الأنف . (القاموس : رنب) .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٦) المخصص ٧ / ١٩٣ ، والكذرة من الألوان : ما انحاحو السواد والغبرة .

(اللسان : كدر) .

- ٧ - الْمُعَمَّمَة ، من النعاج : بيضاء الرأس^(١)
- ٨ - الْمُعَمَّم ، قال ابن سيده ، في شيات الضَّان : « والدَّرْعُ : بياض في الرأس ، دون سائر الجسد ، وهو الْمُعَمَّم »^(٢) .
- ٩ - الأعرم ، من الضَّان : الذي في أذنيه نقط سود وبيض^(٣) .
- ١٠ - العرماء ، من الضَّان : البيضاء الرأس^(٤) .
- ١١ - المكتهلة ، من الضَّان : المتخمرة الرأس بالبياض^(٥) .
- ١٢ - السَّفعاء ، نعجة سفعاء : مسوَّدة الخدين ، وسائر جسمها أبيض^(٦) .
- ١٣ - الدَّغماء ، من الضَّان : اسودَّت نُخرتها ، وهي الأرنبة ، وحكمتها ، وهي الدَّقن^(٧) .

(١) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٢) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٦) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٧) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

١٤ - العيناء ، من الضَّان : هي التي قد اسودَّت عَيْنُهَا ، وهي موضع المَخْجِرِ من الإنسان^(١) .

١٥ - الخوصاء ، من الضَّان : اسودَّت إحدى عينيها ، وابيضَّت الأخرى^(٢) .

١٦ - المَطْرَقَةُ ، من الضَّان : اسودَّت أطراف أذنيها^(٣) . وزاد ابن سيده : وسائرهما أبيض ، ثم قال : وكذلك إذا ابيضت أطراف أذنيها ، وسائرهما أسود^(٤) .

١٧ - الدَّرَاءُ ، من الماعز : هي الرُّقْشَاءُ الأذنين وسائرهما أسود^(٥) .

١٨ - الغرباء ، من الماعز : البيضاء العينين^(٦) .

١٩ - الغشواء ، من الماعز : التي قد تَغَشَّى وجهها بياض^(٧) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٢ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٥) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ ، والرُّقْشَاءُ : لون فيه كدرة وسواد ونحوهما . (اللسان : رقت) .

(٦) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

(٧) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

- ٢٠ - الرّعشاء ، من الماعز : التي ابيضت أطراف زنمها^(١) .
- ٢١ - الكحلاء ، من الضآن : البيضاء ، السوداء العينين^(٢) .
- ٢٢ - الدرعاء ، من الضآن : شاة درعاء : سوداء الجسد ، بيضاء الرأس ، وقيل : هي السوداء العنق والرأس ، وسائرها أبيض^(٣) .
- ٢٣ - الأدرع ، من الضآن ، قال ابن سيده ، بعد كلامه السابق في وصف الدرعاء : « وكذلك خروف أدرع »^(٤) .

(١) المخصص ٧ / ١٩٥ ، وزنمتا الأذن : هتان تليان الشحمة ، وتقابلان الوتر

() القاموس : زغم) .

(٢) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٣ .

ثانياً: التحليل الدلالي :

أ - السمات الدلالية :

السمات الدلالية	النوع	الجنس	اللون العام										اللون الخلف				
			شعر	معد	كندر	لبيش	اسود	اشي	دكر	ماعمز	شان	شأن	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف
السمات الدلالية	النوع	الجنس	شعر	معد	كندر	لبيش	اسود	اشي	دكر	ماعمز	شان	شأن	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف	اللون الخلف
١- الرأس	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٢- الرخام	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٣- المشرقة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٤- الرخام	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٥- الرأس	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٦- الأضراس	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٧- المشقة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٨- المشقم	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٩- الأهرام	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٠- العربة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١١- المشقة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٢- السخام	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٣- العشاء	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٤- باب	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٥- الحوصلة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٦- الخرقة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٧- القواد	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٨- الحفرية	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
١٩- المشقراء	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٢٠- طرمه	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٢١- المشقراء	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٢٢- الخرقة	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
٢٣- الأهرام	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•

ب - العلاقات الدلالية :

١ - علاقة الترادف

تظهر هذه العلاقة بين الألفاظ التالية : الرَّخَاء ، والخِصْرَة
والعِرماء ، والمعِمة ، والمكْهَلَة ، فكل واحدة منها تعني : النعجة التي
أبيض رأسها من بين جسدها ، ويشترك مع هذه الألفاظ ، لفظ الأدرعاء
في إحدى دلالاته .

كما تظهر هذه العلاقة بين كلمتي : المَعَمَّم والأدرع ، فكل منهما
تعني : الكبش الأبيض الرأس .

٢ - علاقة التُّضاد :

وتبرز هذه العلاقة بين لفظة الرُّسَاء ، من جهة ، وبين لفظة الرَّخَاء ،
ومرادفاتها ، المذكورة آنفاً ، من جهة أخرى ، فالرُّسَاء تعني : النعجة
التي أسود رأسها ، بينما الرَّخَاء ، ومرادفاتها تدلُّ على النعجة التي
أبيض رأسها .

وكذلك نرى هذه العلاقة واضحة بين لفظي الرَّغْمَاء ، والرُّثْمَاء ،
فمن معاني اللفظة الأولى ، النعجة التي على طرف أنفها بياض ،
والثانية تعني : النعجة التي على طرف أنفها سواد .

كما تبرز ، أيضاً ، بين لفظة الأطحم ، وبين لفظتي المعمم والأدرع ،
فالأولى تعني : الكبش الأسود الرأس ، والثانية والثالثة تعنيان : الكبش
الأبيض الرأس .

ومن صور علاقة التضاد ، في هذا الحقل ، ما بين دلالاتي لفظة
(المطرّفة) ، فأحدى الدالّتين : هي النعجة التي اسودّت أطراف أذنيها ،
وسائرها أبيض ، والدّلالة الأخرى بعكس هذا التفسير ، ذلك أنّها
تعني : النعجة التي اسودّت أطراف أذنيها ، وسائرها أسود .

كما تظهر هذه العلاقة بين معنيي لفظة (الدّرعاء) ، فقد فسّرت
بتفسيرين متضادين : أحدهما يدل على أنّها النعجة سوداء الجسد ،
بيضاء الرأس ، والآخر بعكسه ، ومثل هذا يقال في لفظة (الأدرع) .

٣ - علاقة التنافر :

تظهر هذه العلاقة ، بين الألفاظ الدّالة على إناث الضأن ، ذات
المعاني المختلفة ، إذ لا يمكن أن تكون النعجة رأساء ، ورغماء ، ورخماء ،
ورثماء ... في آن واحد ، فهي إمّا رأساء ، أو رغماء ، أو رخماء ، أو
رثماء ... إلخ .

كما تظهر ، أيضاً ، بين الألفاظ الدّالة على ذكور الضأن ، ذات
المعاني المتغايرة ، إذ لا يمكن أن يكون الكبش مُعَمِّماً ، وأعرماً ،
وأطحماً ، فهو إمّا مُعَمِّم ، أو أعرم ، أو أطحم .

كما تظهر هذه العلاقة بين الألفاظ الدالة على إناث الماعز ، وهي :
الذراء ، والغرباء ، والغشواء ، والرعاء ، فكل لفظة من هذه الألفاظ
تدل على وصف لا يوجد في الألفاظ الأخرى .

ج - ملامح دلالية أخرى :

١ - يظهر في هذا الحقل ، كما ظهر فيما قبله من حقول ، قلة
الألفاظ الدالة على ذكور الغنم ، إذ لم يرد في هذا الحقل ، الذي بلغت
ألفاظه ثلاثاً وعشرين لفظة ، إلا أربعة ألفاظ تدل على الذكران ، هي :
الأطخم ، والمعمم ، والأعرم ، والأدرع ، وهي خاصة بذكور الضأن ،
ولم يرد في ذكور الماعز شيء .

٢ - وكذلك يظهر في هذا الحقل ، قلة الألفاظ الدالة على ألوان
الماعز ، فهي أربعة فقط : الذراء ، والغرباء ، والغشواء ، والرعاء .

٣ - يلحظ في هذا الحقل أن الألفاظ الدالة على الإناث ، جاءت
على وزن (فعلاء) أنشئ الأفعال ، عدا أربعة ألفاظ جاءت ثلاثة منها ،
على وزن اسم المفعول ، مما زاد على ثلاثة ، وهي : المَحْمَرَّة ، والمعَمَّمة ،
والمطرُفة ، وجاءت اللفظة الرابعة على وزن اسم الفاعل ، مما زاد على
ثلاثة ، وهي المكتهلة .

٤ - كذلك يلحظ في هذا الحقل أن الألفاظ الدالة على الذكران
جاءت على وزن (الأفعال) ، عدا لفظ واحد جاء على وزن اسم
المفعول مما زاد على ثلاثة ، وهو المعمم .

٥ - يظهر هنا البون الشاسع بين دلالة (الأعرم) ، ودلالة (العرماء) ، رغم اتّحادهما في المادّة اللغويّة ، فالأعرم فُسِّرُ بأنه الذي في أذنيه نقط سود وبيض ، بينما فُسِّرَت العرماء بأنها البيضاء الرأس .

٦ - وتبرز هنا الفجوات المعجميّة ، أو ما يُسمّى بالفراغ المعجمي ، إذ لم يرد في مصدرى البحث الألفاظ التالية : الرأس ، والأرخم ، والمخمرُ ، والأرغم ، والأرثم ، والمكتهل ، والأسفع ، والأدغم ، والأعين ، والأخوص ، والمطرّف ، والأذرا ، والأغرب ، والأغشى ، والأرعث ، والأكحل ، وذلك رغم ورود مؤنثاتها فيهما .

وبالبحث في كتب اللغة وجدت بعض الألفاظ ، ولم أجد بعضها ، فلفظ (الرأس) ذكره ابن منظور والزبيدي^(١) ، وروى أبو إسحاق الحربيّ : التيس الأدغم^(٢) ، وذكر الخطّابيّ : الكبش الأدغم^(٣) ، كما روى الجوهريّ : الجدّيّ الأذرا^(٤) ، وروى ابن دريد : الكبش الأذرا ، وذكر فيه لغة أخرى ، هي الأذرى بالقصر^(٥) .

(١) ينظر : اللسان ، والتاج : (رأس) .

(٢) ينظر : غريب الحديث ١ / ٢٠ .

(٣) ينظر : غريب الحديث ١ / ٢٨٤ ، واللسان : (دغم) .

(٤) ينظر : الصحاح : (ذرا) .

(٥) ينظر : الجمهرة ٢ / ٣١٢ ، والقاموس ، واللسان : (ذرا) .

أما الأغشى ، فقد أورده الجوهري ، غير أنه ذكره عامّاً ، فقال :
« والأغشى ، من الخيل وغيرها : ما أبيض رأسه كله من بين
جسده »^(١) ، فقوله : (وغيرها) ، قد يدخل الغنم .

٧ - كما يظهر الفراغ المعجمي ، أيضاً ، في مصدري البحث ،
عندما ذكر فيهما لفظ (الأطحم) ، ولم يذكر مؤنثه (الطخماء) ، وقد
بجثت عن هذه اللفظة فلم أجدها فيما تحت يدي من كتب اللغة .

٨ - ذكر الجوهري ، والصّغاني تفسيراً للمطرّفة ، يخرجها عن هذا
الحقل ، فقالا : « ويقال للشاة التي اسودّ طرف ذنبها ، وسائرها أبيض ،
مُطرّفة »^(٢) .

ويغلب على ظني أنّ للتحريف والتصحيف يداً ، في هذا الاختلاف
في التفسير ، يدفعني إلى هذا الظن ما بين كلمة (أذنيها) ، وكلمة
(ذنبها) من تشابه كبير في الرسم ، والله أعلم .

٩ - فُسِّرت العنز الدرّاء ، في بعض كتب اللغة ، بتفسيرات أخرى ،
مغايرة لما فسرّها به أبو عبيد ، وابن سيده ، لكن تلك التفسيرات لا
تخرجها عن هذا الحقل ، فالأزهري فسرّها بقوله : « وعناق ذرّاء : إذا

(١) الصحاح : (غشا) .

(٢) الصحاح (طرف) ، والعباب الزاخر (حرف الفاء) ص ٣٨٩ .

كان في رأسها بياض»^(١) ، وابن فارس يقول : « والذراء من الغنم :
البيضاء الأذن»^(٢) ، وقال الزمخشري في تفسيرها : « وشاة ذرآء : بياض
الرأس ، أو بياض الوجه»^(٣) .

(١) تهذيب اللغة ١٥ / ٥ .

(٢) المجمل ٢ / ٣٥٧ .

(٣) أساس البلاغة : (ذرأ) .

الحقل الدلالي الثالث : ألفاظ ألوان الرقبة :

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - الدرعاء من الضآن : هي السوداء العنق^(١) .
- ٢ - اللعطاء ، من الضآن : التي بعرض عنقها سواد^(٢) .
- ٣ - العلطاء ، من الضآن : هي اللعطاء^(٣) .

(١) ينظر : الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) ينظر : المخصص ٧ / ١٩٣ .

ثانياً : التحليل الدلالي :

أ - السمات الدلالية :

موضع اللون المخالف	اللون المخالف	الجنس	النوع		السمات الدلالية		
			مأخر	ضأن	الألفاظ	السمات الدلالية	
عرض العنق	العنق	سواد	أنثى	ذكر	مأخر	ضأن	١ - الدرعاء
	+	+	+			+	
+		+	+			+	٢ - اللعطاء
+		+	+			+	٣ - العلطاء

ب - العلاقات الدلالية :

١ - الترادف بين اللعطاء ، والعلطاء ، فكلاهما بمعنى واحد ، ويظهر لي أنهما لفظة واحدة ، حصل فيها قلب مكاني بتقديم حرف على حرف .

٢ - التنافر :

ويظهر بين لفظة الدرعاء من جهة ، واللعطاء ومرادفتها من جهة أخرى ، إذ لا يمكن أن تكون النعجة درعاء ولعطاء في الوقت ذاته ، فهي إما درعاء ، أو لعطاء .

ج - ملامح دلالية أخرى :

١ - قلة ألفاظ هذا الحقل ، فهي ثلاثة فقط .

٢ - لم يرد في هذا الحقل ألفاظ تخصّ الماعز ، وكذلك لم يرد فيه
ألفاظ لذكران الغنم .

٣ - للعلماء في تفسير الدرّعاء أقوال أخرى سوى ما ذكر هنا ،
وفي الحقل السابق ، من ذلك قول صاحب العين ، وهو يفسّر الدرّعاء :
« وهو في ألوان الشاء : بياض في الصدر والنحر ، وسواد في الفخذ ،
شاة درعاء »^(١) .

ومن ذلك ما رواه الحربيّ ، عن أبي نصر ، عن الأصمعيّ ، أنه
قال : « الغنم الدرّعاء : اللواتي صدورهن سود وسائرهن أبيض ، وغير
ذلك من الألوان »^(٢) .

وقد حشد الأزهريّ في كتابه أقوالاً كثيرة في تفسير الدرّعاء ،
لا أرى حاجة لنقلها هنا^(٣) .

٤ - زاد بعض العلماء في تفسير اللعطاء ، والعلطاء زيادة لم ترد في
مصدري البحث ، وهي قولهم : وسائرهما أبيض^(٤) .

(١) العين ٢ / ٣٥ .

(٢) غريب الحديث ٢ / ٦٩٤ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة ٢ / ٢٠١ .

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ٢ / ٢٦٥ ، واللسان والتاج : (لعط ، علط) .

٥ - يبرز هنا الفراغ المعجمي ، فلم يرد في هذا الحقل الأدرع ، والألعت ، والأعلط ، وإن كان الأول قد ورد في المخصص ، ولكن بدلالة أخرى سبق بيانها في الحقل الثاني .

أما الألعت والأعلط ، فلم يردا في مصدرى البحث ، وكذلك لم أجدهما فيما تحت يدي من مصادر لغوية .

٦ - جميع ألفاظ هذا الحقل جاءت على وزن (فعلاء) .

الحقل الدلالي الرابع : ألفاظ ألوان الأطراف :

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - الخرجاء ، من الضأن : ابيضت رجلاها مع الخاصرتين^(١) .
- ٢ - الرجلاء ، من الضأن : ابيضت إحدى رجلها^(٢) ، وقال عنها ابن سيده : ابيضت إحدى رجلها مع الخاصرتين^(٣) .
- ٣ - الحجلاء ، من الضأن : ابيضت أوظفتها^(٤) ، وقال ابن سيده : ابيضت أوظفتها ، ووظيفها الواحد أسود^(٥) .
- ٤ - الخدماء : ابيضت أوظفتها^(٦) ، وقال ابن سيده : ابيضت أوظفتها ، ووظيفها الواحد أسود^(٧) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٤) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والوظيف : مُتَدَقِّ الدَّرَاعِ والسَّاقِ مِنَ الْخَيْلِ ، وَمِن

الإِبِلِ ، وَغَيْرِهَا . (القاموس : وظف) .

(٥) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٦) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ .

(٧) المخصص ٧ / ١٩٤ .

- ٥ - الرَّمْلَاء من الضَّان : اسودَّت قوائمها كلها^(١) .
- ٦ - الصَّبْغَاء ، من الضَّان : ابيضَّ طرف ذنبها^(٢) .
- ٧ - العكواء ، من الضَّان : يبيضاء الدَّنب ، من العُكوة ، وهو أصل الدَّنب^(٣) .
- ٨ - العصماء ، من المعز : البيضاء اليبدين^(٤) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ .

(٣) المخصص ٧ / ١٩٤ .

(٤) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

ثانياً : التحليل الدلالي :

أ - السّمات الدلالية :

الأنفاظ	السّمات الدلالية	النوع		الجنس		موضع اللون المخالف											
		ضأن	ماعز	ذكر	انثى	سواد	ياض	الفرائم	البدان	الرجلان مع الحاصرتين	إحدى الرجلين مع الحاصرتين	إحدى الأورظفة	ثلاثة أورظفة	الذنب	طرف الذنب		
١- الخرجاء	+				+												
٢- الرجلاء	+				+												
٣- الحجلاء	+				+												
٤- الخدماء	+				+												
٥- الرملاء	+				+												
٦- المصبّاء	+				+												
٧- المكروء	+				+												
٨- المصماء	+				+												

ب - العلاقات الدلالية :

١ - علاقة الترادف :

وتظهر هذه العلاقة بين لفظتي الحجلاء ، والخدماء ، عند أبي عبيد، فكلّ منهما تعني النعجة التي ابيضت أوظفتها الأربعة .

وكذلك هما مترادفتان عند ابن سيده غير أنّ معناهما هو النعجة التي ابيضت ثلاثة من أوظفتها ، واسودّ الرابع .

٢ - علاقة التنافر :

وتظهر هذه العلاقة بين سائر ألفاظ هذا الحقل ، إذ كلّ لفظة تدلّ على معنى لا يوجد في غيرها ، إذ لا يمكن أن تكون الشاة خرجاء ورجلاء ، وحجلاء ... في الوقت ذاته فهي إما خرجاء ، أو رجلاء ، أو حجلاء .. إلخ .

ج - ملامح دلالية أخرى :

١ - لم يرد في هذا الحقل للماعز إلا لفظ واحد هو العصماء .

٢ - خلا هذا الحقل من الألفاظ الدالة على ذكران الغنم .

٣ - جميع ألفاظ هذا الحقل جاءت على وزن (فعلاء) .

٤ - يلحظ هنا الفراغ المعجمي في مصدرى البحث إذ لم يرد

فيهما : الأخرج ، والأرجل ، والأحجل ، والأخدم ، والأرمل ،
والأصبع ، والأعكى ، والأعصم ، رغم ورود مؤنثاتها .

وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت بعض هذه الألفاظ ، فالأخرج
ذكره صاحب العين ، وفسره بتفسير يخرجه عن هذا الحقل ، فقال :
« والأخرج : لونٌ سوادهُ أكثر من بياضه ، كلون الرماد ، والأخرج من
المعز ، والنعام ، والجبال ، ما كان على هذه الصفة »^(١) .

وذكر الجوهريّ الكبش الأخرج ، وفسره بنحو من تفسير صاحب
العين^(٢) .

ثم ذكر الأرمل ، فقال : « قال أبو عبيد : الأرمل من الشاء : الذي
اسودّت قوائمه كلها ؛ والأنثى رملاء »^(٣) .

أما الأرجل والأعصم ، فقد ذكرهما الجوهريّ ، غير أنه جعل
الأوّل في الخيل ، والثاني في الظباء والوعول ، ولم يجعلهما من صفات
الغنم^(٤) .

(١) العين ٤ / ١٥٩ .

(٢) ينظر : الصحاح : (خرج) .

(٣) الصحاح : (رمل) .

(٤) ينظر : الصحاح : (رجل ، عصم) .

الحقل الدلالي الخامس : ألفاظ ألوان سائر الجسد :

أولاً : تفسير الألفاظ :

- ١ - المصدرة ، من الضأن : السوداء الصدر ، وسائرها أبيض^(١) .
- ٢ - الجوزاء ، من الضأن : أبيض وسطها^(٢) .
- ٣ - المجوزة ، من الضأن : هي الجوزاء^(٣) .
- ٤ - الخصفاء ، من الضأن : أبيضت خاصرتها^(٤) .
- ٥ - الشكلاء ، من الضأن : أبيضت شاكلتها^(٥) .
- ٦ - المشرسفة ، من الضأن : يجنبها بياض قد غشى شراسيفها^(٦) .
- ٧ - الرحلاء ، من الضأن : أبيض طولها غير موضع الراكب منها^(٧) .

(١) المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٣) ينظر : المخصص ٧ / ١٩٣ .

(٤) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٣ .

(٥) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ ، والشاكلة : الخاصرة ، وهي الطفطقة . (الصحاح : شكل) .

(٦) المخصص ٧ / ١٩٤ . والشراسيف : أطراف أضلاع الصدر التي تشرف على الشواكل . (ينظر : تهذيب اللغة ١١ / ٤٤٩) .

(٧) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٤ .

٨ - المُنطَّقة ، من المعز : الموسومة موضع النُّطاق منها بجمرة^(١) .

٩ - التَّبطاء ، من المعز : البيضاء الجنب^(٢) .

١٠ - الوشحاء ، من المعز : الموشحة بياض^(٣) .

١١ - الموشَّحة ، من المعز : التي لها طُرَتان من جانبيها^(٤) .

وفسرها صاحب العين بأبين من هذا ، فقال : « وشاة موشَّحة ،
وطائر موشَّح : إذا كان لهما خُطَّتَان ، من كلِّ جانب خُطة
كالوشاح^(٥) ، وروى الثعالبي عن أبي زيد أنه قال : « فإن كانت
موشحة بياض فهي وشحاء^(٦) » .

١٢ - الحوَّاء ، من المعز : السَّوداء ما ظهر من أعاليها^(٧) .

(١) الغريب المصنف ٣ / ٨٩٩ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ . والنطاق : شبه إزار فيه نكَّة ،
كانت المرأة تتنطق به . (اللسان : نطق) .

(٢) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ .

(٣) الغريب المصنف ٣ / ٩٠٠ ، والمخصص ٧ / ١٩٥ ، والوشاح : أديم عريض
يُرصَّع بالجواهر ، تشده المرأة بين عاتقها وكشحها . (القاموس : كشح) .

(٤) المخصص ٧ / ١٩٥ .

(٥) العين ٣ / ٢٦٣ .

(٦) فقه اللغة ص ٨٥ .

(٧) المخصص ٧ / ١٩٥ .

ثانياً : التحليل الدلالي :

أ - السمات الدلالية :

السمات دلالية الألفاظ	النوع		الجنس		اللون العام		اللون المخالف													
	ضأن	ماهرز	ذكر	أنثى	بيض	خيم عدد	سواد	بياض	حمر	الصدر	الظهر	الوسط	الطرف	الجنب	الخاضرتان	إحدى الخاضرتين	الشرايف	موضع النطاق	موضع الوشاح	
١- للصدرة	+			+	+		+			+										
٢- الجوزة	+			+		+		+			+									
٣- الخزرقة	+			+		+		+			+									
٤- الخسند	+			+		+		+						+						
٥- لشكلا	+			+		+		+							+					
٦- للشرقة	+			+		+		+								+				
٧- لرحلا	+			+		+		+				+								
٨- لثقت			+	+		+		+									+			
٩- لبطا			+	+		+		+					+							
١٠- الوشحة			+	+		+		+										+		
١١- الوشحة			+	+		+		+										+		
١١- المراد			+	+		+		+		+										

ب - العلاقات الدلالية :

١ - علاقة الترادف :

وتظهر هذه العلاقة بين لفظي الجوزاء والمجوزة ، فهما تعنيان النعجة التي ابيضّ وسطها .

كما تظهر هذه العلاقة ، أيضاً ، بين لفظي الوشحاء والموشحة ، وتعنيان العنز التي ابيض منها موضع الوشاح .

٢ - علاقة التنافر :

وتبرز بين غير المترادفات من ألفاظ هذا الحقل ، إذ كل لفظة تعني غير ما تعنيه الأخرى ، فالمصدرة غير الجوزاء ، وهما تختلفان عن الخصفاء ، وهكذا سائر الألفاظ .

ج - ملامح دلالية أخرى :

١ - خلا هذا الحقل من الألفاظ الدالة على ذكران الغنم .

٢ - لا زال عدد الألفاظ الدالة على الماعز أقل من عدد الألفاظ الدالة على الضأن ، وذلك رغم الارتفاع النسبي لألفاظ الماعز في هذا الحقل ، إذ بلغت خمسة ألفاظ ، في مقابل سبعة ألفاظ للضأن .

٣ - جاءت سبعة من ألفاظ هذا الحقل على وزن (فعلاء) ، هي : الجوزاء ، والخصفاء ، والشكلاء ، والرحلاء ، والنبطاء ، والوشحاء ، والحواء .

أما الخمسة الباقية فجاءت على وزن اسم المفعول مما زاد على ثلاثة .

٤ - يظهر هنا الفراغ المعجمي في مصدرى البحث ، وفي بعض كتب اللغة ، إذ لم يرد في هذا الحقل ألفاظ تدل على ذكران الغنم ، رغم ورود هذه الألفاظ الدالة على الإناث ، وبالرجوع لكتب اللغة ، وجدت فيها خمسة ألفاظ فقط ، هي : المُصَدَّر ، والأخصف ، والأشكل ، والأرحل ، والأحوى .

فالمصدر رواه ابن منظور في الخيل والغنم ، وفسره بأنه الأبيض لبة الصدر^(١) .

والأخصف رواه الجوهري ، فقال : « والأخصف : الأبيض الخاصرتين من الخيل والغنم ، وهو الذي ارتفع البلق من بطنه إلى جنبه »^(٢) .

أما الأشكل فقد رواه صاحب العين ، وفسره بتفسير مغاير لما في مصدرى البحث ، فقال : « والأشكل في ألوان الإبل والغنم : أن يكون مع السواد حُمْرة وغبرة »^(٣) ، وروى ابن منظور هذا التفسير ، وزاد

(١) ينظر : اللسان ، والقاموس ، والتاج : (صدر) .

(٢) الصحاح : (خصف) ، وينظر : العباب الزاخر (حرف الفاء) ص ١٤٥ ،

واللسان ، والتاج : (خصف) .

(٣) العين ٥ / ٢٩٥ .

عليه قوله : « كأنه قد أشكل عليك لونه »^(١) ، وروى الجوهري الأشكل ،
وفسره بنحو من تفسير أبي عبيد وابن سيده للشكلاء^(٢) .

والأرحل رواه الجوهري ، وفسره بأنه الأسود الظهر^(٣) ، وهو
قريب من تفسير الرحلاء في مصدرى البحث ، وروى ابن الأثير الجدي
الأحوى ، وفسره بتفسير يخرج من هذا الحقل ، فقال : « وفي حديث
أبي عمرو النخعي : ولدت جدياً أحوى ، أي : أسود ليس بشديد
السواد »^(٤) .

(١) اللسان : (شكل) .

(٢) ينظر : الصحاح : (شكل) .

(٣) الصحاح : (رحل) .

(٤) النهاية ١ / ٤٦٥ ، وينظر : اللسان : (حوا) .

نتائج البحث

- ١ - بلغت ألفاظ ألوان الغنم ثلاثاً وسبعين لفظة ، انتظمت في خمسة حقول دلالية ، اتفق مصدرا البحث على ست وثلاثين لفظة منها ، وانفرد المخصص بسائرها .
- ٢ - أكبر حقول البحث هو الحقل الأول ، الذي سميته ألفاظ الألوان التي تعم الجسم كله ، ثم قسمته إلى حقلين فرعيين هما : ألفاظ الألوان الخالصة ، وألفاظ الألوان المختلطة ، وقد احتويا على سبع وعشرين لفظة .
- ٣ - أصغر حقول البحث ، هو الحقل الثالث ، الذي سميته ألفاظ ألوان الرقبة ، وحوى ثلاث لفظات فقط .
- ٤ - حدد البحث السمات الدلالية لكل لفظة .
- ٥ - أبرز البحث العلاقات الدلالية بين ألفاظ كل حقل على حدة ، وتلك العلاقات هي : علاقة الاشتمال ، وعلاقة التضاد ، وعلاقة الترادف ، وعلاقة التنافر .
- ٦ - توزعت ألفاظ البحث على الأوزان التالية : فَعْلَاء ، وَأَفْعَل ، ووزن اسم المفعول مما زاد على ثلاثة ، ووزن اسم الفاعل مما زاد على ثلاثة ، وفَعْل ، وفَعِيل ، واستأثر وزن (فَعْلَاء) بجمل ألفاظ البحث .

٧ - أظهر البحث تفريق العربيّ الأوّل بين النعجة والعنز المتفقتين في اللون ، ومثال ذلك قولهم : للنعجة بهيم ، وللعنز ربداء ، إذا كانتا سوداوين .

٨ - أظهر البحث البون الشاسع بين دلالي (العرماء) و (الأعرم) رغم اتحادهما في المادة اللغوية .

٩ - أظهر البحث الفراغ المعجمي ، أو ما يسمى بالفجوات المعجمية في مصدرى البحث ، وفي كتب اللغة الأخرى ، فكثير من الألفاظ ترد مؤنثاتها في مصدرى البحث ، ثم لا يُذكر ألفاظ تدل على ألوان الذكران ، وبالبحث عنها في كتب اللغة الأخرى أجد بعض الألفاظ فقط .

١٠ - ومن غريب ما أظهره البحث فراغ معجمي في ألفاظ ألوان الإناث من الغنم ، فقد ورد في مصدرى البحث لفظ (الأغثر) ، ولم يرد فيهما لفظ (الغثراء) . وقد وجدته في غريب الحديث للخطابي ، ولكن بدلالة أخرى لا صلة لها بالألوان .

كما ورد لفظ الأبرق في المخصص ، ولم ترد أنشاء البرقاء في مصدرى البحث ، وقد وردت في الصحاح ، واللسان والقاموس .

١١ - أبرز البحث قلة الألفاظ الدالة على ألوان ذكور الغنم ، فهي تسعة ألفاظ فقط ، خمسة في الحقل الأول ، وأربعة في الحقل الثاني ، ثم

خلت سائر الحقول منها ، وسبب ذلك عندي - والله أعلم - هو أن ارتباط العربيّ بإناث الغنم أكبر من ارتباطه بذكراؤها ، وصحبه لها أطول من صحبه لذكورها ، فالإناث تتخذ غالباً للقنية ؛ لذلك يكون بقاؤها معه أكثر من بقاء الذكران التي سرعان ما يذبحها ، أو يبيعها ، فلا تلبث عنده إلا يسيراً ، وهو لا يستبقي منها إلا الفحول ، وهي لاشك قليلة ، فعندما قلت ذكران الغنم لدى العربيّ قلت ألفاظ ألوانها ، ولم يسجل الرواة إلا ذلك القليل الذي سمعوه .

١٢ - أبرز البحث ، أيضاً ، قلة الألفاظ الدالة على ألوان الماعز ، مقارنة بالألفاظ الدالة على ألوان الضأن ، إذ كانت تسع عشرة لفظة فقط ، وتعليل ذلك - في رأيي - هو كرم الضأن ونفاستها عند العربيّ ، فهي أكرم عليهم من المعزى ، ويقاس غنى الرجل بكثرة ضأنه ، لا بكثرة ماعزه ، ثم إن الماعز مشهورة بالضعف ، وهي مال الفقراء ، غالباً ، وأثمان الضأن دائماً أعلى من أثمان الماعز ، وإذا نزل بالعربيّ ضيف ذو مكانة وجاه فإنه يذبح له من الضأن ، أما الماعز فتذبح للأهل والولد والخاصة ، ولما كانت الماعز بهذه المنزلة الدون عند العربيّ قلّ عتاؤه بها فقلت الألفاظ الدالة على ألوانها في لغته .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أساس البلاغة ، لجار الله الزمخشري ، بيروت ١٣٩٩ هـ .
- أسماء الأوعية الجلدية من خلال معجم لسان العرب لابن منظور ، دراسة دلالية تأصيلية ، للدكتور محمد بن عبد الرحمن الثيان ، الرياض ، دار الملك عبد العزيز ١٤٢٦ هـ .
- ألفاظ المأكّل والمشرب في العربية الأندلسية ، دراسة في نفح الطيب للمقري ، للدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠١ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الفكر ١٣٩٩ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق مجموعة من العلماء ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ١٤٠٧ هـ .
- التحليل الدلالي ، إجراءاته ومناهجه ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٠ م .

- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق مجموعة من العلماء ،
القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ هـ .
- التوليد الدلالي ، دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي
الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية ، للدكتور حسام
البنساي ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣ م .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد ، الطبعة الأولى ، الهند - حيدر آباد ١٣٥١ هـ .
- الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ،
الطبعة الثانية ، القاهرة ١٤٠٢ هـ .
- العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء) ، للصغاني ، تحقيق
الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨١ م .
- علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، الكويت ،
مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ١٤٠٢ هـ .
- علم الدلالة ، دراسة نظرية وتطبيقية ، للدكتور فريد عوض حيدر ،
الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٨ م .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي ،
وإبراهيم السامرائي ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٠ م .

- غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي ، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي ، تحقيق الدكتور عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢ هـ .
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، الطبعة الأولى ، الهند ، حيدر آباد الدكن ١٣٨٤ هـ .
- الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الدكتور محمد المختار العبيدي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ١٤١٦ هـ .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧ هـ .
- كتاب البئر لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، بيروت ، دار النهضة ، ١٩٨٣ م .
- كتاب الشجر والكلا ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم ، والدكتور محمد الشوابكة ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الأجدية ، ١٩٩٥ م .

- كتاب فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق الدكتور فايز محمد ، والدكتور إميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤١٣ هـ .

- كتاب النخل ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ .

- لسان العرب ، لابن منظور الإفريقي ، بيروت ، دار صادر ، بدون تاريخ .

- مجمل اللغة ، لأحمد بن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤ هـ .

- المخصص لابن سيده ، بيروت ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

- معجم المعاجم ، لأحمد الشرقاوي إقبال ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ هـ .

- المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن الهنائي ، المعروف بكراع النمل ، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي . ١٤٠٩ هـ .

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد ،
ومحمود محمد الطناحي ، القاهرة ، المكتبة الإسلامية ، ١٣٨٣ هـ .

ثانياً : المجلات العلمية :

- مجلة الدراسات اللغوية ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات
الإسلامية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، المحرم - ربيع الأول ١٤٢٢ هـ .

- مجلة (علوم اللغة) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، المجلد
الرابع ، العددان الثالث ، والرابع ، ٢٠٠١ م .

- مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، العدد ٤٠ عام ١٤٢٧ هـ ،
٢٠٠٦ م .

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

- ألفاظ الجنايات والحدود والقضاء والشهادات في المذهب الحنبلي ،
دراسة دلالية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أعدها الباحث محمد
ابن أحمد السريجي الحربي ، ومنح بها درجة الماجستير من كلية اللغة
العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢١ هـ .

- ألفاظ المأوى والمسكن في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ،
دراسة في المجالات الدلالية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، أعدتها
الباحثة عزيزة بنت عطية الله الشنبري ، ومنحت بها درجة الماجستير
من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٤ هـ .

قضايا البحث في الألفاظ العربية في اللغة القازاقية

أ.د. شمس الدين كريم
جامعة نور مبارك - الماطى
جمهورية قازاقستان

1. توجد نسبة كبيرة من الألفاظ العربية في اللغة القازاقية في إطار انتماء القازاق إلى العالم الإسلامى. لقد دخل الإسلام عالم الشعوب التركية من الجنوب حيث أذربكستان إلى الشمال حيث قازاقستان ودخلت مع الإسلام ألفاظ عربية كثيرة. لا تقتصر هذه الكلمات والعبارات على مجال الدين بل هناك ألفاظ كثيرة في مجالات التعليم. وبعض هذه الكلمات أصبح من الرصيد الأساسى في اللغة القازاقية، ودخلت ألفاظ عربية مجالات وجدانية أيضا، مثل كلمة عاشق.

2. الكلمات العربية في اللغة القازاقية بعضها مما نجد ه أيضا في الفارسية وكذلك في اللغات التركية الأخرى في آسيا الوسطى، و خصوصا في الأزبكية والقرغيزية، وإن كان من الملاحظ بصفة عامة أن الألفاظ العربية أكثر في الأزبكية منها في القازاقية، ويظهر هذا مثلا من وجود ألفاظ عربية في الأزبكية لا توجد في القازاقية.

3. كانت اللغة القازاقية تكتب حتى سنة 1930 بالحرف العربي، ودخلت هذه الكلمات العربية أول الأمر بصيغتها المكتوبة بالحروف العربية على النحو المألوف في الكتب العربية، ولكن نطقها عند القازاق اختلف في حالات كثيرة عن نطقها العربي. ويتضح هذا الاختلاف على سبيل المثال في الكلمات العربية التى بها صوت الطاء، نطقها القازاق بصوت الدال،

و ذلك مثل كلمة (طمع) . وكذلك في الكلمات العربية التي بها صوت العين نطقها القازاقى بصوت الغين، و ذلك مثل الكلمة :
(عاشق) ، وكلمة (علم) ، وكلمة (عالم) .

4. هناك تغيرات صوتية مطردة في الكلمات العربية التي دخلت القازاقية، من ذلك اختفاء نطق الناء العربية ونطق هذا الصوت سينا، و ذلك مثل كلمة (تأثير) ، ومن ذلك عدم نطق صوت الظاء العربية و تنطق عند القازاق زايا ، وذلك مثل كلمة (عظمة) في العربية، أما في القازاقية فهي بالزاي والطاء، ومعناها فيها: مواطن.

5. يؤدي اختفاء صوت العين إلى تغير في كلمات عربية دخلت القازاقية. ومن ذلك كلمة (عبادات) التي دخلت القازاقية بدون صوت العين، ومن هنا يسمعا أبناء العربية مبدوءة بالهمزة. إن الكلمات والعبارات العربية التي دخلت القازاقية حدثت لها تغيرات صوتية شتى حتى أصبح بعضها في القازاقية ينطق بصيغ كثيرة جدا، مثال ذلك عبارة (استغفر الله) التي تنطق بصور صوتية كثيرة جدا. ومن ذلك المادة (حكم) و الكلمات المأخوذة منها مثل (حاكم) و (حكومة) تكونت منها كلمات قازاقية متعددة، منها الكلمة الدالة على الحكومة المحلية في كل محافظة من محافظات الدولة. ومن ذلك أيضا كلمة (تسبيح) التي دخلت القازاقية، ولها صيغ صوتية كثيرة ، وكذلك كلمة علاج.

6. أصبحت كلمات عربية كثيرة أساسا مهما لتكوين كلمات جديدة في القازاقية. وذلك بطريق إلحاق اللواحق القازاقية بهذه الكلمات العربية. وذلك مثل اسم العلم (أم) دخل أيضا بدلالة الإنسان الأول وبدلالة الإنسان عموما، ومن ذلك الاسم تكونت بإضافة النهاية (zat) الكلمة الدالة على الإنسانية. ومن ذلك أيضا كلمات كانت معروفة في العربية في القرن التاسع عشر أو قبل ذلك،

مثل كلمة (كتابخانه)، المكونة من كلمة عربية (كتاب) ولاحقة معروفة في القازاقية (خانة)، و توجد أيضا في لغات أخرى. وهناك أمثلة كثيرة لذلك، كلمة (عقل) دخلت القازاقية وفيها كان التعبير عن العاقل بالحقاق (de)، وعن الأحمق بالحقاق (siz)، وكذلك الكلمة الدالة على مفهوم غامض، هي في القازاقية مركبة من كلمة (بيان) اللاحقة (siz) أيضا، أي غير واضح.

7. بعض التراكيب ذات المكونات العربية و التركية أصبحت دالة على مفاهيم مفردة، وذلك مثل الدلالة على مفهوم رجل، وفي القازاقية يمكن التعبير عنه بالتركيب (بر عظمت)، المكون من كلمة قازاقية (بر) الدالة على الواحد و كلمة (عظمت) التي دخلت من العربية.

8. هناك ثنائيات لغوية بين كلمة من أصل عربي و كلمة قازاقية من الأصول التركية الموروثة. من ذلك مثلا كلمة (ترجمة) وكلمة (audarma) وكلاهما مستخدمة حاليا في القازاقية، و يلاحظ وجود الكلمات الثانية في الوثائق الرسمية المعاصرة، في حين تسمع الكلمة الأولى كثيرا في الحديث اليومي. ومن ذلك كلمة (عيد) و كلمة (bairam)، وكلاهما مستخدمة حاليا في القازاقية.

9. مجالات الكلمات العربية المستخدمة في القازاقية متعددة، منها:

- ا- المجال الديني، مثل: أذان، حج.
 - ب- مجال النظم و المفاهيم، مثل: عدل، ترتيب.
 - د- مجال السلوك، مثل: طمع، عبرة.
 - ع- مجال التربية، مثل: قلم، علم، امتحان.
 - هـ- مجال الحكم و الإدارة، مثل: حكومة، حاكم، مركز، مملكة.
- يضاف إلى هذه المجالات أن أكثر من نصف القازاق و القازاقيات لهم أسماء عربية مفردة أو مركبة وذلك في إطار الثقافة الإسلامية والتراث الثقافي المشترك

10. لقد دخلت مئات الكلمات العربية في مجال الدين إلى اللغة القازاقية ، وخصوصا في مجال العبادات ، ومع هذه الحقيقة فإنه لا يجوز التعميم. إن المفاهيم الدالة على الصلاة ، و الصيام تعبر عنها القازاقية بكلمات غير عربية .وعلى عكس هذا وذلك فإن كلمتى (الحج) و (العمرة) مستخدمتان أيضا في القازاقية. أما في مجال التعليم فالكلمات العربية كثيرة جدا، ومن ذلك كلمة كتاب ومنها (كتابخانه) ،و كذلك درّس ومنها (درسخانه) ، وكذلك كلمة (أدبيات) التي تستخدم كثيرا بمعنى المراجع أو ما كتب في موضوع محدد، وتنتهى كتب كثيرة بقائمة أدبيات أى قائمة المراجع. وفي هذا المجال نجد فروقا دلالية في بعض الكلمات بين الاستخدام المعاصر في العربية و الاستخدام المعاصر في القازاقية. كلمة (مكتب) تستخدم في القازاقية للدلالة على المدرسة الحديثة الحكومية، ولا تدل على المعنى المعروف في بعض الدول العربية، وهى المدرسة البسيطة في الريف. و يقترب استخدام كلمة مكتب في العربية بمعنى المدرسة الحديثة الكاملة وما كان في بعض الدول العربية في أوائل القرن العشرين. أما كلمة (مدرسة) فتستخدم في القازاقية بمعنى مدرسة دينية من النوع التقليدى المعروف مثل استخدام المصريين لعبارة مكتب تحفيظ القران، ولا تدل على المعنى الحديث لمؤسسة التعليم الأساسى قبل الجامعى.

11. هناك كلمات عربية مستخدمة القازاقية بدلالة مألوفة في بعض اللهجات العربية المعاصرة، ومن ذلك كلمة (عيال) التي يفهمها القازاقى بمعنى النساء، وليست بمعنى الأبناء والبنات أو الأسرة. وهنا يتفق القازاقى والريفى المصرى فى استخدام كلمة عيال فى الحديث عن الزوجة وعن النساء.

12. هناك كلمات عربية كثيرة تستخدم في القازاقية محتفظة بمعناها الأقدم في العربية. ومن ذلك كلمة (شرط) التي تستخدم حتى الآن بمعنى العقد و التعاقد. وهذا هو المعنى العربي القديم في علم الشروط. وليس للكلمة في القازاقية معنى آخر. ومن ذلك أيضا كلمة (عمل) التي تدل على كل حركة الإنسان في حياته من أجل الدنيا و الآخرة، تتضمن أعمال الدنيا و العبادة. ومن ذلك أيضا كلمة (نكاح) للدلالة على الزواج بالمعنى الاجتماعي.

13. التعميم الدلالي من أهم ما طرأ على كلمات عربية عند دخولها في القازاقية (آدم) الإنسان الأول، وبنو آدم هم البشر، وبالمعنى الأخير تستخدم الكلمة كثيرا في القازاقية. والأذان لا يدل فقط على دعوة المسلمين إلى الصلاة في أوقات معلومة، بل هو أيضا الصوت و الصارت العالى و الجلبة. و كلمة (الطمع) تتعدد للدلالاتها: إرادة و إخلاص، شرب، جشع، بخل، و حمل الحامل. و كلمة (عدل) تدل أيضا على الإنسان الصادق السليم. وكلمة (عزة) تدل أيضا على الشخص المحترم و اللطيف. وكلمة (ترتيب) تدل على الأخلاق و النظام. ولا شك أن كل هذه التغيرات الدلالية يمكن تفسيرها.

14. هناك تغيرات دلالية لكلمات عربية مستخدمة في القازاقية على سبيل التخصيص الدلالي. ومن ذلك كلمة (علامة) التي تخصصت دلالتها، فأصبحت تدل على راية الجيش، ولا تستخدم في خارج هذه المجال. ولا شك أن راية كل وحدة عسكرية هي علامة عليها، ولكن العلامات ليست مقصورة على المجال العسكرى. وكلمة (عسكر) التي لها تاريخ طويل في عدة لغات منها العربية و القازاقية أصبحت دلالتها في القازاقية مقصورة على الجيش، ولا تستخدم في مجال الشرطة و الأمن الداخلى.

15. - هناك تغيرات كثيرة طرأت على كلمات عربية مستخدمة في القازاقية حتى كادت تستقر بدلالة محددة مختلفة بدرجة ما عن دلالتها في العربية.

و من ذلك كلمة (عمر) التي تستخدم عادة في الحديث عن شخص عندما تنتهي الحياة، ولا تكاد تستخدم في غير هذا المعنى إلا نادرا. و من ذلك كلمة (تمام) التي لا تدل في القازاقية على النضج و الكمال إيجابا، بل هي تدل على الانتهاء والنهاية والفناء سلبا.

16. استقرت في القازاقية كلمات تجاوزت الارتباط السياقي التاريخي إلى الدلالة العامة. و من ذلك كلمة (عصا) الواردة في القرآن الكريم مضافة إلى موسى. ولكن القازاقية عرفت الكلمة مستقلة بدلالاتها العامة، وليست فقط عصا موسى.

17. هناك كلمات عربية دخلت القازاقية، وركبت معها لاحقة قازاقية لأداء معنى جديد قد يكون مختلفا عن التصور في العربية. كلمة (عار) دخلت القازاقية، وألحقت بها لاحقة النفي (صغير)، الدالة على النفي، ولكن التركيب الكامل لا يدل على من لا عار عليه، بل يدل على من لا حياء عنده، أي إنه بلا أخلاق. و من ذلك أيضا كلمة (تجربة) ألحقت بها لاحقة النفي (صغير) والدلالة ليست لمجرد أن إنسانا بدون تجربة فقط، بل تدل على المجرم. و من ذلك أيضا كلمة (عارض) دخلت القازاقية، وليست فيها للدلالة على أمر عرض، بل إن معناها المعترض أي الراض الذي لا يريد ويقف ضد أمر ما وقد يثير المشكلات.

18. إن الكلمات المشتركة بين القازاقية والعربية في عصورها التاريخية وخصوصا في عصر سلاطين المماليك والعصور التالية له كثيرة وبعضها ألفاظ من أصول قازاقية تركية. من هذه الكلمات (خانوم) و (هانم) للدلالة على السيدة المبجلة، و(ميرزا) للدلالة على الرجل المحترم. ومنها كذلك من ألفاظ الحياة اليومية (بلطة) و(كوريك). وبحث هذه الكلمات وغيرها مهم في تاريخ اللغتين ولهجاتهما، وذلك إلى جانب بحث أسماء الأعلام للرجال والنساء وغير ذلك.

19. ظهر في جمهورية قازاقستان قبيل الاستقلال معجم في مجلدين للألفاظ العربية في القازاقية، يقع في 540 صفحة من تأليف أ.ت. قيديروف، صدر في مدينة ألماطي سنة 1984. يضم المعجم نحو خمسة آلاف كلمة عربية من الألفاظ المستخدمة في القازاقية المعاصرة. كتبت بعض الكلمات العربية بحروف عربية، وبعضها لم يكتب بحروف عربية. أما الكلمات القازاقية فقد دونت بحروف كيريلية، مع بيان دلالتها أو دلالتها المتعددة المعاصرة في القازاقية، وذكر أيضا بعض التراكيب التي تكونت على أساس هذه الكلمات العربية، وبآخره مسرد ألفبائي، وفي هذا الكتاب بعض أسماء الأعلام مثل محمد.

20. من المهم في المرحلة الحالية، وقد استقلت جمهورية قازاقستان سنة 1991 وزاد الاهتمام العلمي والرسمي والشعبي باللغة القازاقية، بوصفها من مقومات الذاتية الوطنية للشعب القازاقي، أن يكون بحث الألفاظ العربية في القازاقية على أساس علمي وبرؤية تاريخية ومعاصرة. إن تاريخ هذه الكلمات والتعبيرات العربية وتاريخ دخولها إلى القازاقية وتغيرها في النطق أو في التدوين أو في الدلالة أو في مستوى الاستخدام من مجالات البحث اللغوي. وهذه موضوعات مهمة من الضروري أن تدرس بشكل علمي عميق. ويكون بحثها في ضوء النصوص المتاحة والكتابات التراثية والمعاصرة. وهذه البحوث تمثل جانبا مهما من دراسة التراث الثقافي المشترك.

رقم الإيداع ٦٨١٥

